الجمـــهورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيـــة

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة التعليـم العـالي والبحث العلمي

Ministry Of Higher Education And Scientific Research

جامعـة محمـد خيضر– بسكـرة –

Mohamed Khider University Of Biskra - Algeria-

كـلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculty of Economics, Commerce and Management Sciences

قسـم العلـوم الاقتصاديـة

Department of Economic

الموضـــــوع

أثر القروض البنكية على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

(دراسة حالة تمويل القطاع الفلاحي بولاية الطارف)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية، بنوك وتأمينات

الطـالبة/

عـاتي يمينة

إشـراف/

أ.د غـالم عبد الله

لجنـة المناقشـة:

اللقـب والاسـم	الرتـبة العلمـية	الجـامعة الأصلـية	الصـفة
أ.د مفتاح صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر–بسكرة–	رئيسـاً
أ.د غالم عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر–بسكرة–	مقـرراً
د. نصيرة عقبة	أستاذ محاضر–أ–	جامعة محمد خيضر–بسكرة–	ممتحناً
د. قسوري إنصاف	أستاذ محاضر–أ–	جامعة محمد خيضر– بسكرة–	ممتحناً
د. بن زارع حياة	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–	ممتحناً
د. خولوفي وهيبة	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–	ممتحناً

السنة الجامعية: 2021/2020

قال النبي صلى الله عليه وسلم

"ما أكَلَ أحدٌ طعامًا قطُّ خيرًا مِن أنْ يأكُلَ مِن عملِ يدِه"

(صحيح البخاري)

شكـــر وعرفـــان

بعد حمد الله وشكره حمدًا كثيرًا " سبحانه وتعالى"؛

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛

أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى كل أساتذتي وأخص بالذكر الأستاذ

الدكتور عبد الله غالم المشرف الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة

التي كانت عونا لي في إنجاز هذه الأطروحة؛

إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم وقبولهم لمناقشة

وإثراء هذا العمل المتواضع؛

إلى موظفي مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف كافة، وموظفي بنك

الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة الطارف- لما أسداه لي من خدمات

وتسهيلات في انجاز الدراسة الميدانية؛

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء

إلى روح أبـي الغالي رحمه الله واسكنه فسيح جناتـه.

إلى أمي الغالية حفظها الله التي لم تبخل علي بدعائها.

إلى من قال فيهُنّ الحبيب المصطفى ﷺ المُؤنسات الغاليات أخواتي.

إلى كل من ساعدني من قريب وبعيد، وكل من شجعني

وإهتم لأمري في مسيرتي العلمية.

.. جزاكـم الله كـل خير.

فـــهـــرس المحتويـــــــــات

شـكر وعرفـان	
إهـــــداء	
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	IX
جدول المختصرات	X
ملخـــــص	XIV-XII
مقدمـــــة	أ- ص
الفصل الأول: النظام البنكي وعلاقته بتمويل القطاع الفلاحي	
تمهـــيد	2
المبحث الأول: النظام البنكي والسياسة الإقراضية	3
المطلب الأول: النظام البنكي وبنيته الهيكلية	3
المطلب الثاني: السياسة الإقراضية والتمويل البنكي	11
المطلب الثالث: النظام البنكي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية	14
المبحث الثاني: القروض الفلاحية- إطار مفاهيمي-	16
المطلب الأول: القروض الفلاحية وأهميتها	17
المطلب الثاني: التمويل الفلاحي ومصادره	34
المبحث الثالث: مخاطر الإقراض الفلاحي وضماناته	51
المطلب الأول: مخاطر القروض الفلاحية	51
المطلب الثاني: ضمانات القروض الفلاحية	65
المطلب الثالث: التأمين الفلاحي لتغطية المخاطر الفلاحية	70
خلاصة الفصل الأول	76
الفصل الثاني: علاقة القروض البنكية بالتنمية الفلاحية	
تمهـــيد	78
المبحث الأول: التنمية الفلاحية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية	79

المطلب الأول: التنمية الفلاحية – تأصيل نظري–	79
المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتنمية الفلاحية	95
المطلب الثالث: العلاقة بين التنمية الفلاحية والتنمية الاقتصادية	102
المبحث الثاني: السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية	106
المطلب الأول: ماهية السياسات الفلاحية	106
المطلب الثاني: متطلبات وأهداف السياسات الفلاحية	110
المطلب الثالث: أنواع السياسات الفلاحية اقتصاديا	112
المبحث الثالث: دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي	120
المطلب الأول: القروض البنكية وتنمية الكفاءة الإنتاجية الفلاحية	121
المطلب الثاني: القروض البنكية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي	132
خلاصة الفصل الثاني	143
الفصل الثالث: التمويل البنكي الفلاحي في الجزائر وأثره على تنمية القطاع (حالة ولاية الطارف)	
تمهـــيد	145
المبحث الأول: سياسات التمويل والقرض البنكي الفلاحي في الجزائر	146
المطلب الأول: مرحلة البناء والإصلاح الاقتصادي للفترة (1962–1979)	146
المطلب الثاني: مرحلة التحرير وإصلاح القطاع الفلاحي والريفي للفترة (1980–1999)	159
المطلب الثالث: مرحلة الإصلاحات التنموية الفلاحية للفترة (2000–2018)	167
المبحث الثاني: التمويل البنكي وأثره على القطاع الفلاحي بولاية الطارف للفترة (2010–2018)	188
المطلب الأول: إمكانيات القطاع الفلاحي بولاية الطارف	188
المطلب الثاني: آليات التمويل البنكي الفلاحي بولاية الطارف	195
المطلب الثالث: الدور التنموي للقروض البنكية الفلاحية بالولاية	201
المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية (دراسة أثر التمويل البنكي على القطاع الفلاحي بولاية الطارف)	208
المطلب الأول: الأدوات البحثية للدراسة	208
المطلب الثاني: المعالجة الوصفية للدراسة	212
المطلب الثلث: المعالجة الإحصائية والتحليل الإحصائي	216
خلاصة الفصل الثالث	230

خاتمــة	232
قــائمة المراجــع	240
الملاحـــــق	253

فهـــرس الجـــــداول

الرقم	موضوع الجدول	الصفحة
1-1	انواع المخاطر الفلاحية وخصائصها	57
2-1	سمات التأمين الفلاحي	73
1-3	التمويل الفلاحي للفترة (1970-1977)	156
2-3	وضعية القطاع الفلاحي للفترة (1962-1979)	158
3-3	القروض البنكية المقدمة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (1987-1999)	166
4-3	مصادر التمويل الفلاحي للفترة (2000-2004)	173
5-3	القروض البنكية الموجهة للفلاحين للفترة (2000-2004)	174
6-3	شروط التمويل الفلاحي عن طريق صندوق CNAC	184
7-3	صيغة التمويل الثلاثي لوكالة ANSEJ	185
8-3	صيعة التمويل الثنائي لوكلة ANSEJ	185
9-3	التقسيم الإداري لولاية الطارف	190
10-3	توزيع الأراضي الفلاحية بالولاية حسب المنتجات الفلاحية	191
11-3	الموارد المائية بولاية الطارف	192
12-3	توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي بولاية الطارف	193
13-3	الميكنة الفلاحية للولاية للفترة (2010-2018)	195
14-3	قرض الرفيق الموجه لشعبة الحبوب بولاية الطارف للفترة (2010-2018)	196
15-3	قرض التحدي بالولاية للفترة (2010-2018)	197
16-3	مشروعات قرض التحدي بولاية الطارف	198
17-3	القروض الفلاحية في إطار جهاز ANSEJ بولاية الطارف للفترة (2010-2018)	200
18-3	تطور الإنتاج الحيواني للفترة (2010-2018)	205
19-3	أهم المشروعات الفلاحية لولاية الطارف لسنة 2018	206
20-3	تطور العمالة في القطاع الفلاحي لولاية الطارف للفترة (2010-2018)	207
21-3	العينة حسب الجنس	214
22-3	مجال النشاط الفلاحي	215
23-3	القروض الفلاحية المستفاد منها	215

24-3	نتائج تحليل المحور الأول للقسم الثاني للاستبانة المتعلق بالقروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي	216
25-3	نتائج تحليل المحور الثاني للقسم الثاني المتعلق بمدى مساهمة القروض البنكية في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر	220
26-3	نتائج تحليل المحور الثالث للقسم الثاني المتعلق بتقييم اداء بنك البدر في تنمية القطاع بالجزائر	223
27-3	مصفوفة الإرتباطات البسيطة	225
28-3	نتائج اختبار الإنحدار البسيط بين القروض البنكية والتنمية الفلاحية	226
29-3	نتائج اختبار الإنحدار البسيط لأثر القروض البنكية على الإنتاج الفلاحي	227
30-3	نتائج اختبار الإنحدار الخطي البسيط لأثر القروض البنكية على العمالة الفلاحية	228
31-3	نتائج اختبار الإنحدار الخطي البسيط لأثر القروض البنكية على المشروعات الفلاحية	228

فـــهرس الأشكـــــال

الرقم	موضوع الشكـل	الصفحة
1-1	النظام البنكي وعلاقته بالنشاط الاقتصادي	5
2-1	هيكل النظام البنكي	6
3-1	البنك التجاري كوسيط مالي	9
4-1	أنواع القروض البنكية	19
5-1	مصادر التمويل الفلاحي حسب أساليب النشاط الفلاحي	50
6-1	المخاطر الفلاحية وعلاقتها بالنظريات الاقتصادية	59
7-1	إدارة المخاطر القروض الفلاحية	65
1-2	ركائز التنمية الفلاحية	88
2-2	علاقة القرض البنكي بالتنمية الفلاحية	123
3-2	إجمالي الإقراض البنكي الموجه للقطاع الفلاحي على المستوى العالمي للفترة (1991-2017)	123
4-2	عدد ناقصي التغذية في العالم	137
5-2	الائتمان البنكي ودوره في الحد من الجوع	139
1-3	هيكل تمويل القطاع الفلاحي في مرحلة التسيير الذاتي	153
2-3	ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي لسنة 2008	177
3-3	القروض البنكية الموجهة للفلاحة للفترة (2008-2018)	187
4-3	توزع الأراضي الصالحة للفلاحة بولاية الطارف	190
5-3	عدد الفلاحين بولاية الطارف (2010-2018)	194
6-3	القروض البنكية الفلاحية في إطار جهاز CNAC بالولاية للفترة (2010-2018)	199
7-3	القروض الفلاحية في إطار جهاز ANGEM بولاية الطارف للفترة (2010-2008)	201
8-3	نمو الإنتاج الفلاحي للفترة (2010-2018)	202
9-3	تركيبة المحصول الفلاحي بولاية الطارف (2010-2018)	205
10-3	أنموذج الدراسة	211
11-3	توزيع العينة حسب الجنس	214
12-3	المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة	215

جـدول المختصرات

ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CAADP	Comprehensive African Agricultural Development Programme البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage الصندوق الوطني للتامين عن البطالة
CNMA	Caisse Nationale de Mutualité Agricole الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي
FAO	Food and Agriculture Organization المنظمة العالمي للغذاء والزراعة
FGA	Fond de Garantie Agricole صندوق الضمان الفلاحي
FGCA	Fonds de Garantie contre les Calamités Agricoles صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية
FNRDA	Fonds National de Régulation et du Développement Agricole الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
G20	دول مجموعة العشرين متكونة من وزراء المالية ومحافظي والبنوك المركزية من 19 دولة إلى جانب الإتحاد الأوروبي تاسست سنة 1999 اثر الأزمات المالية نهاية التسعينات.
G8	دول مجموعة الثماني وهي مجموعة الدول الصناعية (و.م.ا، اليابان، ألمانيا، ايطاليا، فرنسا، المملكة المتحدة، روسيا الإتحادية وكندا)
IDA	Association Internationale de Développement الهيئة العالمية للتنمية
NENARACA	Near East- North Africa Regional Agricultural Credit Assosiation الإتحاد الإفريقي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال افريقيا
ONRA	Office National de la Réforme Agraire الديوان الوطني للإصلاح الزراعي

PNDA	Plan National de Développement Agricole المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
PNDAR	Plan National de Développement Agricole et Rural المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية
PRCHAT	Programme de Renforcement des Capacités Humaines et Assistance Technique برنامج تقوية وتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية
SYRPALA	système de Régulation des Produits Agricoles de Large Consommation نظام ضبط المنتجات ذات الإستهلاك الواسع

ملخص:

نظرا لأهمية القطاع الفلاحي قامت الجزائر بطرح عدة مخططات وبرامج تنموية تهدف إلى تنمية القطاع وعصرنته من خلال إصدار صيغ جديدة للقروض البنكية المدعمة لتمويل الأنشطة الفلاحية، يختص بمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتمنح لكافة الفلاحين دون إستثناء، تتمثل هذه الأحيرة في قرضي الرفيق والتحدي والائتمان الإيجاري إلى جانب القروض المقدمة من طرف أجهزة الدعم، بهدف تعزيز الموارد الذاتية للفلاحين وتمكينهم من الحصول على المستلزمات والمعدات الفلاحية اللازمة، نظرا لخصوصية القطاع وحساسيته تجاه العوامل الخارجية غير المتوقعة وعدم اليقين في تحقيق العوائد والأرباح.

وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر القروض البنكية المدعمة على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر وبالتحديد بولاية الطارف، بالاعتماد على تحليل الإحصائيات المستمدة من الهيئات المختصة بالولاية، إلى جانب استخدام إستبيان علمي منظم موزع على عينة قصدية من الفلاحين المقترضين بالولاية (138 فلاح)، وتم تحليل النتائج المحصل عليها باستخدام برنامج SPSS، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر معنوي وإيجابي بين القروض البنكية والتنمية الفلاحية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: قروض بنكية؛ تنمية فلاحية؛ سياسات فلاحية؛ إنتاج فلاحي؛ مشروعات فلاحية.

RESUME:

Compte tenu de l'importance du secteur agricole, l'Algérie a mis en place plusieurs programmes de développement pour développer et moderniser le secteur agricole en émettant de nouveaux formulaires de crédit bancaire subventionné pour financer les activités agricoles, qui sont accordés par la Banque de l'Agriculture et du Développement rural à tous les agriculteurs. sans exception, tel que le R'fig, Ettahadi et le crédit-bail, en plus des prêts accordés par les fonds de soutien pour employer les paysans, pour valoriser les ressources propres des agriculteurs et leur permettre d'obtenir les fournitures et équipements agricoles nécessaires, compte tenu de la spécificité et de la sensibilité du secteur aux facteurs externes inattendus, et de l'incertitude quant à l'obtention de rendements et de bénéfices.

Cette étude visait à éclairer l'effet des prêts bancaires bonifiés sur le développement du secteur agricole en Algérie, plus précisément dans la wilaya d'El-Tarf, en s'appuyant sur l'analyse des statistiques tirées des autorités compétentes, en plus d'utiliser un questionnaire distribué parmi un échantillon prévu d'agriculteurs prêteurs de la wilaya (138 agriculteurs).

Les résultats obtenus en utilisant le programme SPSS pour cette étude ont mis en évidence un effet significatif et positif entre les crédits bancaires et le développement agricole en Algérie.
Mots clés: Crédits bancaires; Développement agricole; Politiques agricoles; Production agricole; Projets agricoles.

ABSTRACT:

In view of the importance of the agricultural sector, Algeria has introduced several development programs at developing and modernizing the agricultural sector by issuing new forms for subsidized bank credit to finance agricultural activities, which are granted by the Bank for Agriculture and Rural Development to all farmers without exception, Such as the R'fig, Ettahadi and leasing credit, In addition to the loans granted by the support funds to employ the peasant, to enhance the self-resources of farmers and enable them to obtain the necessary agricultural supplies and equipment, given the sector's specificity and sensitivity to unexpected external factors, and the uncertainty in achieving returns and profits.

This study aimed to shed light on the effect of subsidized bank loans to develop the agricultural sector in Algeria; specifically in El-Tarf, by relying on analyzing data drawn from the relevant authorities, in addition to using a questionnaire distributed among a intended sample of loanors farmers (138 farmers) from EL Tarf.

The results that obtained using the SPSS program for this study found a significant and positive effect between bank loans and agricultural development in Algeria

.**Keywords**: Bank credits; Agricultural development; Agricultural policies; Agricultural production; Agricultural projects.

مقدمـــــة

مقــدمــة:

يعد القطاع الفلاحي عماد الحياة الاقتصادية لكل الدول وخاصة الدول النامية، فهو قطاع حيوي ضمن النسيج الاقتصادي باعتباره مصدر من مصادر توفير الغذاء وتحقيق النمو الاقتصادي بالتقليص من بؤر الفقر والزيادة في حصيلة الصادرات وتوليد العمالة، الأمر الذي أدى بأغلب الحكومات إلى الإهتمام به على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال وضع استراتيجيات تنموية ضمن السياسة العامة لكل بلد، وكان هذا الإهتمام من خلال توفير الإمكانيات والآليات اللازمة للتصدي للصعوبات التي تواجه هذا الأخير وخاصة ما تعلق منها بجانب التمويل وما مدى توفر الموارد المالية التي يحتاج إليها القطاع والفلاحين على حد سواء لمساهمتها في تغطية المتطلبات غير المستقرة لمستلزمات القطاع وإدخال التكنولوجيا الحديثة، باعتباره أمرا مُلحًا في مجال الزراعة في ظل شح وعدم كفاية المدخرات الذاتية المتاحة لدى الفلاحين.

وقد تحمل الجهاز البنكي مهمة التمويل ضمن أساليبه التقليدية ودوره في النشاط الاقتصادي كوسيلة لتوفير وسائل الدفع بالمعنى الواسع والموجهة لتزويد أركان الاقتصاد الوطني بالموارد والإمدادات التمويلية هدفا في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وقد عرف التمويل البنكي الفلاحي الذي له دورا بالغ الأهمية في النظم الاقتصادية المعاصرة إختلافا عن التمويل البنكي التقليدي الموجه لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى من جانب أسسه وشروطه، وذلك بسبب خصوصية القطاع والمخاطر المحاطة بالمشروع الفلاحي والمزرعة إلى جانب المخاطر المصرفية التي تميز العمل الإقراضي للبنك، وهذه المخاطر تقف عقبة أمام البنك في تنفيذ عملياته التمويلية بشكل طبيعي لتزويد الأنشطة الفلاحية بالموارد المالية اللازمة، نظرا لحالة عدم اليقين في تحقيق الأرباح والعوائد وعدم التأكد من إمكانية إسترداد الأموال المقرضة من قبل الفلاح إلى جانب ضعف أو غياب الأسواق المالية الناشطة في هذا الميدان مع شح المدخرات المالية لدى الفلاح بسبب ضعف مداخيلهم المحصلة من أنشطتهم الفلاحية، الأمر الذي أدى بالتدخل الحكومي في تسيير القطاع من خلال توفير الموارد المالية اللازمة للفلاح.

وفي هذا الإطار فالجزائر كأي بلد تطمح إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنويع اقتصادها منذ زمن بعيد وإعطاء أهمية بليغة للقطاع الفلاحي، التي ظهرت جليا من خلال البرامج والسياسات التنموية المتعاقبة والإصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة العامة والتي إندرجت ضمن أطر التحول الاقتصادي والأمن الغذائي على الخصوص في ظل

وضع اقتصادي عالمي غير مستقر الذي أصبح فيه الغذاء موضوع مساومات وضغوطات دولية من قبل البلدان المتقدمة التي تتوفر على قطاع فلاحي متطور ومتقدم يحقق لها الأمن الغذائي.

أولاً: الإشكالية: تميزت سياسات الحكومة بالجزائر للتمويل الفلاحي بتخصيص قروض بنكية مدعمة أهمها قرضي الرفيق والتحدي موجهة للفلاحين في إطار التعاقد مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، باعتباره البنك العمومي الوحيد المؤطر لمثل هذه العملية ومرافقة الفلاحين إلى جانب سياسة الدعم الحكومي لتنمية وترقية الإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وترقية الصادرات، والحد من البطالة بتوفير مناصب عمل جديدة، الإ أن هذا الأخير أي التمويل الفلاحي يعد معضلة لغالب الدول وخاصة ما تعلق بشق القروض البنكية لعزوف أغلب البنوك التجارية عن تحمل مسؤولية تمويل القطاع الفلاحي، السبب الذي أدى بالحكومة بالتدخل والتكفل بالتمويل البنكي الفلاحي كضامن ووسيط بين الفلاح والبنك من خلال دعم هذه القروض وتحمل اعبائها لصالح البنك، وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

ما أثر القروض البنكية على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

1. هل يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للقروض البنكية الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي والتنمية الفلاحية بولاية الطارف؟
2. كيف تؤثر القروض البنكية على تنمية الإنتاج الفلاحي بولاية الطارف؟
3. هل تحقق القروض البنكية في تنمية المشروعات الفلاحية بولاية الطارف؟
4. هل تحقق القروض البنكية توليد وخلق يد عاملة جديدة في القطاع الفلاحي بولاية الطارف، وما هي أهم المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية الفلاحية بولاية الطارف؟

ثانيًا: فرضيات الدراسة: على ضوء مشكلة الدراسة وما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع الدراسة، ومحاولةً منا الإجابة على هذه الأسئلة ومعالجة إشكاليتها، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين القروض البنكية والتنمية الفلاحية بولاية الطارف.
2. تساهم القروض البنكية في تطوير الإنتاج الفلاحي وتنويعه بولاية الطارف.
3. تحقق القروض البنكية توسعا في المشروعات الفلاحية بولاية الطارف.
4. للقروض البنكية إمكانية في خلق وتوليد عمالة جديدة في القطاع الفلاحي بولاية الطارف.

ثالثًا: أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تشخيص وتحليل واقع الإقراض البنكي المدعم في الجزائر ومعرفة مدى تأثيره على تنمية القطاع الفلاحي، تبعا لمساعي الحكومة الرامية إلى تنويع الاقتصاد الوطني والخروج به من بؤر التخلف الاقتصادي والتبعية لقطاع المحروقات؛

- إبراز مدى فعالية القروض البنكية المدعمة من طرف الحكومة ضمن سياسات التنمية الاقتصادية والفلاحية في رفع حجم الإنتاج الفلاحي، وخلق مناصب شغل، وتحقيق الإكتفاء الغذائي ذاتيا الذي يمثل عماد التنمية الاقتصادية لأي بلد؛

- الكشف عن أهم المعوقات والمشاكل التي تعترض الفلاح الجزائري، وما ينجر عنها من تدني المردودية والإنتاج الفلاحي في الجزائر؛

- الإستفادة من نتائج الدراسة التطبيقية لتقديم التوصيات المناسبة لتحسين التمويل البنكي بما يتماشى ومتطلبات القطاع الفلاحي والريفي في الجزائر.

رابعًا: المنهج العلمي للدراسة:

من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة والإجابة على الإشكال الرئيسي للدراسة وأسئلتها الفرعية مع الإلمام بمحتوى الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بتقديم إطار نظري ومفاهيمي لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على كم هائل من المراجع العلمية المختلفة والمتنوعة، وتحليل الإحصائيات والمعلومات المقدمة من طرف الجهات الرسمية المباشرة التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي والتي تصب في صلب موضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على أسلوب إحصائي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS للكشف عن وجود علاقات ارتباط وتأثير بين القروض البنكية المدعمة وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر وتقدير الأثر بين متغيري الدراسة من خلال تحليل الإنحدار الخطي البسيط باتباع منهج المسح الإجتماعي باستخدام استبانة علمية موزعة على عينة عمدية (قصدية) متكونة من الفلاحين والناشطين في القطاع الفلاحي بولاية الطارف المستفيدين من القروض البنكية المدعمة واستجوابهم وتحليل أرائهم وملاحظاتهم.

خامسًا: حدود الدراسة: من أجل الإلمام بمحتوى الدراسة والإجابة على إشكاليتها تم اعتماد حدود زمنية ومكانية للدراسة كما يلي:

– **الحدود المكانية:** تم اختيار ولاية الطارف كمنطقة فلاحية وغابية تتمتع بالعديد من الإمكانيات التي تؤهلها لعصرنة القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية مستدامة بالقطاع.

– **الحدود الزمنية:** بما أن الدراسة تمحورت حول القروض البنكية التي طرحتها الجزائر ضمن برنامج التجديد الفلاحي والريفي لسنة 2008، بهدف عصرنة القطاع الفلاحي والنهوض به والإهتمام بالمناطق الريفية، فكانت فترة الدراسة من سنة 2010 إلى غاية 2018 بسبب الإحصائيات المتوفرة على مستوى الهيئات المعنية والمختصة بالمنطقة المدروسة، وحداثة بعض القروض الفلاحية.

سادسًا: أهمية الدراسة: تكمن اهمية الدراسة في معرفة المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي ضمن الاقتصاد الوطني نظرا لمميزاته الاقتصادية التي تميزه عن باقي القطاعات الأخرى باعتباره عماد من أعمدة الاقتصاد الوطني، لما يوفره من غذاء ومناصب شغل، وموارد أولية للقطاعات الاقتصادية الأخرى ومدخلاتها، فهو قطاع اقتصادي اجتماعي، كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في معرفة طبيعة العلاقة الإرتباطية بين القروض البنكية والتنمية الفلاحية في الجزائر ومدى التأثر فيما بينهما.

سابعًا: الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات والأبحاث السابقة التي تطرقت لدراسة متغيرات الدراسة الحالية، تنوعت بين اللغة العربية واللغة الأجنبية وتناولت الموضوع من عدة زوايا باستخدام عدة مناهج علمية للعديد من البلدان والمناطق وتم عرض هذه الدراسات والأبحاث مع أدواتها المنهجية ونتائجها وأهم التوصيات المتوصل إليها، وتم ترتيبها زمنيا من الإقدم إلى الإحدث، وفي الإخير تم تبيان الفجوة البحثية بينها وبين الدراسة الحالية، من بين هذه الدراسات ما يلي:

1. دراسة كل من **MIR KALAN Shah, HUMAYUN Khan, ZALAKAT Khan, JEHANZEB (2008)**[1]، بعنوان " **Impact of agricultural credit on farm productivity and income of farmers in mountainous agriculture in northern Pakistan: a case study of selected villages in district Chitral**" أي تأثير الائتمان الزراعي على إنتاجية المزارعين ودخل المزارعين في الزراعة الجبلية في شمال باكستان– دراسة حالة لقرى مختارة في مقاطعة شيترا، باعتبار التمويل العنصر الإساسي لكل نشاط اقتصادي بما في ذلك الأنشطة الزراعية لاسيما في الاقتصاد الذي يعاني حد الكفاف في الزراعة، لذلك اضطرت الحكومة لدعم هذا القطاع بتوفير الائتمان المؤسسي الممنوح من قبل بنك زاري طارقياتي المحدود (ZTBL) لأولئك الذين لا يستطيعون الإستفادة الكاملة من التكنولوجيا المتاحة،

[1]Shah.MK et al, Impact of agricultural credit on farm productivity and income of farmers in mountainous agriculture in northern Pakistan: a case study of selected villages in district Chitral, Sarhad Journal of Agriculture (Pakistan), vol 24, n°4, 2008.

وهو ما هدف إليه الباحثون بالاعتماد على عينة من المزارعين في منطقة متخلفة بشمال باكستان تدعى (شيترا)، وجمع البيانات من كل من المقترضين وغير المقترضين من قرى مختارة في بالمقاطعة عام 2007، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين إنتاجية المزارع والائتمان الزراعي هذه العلاقة يمكن أن تعزى إلى توفر وتطبيق المدخلات المطلوبة في الوقت المناسب بسبب الحصول على القرض من (ZTBL)، غير أن معدلات الفائدة المفروضة على الائتمان البنكي وإجراءات الحصول على هذا الأخير تقف عائقا أمام المزارعين وخاصة صغارهم، لذلك كانت التوصية بمراجعة معدلات الفائدة وتبسيط إجراءات الحصول على الائتمان المقدم من طرف بنك (ZTBL) أمام الفلاح الباكستاني.

2. دراسة **ABEDULLAH, N. MAHMOOD, M. KHALID AND S. KOUSER(2009)**[1]، بعنوان **"The Role of Agricultural Creditin the Growth of Livestock Sector: A Case Study of Faisalabad"**، أي دور الائتمان الزراعي في نمو قطاع الثروة الحيوانية– دراسة حالة منطقة فيصل آباد بباكستان، استخدم الباحثان في هذه الدراسة نهج أخذ العينات العشوائية الطبقية لجمع البيانات اللازمة حيث تتألف الطبقة من المزارعين المتحصلين على الائتمان من المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، حيث تم الاعتماد على قائمة لمستفيدي القروض البنكية بحوالي 50 مزارع لتمويل إنتاج الألبان وتربية الحيوانات، والمدخلات والتكاليف الأخرى، وتوصلت النتائج إلى أنه يمكن زيادة الدخل من كل حيوان من الحيوانات الحلوب عن طريق تحسين التسهيلات التعليمية والائتمانية في منطقة الدراسة دون تغيير مستوى أي مدخلات أخرى، بسبب استخدامها الرشيد والكفء في الوقت المناسب، ما تشير إليه قيمة R^2 إلى أن التباين في المتغير التابع (أي الدخل لكل حيوان حلوب في الشهر) قد تم تفسيره حتى 73٪ بواسطة المتغيرات المستقلة، وأن التباين المتبقي في المتغير التابع قد يرجع إلى عوامل عشوائية خارجة عن سيطرة المزارعين، كما أن قطاع الثروة الحيوانية كثيف العمالة، يمكن استيعاب العمالة الريفية غير العاملة وغير المدربة في قطاع الثروة الحيوانية من خلال توسيع نطاق إنتاجها من خلال العرض الائتماني وتحسين كفاءتها من خلال تخصيص العمالة الإضافية، الأمر الذي توصل إليه الباحثون بأن سياسة الائتمان الموجهة لقطاع الثروة الحيوانية لن تؤدي إلى زيادة إجمالي المعروض من العناصر الغذائية للماشية في سلة الأغذية فحسب، بل يمكن أن تساعد في استيعاب العمالة العاطلة عن العمل في المناطق الريفية، وعلاوة على ذلك تلعب دوراً هائلاً في تخفيف حدة الفقر في باكستان لأن 60٪ من الفقراء يقيمون في المناطق الريفية (الحكومة الباكستانية 2008)، لذلك أوصى الباحثون بالتوسع في

[1]ABEDULLAH, N. MAHMOOD et aL, The Role of Agricultural Creditin the Growth of Livestock Sector: A Case Study of Faisalabad, Pakistan Veterinary Journal, vol 29, n°02, 2009.

قطاع الثروة الحيوانية لاستيعابه العمالة الريفية المدربة وغير المدربة، التي يمكن أن تساعد في التخفيف من هجرة العمالة الريفية نحو المدن.

3. دراسة **هناء سلطان داوود(2012)**[1]، بعنوان "**الإقراض الزراعي القصير الأجل وأثره في الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل لدى مزارعي القمح في محافظة نينوى**"، وتهدف الدراسة إلى تبيان أثر القروض قصيرة الأجل في تحديد الحجم الأمثل للإنتاج، والذي يتحقق عند أدنى نقطة من متوسط التكاليف الكلية على مستوى المزرعة، واعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي والدراسات السابقة التي درست نفس الموضوع فضلا عن اعتماد منهج المسح الميداني والأسلوب الكمي الذي يتضمن تحديد المتغيرات المستقلة وقياس أثرها في تحقيق الحجم الأمثل، باستخدام إستبيان موجه للمزارعين يتعلق بتكاليف الإنتاج الكلية المختلفة (تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة) وعن ماذا يمكن أن يستغنِ المزارعون من مستلزمات الإنتاج كرأس المال أو الاقتراض...، واشتملت عينة الدراسة على 50 مزارع من مزارعي محصول القمح في منطقة القوشب محافظة نينوي (منطقة مضمونة الأمطار)، منهم 25 مزارعا اقترضوا من المصرف الزراعي، و25 منهم لم يقترضوا، وتوصلت الدراسة إلى استنتاج أن إنتاجية الدونم* الواحد من محصول القمح في حالة عدم لجوء المزارع للاقتراض كان يصل إلى 558,62 كلغ، في حين في حالة لجوء الفلاح للاقتراض بلغت إنتاجية الدونم الواحد 1091 كلغ من محصول القمح.

لذلك أوصت الباحثة المصارف الزراعية بضرورة توفير الخدمات الإقراضية لصغار المزارعين، وتحسين فرص حصولهم على القروض والتسهيلات الائتمانية، من خلال تبسيط منح القروض وبخاصة الضمانات، وتشجيع التغير التقني الذي يعمل على تحويل الزراعة التقليدية إلى زراعة حديثة من خلال منح قروض لغرض استخدام مستلزمات الإنتاج الحديثة، مع ربط الإقراض الزراعي بالإرشاد الزراعي حتى لا يسيء المزارعون استخدام القروض.

[1] هناء سلطان داوود، الإقراض الزراعي القصير الأجل وأثره في الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل لدى مزارعي القمح في محافظة نينوى، مجلة زراعة الرافدين، المجلد (40)، الملحق(4)، سنة 2012.

* دونم: وحدة قياس لمساحة الأرض،استعملت لأول مرة في الدولة العثمانية ،وتستعمل هذه الوحدة حاليا في الدول التي كانت ضمن الدولة العثمانية سابقاً، الدونم في العراق يعادل 2500م^2، وفي سوريا وفلسطين ولبنان والأردن الدونم يعادل 1000م^2.

4. دراسة **Amruth Prasad Reddy, Venkata Subbaiah (2012)**[1]، بعنوان **"Impact of Agricultural Credit on Employment Generation of the Farmers"**، وتهدف إلى إلقاء الضوء على مدى مساهمة القروض الفلاحية في توليد فرص العمل للمزارعين المستفيدين من هذه القروض، حسب العمر والتعليم والطبقية، والحجم والأنشطة الفلاحية الممارسة في بلدة الدلتا بمنطقة نيلور في ولاية أندرا برديش، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال اختيار عينة من 200 مزارع قاموا بالحصول على القروض من طرف فروع بنك بيناكيني جرامينا (Pinakini Grameena) في منطقة نيلور، خلال الفترة (2008–2009) بشكل عشوائي، حيث يبلغ عدد فروع البنك 63 فرعًا، قسمت إلى مجموعتين، تخدم الفلاحين في منطقة الدلتا ومناطق أخرى مجاورة لها، ويوجد 30 فرعًا في منطقة الدلتا و33 فرعًا في المناطق الأخرى، وتم أخذ العينة العشوائية من 10 في المائة من إجمالي فروع بنك (Pinakini Grameena) أي بمجموع 6 فروع، تمثل 3 فروع من كل مجموعة تشمل العينة على 200 فلاح، قاموا بالاقتراض من الفروع الستة للعينات وتم جمع الجداول الزمنية المختبرة مسبقًا بينهم، والبيانات ذات الصلة، وتوصل الباحثان إلى أن عينة فروع البنك المدروسة في منطقة الدلتا والمناطق الأخرى وفرت تمويلا معتبرا للأنشطة الفلاحية التي أدت إلى زيادة في كثافة المحاصيل في المناطق المروية، لاسيما المحاصيل عالية الغلة وكثيفة العمالة، مما ساهم في خلق المزيد من فرص العمل الحر بدلاً من العمل بأجر في هذه المناطق بين عينة المستفيدين في فترة ما بعد القرض مقارنة بفترة ما قبل القرض.

5. دراسة **Abdelatif Hassan Ibrahim & Siegfried Bauer(2013)**[2]، بعنوان " **Access to Micro credit and its Impact on Farm Profit among Rural Farmers in Dryland of Sudan"**، دراسة حول اثر الحصول على القروض الصغيرة على أرباح المزارعين الريفيين في الأراضي الجافة بالسودان، على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة والهيئات غير الحكومية لتوفير الائتمان الزراعي للفلاحين الريفيين، إلا أن الائتمان غير كافي وغير مجدي لأهدافه، وفي هذا الأمر أنجز الباحثان هذه الدراسة الهادفة أولا إلى تقييم إمكانية حل مشكلة الائتمان التي لا تزال عالقة في الأراضي الجافة بالسودان، والهدف الثاني هو محاولة فرز العوامل التي تؤثر على الربح الزراعي للفلاح، لذلك اعتمد الباحثان على الدراسة الإستقصائية المقدمة في عام 2009، باستخدام الإستبيان المنظم وقد استطلعت الدراسة على 200 أسرة زراعية، تم اختيارها من خلال تقنية أخذ عينات عشوائية من حجم المجتمع، حيث تم اختيار

[1]Amruth Prasad Reddy, Venkata Subbaiah, Impact of Agricultural Credit on Employment Generation of the Farmers, Journal of Commerce & Accounting Research, vol 01, n° 01, 2012.
[2]Abdelatif Hassan Ibrahim, Siegfried Bauer, Access to Micro credit and its Impact on Farm Profit among Rural Farmers in Dryland of Sudan, Global Advanced Research Journal of Agricultural Science, vol 2, n°3, 2013.

ثلاثة من أصل تسعة مواقع في الولاية بشكل عشوائي في المرحلة الأولى وفي المرحلة الثانية، وتم اختيار ثمانية من أصل 29 إقليم إداري بشكل عشوائي، بعد ذلك تم اختيار 20 قرية بشكل عشوائي من كل إقليم إداري، وأخيرا تم اختيار 10 أسر من كل قرية لضمان صحة القوائم المحلية، كما تم استخدام قوائم المراقبة من مؤسسات التمويل الأصغر للمقارنة، واستخدام إستبيان قياسي لجمع المعلومات عن الأصول المنزلية، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية، والإستهلاك والدخل، بما في ذلك تفاصيل المشاركة في مختلف الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الإحصاء الوصفي ونموذج اختيار هيكمان، لتحليل تأثير القروض الصغيرة على أرباح المزارعين المستفيدين من الأسر الذين يستخدمون الائتمان والذين لا يستخدمونه في الأراضي الجافة بالسودان، وتم تطبيق نموذج Probit لتحديد العلاقة بين الحالة الائتمانية للأسرة وعدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والائتمانية، في الخطوة الثانية، تم تطبيق نموذج اختيار هيكمان لدراسة تأثير الحصول على الائتمان على أرباح المزرعة في الأنشطة الزراعية.

وأظهرت النتائج أن أرباح المزارعين مستخدمي الائتمان في وضع أفضل مقارنة مع ربح المزارعين غير المستخدمين للائتمان، كما أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها من نموذج probit أن المدخرات وقيمة الأصول والدخل هي متغيرات مهمة تحدد شروط الائتمان المقيدة، في حين أظهرت نتائج نموذج هيكمان أن الائتمان له تأثير محدود على أرباح المزرعة، يشير هذا إلى أن أحجام القروض قد تكون صغيرة جدًا بحيث لا يكون لها تأثير كبير على الإنتاج الزراعي لذلك أوصى الباحثان من خلال هذه الدراسة بأنه من أجل تحسين أرباح المزرعة، ينبغي تحسين الاستثمار الزراعي، وخاصة اعتماد تكنولوجيا فعالة ومستدامة وذلك يكون ممكنًا من خلال زيادة تقديم قروض ميسرة (بفائدة منخفضة) عن طريق صناديق التضامن ومعالجة القيود الشديدة للتنمية الزراعية خاصة في المناطق النائية.

6. دراسة الباحثة **عفراء هادي سعيد(2014)**[1]، بعنوان "**دور التمويل في النهوض بالمشروعات الزراعية الصغيرة في العراق**"، وهدف البحث إلى معالجة مشكلات عدة تعاني منها المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق أهمها معرفة مركزية التمويل بالنسبة لهذه المشروعات، وتتبع أساليب تمويلها وطرقها لرفع قدراتها الإنتاجية ودورها الفعال في تشغيل الأيدي العاملة بالمناطق الريفية، وانطلق البحث من فرضية مفادها: أن تطوير وتحسين الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة واعتماد الإجراءات المصرفية

[1] عفراء هادي سعيد، دور التمويل في النهوض بالمشروعات الزراعية الصغيرة في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية ، جامعة بابل، المجلد(6)، العدد1، سنة 2014.

المبسطة وتقديم التسهيلات المكانية والضمانية، من شأنه أن يؤدي إلى النهوض بواقع المشروعات الزراعية الصغيرة خاصة وهو ما ينعكس إيجابا على القطاع الزراعي العراقي عامة.

واعتمدت الباحثة على إتباع المنهج الوصفي لوصف الظواهر محل الدراسة، وتوصلت إلى استنتاج بأن هناك ضعف للرقابة المالية على الأداء المصرفي، الموجه للمزارعين، وغياب التنبؤ بالصعوبات والعقبات بسبب ضعف الأداء وعدم كفاءة المستخدمين بالمصرف.

كما أن مستوى الخدمات المقدمة لصغار المزارعين المدعمة والمقدمة في الغالب من طرف المصارف الحكومية (المصرف الزراعي) ومؤسسات حكومية متخصصة، مازالت دون المستوى المطلوب، بعيدة عن طرق الإنتاج المتطورة والتقنيات الحديثة، نتيجة ارتفاع التكلفة وصعوبة التشغيل والمخاطر المكتنفة في هذا القطاع، والسياسات السعرية التي طبقتها الحكومة لحماية القدرة الشرائية للفئات المحرومة ساهمت في تخسير العديد من المشاريع الزراعية الصغيرة نتيجة بيع المُزارع لمنتجاته بأسعار متدنية، وبناءًا على هذه النتائج أوصت الباحثة بتقدير الحاجات الفعلية من المكائن والآلات والمعدات الزراعية، في ضوء حجم وطبيعة الملكية الخاصة لتحويل الانفاق الاستثماري الخاص، إلى أصل منتج من خلال بناء قاعدة استثمارية، مع وضع الشروط والضوابط الدقيقة التي تمنع ضياع رؤوس الأموال المستثمرة أو تهريبها إلى خارج القطاع الزراعي، وتجنب أي انفاق استثماري لا يضيف إلى الطاقات الإنتاجية أو لا يعطي مردوداً إيجابياً يسهم في تطوير القطاع الزراعي، مع ضرورة تبسيط إجراءات الحصول على القروض والسلف الزراعية، والحد من الروتين وتسهيل الضمانات المطلوبة وخاصة غير المنقولة منها، لغاية منح القروض لفئة صغار المزارعين ودعم مشاريعهم الصغيرة.

7. دراسة **زاوي بومدين (2016)**[1]، بعنوان "**التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**"، تمحورت الدراسة حول تقييم أثر مختلف أساليب التمويل الموجهة لإنعاش وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر اهمها القروض البنكية والدعم الحكومي، واستخدم الباحث أسلوب القياس الاقتصادي معتمدا على طريقة تحليل البيانات المدمجة لعينة من الولايات من غرب الجزائر (15 ولاية)، خلال الفترة الزمنية (2009-2015)، من أجل دراسة مدى تأثير التمويل البنكي والدعم على تنمية حجم الإنتاج الفلاحي، وأسفرت نتائج دراسته على وجود علاقة إيجابية بدرجات متفاوتة بين مختلف اساليب التمويل البنكي والدعم الحكومي على إنعاش الإنتاج الفلاحي، إلا أنها تبقى موارد غير كافية ولا تصل إلى صغار

[1] زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، سنة 2016/2015.

الفلاحين خاصة القروض البنكية نظرا للضمانات المطلوبة من قبل البنك الزراعي مع محدودية وضعف مداخيل هذه الفئة، واشار الباحث إلى جملة من التحديات التي تقف أمام عدم نجاح سياسات التمويل للقطاع الفلاحي في الجزائر أهمها الضمانات البنكية و واحتكار بنك وحيد على تمويل القطاع إلى جانب البيروقراطية الإدارية في تسيير ملفات التمويل الفلاحي.

8. دراسة **Muhammad Salman, Bakhtiar Khan Khattak & Asfand Yar (2016)**[1]، بعنوان **The Effect of Agriculture Loans on Farmers Life Standard in District Dera Ismail Khan**" أي تأثير القروض الزراعية على المستوى المعيشي للمزارعين في منطقة ديرا إسماعيل خان في باكستان"، واستخدم الباحثون الإستبيان والمقابلة شبه المنظمة والاعتماد على برنامج SPSS لتحليل البيانات التي تم جمعها، لعينة من المجتمع الريفي لديرا إسماعيل خان بحجم 270 فلاحا، وتم التحليل بالاعتماد على الإرتباط، تحليل الإنحدار المتعدد، اختبارT وطريقة ANOVA، وأظهرت نتائج الدراسة الإرتباط الإيجابي بين القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل بمستوى تحسن معيشة وحياة الفلاحين والتقليل من حدة الفقر بالمنطقة، كما أن علاقة الإرتباط الأكثر إيجابيةً هي بين القروض قصيرة الأجل ومستوى معيشة الفلاحين، وتوصل الباحثون إلى التأكد من أن القروض الفلاحية تلعب دوراً هاماً في تنمية القطاع الفلاحي، ومستوى معيشة المزارعين، ما يفسر أن أي نوع من القروض الزراعية له تأثير أكبر على مستوى حياة المزارعين في منطقة ديرا إسماعيل خان، لأن البنوك تقدم القروض الفلاحية بأنواعها بغرض زيادة الإنتاج الفلاحي، كما يرتبط المستوى المعيشي للفلاحين ارتباطًا مباشرًا بالإنتاج الفلاحي، لأن مستوى حياة الفلاحين تحسنت عندما زادت إنتاجياتهم الفلاحية سواء من حيث المداخيل الفردية أو من حيث خلق فرص عمل جديدة.

9. دراسة الباحث **عمر حميد مجيد محمد(2018)**[2]، بعنوان "**القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق**" للفترة الزمنية (2003-2015)، بالاعتماد على بيانات ومعطيات متوفرة ومنشورة على مستوى الجهات المعنية الرسمية والمصادر الموثوق بها الأخرى، كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي المستند على الاستثمار الفلاحي وواقع تمويله في العراق، نظرا لأن العراق بلد ريعي يعتمد اقتصاده أساسا على إيرادات المحروقات بنسبة تقارب 96%، لذلك كان يتم تمويل المستثمرات والمشاريع

[1]Muhammad Salman et al, The Effect of Agriculture Loans on Farmers Life Standard in District Dera Ismail Khan, Gomal University Journal of Research, Special, n°3, 2016.

[2]عمر حميد مجيد محمد، القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 24، العدد106، سنة 2018.

الزراعية من التخصيصات السنوية للموازنة العامة، بوضع خطط خماسية متعاقبة تهدف إلى النهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية سنوات (1970-2002)، وبعدها توجه العراق لاقتصاد السوق والإنفتاح على العالم الخارجي، بالرغم من تردي الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية آنذاك، إلى أن تبنت الحكومة سنة 2008 المبادرة الزراعية للنهوض بالزراعة العراقية ومنها الاقتصاد القومي، والتي تضمنت جملة من الإجراءات الهادفة إلى تزويد الفلاحين باحتياجاتهم من مدخلات القطاع (كالبذور، الأسمدة، المبيدات الزراعية) وفتح صناديق الإقراض للمصرف الزراعي التعاوني تقوم على منح قروض ميسرة وبفائدة معدومة تقريبا للفلاحين وصغارهم مختلفة باختلاف الأنشطة الزراعية والجهة المقترضة، وخلصت الدراسة إلى استنتاج الأثر الكبير والفعال للقروض الزراعية على نمو وتطور الاستثمار الزراعي في العراق للفترة المدروسة، بالرغم من محدودية هذه القروض بسبب اعتمادها على مصدر وحيد وهو البنك الزراعي التعاوني، زيادةً على تفشي الفساد الإداري والمالي، وتأزم الوضع الأمني للبلاد آنذاك، لذلك أوصى الباحث بتنويع مصادر الإقراض والتمويل للاستثمار الزراعي والعمل على جذب وتوطين المشاريع الاستثمارية الزراعية الأجنبية داخل القطاع الزراعي العراقي وإعادة هيكلة الدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي مع تحفيز القطاع الخاص نحو زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية ومحاربة الفساد بشتى أشكاله وخاصة داخل مؤسسات الدولة.

- **الدراسات السابقة والقيمة المضافة للدراسة الحالية:**

تنوعت الدراسات السابقة والتي لها علاقة بمتغيرات الدراسة الحالية في أغلبها حول أثر القروض البنكية والتمويل على تنمية القطاع الفلاحي بمختلف مؤشراته بالاعتماد على مناهج علمية مختلفة كالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي والاعتماد على تحليل الإستبان باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، ورغم التنوع المنهجي والاختلاف في بيئة الدراسة، إلا أنها أكدت في أغلبها على فعالية التمويل البنكي المؤسسي والقروض الفلاحية على الخصوص وانعكاسها على تنمية مؤشرات التنمية الفلاحية (الإنتاج الفلاحي سواء الزراعي أو الحيواني، المستوى المعيشي للأفراد، توليد العمالة، وزيادة الاستثمار الفلاحي،... الخ)، وهذه النقاط تندرج ضمن موضوع الدراسة الحالية من جانب معرفة مدى أثر القروض البنكية على مؤشرات التنمية الفلاحية في الجزائر، لتظهر أهم أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة والقيمة المضافة لها في البيئة التي أجريت عليها دراستنا الحالية من جانبها التطبيقي وطبيعة القروض البنكية التي استحدثتها الجزائر والمتمثلة أساسا في القروض الفلاحية المدعمة (قرضي الرفيق والتحدي، وقروض في إطار أجهزة الدعم) ودراسة حالة ولاية الطارف للفترة

الزمنية من 2010 إلى 2018، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي، إلى جانب دراسة الأثر للهذه القروض المدعمة على الإنتاج الفلاحي والمشروعات الفلاحية والعمالة الفلاحية أيضا، وبالتالي فهي إضافة من الجانب النظري لبعض المفاهيم والجانب الإحصائي.

ثامنًا: هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية شملت موضوع الدراسة بين الجانب النظري والتطبيقي كما يلي:

- **الفصل الأوّل:** النظام البنكي وعلاقته بتمويل القطاع الفلاحي وتم فيه إبراز النظام البنكي بمختلف مؤسساته مع الإشارة إلى أهم مهامه المتمثلة في السياسة الإقراضية ومنح القروض البنكية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تقديم إطار مفاهيمي للقروض الفلاحية ومراحل نشأتها مع ذكر أهميتها، أما المبحث الثالث فتمحور حول مخاطر القروض الفلاحية وكيفية إدارتها وأهم الضمانات الممكنة لمجابهة هذه المخاطر.

- وتم في **الفصل الثاني** دراسة علاقة القروض البنكية بالتنمية الفلاحية من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول ماهية التنمية الفلاحية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وكذا علاقتها بمختلف القطاعات الأخرى، وتقديم أهم السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية في المبحث الثاني، والمبحث الأخير تناول دور القروض البنكية في تحقيق تنمية للقطاع الفلاحي.

و**الفصل الثالث** خصص للدراسة التطبيقية بعنوان التمويل البنكي الفلاحي في الجزائر بالإشارة إلى ولاية الطارف، حيث قدمت سياسات التمويل البنكي في الجزائر في المبحث الأول، وتناول المبحث الثاني دور القروض البنكية ومدى تحقيقها للتنمية الفلاحية بولاية الطارف كدراسة ميدانية من خلال تحليل بيانات وإحصائيات متعلقة بالقطاع ومستمدة من طرف الهيئات المختصة التي لها علاة بالقطاع، أما المبحث الثالث فتناول الدراسة الإحصائية لدراسة أثر التمويل البنكي على القطاع الفلاحي بولاية الطارف بالاعتماد على تحليل استبانة علمية.

وفي الأخير كانت **خاتمة للدراسة** بتلخيص نتائجها واختبار فرضياتها المقترحة سابقا، من خلال تحليل المعطيات والمعلومات التي تم جمعها والنتائج المتوصل اليها لتحقيق أهداف الدراسة التي تبحث في تقييم مدى تأثير القروض البنكية على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، مع وضع عدة توصيات للدراسة وإقتراح آفاق لدراسات وأبحاث أخرى.

تاسعًا: صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات والعراقيل بكونها دراسة ميدانية جزئية تركزت على إلقاء الضوء على مدى مساهمة القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر مع إسقاط الدراسة على ولاية الطارف، ما أثرت بشكل كبير على منهجية البحث وتغيير أدواته البحثية المستخدمة إلى جانب صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات الكافية للدراسة وأهم هذه العراقيل مايلي:

عدم التمكن من الحصول على بيانات وإحصائيات كافية وجدية حول القروض الفلاحية المقدمة لتمويل القطاع الفلاحي بالولاية المدروسة من طرف البنك المتخصص (وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الجهوي للبدر) بهدف القيام بدراسة قياسية أو نموذج رياضي للدراسة، حيث لاحظنا عدم وجود إستجابة من معظمهم بحكم عدم التصريح بالتقارير والإنجازات المتعلقة بالبنك، لذلك كان لزاما علينا الإكتفاء والقبول بالحد الادنى من المعطيات والبيانات والحقائق التي قدموها لنا، إلى جانب الإستعانة بأدوات البحث العلمي الأخرى، على الرغم من إتصالنا بشكل رسمي مع كافة المصالح والإدارات العمومية المختصة وكذا الوصاية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري)؛

- إختلاف وتباين في المعلومات المتعلقة بالقطاع الفلاحي بالمنطقة المدروسة خاصة ما تعلق بالإحصائيات والبيانات المطلوبة والمقدمة من طرف الهيئات المعنية ما يفسر وجود نوع من التحيز والسرية الكبيرة في تقديم المعلومات الكاملة والكافية وعدم التمكن من فرز ما هو متعلق بالقرض البنكي والدعم الحكومي؛

- صعوبة التعامل مع عينة الدراسة للإجابة على أسئلة الاستبانة العلمية على الرغم من إشارتنا لأهدافنا بأنها علمية بحتة، بسبب عدم قبولها مبدئيا وابداء آرائهم حول اسئلتها، إلى ضعف الوعي العلمي لدى البعض حول هذا النوع من ادوات البحث العلمي، بالإضافة إلى أن بعض الفلاحين لا يجيدون القراءة ما سبب لهم بعض الإحراج؛

- إلى جانب هذه الصعوبات التي تعتبر عادية وتصادف اي بحث علمي، نجد الظرف الصحي الذي شهده العالم بأسره خلال الثلاثي الأول لسنة 2020، ألا وهي جائحة كوفيد 19، والتدابير الصحية والوقائية التي فرضتها الحكومة للتصدي للوباء، من غلق لمختلف المؤسسات، وتعليق النقل، فرض الحجر المنزلي على المواطنين إلا للضرورة القصوى، الأمر الذي عقد الحياة العملية وزاد من صعوبتها في شتى الميادين والقطاعات الاقتصادية.

الفصل الأول

النظام البنكي وعلاقته بتمويل القطاع الفلاحي

المبحث الأول: النظام البنكي والسياسة الإقراضية.

المبحث الثاني: القروض الفلاحية - إطار مفاهيمي -

المبحث الثالث: مخاطر الإقراض الفلاحي وضماناته.

تمهيـــــد:

يعد النظام البنكي الركيزة الأساسية لتمويل الاقتصاد وتدعيم التنمية الاقتصادية إلى جانب سوق رأس المال (الهيئات المالية، البورصات)، فلا يمكن تصور اقتصاد معاصر دون نظام بنكي فعال وقائم بذاته، فهو بمثابة القناة الرئيسية لتصريف مختلف الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة، عبر منشآت مالية متخصصة في ذلك، ظهرت منذ القدم تتمثل في البنوك والمؤسسات المالية، تقوم هذه الأحيرة بتجميع الموارد والمدخرات المالية للأعوان الاقتصادية والجمهور وتوجيهها بشكل منتظم ومدروس في إطار عمليات الإقراض نحو الأعوان الاقتصادية الأخرى التي هي بحاجة للموارد وتعاني من عجز تمويلي لمشاريعها واستثماراتها.

فتعتبر البنوك حلقة اتصال بين المدخرين والمستثمرين، وتظهر كوسيط مالي تربطها علاقة تبادلية بينها وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة (الصناعة، التجارة، الفلاحة، الخدمات، والأسر والأفراد).

والتمويل البنكي الموجه للقطاع الفلاحي معضلة من معضلات العديد من الحكومات والمجتمعات الريفية، وهو ما أثبتته عدة دراسات وبحوث علمية، خاصة في البلدان النامية القائمة على تفسير أهم مشكلات التمويل الفلاحي والبحث عن سبل إنجاحه لتحقيق وتعزيز التنمية الاقتصادية، نظرا لأهمية القطاع الفلاحي في توفير الغذاء لهذه الشعوب، واستيعاب القوى العاملة العاطلة، فنظام التمويل البنكي الفلاحي يعد الأداة الاقتصادية التي تربط بين النظام البنكي (القطاع المالي)، والقطاع الفلاحي (القطاع الحقيقي)، لتحقيق التنمية الفلاحية الداعمة للتنمية الاقتصادية للسياسة العامة، وفيما يلي تم التعرف على الطبيعة الخاصة للقروض البنكية الموجهة خصيصا لتمويل الفلاح والقطاع الفلاحي على العموم، نظرا لخصوصية القطاع الفلاحي وعدم استقراريته، وطبيعة النظام البنكي الذي يهدف إلى تحقيق الربحية.

وانطلاقا مما سبق تم عرض ضمن هذا الفصل ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: النظام البنكي والسياسة الإقراضية.
- المبحث الثاني: القروض الفلاحية – إطار مفاهيمي –
- المبحث الثالث: مخاطر الإقراض الفلاحي وضماناته.

المبحث الأول: النظام البنكي والسياسة الإقراضية

في هذا الجزء من الدراسة تم التطرق إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالنظام البنكي ومختلف مؤسساته (البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة)، وعلاقة هذا الأخير بالنظام الاقتصادي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية إلى جانب التعرف على السياسة الإقراضية.

المطلب الأول: النظام البنكي وبنيته الهيكلية

يحتل النظام البنكي مكانة هامة في أي نظام اقتصادي، حيث عرف تطورا كبيرا منذ القدم، ويعتبر جزءا من النظام المالي الذي يعد وجوده أمر ضروري في الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات الأقل تقدمًا.

واستمد النظام البنكي خصوصياته من التطورات التاريخية التي شهدها منذ تطور الاقتصاديات الغربية وخاصة مع ظهور النقود الورقية والصيارفة.

أولا: مفهوم النظام البنكي

نظرا للمكانة التي يحتلها النظام البنكي ضمن هيكل اي اقتصاد سمح بمحاولة اجراء تاصيل نظري لمفهوم النظام البنكي وبنيته الهيكلية.

1- تعريف النظام البنكي: ارتبطت نشأة النظام البنكي مع نشأة النقود وخاصة النقود الورقية، ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين ويتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات، والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجهات التي يتولاها البنك المركزي بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية في ظل القوانين المحكمة[1]، وتشكل من مجموعة من البنوك المعتمدة التي تتعامل بالائتمان في بلد ما، في ظل نظام اقتصادي معين، حيث يختلف النظام البنكي باختلاف نوع النظام الاقتصادي السائد في البلد (رأسمالي، اشتراكي، إسلامي)[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك (من الأساسيات إلى المستحدثات) منهج متكامل، الدار الجامعية، الطبعة1، الإسكندرية، سنة 2015، ص20.

[2] أحمد شعبان محمد علي، موسوعة البنوك والائتمان السياسية الائتمانية للبنوك، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، سنة 2015، ص07.

كما يعرف بأنه وحدة منظمة من العلاقات المتبادلة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، هدفها الرئيسي المساهمة في توفير وسائل الدفع لتغطية حاجيات الأفراد، ودور الوساطة المالية بين المتعاملين الاقتصاديين الذين يوفرون أكثر ما يستثمرون والذين يستثمرون أكثر مما يوفرون فهو ببساطة يسهم في توفير التمويل[1].

ويعرف أيضا بأنه مجموع البنوك العاملة في بلد ما، وأهم الخصائص التي تميز نظام بنكي عن أخر، هو كيفية تركيب هيكله، وحجم المصارف* التي يتكون منها، وعدد وتوزيع فروع المصارف في البلد، ثم ملكية المصارف وحركة دمجها أو توحيدها[2].

حيث كشفت البحوث والدراسات المتعمقة في النظم المصرفية أن اختلاف هيكل النظم البنكية يكون تبعا لاختلاف الأنظمة الاقتصادية لكل بلد، من خلال التدخل الحكومي ودرجة التحرر التي تلتزم بها البيئة المصرفية في البلد، ومدى حاجة الاقتصاد للتمويل البنكي.

ومما سبق يتضح أن النظام البنكي هو مجموعة من البنوك المتواجدة في اقتصاد ما وعلى رأسها البنك المركزي، تتفاعل فيما بينها لتحقيق التدفق النقدي بين المودعين، ورجال الأعمال، والمستثمرين، وتقديم القروض بشتى أشكالها مع تقليل درجات المخاطر المحتملة، اعتمادا على مجموعة من القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي وتوجيهاته ورقابته في ظل العرف البنكي للدولة، فالنظام البنكي بمثابة القلب النابض للنشاط الاقتصادي، يستمد موارده ومدخلاته من مختلف الأنشطة الاقتصادية في ظل السياسات والقوانين السائدة على غرار ملائمة المناخ الاقتصادي والسياسي، تحقيقا لأهداف محددة تشكل مخرجات النظام تتمثل أساسا في القروض والاستثمارات والعوائد وترويج المشروعات لتصب مباشرة في النشاط الاقتصادي في إطار النظم والإجراءات المتعلقة بالعمليات البنكية يوضحها الشكل رقم(1-1).

[1] Darlena Tartari, De la régulation en matière des capitaux propres du système bancaire, thèse de doctorat en sciences économiques et sociales, université de fribourg, Suisse, 2002, p07.

* **كلمة مصرف** في اللغة العربية تقابل كلمة بنك باللغة الفرنسية، وكلمة بنك مشتقة من كلمة BANCO الإيطالية ومعناها المائدة أو الطاولة، وكلمة مصرف في اللغة على وزن مِفْعل (مكان الصرف)، والصراف هو من يبدل النقد بنقد.

[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 5، الجزائر، سنة2011، ص ص، 36-37.

الشكل رقم(1-1): النظام البنكي وعلاقته بالنشاط الاقتصادي

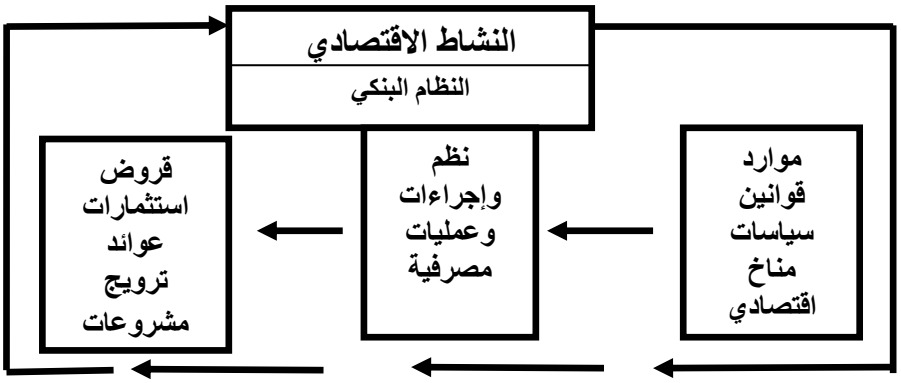

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك (من الأساسيات إلى المستحدثات) منهج متكامل، الدار الجامعية، الطبعة1، الإسكندرية، سنة 2015، ص21.

وحسب الشكل السابق تظهر العلاقة السببية بين النظامين، رغم أن النظام البنكي هو جزء من النظام الاقتصادي، إلا أنه تربطهما علاقة تأَثُّر وتأثير، وما يثبت ذلك ظهور البنوك نتيجة التطورات والتوسع الذي شهدته الأنشطة الاقتصادية في العصور القديمة، فهو يقوم بالتكامل مع النظام المالي والقطاع الإنتاجي على تجاوز الإختلال في الهيكل التمويلي وسد الفجوة التمويلية للمنشآت"[1]، ولا يمكن تصور اقتصاد متطور ومتقدم دون وجود نظام بنكي قائم ومتطور هو الآخر.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود النظام البنكي في اقتصاد ما يشترط توفر الشروط الآتية:

- ✓ وجود عدد اقتصادي ومعتبر من المودعين (المدخرين) الذين يطرحون أصولهم ومواردهم المالية للتوظيف على مستوى البنك؛
- ✓ وجود عدد اقتصادي ومعتبر من مستخدمي الاصول والموارد المالية سواء في مجال الإقراض أو الاستثمار؛
- ✓ وجود مؤسسات مالية متخصصة لها إمكانية التوفيق بين جانبي العرض والطلب لتلك الأصول والموارد المالية؛
- ✓ وأخيرا توفر المناخ الاقتصادي المناسب والملائم للاطراف الثلاث المتواجدة ضمن النظام البنكي للقيام بعملياتهم بكل ثقة وأمان، في ظل الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والقانوني[2].

[1] محمد الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، عمان، الأردن، سنة 2006، ص36.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص21.

2- هيكل النظام البنكي: يتشكل النظام البنكي أو الجهاز المصرفي من مجموعة من البنوك والوسطاء الماليين المعتمدين الذين يتعاملون بالقروض والسلفيات، ويأتي على قمة الجهاز البنكي لأي اقتصاد حديث البنك المركزي الذي يعتبر السلطة العليا للجهاز البنكي، واهم مؤسساته التي لا يمكن الاستغناء عنها في النظام الاقتصادي، يطلق عليه بنك البنوك لإشرافه على مختلف البنوك الأخرى التي تعمل تحت سلطته ورقابته، وتتنوع البنوك وتتعدد حسب عدة معايير أهمها:

1. **حسب معيار الملكية:** هناك بنوك عامة، وأخرى خاصة وبنوك مشتركة.
2. **حسب معيار الجنسية:** بنوك وطنية أجنبية، وبنوك مختلطة بين القطاع الخاص والقطاع العام.
3. **حسب معيار التخصص:** بنوك تجارية، وبنوك غير تجارية (المتخصصة)، إضافة إلى البنوك الشاملة.

الشكل رقم (1-2): هيكل النظام البنكي

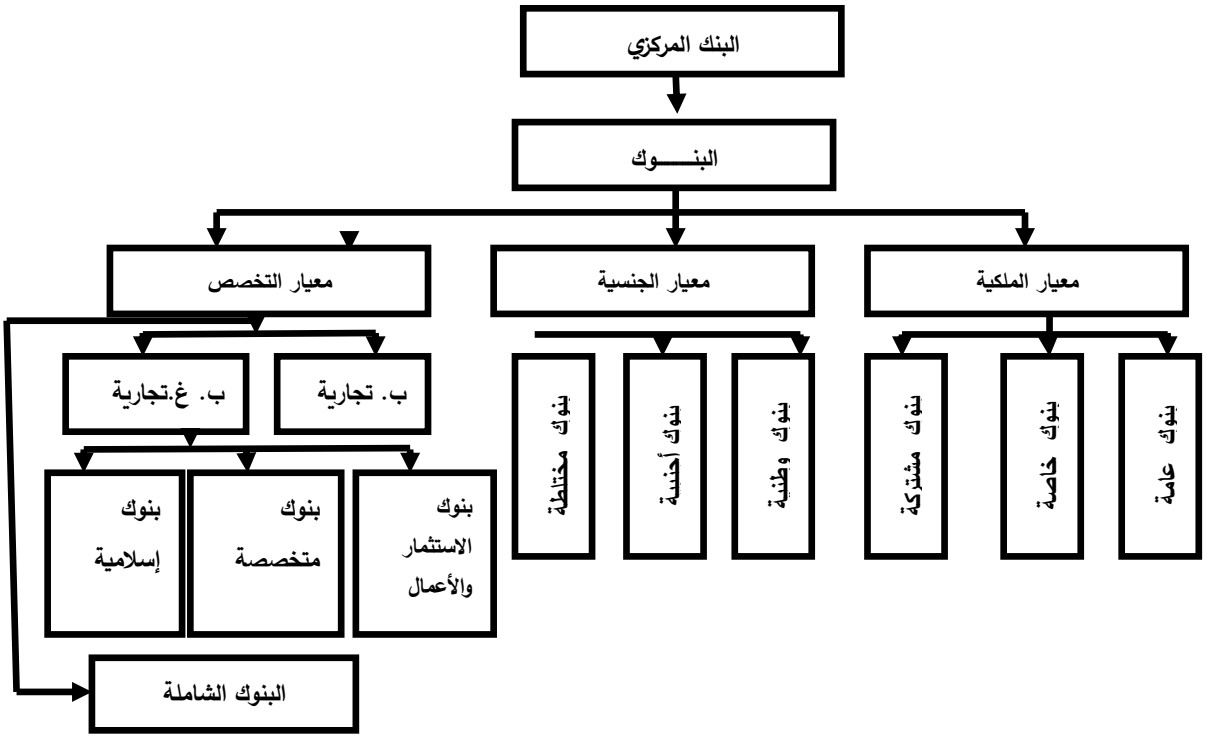

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك (من الأساسيات إلى المستحدثات) منهج متكامل، الدار الجامعية، الطبعة1، الإسكندرية، سنة 2015، ص25.

من خلال الشكل رقم (1-2) يأتي البنك المركزي على قمة ورأس الجهاز البنكي في أي اقتصاد حديث، باعتباره السلطة النقدية، حيث يقوم بوضع ورسم السياسة النقدية وأهدافها وادارتها.

ثانيا: مؤسسات النظام البنكي ودورها الاقتصادي

يعتبر كل من البنك المركزي والبنوك التجارية بمختلف اشكالها، مؤسسات الوساطة المالية التي تعد بمثابة الهيكل الأساسي للنظام البنكي، فالبنك كمصطلح اقتصادي يقصد به "المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانيات أو حاجات متقابلة ومختلفة، ويعمل البنك بجمعها أو توصيلها، أو تنميتها بهدف تحقيق فائدة للطرفين مقابل ربح مناسب"[1].

إذًا فالبنك يمارس وظيفة الوساطة بإنشاء علاقة مالية غير مباشرة بين طرفين (المدخرين والمستثمرين)، مقابل حصوله على فائدة وتختلف البنوك باختلاف مهامها ومنتجاتها.

1- البنك المركزي: يأتي البنك المركزي على قمة النظام البنكي لأي بلد، ويمثل أهم مؤسسات النظام الاقتصادي فيه، بدأت في أول أمرها كبنوك تجارية وبعدها تطورت مهامها ووظائفها، وأصبحت بنوك تملكها الدولة، وبداية النشوء كانت بنشأة بنك السويد وبنك إنجلترا المركزي، سنة 1688 وسنة 1694 على الترتيب، وكان بنك إنجلترا المركزي أول بنك مركزي طبق ومارس مبادئ ووظائف البنوك المركزية والتي مازالت سارية لوقتنا الحاضر[2].

وعرفت البنوك المركزية تطورا كبيرا منذ نشأتها مع التعدد في مهامها ولم تقتصر على عملية الإصدار النقدي فحسب، وإنما أصبحت الجهات المسؤولة والقائمة على تنفيذ السياسة النقدية، وأصبح يطلق عليها المستشار المالي للحكومة، وبنك الحكومة، نظرا للعلاقة الوطيدة الموجودة بين السياسة النقدية والموازنة العامة ما شجع على استقلاليتها في ظل انعدام أي ضغوطات أو تدخل في تنفيذ السياسة النقدية من طرف مؤسسات الدولة، وهذه الاستقلالية تختلف من بلد لأخر بحسب هيكلة الاقتصاد ودرجة تقدمه ونموه.

تعددت واختلفت تعاريف هذا الأخير باختلاف المفاهيم حول وظائفها وأهميتها من قبل الاقتصاديين، وتعتبر المؤسسات التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، وتقف على قمة النظام المصرفي، وهي شخصية اعتبارية عامة مستقلة، تتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة[3].

---

[1] سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2012، ص09.

[2] زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة العربية، دار اليازوردي العلمية للنشر التوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، سنة 2013، ص3 (بتصرف).

[3] مبارك بن الطيبي، بنك الجزائر ومدى استقلاليته في ظل إصلاح المنظومة المصرفية، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد2، سنة 2018، ص5، (بتصرف).

ويعرف البنك المركزي بأنه المؤسسة المسؤولة عن تنظيم الهيكل النقدي والمصرفي ويحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتقنين العملة، وإدارة العمليات الخاصة بالحكومة، واحتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، والقيام بدور المقرض الأخير للبنوك التجارية في حالة الحاجة للتمويل والسيولة، والقيام بأعمال المقاصة*، والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني، وتحقيق أهداف السياسية النقدية[1].

كما تعرف البنوك المركزية أيضا بأنها منشآت مصرفية لا تهدف إلى تحقيق الربح وإنما تهدف إلى تدعيم النظام التقليدي والاقتصادي في الدولة وهي مملوكة للدولة بالكامل، تتمثل أهم وظائفها فيما يلي:

1- خدمة أنشطة الحكومة في مختلف مجالاتها؛

2- تنشيط الاستثمار الأجنبي؛

3- إصدار أوراق النقد والعمل على استقرار السياسة النقدية وأسعار الصرف؛

4- تحديد أسعار الخصم والفائدة والرقابة على النقد؛

5- الإشراف على وحدات الجهاز المصرفي؛

6- تدعيم القطاعات الاقتصادية[2].

2- البنوك التجارية: تعرف بأنها مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز[3].

وتعرف أيضا أنها تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تزاول عمليات تنمية الادخار والاستثمار في الداخل أو الخارج والمساهمة

---

* عمليات المقاصة ينفرد بها البنك المركزي، وهي قيامه في غرفة المقاصة بتصفية قيم الشيكات المسحوبة على أي بنك من البنوك مع قيم الشيكات المسلمة للبنك، للتحصيل من سائر البنوك، ويدفع في النهاية الرصيد المتبقي والمتخلف بعد عملية المقاصة لصالح البنك المعني.

[1] ماطي مريم، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2017/2016، ص32،(غ. منشورة).

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحث والتدريب، بحث رقم 66، الطبعة1، سنة 2004/1425، ص62.

[3] احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة1، عمان، سنة 1432/2011هـ، ص 105.

في إنشاء المشروعات، هذا إلى جانب القيام بالعمليات والخدمات المتعددة الأخرى بما يسهم في تيسير المعاملات للأفراد ومؤسسات المجتمع[1].

فالبنوك التجارية هي مؤسسات مالية تلعب دور الوساطة المالية بشكل غير مباشر بين الأعوان الاقتصاديين الذين لديهم فائض من الأموال والموارد المالية، والأعوان الاقتصاديين الذين هم في حاجة أو لديهم عجز للأموال والموارد المالية، فهي تقوم بجمع المدخرات والودائع من قبل الجمهور وتعيد استخدامها في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية للمستثمرين (أفراد أو مؤسسات)، وهو ما يدعم قدرتها على خلق النقود وإضافتها لكمية النقود على شكل نقود دفترية (نقود مصرفية) مبوبة ومسجلة في الحسابات، وهي خاصية تميزها عن باقي المؤسسات المالية الأخرى.

والشكل الموالي يوضح مفهوم البنوك التجارية كوسيط مالي.

الشكل رقم (1-3): البنك التجاري كوسيط مالي.

المصدر: أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، القاهرة، 2002، ص06.

وحسب الشكل رقم (1-3) يتضح أن البنوك التجارية ما هي إلا مؤسسات مالية تتعامل في الديون المتمثلة في الودائع المصرفية التي تم جمعها من قبل الاعوان الاقتصادية التي لديها فوائض مالية، حيث تكون هذه الأحيرة مقبولة على نطاق واسع في استخدامها لتسديد ديون الأعوان الآخرين، بمعنى أخر أنها تعمل على مبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، ومبادلة الودائع المصرفية بالنقود الحاضرة، ومبادلة الودائع بالكمبيالات والسندات الحكومية بالتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية الأخرى، لهذا يتصور أن البنوك التجارية هي البنوك المتخصصة في تمويل التجارة وهو ما يوحى به إسمها.

3- وظائف البنوك التجارية: الوظيفة الرئيسية للبنوك في جمع الأموال (الودائع) من الوحدات ذات الفائض وإقراض الأموال (القروض) للوحدات التي تعاني من العجز، وتعتمد وظيفة التحويل للاموال بين الاعوان الاقتصادية على الاخذ بعين الاعتبار ما يلي:

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

- الحجم: ويقصد به أن تتجاوز المبالغ التي يحتاجها المقترضون المبلغ الذي يرغب المقرضون في إقراضه؛
- الاستحقاق: يقصد بها الأموال المودعة لفترة قصيرة من الوقت وقروض متوسطة أو طويلة الأجل؛
- المخاطر: تحمل مخاطر عدم إمكانية سداد المبلغ في آجاله من طرف المقترض[1].

وتتضح وظائف البنوك التجارية المندرجة ضمن التوسع والتحرر المصرفي التي تميزها عن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما يلي:

أ. **الوظائف التقليدية:** وهي تعبئة وجمع الودائع وفتح حسابات مختلفة لعملائها؛

- القيام بعمليات الإقراض ومنح الائتمان؛
- خلق النقود من خلال عمليات منح الائتمان.

ب.**الوظائف الحديثة:** وهي إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الإستشارات الاقتصادية والمالية؛

- توفير وسائل الدفع؛
- تمويل التجارة الخارجية،
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها؛
- المساهمة في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية.

4- البنوك المتخصصة: والبنوك المتخصصة كما يتضح من إسمها، فهي عبارة عن بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين حسب ما تقتضيه ظروف التمويل لهذه الأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة المختلفة.

وتعمل البنوك المتخصصة على تشغيل مواردها في شكل قروض يغلب عليها طابع الأجل الطويل، باستثناء بنوك تمويل التجارة الخارجية التي لا يتعدى أجل القرض بها ستة أشهر، ومواردها غالبا ما تكون مستمدة من رأس مال البنك ومن السندات والقروض العامة التي تصدرها وتشترك فيها البنوك التجارية كنوع من الاستثمار، لذلك فالبنوك المتخصصة لا يمكنها التوسع في نشاطها إلا في حدود مواردها على عكس البنوك التجارية التي معظم مواردها تنمو عن طريق ودائع ومدخرات الجمهور وما تقدمه من إغراءات ومزايا لعملائها وجذبهم.

[1] Gabor Kurthy et al, Basics of Finance, Corvinus Research, Budapest, 2018, p p, 39- 40. http://unipub.lib.uni-corvinus.hu/3842/1/pfi-briefings.pdf (Accessed 11/10/2019).

ومن أشكال البنوك التجارية المتخصصة نجد بنوك التنمية الصناعية، بنوك التنمية العقارية، بنوك التنمية الزراعية، بنوك الادخار، بنوك الاستثمار والأعمال، بنوك التجارة الخارجية والبنوك الاسلامية[1].

المطلب الثاني: السياسة الإقراضية والتمويل البنكي

يعد التمويل الدواء المناسب لعلاج العجز المالي الذي يعاني منه الأعوان الاقتصاديين سواء كان هذا العجز كلي أو جزئي، وهو المحرك الأساسي لعجلة التنمية في الاقتصاد، وأداة ربط بين الأعوان الاقتصادية والمؤسسات، ويكتسب التمويل هذه السمات من المال والوسائل المالية والنقدية التي بواسطتها يمكن الحصول على لوازم الإنتاج والأصول الحقيقية.

أولا: مفهوم التمويل البنكي

1- تعريف التمويل البنكي: كلمة التمويل في علم الاقتصاد تعني قيام الجهة المالكة للمال بنكا أو مؤسسة مالية عامة أو خاصة، بتقديم المال اللازم للمتعامل معها من أجل تحقيق أهدافه وتسديد التزاماته المالية وتمويل البرامج المقترحة[2]، ويقصد به في معجم المصطلحات الاقتصادية بأنه توفير المستلزمات المالية للمشاريع والخطط[3].

ويعرف التمويل بأنه عملية تقديم الأموال، أو الحصول عليها، من الجهات المختلفة، سواء كانت مؤسسات تمويل أم شركات أم أفراد، لطالبيها(جهات طالبة لها)، بغرض الاستفادة من هذه الأموال بشكل استهلاكي، أو القيام باستثمارها في مشاريع إنتاجية بهدف الحصول على أرباح وعوائد[4].

والتمويل البنكي أو المصرفي يعرف بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما طبيعي أو معنوي، فيضع تحت تصرفه مبلغا من المال أو يكلفه فيه لفترة محددة ومتفق عليها الطرفان، ويقوم المقترض في

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] قتيبة محمد، التمويل في البنوك الإسلامية والتجارية – دراسة مقارنة–، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة1، الأردن، سنة 2013، ص 50.

[3] علي بن محمد الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مكتبة العبيكان للنشر، الطبعة1، الرياض، سنة 2000، ص190.

[4] الياس عبد الله أبوالهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، سنة 2007، ص20.

نهاية الآجال بالوفاء بالتزاماته، مقابل عائد معين يتحصل عليه البنك يتشكل في الفوائد والعمولات والمصاريف[1].

ويأخذ التمويل البنكي شكلين يختلفان باختلاف النشاط الاقتصادي الموجه له القرض وهما دورتي الاستغلال والاستثمار لأنشطة المؤسسات والمستثمرين وهما:

أ- **القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:** تتمثل نشاطات الاستغلال في العمليات التي تقوم بها المؤسسات والمستثمرين في فترة زمنية قصيرة لا يمكن أن تتجاوز السنة كالإنتاج، التموين، التوزيع...، وتستحوذ هذه النشاطات على اكبر حصة من التمويل والإقراض البنكي بسبب قلة مخاطرها وقيامها بالتصفية الذاتية[2]، وتأخذ عدة أشكال منها القروض العامة والتي تشتمل على (الخصم التجاري، وتسهيلات الصندوق، والسحب على المكشوف، والقرض الموسمي)، والقروض الخاصة وهي قروض مرتبطة بتمويل أصل ما من الأصول المتداولة (منها؛ تسبيقات على البضائع، تسبيقات على الفواتير، تسبيقات على السندات، وعلى الصفقات العمومية).

ب- **القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:** يختلف هذا النوع من القروض عن النوع السابق من حيث طبيعة النشاط واجاله، فالبنك يقوم بتوظيف جزء من موارده لمدة تزيد عن السنتين بحسب آجال الاستثمار في شكل قروض متوسطة الأجل من سنتين إلى5 أو 7سنوات موجهة لشراء واقتناء معدات وتجهيزات لمشروع استثماري، وقروض طويلة الأجل من5 أو7 سنوات فأكثر موجهة لإقامة مشاريع جديدة أو تطوير أو توسيع مشاريع قائمة بذاتها.

ثانيا: مفهوم سياسة الإقراض البنكي (السياسة الإقراضية)

1- **تعريف السياسة الإقراضية:** تعد سياسة الإقراض مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض، تساهم في تنظيم وتسيير القروض من طرف البنك، فيما يخص كيفيات منح القروض وشروطها، ومحدداتها، وأساليب التحصيل والاسترداد لهذه الأحيرة من قبل المقترضين، تعتمدها البنوك التجارية كأهم عمل لها ضمن سياستها البنكية، وتشتمل هذه الأحيرة على

[1] بن حراث حياة، يوسفي رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة مستغانم، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 2، العدد 2، سنة 2012، ص46.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

القواعد المتحكمة في عمليات الإقراض، والمتسمة بالمرونة والفعالية على جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض[1].

وتعرف أيضا السياسة الإقراضية بأنها إطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية تعتمد عليها إدارة الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة لتمكينهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ[2].

وكخلاصة فالسياسة الإقراضية هي مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحدد وتنظم عمليات منح القروض والتسهيلات الائتمانية بحسب نوع النشاط الاقتصادي المراد تمويله، كما تحدد كيفية تقدير مبالغ هذه القروض والتسهيلات، معدلات الفائدة المطبقة عليها، وأنواعها، وآجالها الزمنية، لكي يتمكن البنك من تحديد أهدافه الرئيسية وهي تحقيق الربحية.

ويجب أن تشتمل على العناصر الآتية:

- الحجم الإجمالي للقروض التي يمكن للبنك منحها والتي عادة ما تكون محددة مسبقا طبقا للتعليمات والقواعد التي يضعها البنك المركزي؛
- أنواع القروض الممنوحة من قبل البنك والتي تحدد بناءا على طبيعة النشاط الاقتصادي المراد تمويله مع تحديد آجال استحقاقه؛
- سعر الفائدة على القروض، والضمانات التي يمكن أن يقبلها البنك؛
- معايير أهلية العميل للاقتراض التي تحدد مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك؛
- متابعة القروض وتحصيلها[3].

2- **أهداف السياسة الإقراضية:** بالرغم من اختلافها من بنك إلى بنك أخر، إلا أنها تتفق في محتواها وأهدافها وإطارها العام فيما بين البنوك، وتعد عماد البنك التجاري بحكم أنه مؤسسة مالية تجارية يعتمد على وضع سياسات مكتوبة للإقراض تضمن سلامة أموال المودعين وتسهل عملية إيصال المعلومات ودقتها إلى المسؤولين المتعلقة بحجم القروض ونوعيتها والشروط الواجب مراعاتها عند منح القرض،

[1] حياة جمعة محمد، تحليل كفاءة أداء السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني في العراق لمدة (1998- 2012)، مجلة أبحاث ميسان، المجلد الحادي عشر، العدد الحادي والعشرون، سنة 2015، ص 278.

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمّان، الأردن، سنة 2015، ص 268.

[3] محروس حسن، إدارة المنشآت المالية – الجزء الأول البنوك التجارية، مكتبة كلية التجارة لجامعة عين الشمس، مصر، سنة النشر غير معروفة، ص 125.

فضلا عن زيادة توثيق المعلومات والبيانات المتعلقة بالإقراض، وتهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق عدة أغراض أهمها:

- سلامة القروض المقدمة من طرف البنوك؛
- تنمية أنشطة البنوك وأعمالها وتحقيق أهدافها الأساسية والمتمثلة في تحقيق عوائد مرضية؛
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية منح القروض في كافة مراحلها[1].

المطلب الثالث: النظام البنكي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

للجهاز البنكي بمؤسساته المختلفة أهمية وصدى كبيرين في تحقيق التنمية الاقتصادية، واهم ما يلاحظ من نشاطها توفير جزء مهم من وسائل الدفع للاقتصاد المتمثلة في الكتلة النقدية المتداولة من طرف الأفراد والقطاعات الاقتصادية، وتعد سلامة وصحة العمليات والسياسات البنكية من متطلبات استقرار الاقتصاد وتطويره وتحقيق أهدافه، وقد إحتل الإقراض البنكي دورا هاما ومتزايدا في عملية التنمية في سائر النظم الاقتصادية لاتساع نطاق قدرتها على خلق النقود ولهذا فإن حجم القروض البنكية التي تمنحها البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية تؤثر تأثيرا محسوسا على عملية التنمية الاقتصادية[2].

وأهم الدراسات التي أعطت للنظام البنكي الدور التنموي القيادي الذي يأتي في المقدمة، دراسة "شومبيتر" عام 1911 قدمها في كتابه بعنوان: "نظرية التطور الاقتصادي" La théorie développement économique"، وأكد من خلالها على أهمية الدور الذي يلعبه النظام البنكي في عملية التطور والنمو الاقتصادي لمساهمته في عملية تكوين رأس المال من خلال خلق الائتمان.[3]

فحسب نظرية الائتمان، فإن الجهاز البنكي يعمل على خلق قوة شرائية جديدة تساهم في شراء أصول حقيقية جديدة تنتج عن عملية التمويل للمنشآت والشركات الإنتاجية، وتنفرد بهذه الوظيفة البنوك التجارية.

كما قام كل من " أدلمان وموريس" بدراسة ومعالجة مدى مساهمة البنوك في التنمية وفقا لنموذج كمي يعتمد على متغيرات قابلة للقياس، شملت دراستهما على 74 دولة متخلفة خلال الفترة (1950-1963)، وتم تقدير الأثر النسبي لـ 39 متغيرا اقتصاديا، اجتماعيا، وسياسيا، على مقدرة هذه الدول على

[1] محمد عبد الواحد جياس، تأثير المبادرة الزراعية في نشاط الإقراض المصرفي والأرباح- بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد08، العدد22، سنة 2013، ص132.

[2] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص236.

[3] المرجع السابق، ص234.

تحقيق النمو، فاتضح لهما من بين 14 مؤشر اقتصادي تم استخدامها في الدراسة، أن مستوى البنوك والمنشآت المالية هو أفضل المؤشرات لقياس درجة النمو الاقتصادي[1].

وتوصل الباحثان أيضا من خلال هذه الدراسة إلى أن الزيادة في موارد ومدخرات الجهاز المصرفي، وحجم القروض الممنوحة من قبله نحو الاقتصاد بمختلف أنشطته وقطاعاته، تعكس فعالية الدور التنموي للجهاز البنكي ومؤسساته، وهنا تجدر الإشارة إلى أن فعالية الدور التنموي للبنوك والمؤسسات المالية المتواجدة ضمن الجهاز المصرفي، ترتكز على عدة عوامل تتعلق بسياستها وإدارتها والنظام الاقتصادي، والمناخ الذي تعمل فيه. فالبنك المركزي يتضح دوره التنموي في توجيه وتنظيم السياسة النقدية الائتمانية والمصرفية باعتباره سلطة نقدية بمختلف أدواتها، للتأثير على حجم وتكلفة الأموال التي يقدمها النظام المصرفي للقطاعين العام والخاص[2] وتحقيق التوافق بين أهداف التوازن الداخلي (رفع معدلات النمو الاقتصادي، رفع مستوى التشغيل،...) وأهداف التوازن الخارجي بتوازن ميزان المدفوعات[3] بما يخدم أهداف السياسات العامة.

وتتباين السياسات الإقراضية للبنوك التجارية في ضوء فلسفة الدولة الاقتصادية، ففي إطار المبدأ التقليدي لها والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تمويل الاجل القصير، باعتباره التمويل الذي يحقق لها ربحية مرتفعة وائتمان ذو تصفية ذاتية لأنه يستخدم في تمويل رأس المال العامل الذي يكون بطبيعته ذو تصفية ذاتية، ويعرف هذا الأسلوب بالأسلوب الإنجليزي الذي يدعى بنظرية القروض التجارية، المعتمدة في جوهرها على أن معظم الموارد المالية للبنك التجاري مصدرها الودائع الجارية، وأن متطلبات الحيطة والسلامة لحماية هذه الودائع يستوجب أن تقتصر نشاطات البنك على العمليات المصرفية الخالصة وهي قبول الودائع واستثمارها استثمارا قصير الأجل، ويقابل هذا المنهج أسلوبا اخر يعرف بالمنهج الأوروبي، وكان له اثرا قويا في التطور الاقتصادي الذي شهدته أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وهو اتجاه البنوك التجارية نحو الائتمانات الاستثمارية طويلة الأجل للصناعة والإنشاءات والزراعة والنقل، مع الإشارة إلى أن إختلاف البنوك التجارية في ذلك لا يرجع إلى مجرد إختلاف الفلسفة المصرفية فقط وإنما أيضا إلى

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص203.

[2] أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، ورقة بحثية صادرة عن صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، أبوظبي، العدد 39، أكتوبر 2017، ص24.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 205.

عوامل إقتصادية متعددة منها مستوى النمو الاقتصادي، وحجم الطلب على الائتمان المصرفي ونوعه، والقدرة على تعبئة المدخرات ودرجة نماء السوق المالية[1].

ويتضح الدور التنموي للبنوك التجارية أثناء أداء مهامها المتمثل في جذب وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو القروض والاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج الوطني وقيامها بالاستثمار المباشر في مشاريع تشكلها وتمتلك معظم أسهمها ما نتج عنه ظهور البنوك المتخصصة[2] السالفة الذكر.

ومن هنا يمكن التركيز على ماهية بنوك التنمية الزراعية التي اهتمت بإنشائها العديد من الدول كمؤسسات ائتمانية متخصصة في منح قروض بنكية موجهة للتنمية الفلاحية على مستوى البلد عامة وداخل الفضاء الريفي خاصة، وتختلف أهداف هذه المؤسسات وسياستها وأساليب أعمالها عن بقية البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى وفقا لظروف الدولة التي تعمل في نطاقها، ومن أهم أنشطتها إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية، والمنشآت التي تعمل في المجال الفلاحي، تقديم قروض فلاحية وقبول الودائع والمدخرات من الجمعيات التعاونية وأعضائها[3].

المبحث الثاني: القروض الفلاحية – إطار مفاهيمي–

القطاع الفلاحي هو القطاع الاقتصادي الأولي والحساس بالنسبة للعديد من الاقتصاديات سواء المتقدمة أو المتخلفة، كما أنه رافد من روافد الاقتصاد القومي لتميزه بالعلاقات الإندماجية والترابطية الأمامية والخلفية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة، التجارة، الخدمات) ومساهمته في توفير المواد الأولية اللازمة لها، ونظرا لمركزه اقتصاديا، تطلب الأمر من قبل العديد من الحكومات والسلطات أن تولي الاهتمام به والعمل على تطويره وتنميته، بتظافر جملة من الجهود المادية والبشرية ووضع استراتيجية تمويلية مدروسة، فأي مشروع أو استثمار إنتاجي يتطلب توفر رؤوس أموال كافية، والقطاع الفلاحي أيضا كقطاع اقتصادي إنتاجي يحتاج إلى رأس المال ويتطلب الدعم والمرافقة، وهو ما اعتمدته العديد من الدول من أجل توفير الأموال اللازمة لمساندة الفلاحين والمستثمرات الفلاحية، بإعداد سياسات تمويلية وائتمانية لتوفير العتاد ومستلزمات (مدخلات) القطاع، تبعا لضعف إمكانيات الفلاحين وقلة مداخيلهم، المنعكسة بشكل مباشر على حجم الإنتاجية الفلاحية ومدى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

---

[1] بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 237–238.

[2] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، 1431/2010هـ، ص ص، 72–73.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 32– 33.

فتوفير الموارد المالية اللازمة لتلبية حاجات الأنشطة الفلاحية أهم تحديات معظم الدول وخاصة الدول النامية، للنهوض بالقطاع وزيادة إنتاجيته كما وكيفا، ذلك ما إقتضى بضرورة تعدد مصادر هذه الموارد وتنوعها بين موارد مالية ذاتية، وموارد مالية خارجية، وقروض بنكية.

المطلب الأول: القروض الفلاحية وأهميتها

قبل التطرق إلى مفهوم القروض الفلاحية وأهميتها ينبغي معرفة مفهوم القرض البنكي.

أولا: مفهوم القرض البنكي:

1- تعريف: للقرض أو عملية الإقراض تعريفات متعددة ومتقاربة في المضمون، وهو دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله، ويعتبر من أهم الخدمات والنشاطات الرئيسية في البنوك التقليدية،[1] كما يتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما، يطلق عليه الدائن (ويتمثل هذا الشخص في البنك ذاته) بمنح أموال إلى شخص أخر وهو المدين، أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض وهو الفائدة ويُعطى لفترة محدودة من الزمن مع تضمنه لوعد الطرف المدين بتسديده بعد انقضاء الفترة المتفق عليها مسبقا الطرفان[2].

والسياسة الائتمانية التي تعتمدها البنوك لتمويل الاقتصاد هي سياسة تسليف المال لانفاقه على الاستثمار (الإنتاج) أو الإستهلاك، وتعتمد على عنصرين أساسيين هما: الثقة والمدة[3]، فالبنك في هذه الحالة يقوم بتزويد الأفراد والمؤسسات والحكومة بالأموال اللازمة على أن تتعهد هذه الأطراف بسداد تلك القروض وفوائدها والعمولات والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تاريخ محدد مقابل تقديم ضمانات[4]، لذلك تعتبر القروض المصدر الأساسي لإيرادات البنك التجاري وهي التي تحدد مدى نمو وتقدم النشاط المصرفي للبنك، وإذا كانت هذه المفاهيم المختلفة تصب في مفهوم اقتصادي للقرض البنكي فإنه يمكن تعريفه بالمفهوم القانوني بأنه كل فعل يقوم به البنك أو مؤسسة مؤهلة لهذا الغرض بوضع مبلغ من المال بشكل مؤقت في متناول شخص طبيعي أو معنوي لحساب هذا الأخير تعهدا بالإمضاء[5]،

---

[1] محمود عبد الكريم أحمد أرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، سنة 1427هـ/2007، ص195.

[2] لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 7، سنة 2010، ص55.

[3] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص29.

[4] هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة1، الأردن، سنة 2009، ص 131.

[5] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص246.

بالاعتماد على الثقة التي يوليها البنك في هذا الأخير والتي تمثل العنصر الأساسي في العملية الائتمانية لشعور المقترض بالمسؤولية إزاء هذا البنك المانح له للقرض.

2- **أنواع القروض البنكية:** نظرا لتعدد وتنوع القروض البنكية وفقا لعدة معايير تم تجميعها في الشكل رقم (1-4) كما يلي:

الشكل رقم (1- 4): أنواع القروض البنكية

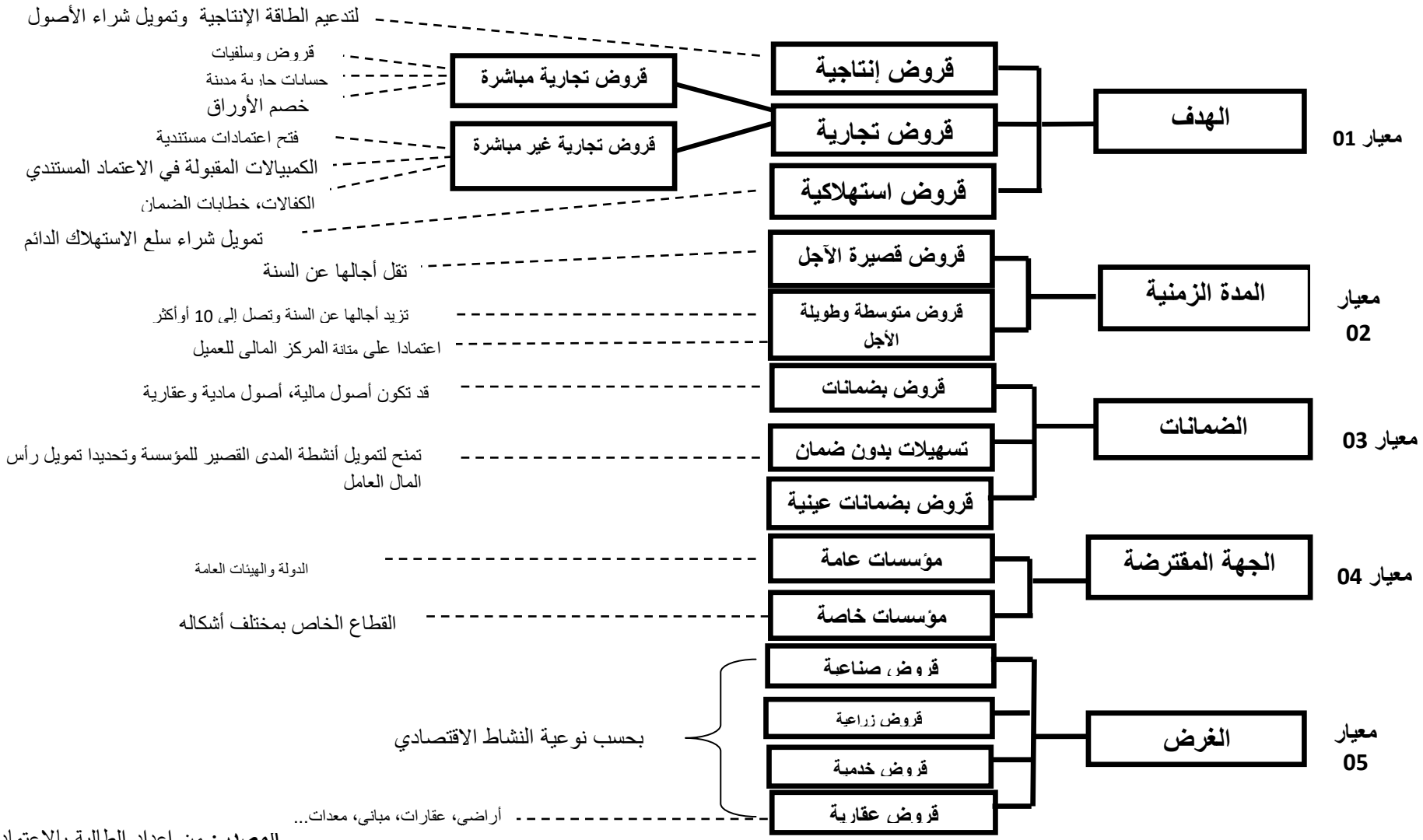

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

3-أهمية القرض البنكي: تكمن اهمية القرض البنكي فيما يلي:

- تسهيل المعاملات القائمة على أساس الدفع الآجل والوعد بالوفاء، وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية؛
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لآخر، فهو بمثابة واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع؛
- القروض تعد المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، اذ تشكل اكبر جزء من استخداماته، ولهذا الأمر البنوك التجارية تعطي اهتماما كبيرا للقروض البنكية؛
- القروض البنكية تمثل أهم عامل من عوامل عملية خلق الائتمان وزيادة الودائع والنقد المتداول؛
- ارتفاع حجم القروض في ميزانية البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات، التي تعتبر مصدرا للإيرادات، والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح، مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من طرف العملاء؛
- تلعب القروض دورا هاما في تمويل احتياجات القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والتجارة والخدمات؛
- عمليات الإقراض تمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه، ورخاء المجتمع الذي تخدمه، وتساهم بطريقة غير مباشرة في خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة[1].

ثانيا: مفهوم القروض الفلاحية

تعد القروض البنكية عنصر أساسي في التنمية بما فيها التنمية الفلاحية، وذلك أن فقر وضعف مداخيل أغلبية الفلاحين في بلدان الجنوب يجعلهم عرضة بشكل خاص للصدمات المناخية، الطبيعية والاقتصادية، ما يمنعهم من الاستثمار بما يتماشى مع احتياجاتهم وأنشطتهم الفلاحية، واللجوء إلى

[1] اسلام عبد القادر عثمان، القروض البنكية، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، سنة 2017، ص ص، 10-11.

الخدمات المالية المناسبة خاصة عبر القنوات الرسمية لتمكينهم من الخروج من الحلقة المفرغة للفقر والحاجة للموارد المالية والتخفيف من قيود التمويل على الأنشطة الزراعية[1].

1- تعريف القرض الفلاحي: القرض الفلاحي عبارة عن قرض يأخذ معناه العام من القرض البنكي، وهو مصدر هام من مصادر التمويل الفلاحي، يعرف بأنه مبلغ مالي مدفوع من طرف مؤسسات مالية للفلاحين، إذا كانوا أفرادا أو مؤسسات لتمويل نشاطهم في فترة زمنية محددة، وبمعدل فائدة محدد مسبقا[2]، والقروض الفلاحية لها آجال قصيرة، متوسطة وطويلة تختلف أجالها باختلاف نوع النشاط الفلاحي، لأن طبيعة أغلب الأنشطة الفلاحية تتميز بالموسمية.

ويعرف القرض الفلاحي أيضا على أنه القروض المقدمة للمزارعين لشراء البذور والسماد والمعدات الزراعية وتكون لأجال قصيرة ومتوسطة.[3] تهدف إلى النهوض بالتنمية الفلاحية وزيادة الإنتاج الفلاحي المحلي، كما أن للقروض الفلاحية أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات الزراعية والريفية التي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع الفلاحة كمورد أساسي لها[4].

ويتشكل القرض الفلاحي من القروض والسلفيات التي تختص بمنحها البنوك الزراعية للفلاحين لشراء الآلات الفلاحية، واستصلاح الأراضي، وتمويل نفقات الزراعة والحصاد، فضلا عن إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية، وقبول ودائع ومدخرات الفلاحين والمزارعين والجمعيات التعاونية[5].

وتساهم عملية الإقراض الفلاحي في توفير حجم كبير من الأموال التي يحتاجها الفلاحون لضعف إمكأناتهم الادخارية وقلة دخولهم، خاصة في البلدان النامية التي تعاني من مشاكل متعددة في مجال التمويل ومحدودية مصادره وما يرافقها من صعوبات للحصول على القرض علاوة على الارتفاع في كلفتها، ما ينعكس سلبا على حجم ونوعية الإنتاج.

---

[1] Audrey Brulé-Françoise et al, Le Crédit À L'agriculture, Un Outil-Clé Du Développement Agricole, revue Techniques Financières et Développement, vol3,n°124, 2016, p50.

[2] علاش احمد، قرامطية زهية، القروض الفلاحية وإشكالية عدم السداد– حالة الجزائر– مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد4، العدد7، سنة 2013، ص67.

[3] سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة1، عمّان، الأردن، سنة 2012، ص63.

[4] فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر– دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السابع، سنة2017، ص54.

[5] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص151.

لذلك عمدت الكثير من الدول على إنشاء بنوك متخصصة في منح القروض الفلاحية بشروط مميزة ومعدلات فائدة ذات أفضلية، هدفا منها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

والإقراض الفلاحي مصدر من المصادر الهامة للتمويل الفلاحي الذي يعد فرع من فروع الاقتصاد الزراعي، والذي يبحث في شأن المؤسسات الائتمانية التي باستطاعتها توفير رأس المال اللازم للفلاحين، كما يبحث في الأسس التي تتبناها هذه المؤسسات في عملية الإقراض لضمان النجاح في أعمالها، بتوجيه الاستثمارات الفلاحية الوجهة المناسبة والملائمة، ورفع كفاءة الإنتاج الفلاحي[1]، وزيادة مداخيل الفلاحين وتحسين ظروفهم ومن ثم تحسين الدخل القومي، وتزداد أهمية التمويل الفلاحي بزيادة مصادره وقنواته وتسخيرها أمام الفلاحين والمستثمرين بكل سهولة.

ومن التعاريف السابقة يتضح أن القرض الفلاحي هو عملية إقراض موجهة لتمويل القائمين على الأنشطة الفلاحية والزراعية، لتسهيل ممارسة أنشطتهم أو إستثماراتهم والتوسع فيها من خلال حصولهم على الأموال النقدية أو العينية (المستلزمات العينية؛ كالبذور، والأسمدة والمحاصيل الكيماوية لمقاومة الآفات ومدهم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها)، لتحقيق أهدافهم وزيادة محاصيلهم ومنتجاتهم الفلاحية وتنويعها.

2- مراحل تطور القرض الفلاحي:

يعود أصل مصطلح القرض الفلاحي إلى الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي هزت **الزراعة الفرنسية** في أواخر القرن التاسع عشر، والتي قام بها الفلاحون الفرنسيون نتيجة تضخم ديونهم وعدم قدرتهم على تحمل الصعوبات المالية الناتجة عن عمليات الإقراض من قبل البنوك الكلاسيكية التقليدية (البنوك التجارية، بنوك الودائع، بنوك الادخار)، التي تمنح قروض لا تتناسب إطلاقا مع طبيعة وخصوصية النشاط الزراعي آنذاك (انخفاض وتراجع المردودية الفلاحية، مع ارتفاع أسعار الفائدة) وكان لهذه الثورة دور أساسي في الحياة السياسية الفرنسية، حيث على إثرها قامت الحكومة بالنظر والفصل في قضية الفلاحين من خلال إنشاء هياكل تمويل خاصة بالقطاع الفلاحي ومنها شركة القرض العقاري متخصصة

[1] مقداد جاسم عبد، دور المصرف الزراعي في التنمية الزراعية وتقييم أدائه في العراق للمدة (2000-2012)، مجلة المثنى للعلوم الزراعية، المجلد05 ، العدد01 ، سنة 2017، ص8.

في توفير موارد مالية للفلاحين، التي تم تأسيسها بعد التصويت على القانون الصادر بتاريخ 1852/02/28، والذي كان قد نجح في ألمانيا[1].

وبعدها لم تنجح هذه الشركة في تحقيق أهدافها ما أدى إلى حلها سنة 1877، وتم بعدها العديد من المشاورات مع كبار الدولة والفلاحين الكبار ذوو المزارع الأمبريالية وتم الإتفاق على إنشاء جمعيات أو صناديق محلية للإقراض التعاوني مستوحاة من تقاليد المساعدة المتبادلة (في الزرع، في الجني والحصاد...)، بعد نجاح مثل هذا النموذج في المانيا، وتأسس أول صندوق للقرض الفلاحي التعاضدي في فرنسا سنة 1885، وبعدها تم إنشاء فروع لها في مختلف البلاد، كان المبدأ الأساسي هو أن الفلاحين بإمكانهم إدارة صناديقهم التعاونية والائتمانية المتخصصة في تقديم التقنيات الفلاحية المتطورة، كما أنها تساهم في تقديم القروض الفلاحية للأشخاص المنخرطين فيها بصفتهم شركاء داخل الصناديق بشروط ميسورة، ولن تطلب هذه الصناديق أية ضمانات من منخرطيها، وعلى إثر نجاح أولى التجارب تم إصدار قانون 05 نوفمبر 1894 الذي أقر بتأسيس شركات التعاون للائتمان الفلاحي على المستوى المحلي بفرنسا.

وفي مارس سنة 1899 قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء صناديق جهوية للتعاون الفلاحي إلى جانب التعاونيات الفرعية والعمل على توحيدها، وفي سنة 1920 إكتمل بناء الهرم بإنشاء المؤسسة الوطنية للقرض الفلاحي التي تحولت سنة 1926 إلى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، وأصبحت أول مجموعة مصرفية فرنسية متخصصة في الائتمان الفلاحي والذي لا يزال قائما في فرنسا إلى يومنا هذا[2].

من خلال تمكنه من تطوير سياسته المزدوجة لتلبية الهدف المزدوج للحكومة الفرنسية والمتمثل في تطوير زراعة قوية من خلال سياسة اجتماعية وسياسية قائمة على نموذج اقتصاد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وسياسة اقتصادية مبتكرة موجهة نحو الزراعة المكثفة التنافسية[3].

وشهدت سياسات الإقراض الفلاحي عدة مراحل تباينت تبعا لاستراتيجية الإقراض ومدى تدخل الدولة في توجيه الحياة الاقتصادية ودعم القطاع، حيث قبل التحرر الاقتصادي كانت تخضع السياسات الائتمانية للسياسة العامة للحكومة ومع انتشار مبادئ التحرر الاقتصادي والمالي واجه التمويل الفلاحي

[1] André Gueslin, Crédit agricole et agriculture en France au XXe siècle, In: Économie rurale, N°184-186, 1988, P108.
[2] Bernard Fouquet, Pour un développement du crédit à l'agriculture: l'option du mutualisme, Notes de FARM, point de vue n° 03, novembre 2014, p p, 12-13.
vu le site: http://www.fondation-farm.org/ (consulté le 10/05/2019 à 20h30).
[3] WESTERCAMP Christine et al, Agricultural Credit: Assessing the Use of Interest Rate Subsidies, Sustainable Development Department (AFD), 2015, p p,14-15.

العمومي عدة إنتقادات أدت به إلى التوجه نحو التحرر ضمن منهج إعادة تنظيم وتهيئة التمويل الفلاحي، الذي نجم عنه التفكير في خلق منتجات مالية تتكيف مع الأوساط الريفية وخصوصية القطاع، منها القرض المصغر واللامركزية في تسيير تلك الخدمات[1]، ومنذ ذلك الحين لازال التمويل الفلاحي والقدرة على الوصول إلى الخدمات المالية تواجه عدة تحديات خاصة لدى الأفراد الفقراء الذين لا يملكون ضمانات مادية كافية لتقديمها للبنوك التجارية التي تهدف إلى تحقيق الربح من أجل تحديث وتنمية القطاع الفلاحي وهو ما أدى إلى ظهور عدة محطات ومراحل لسياسات الإقراض الفلاحي وهي:

أ. **سياسة الإقراض الفلاحي قبل سنوات السبعينات:** منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية منتصف السبعينات كانت السياسات المالية الريفية مستمدة من **النظريات الاقتصادية الكينزية** التي تعتمد على التدخل المباشر والقوي للدولة في النشاط الاقتصادي، بتحليل مدى تخلف المحيط الفلاحي والريفي وضعف مردوديته ويعود ذلك إلى عدم قدرة الفلاحين الفقراء على الادخار والاستثمار بسبب تدني مداخيلهم، ما شجع الحكومات خاصة في البلدان النامية على تسهيل الوصول إلى التمويل والائتمان الفلاحي واستخدامه كرافعة إنمائية للقطاع وتشجيع الاستثمار الخاص، من خلال إنشاء هيئات ومؤسسات مالية مختلفة منها (البنوك الزراعية، وبنوك التنمية، والإتحادات التعاونية،..إلخ)، الجهات العاملة في سوق الائتمان بتقديم منتجات مالية في ظروف مواتية تتميز بـ (أسعار فائدة منخفضة ومدعومة، غياب الضمانات، الدعم الفني،...)[2] موجهة للأفراد الفقراء والفلاحين، لتحفيزهم على الطلب على الائتمان الفلاحي ودعم تنمية المزارع الفقيرة، وتعزيز كفاءتها، كما تم توجيه الإقراض بشكل تفضيلي إلى منتجات التصدير الفلاحية أي له شروط تمييزية تشجع على التصدير والتنمية (القهوة والقطن والفول السوداني، ..إلخ).

ب. **سياسة الإقراض الفلاحي للفترة (1970-1980):** نظرا للصعوبات والخسائر التي شهدتها الفترة السابقة نتيجة ارتفاع حجم القروض غير المسددة، ما دفع بالعديد من المؤسسات المالية المتخصصة في التمويل الفلاحي (بنوك التنمية العامة) والتي تأزم وضعها المالي إلى إعادة النظر في سياساتها الائتمانية، واستنجاد النظام المالي بأكمله واعتماده على المساعدات من الخارج، بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الدولية مثل FAO(1975) وIDA (1973)، بهدف توسيع قنوات الوصول إلى القروض القصيرة الأجل

[1] زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، سنة 2016/2015، ص 90.

[2] Solène Morvant-Roux et al, Politiques d'inclusion financière, microfinance et financement de l'agriculture. Les cas de l'Inde et du Mexique, revue mondes en développement, vol 38, n°151, 2010, p9.

وتمويل الاستثمارات الزراعية، ودعم صغار الفلاحين، وشهدت هذه المرحلة عدة نداءات بضرورة تغيير مناهج الائتمان الفلاحي ورفض واسع للتدخل العام سواء في القطاع المالي أو في القطاع الفلاحي نتيجة الآثار السلبية الآتية[1]:

– غياب تام لعلاقات التأثر والتأثير بين حجم الأموال الممنوحة والموجهة لتمويل الأنشطة الفلاحية، وبين حجم الإنتاج الفلاحي ومداخيل الفلاحين ومدى قدرتهم على الادخار؛

– قوة وفعالية ظاهرة التمويل غير الرسمي داخل المجتمع الريفي ما بين الأفراد والأقارب والأصدقاء ما أثر سلبا على نجاح السياسات الائتمانية آنذاك؛

– ضعف سلامة المؤسسات المالية المتخصصة لعدم وصول القروض الفلاحية لمستحقيها الحقيقيين من جهة، وضعف السداد للديون من جهة أخرى، بسبب التدخل الحكومي في النشاط الفلاحي وعمليات تمويله، ذلك ما أدى بالتنديد والدعوة إلى التحرر المالي من خلال تراجع الدولة عن التدخل في القطاع المالي، وتحريره بفسح المجال أمام الأسواق المالية لتمويل الأنشطة الفلاحية والريفية، وكذا إعادة هيكلة المؤسسات المالية العمومية المتخصصة في تمويل القطاع الفلاحي[2].

ت. **مرحلة الثمانينات:** في هذه المرحلة ظهر تحول جذري في طريقة التفكير في الائتمان الفلاحي حيث أُعتبر في نهج الائتمان الزراعي التقليدي كأداة سياسية تستخدمها الحكومة بشكل شرعي لرفع وتوجيه التنمية الفلاحية، وتعزيز الاستثمارات في المناطق الريفية، بينما في النهج الجديد للأسواق المالية فالائتمان الفلاحي يعتبر معاملة مالية تتم داخل السوق (شراء المال)، والسوق المالية تربط بين الذين يمتلكون المورد المالي (المدخرين) بأولئك الذين يحتاجون إلى هذا المورد المالي (المقترضين) والقادرين على شرائه، والباحثين عن رؤوس الأموال لاقتراضها، وفي هذه المعاملة يكون للمورد المالي سعر وهو سعر الفائدة، ووفقًا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة الكامنة في هذا النهج فإنه "لكي يعمل السوق بشكل فعال، يجب أن يختلف السعر وفقًا للعرض والطلب"، وهو الفيصل في تحقيق توازن الأسواق المالية وتحقيق عوائدها، لهذا السبب يجب تحرير أسعار الفائدة، ويجب أن يغطي سعر الفائدة تكلفة المورد وكذلك تكلفة المعاملة المالية (تكلفة نقل المورد من المدخر إلى المقترض).

[1] Wampfler.B et al, Organisations professionnelles agricoles et institutions financières rurales: construire une nouvelle alliance au service de l'agriculture familiale, Un guide opérationnel, janvier 2008, p08.
Vu le site :http://www.laboress-afrique.org/ressources/assets/docP/Document_N0578.pdf

[2] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 91.

ووفقا للنظرية الكلاسيكية فإن العمل الحر للسوق يسهم في تخصيص الموارد المالية للوكلاء وللأنشطة التي لديها أفضل قدرة على جعلها مربحة، تخت شعار "التخصيص الأمثل للموارد"، لأن الزراعة نادراً ما تكون أكثر القطاعات ربحية في الاقتصاد الريفي، وبالتالي لا تجذب رأس المال بشكل تلقائي[1].

ث. **مرحلة النهج الحديث للإقراض الفلاحي:** ارتكز هذا النهج على الاستثمار في البنية التحتية الفلاحية والريفية، وتنمية القدرات البشرية بهدف توسيع مداخيل الفلاحين، ورفع المردودية الإنتاجية، والحد من الفقر داخل الأوساط الريفية، وهذه أهم أهداف السياسات التمويلية التي تسعى المؤسسات المالية والبنكية إلى تحقيقها، انطلاقا من دراسة وتحليل طبيعة القروض الفلاحية المناسبة بالنظر لاحتياجات الفلاح التمويلية، ومقدرته المالية، وخصوصية نشاطه أو مشروعه الفلاحي[2].

3- أشكال القروض الفلاحية:

نظرا لأهمية القرض الفلاحي فقد تم تصنيفه إلى عدة أشكال تتباين حسب الأغراض التي دفعت البنوك المتخصصة والمؤسسات المالية إلى تقديمه ومنحه لتمويل العمليات الإنتاجية الفلاحية وهي:

أ. **القروض الفلاحية حسب نوع النشاط:** نظرا لتشعب القطاع الفلاحي من حيث الأنشطة والاستثمارات الزراعية والفلاحية، اختلفت تبعا لهذا الغرض القروض الممنوحة من قبل البنوك كما مايلي:

- قروض التجهيزات الفلاحية التي تشمل القروض المخصصة لتجهيز البيوت البلاستيكية وغيرها من المستلزمات التابعة لها كالبذور، الأسمدة، استصلاح الأراضي...الخ؛

- قروض التسويق التعاوني ويقصد بها القروض الممنوحة لإتمام العملية التسويقية كالنقل والترويج عن المنتوج وكل ما هو مرتبط بالتسويق؛

- قروض موجهة لتمويل مشاريع الثروة الحيوانية كتربية العجول والماعز أو إنشاء قاعات جديدة للدواجن أو ترميم وإعادة تأهيل مشاريع مشابهة لها وقائمة؛

- قروض موجهة للحصول على الآلات والماكينات بشتى أشكالها والمعدات الفلاحية سواء بشرائها بالأموال المحصل عليها من قبل البنك على شكل قرض أو عن طريق الائتمان الإيجاري؛

[1] Wampfler.B et al, op ;cit, pp, 9-10.

[2] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 92.

– قروض موجهة لإنشاء مشاريع وإنجاز مباني مخصصة في الإنتاج الفلاحي بغرض إنشاء البنية التحتية الفلاحية كالمصانع المخصصة في الصناعات الغذائية ومصانع اللوازم الفلاحية...الخ؛

– قروض موجهة إلى إنشاء وتطوير وتوسيع البساتين والمزارع النموذجية أو إعادة تأهيلها؛

– قروض موجهة لحفر الآبار، وإنجاز مشاريع الري والمقدمة خاصة في المناطق التي تعاني من ندرة المياه وقلتها؛

– قروض موجهة لاستصلاح الأراضي المالحة أو الأراضي البور من خلال غسلها وتصفيتها من الملح المحتوية عليه، وتهيئتها للزرع والبذر باستخدام تقنيات معنية[1] لها علاقة بهذا الغرض.

ويمكن تلخيص هذه الأشكال من القروض الفلاحية والمصنفة بحسب استخداماتها وأغراضها في ثلاث أشكال وهي:

▪**القروض الإنتاجية:** وهي قروض تستخدم لتكوين رأس المال الفلاحي كشراء الآلات والمعدات والأسمدة والشتائل والبذور، واستصلاح الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة، أو تربية الحيوانات المنتجة.

▪**القروض العقارية:** تتمثل في القروض التي تستخدم لشراء الأراضي الفلاحية والمباني أو شراء مزارع قائمة بذاتها، أو الانفاق على إنجاز مشاريع الري والصرف.

▪**القروض الإستهلاكية:** وهي القروض المقدمة والموجهة للفلاحين من أجل إمكانية حصولهم على السلع الإستهلاكية والخدمات للإستعمال سواء في البيت أو في المزارع[2].

ب. القروض الفلاحية حسب المستفيد منها: ويقصد بالمستفيد من القروض الفلاحية الجهة المقترضة والممنوح لها القرض، وهي تتباين من قروض الفلاحين كأشخاص طبيعية، قروض موجهة للجمعيات والتعاونيات الفلاحية، وقروض الشركات وقروض القطاع العام.

ت. القروض الفلاحية حسب آجالها: هذا الشكل من القروض الأكثر شيوعا في البنوك، تصنف فيه القروض حسب المدة الزمنية إلى ثلاث أنواع[3]:

---

[1] حياة جمعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 279.

[2] مجدولين دهينة، إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2017/2016، ص8.

[3] عمر حميد مجيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص326.

▪**قروض قصيرة الأجل:** تتراوح آجالها من 12إلى 14 شهر والغرض منها شراء البذور والأسمدة والمبيدات، وتوجه خصوصا لتمويل عملية إعادة وتهيئة الأرض وتمويل العمليات التسويقية، وتزداد أهمية هذه القروض لدى الفلاحين ذوي الوحدات الإنتاجية الصغيرة خاصة في البلدان النامية.

▪**قروض متوسطة الأجل:** مدتها تتراوح بين 02 و10 سنوات، وتشمل غالبا هذه القروض شراء الآلات والماكينات والمعدات الفلاحية، وشراء الأرض الزراعية، وشراء الحيوانات وإنشاء البساتين للأشجار المثمرة، وإصلاح الأراضي، تهدف هذه القروض إلى تنمية الإنتاج الفلاحي وتوسيع المشاريع التنموية ومن ثم تحسين وزيادة دخول الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم، كما تزداد أهمية هذه القروض في تشجيع اتجاه الزراعة الكثيفة التي تحقق كفاءة الإنتاجية الفلاحية.

▪**قروض طويلة الآجل:** تزيد مدة سدادها على 10 سنوات، وتستخدم في عملية استصلاح الأراضي الزراعية وإنشاء المشاريع الكبيرة في الفلاحة، وإذا ما تم استخدام هذه الأحيرة على أحسن وجه بإمكانها إحداث طفرة كبيرة في تطور ونمو الإنتاج الفلاحي ومنه تحقيق الإكتفاء الغذائي.

ث.القروض الفلاحية حسب الضمانات المقدمة: هناك العديد من البنوك تفرض عند عملية منح القروض تقديم ضمانات مختلفة على القروض الفلاحية لضمانها وأخرى غير مضمونة أهمها:

▪ **قروض غير مضمونة:** هذه القروض تكون في العادة غير مضمونة بضمان مادي ملموس، ويمكن أن تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط، وتخص على الأغلب القروض قصيرة الآجل.

▪ **قروض مضمونة بأموال منقولة:** تطلب معظم البنوك ضمانات منقولة على القروض الفلاحية لضمانها من طرف للفلاحين الذين لا يملكون عقارا، أو أموالا غير منقولة مثلا: رهن المحصول، أو حجز أموال منقولة كالآلات، والجرارات والحيوانات والكفالة الشخصية، وهذه الأموال تتحدد قيمها بحسب قيمة القرض الممنوح.

▪ **قروض مضمونة بأموال غير منقولة:**يكون هذا النوع من القروض مضمون بأصول ثابتة وهي عادة قروض كبيرة تكون مضمونة بأموال غير منقولة كالأراضي والعقارات والبنايات التي لا يستطيع المقترض

التصرف بها إلا من خلال دوائر الدولة، وفي حالة رهنها لا يمكنه التصرف بها إلا اذا سدد الدين المرهون من أجله[1].

ج. **القروض الفلاحية حسب الإنتاجية المرتقبة والمتحصل عليها:** وبها قروض إيجابية وسلبية وأخرى محايدة كما يلي:

- **القروض الإيجابية:** هي القروض التي تمكن الفلاح من حصوله على فائض صافي يفوق ما تم انفاقه جراء العملية الإنتاجية، أي حصوله على دخل يمكنه من إيفاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي.

- **القروض السلبية:** هي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه، ويطلق عليها بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

- **القروض المحايدة:** وتشمل نوعين، النوع الأول وهو قروض الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة، والنوع الثاني هي قروض التجديد، التي يجرى تجديدها بسبب عدم الالتزام بتسديدها في الوقت المحدد لها لسبب ما، ويترتب على استخدامها زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة المترتبة عليه فقط دون تحقيق أي فائض ولهذا يطلق عليها القروض الحدية. وتمنح عادة لدعم الفلاحين لتمكينهم من مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة أو أوقات الكساد، تساعدهم في الحفاظ على استمرارية أنشطتهم الفلاحية لكن دون تحقيق قيمة مضافة في دخولهم[2].

ح. **القروض الفلاحية الموجهة:** إلى جانب الأنواع السابقة للقروض الفلاحية ظهر إلى حيز الوجود الإقراض الفلاحي الموجه أو المشرف عليه اثر النتائج غير المرغوب فيها التي حصلت جراء التمويل الفلاحي الرسمي من قبل البنوك التجارية خاصة في الدول النامية، وهي موجهة أساسا لتمويل أنشطة الفلاحين غير القادرين على تغطية احتياجاتهم وصغار الفلاحين من أجل زيادة مقدرتهم الإنتاجية وتحسين مستواهم المعيشي، وذلك بالإستعمال العقلاني للموارد المتاحة من عناصر الإنتاج، وتوفر

[1] محمد رشراش مصطفى وآخرون، إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الإتحاد الإفريقي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (NENARACA)، عمان، الأردن، سنة 2010، ص11.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 9-10.

التمويل، الإرشاد والتعليم الفلاحي والتخطيط من خلال تقديم التمويل والإرشاد والتعليم وفقا لخطة مدروسة ومرنة لفترة زمنية محددة[1].

ثالثا: أهمية سياسة الإقراض الفلاحي:

يعد الإقراض من اهم عوامل النهوض بالقطاع الفلاحي وتحسين أساليبه، ورفع مستوى معيشة المجتمع الريفي، ويكاد يحتل المرتبة الأولى في مصادر التمويل الفلاحي نتيجة التحسينات الواردة في سياسته، من حيث كفايته وشروط منحه للفلاح التي يجب أن تتكيف مع خصوصيات النظم الاقتصادية والزراعية السائدة في المجتمع، فهناك مجتمعات في حالة منح القرض الفلاحي، تولي اهتماما للضمان وأسعار الفائدة والمقدرة المالية للمقترض، في حين البلدان النامية لا تسمح بذلك، لترابط الأهداف الفردية والجماعية مع أهداف المجتمع والسياسة العامة ككل، الامر الذي أجبر العديد من الدول النامية بالتدخل المباشر في توجيه السياسات الاقتصادية وخاصة توجيه الأنشطة الفلاحية بتكييف سياسة الإقراض مع خصوصية القطاع وظروفه ومخاطره.

وتأتي أهمية الإقراض الفلاحي في البلدان النامية من إتساع الفجوة بين المدخرات الذاتية والاحتياجات المتزايدة للعملية الإنتاجية في القطاع، لزيادة الإنتاج الفلاحي، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع الريفي على الخصوص.

وتتضح **الأهمية الاقتصادية** لسياسة الإقراض (الائتمان) الفلاحي، فيما يلي[2]:

- إقامة المشاريع الفلاحية الكبرى والتي تتطلب مبالغ رأسمالية ضخمة لتمويلها يعجز عن توفيرها الفلاح، أو المستثمر في القطاع الفلاحي، ما يدفعهم إلى التقدم نحو البنوك المتخصصة والزراعية لطلب القروض، بحسب الحاجة وبحسب الخدمة المالية المقدمة والمتكيفة مع المقدرة المالية للفلاح أو المستثمر في القطاع؛

- القروض الفلاحية لها دور فعال في مساعدة الفلاحين المنتجين لتوفير ما يحتاجونه من موارد مالية، لاستمرار مشاريعهم وزيادة وفرة حجم الإنتاج وتحقيق مردودية مثلى، خاصة في فترات المنتجات الموسمية وزيادة الطلب الإستهلاكي على هذه المنتجات بشكل كبير؛

[1] علي محمود فارس، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، سنة 2005، ص ص، 329-330.

[2] عمر حميد مجيد حميد، مرجع سبق ذكره، ص327.

▪ التشجيع على الادخار وتشغيل الأموال المدخرة التي لا يمكن لأصحابها استثمارها لأنفسهم لعدم كفايتها أو لقلة خبراتهم في مجال الاستثمار، فالقروض تساهم في خلق فرص استثمار وتوظيف جديدة؛

▪ تساهم البنوك التجارية وخاصة البنوك الزراعية في تمويل الأنشطة الفلاحية في تنمية القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، وخلق فرص عمل جديدة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الفلاحية، فضلا عن زيادة القدرة الشرائية، وتحسين مستوى المعيشة داخل المجتمع الريفي؛

▪تساهم القروض الفلاحية في توفير والحفاظ على حجم كاف من مخرجات العملية الإنتاجية، حيث تنخفض معظم تكاليف الفلاحين كلما ازداد حجم العمل الفلاحي، ويستعمل لتوسيع العمل الفلاحي للحصول على فائدة اقتصاديات الحجم، كما يساهم في تسهيل الحصول على الموجودات الرأسمالية؛

▪ زيادة الكفاءة: بالقرض الفلاحي يمكن تعويض مصدر بمصدر آخر، كأن تُعوض اليد العاملة بالآلة، كوسيلة لتخفيض التكاليف، وتساهم في تحسين وزيادة كفاءة النشاط الفلاحي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة وذات الجودة العالية[1].

رابعا: محددات الإقراض الفلاحي: تكمن العناصر التي تحدد الإقراض الفلاحي في ما يلي:

1- **حجم المزرعة أو المستثمرة الفلاحية:** إن حجم المزرعة أو المستثمرة الفلاحية يؤثر على عملية التمويل الفلاحي، ومدى الحصول على القرض البنكي خاصة في الدول النامية التي تعرف قصورا في موارد الفلاحين، لذلك تتطلب عملية منح القرض الفلاحي، دراسة شاملة لحجم المزرعة أو المستثمرة الفلاحية والعناصر المرتبطة بها وهي:

- مساحة الأرض الفلاحية؛
- العمالة الشاغلة في المستثمرة الفلاحية أو المزرعة بمعدل فرد في اليوم؛
- المؤشرات المالية المرتبطة بحجم الإنتاج الفلاحي الإجمالي، صافي الأرباح المحققة، مجموع الموجودات أو الأصول؛
- النسب المادية في الهكتار الواحد مثلا، أو عدد الأشجار أو الحيوانات[2].

[1] علي باللموشي، التمويل المصغر وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر" القرض الرفيق أنموذجا"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد01، سنة 2017، ص 289.

[2] علي محمود فارس، مرجع سبق ذكره، ص27.

2- **الدخل المحقق للمزرعة (المستثمرة الفلاحية):** ويتمثل في الفارق الناتج والمحقق بعد طرح إجمالي التكاليف السنوية من إيرادات المزعة (المستثمرة) لمدة زمنية محددة عادة ما تكون السنة، إذ يتشكل الإيراد الفلاحي من صافي عملية البيع لمختلف المنتجات المحققة (المحاصيل، المواشي، المنتجات الحيوانية، إيجار الأراضي الفلاحية والآلات والمعدات الفلاحية،...)، بمعنى كل ما يحققه الفلاح من إستغلال مزرعته أو مستثمرته خلال السنة.

والتكاليف السنوية تتمثل في إجمالي المصروفات النقدية (لشراء البذور، والأسمدة، المبيدات، أجور ومستحقات العاملين بالمزرعة، إهتلاك المعدات وصيانة المباني، الضرائب، وأي تكلفة مرتبطة بتسيير وإدارة المزرعة أو المستثمرة الفلاحية) خلال السنة.

فالدخل الإجمالي الفلاحي = إجمالي الإيرادات السنوية- إجمالي التكاليف السنوية

ومنه **دخل العمل الفلاحي = الدخل الفلاحي – الفائدة على رأس المال.**

إذًا الدخل الفلاحي هام جدا في تحديد حجم القروض لمعرفة مدى قدرة الفلاح أو المستثمر الفلاحي على سدادها مع دفع الفوائد المترتبة على هذه العملية في الآجال المحددة، لذلك نجد خاصة في البلدان النامية فروقات كبيرة في عملية منح القروض بين كبار الفلاحين المالكين والفلاحين الصغار، ما يدفع بهم باللجوء إلى المصادر غير الرسمية لتمويل مشاريعهم الفلاحية، وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

- الكلفة العالية لمعالجة وإدارة العدد الكبير لملفات طلبات القروض لصغار الفلاحين؛
- صعوبة جمع المعلومات المتعلقة بالمزارع الصغيرة لكثرة عددها وصغر حجمها، ما يصعب إجراءات دراسة الجدوى لكل مشروع على حدى، في حين كبار الفلاحين لديهم كوادر مؤهلة تساهم في تسيير المزرعة وتقديم معلومات شاملة عن المشروع الفلاحي[1].

خامسا: التكامل بين الإقراض الفلاحي والخدمات الفلاحية الأخرى

ويقصد بالتكامل بين القروض الممنوحة للفلاحين وخدماتهم الفلاحية الهدف الذي تسعى إليه الحكومات من أجل تحقيق التنمية الفلاحية ومرافقة القطاع، مستعملةً في ذلك المؤسسات المالية والبنوك الزراعية على وجه الخصوص وذلك بالتنسيق والتعاون بين هذه الأحيرة والبرامج الأخرى كالإرشاد والبحث الفلاحي، والتسويق وغيرها، من خلال تقريب مصادر الإقراض الفلاحي من المناطق الفلاحية والريفية وتلبية احتياجات اهاليها، حيث لا يمكن منح القروض الفلاحية دون توفر الخبرات الكافية لدى المزارع

[1] علي محمود فارس، مرجع سبق ذكره، ص ص، 28-30.(بتصرف)

للاستخدام العقلاني والأمثل للموارد المتاحة له، وإتباع الأساليب الفلاحية الحديثة، بعبارة أخرى فإن منح القروض البنكية لتلبية حاجيات الفلاحين يستوجب أن تكون متكاملة ومنسجمة مع ما يتلقونه هؤلاء من خدمات الإرشاد والتسويق الفلاحي وغيرها من الخدمات الأخرى[1] كما يلي:

1- **علاقة الإقراض بالإرشاد الفلاحي:** إن القدرة الإدارية على تقديم المهارات الفنية ذات الكفاءة العالية والسليمة من خلال توفير التعليم، الإرشاد الفلاحي، والتكوين الفلاحي، من شأنها تمكين الفلاح من الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد المالية المتاحة له، باستخدام اساليب فلاحية حديثة، لذلك نجد أن هناك تكامل وثيق بين عملية الإقراض الفلاحي والإرشاد من خلال:

- تزويد ودعم اجهزة البحث العلمي والإرشاد الفلاحي بالموارد البشرية الكفؤة والموارد المالية المتاحة، والتدريب المستمر للفلاحين لمواكبة كل ما هو جديد في الجانب الفلاحي والزراعي؛

- توفر أجهزة البحث العلمي والتوصيات التي تصدر منها ترابط وثيق بين البحث والإرشاد، لذا وجب أن تكون أجهزة الإرشاد الزراعي جنبا إلى جنب مع أجهزة البحث العلمي، حيث يكون الإرشاد حلقة الوصل بين أجهزة البحث العلمي والفلاحين، لتزويد أجهزة البحث العلمي بمعلومات عن احتياجات ومشاكل الفلاحين، والعمل على إيصال الحلول المقترحة من أجهزة البحث العلمي إلى الفلاحين من جهة أخرى، بالإضافة إلى تقييم نتائج البحث العلمي لإعادة النظر فيها، وهذا الترابط لابد أن تحكمه صيغ محددة تضعها الحكومة التي تعتبر الجهة المسؤولة عن القطاع؛

- إن أجهزة الإرشاد الزراعي الرسمية مهما كانت مجهزة بالكفاءات والإمكانيات لن تكون قادرة بمفردها على خدمة قطاع الفلاحة، لذا لابد من تشجيع القطاع الخاص، والمتمثل في التعاونيات، الموردين، والشركات الفلاحية، لكي تؤدي دورا إيجابيا في هذا المجال، حيث اظهرت التجارب في بعض البلدان أن المؤسسات الخاصة كانت الأقدر على نقل التكنولوجيا الحديثة للقطاع الفلاحي من المؤسسات العامة التي تعاني من مشاكل نقص الكفاءات ووسائل الإتصال والتدريب[2].

2- **علاقة الإقراض بالتسويق الفلاحي:** يمكن ربط عملية الإقراض الفلاحي بالتسويق الفلاحي من خلال عدة اساليب تهدف جميعنا إلى تحقيق أفضل أداء بالإمكانيات المتاحة سواء للمقترض الفلاح أو

[1] علي محمود فارس، مرجع سبق ذكره، ص345.

[2] جابري أميرة، تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة –دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، سنة 2016/2015، ص222.

لمصادر الإقراض الفلاحي المختلفة أو لجهات التسويق الفلاحي العامة والخاصة ونقاط الربط تتمثل في ما يلي:

– رهن المحاصيل الذي بامكان الفلاح استخدامه للحصول على قروض موسمية أو مقيدة الأجل بضمانة رهن محاصيله قبل النضج والجني لصالح الجهة المقرضة كالبنك؛

– إتفاقيات تسويقية تتم بين الفلاح وجهة تسويق معينة، يتم فيها تعهد الفلاح ببيع جميع إنتاجه لهذه الجهة مقابل توفيرها له قرض أو سلفة؛

إلى جانب ما سبق هناك عقود تسويقية، دعم اسعار المحاصيل ومستلزمات الفلاحة، واتفاقيات التخزين وغيرها من الخدمات التسويقية التي تربط بينها وبين الإقراض الفلاحي.

3– **علاقة الإقراض بالتوريد الفلاحي:** وتتضح هذه العلاقة من خلال قيام الجهات المقرضة وعادة ما يقوم البنك بتقديم قروض عينية للفلاحين تتعلق بالتجهيز أو المستلزمات الفلاحية تتميز بتكاليف معقولة مقارنة بأسعارها لدى مؤسسات إنتاجها أو في الأسواق الفلاحية، وتتم هذه العمليات من خلال التنسيق مع الهيئات أو الشركات المنتجة للتجهيزات والمعدات أو المستلزمات الفلاحية، وذلك لتسهيل عملية الإقراض الفلاحي وتزويد الفلاح بما يحتاجه من تجهيز[1].

المطلب الثاني: التمويل الفلاحي ومصادره

مما سبق اتضح مفهوم القروض الفلاحية والتي تعد جزء هام من مصادر وأليات التمويل الفلاحي، هذا الأخير الذي يعمل على توفير رأس المال العنصر الأكثر أهمية من عناصر الإنتاج في الفكر الاقتصادي، سواء كان في شكل تدفق مالي أو سلعي، لما يحققه من آثار إيجابية على العملية الإنتاجية، من خلال توفير التمويل اللازم والذي يحتاجه المشروع الفلاحي لتحقيق أهدافه التنموية المرجوة وتغطية العجز.

أولا: مفهوم التمويل الفلاحي:

يساهم التمويل في تحريك التنمية الاقتصادية من خلال امداد الشركات والمستثمرات وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل دوراتها الاقتصادية في مراحلها المتتالية إلى غاية مرحلة التسويق والتوزيع، حيث لا يمكن تصور قيام استثمار ما دون وجود رأس المال اللازم، فالتمويل هو عملية توفير الموارد المالية

[1] علي محمود فارس، مرجع سبق ذكره، ص ص، 350–354.

المتاحة من مصادر مختلفة لتمويل نشاط المؤسسة أو الاستثمار بالصورة التي تحقق لها أكبر معدلات النمو وتعظيم عوائدها وأرباحها[1].

ويقصد بالتمويل البحث عن إمكانية الدفع بطريقة عقلانية تضمن توفر الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة، بالاعتماد على عنصرين أساسيين وهما محدودية الموارد المالية المتاحة وكيفية تسييرها عقلانيا[2].

1- تعريف التمويل الفلاحي: يقال أن الزراعة جائعة إلى الأموال وتتوقف درجة حاجتها إلى المال على قدرتها وسيطرتها على العمليات التي تحقق المعدلات المطلوبة من التنمية،[3] والتمويل الفلاحي (التمويل الزراعي) هو فرع من فروع علم الاقتصاد الزراعي يهدف إلى حل مشكلة ندرة رأس المال الذي تواجهه المزرعة وتصادف الفلاحين، وكيفية استخدامه استخداما امثلا لتحقيق زيادة في الإنتاج، ورفع الإنتاجية في القطاع، وزيادة نسبة الأرباح المحصلة بأقل التكاليف الممكنة، كما يدرس التمويل الفلاحي إمكانية توفر رأس المال اللازم من مصادر متعددة والبحث في أهم الوسائل والطرق التي بواسطتها يمكن الحصول وجمع رأس المال الذي تحتاجه المزرعة[4]، وكثيرا ما يستخدم مصطلح التمويل الفلاحي (الزراعي) في علم الاقتصاد الزراعي*مرادفا لكلمة الإقراض الفلاحي (الزراعي)، إلا أن هناك فرق بين المصطلحين فالتمويل الفلاحي يعني توفير الأموال اللازمة للاستثمار في القطاع الفلاحي بغض النظر عن مصدر هذه الأموال، سواء كانت عن طريق الاقتراض أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار سندات...الخ[5]، ولمصطلح التمويل الفلاحي معنى أوسع وأكثر شمولا من الإقراض الفلاحي الذي يعد جزءا منه.

---

[1] كروش نور الدين، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد04، سنة 2019، ص525.

[2] جابري أميرة، مرجع سبق ذكره، ص209.

[3] عدة عابد، سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)- دراسة حالة ولاية تيارت، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2018، ص61.

[4] رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013، ص 155.

[5] اسماعيل محمد الزيود، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الاردن، سنة 2010، ص 101.

*علم الاقتصاد الزراعي هو أحد العلوم الاجتماعية التطبيقية، يهتم بدراسة نشاط السكان الزارعين والفلاحين في استخدامهم للموارد الطبيعية الفلاحية المحدودة والموجودة تحت تصرفهم لإشباع حاجاتهم المتعددة، وعلم تطبيقي لأنه يستخدم القواعد

ويعرف التمويل الفلاحي أيضا بأنه الطريقة التي يمكن بواسطتها الحصول على الأموال، لدعم الفلاحين وسد الفجوة بين دخولهم المتدنية وانفاقهم المتزايد على شراء لوازم الإنتاج والتوزيع والتسويق الفلاحي، لأن الفلاح عادة ما يحتاج إلى رأس المال لشراء العوامل والأدوات الإنتاجية التي تساعده على إنتاج المحاصيل الفلاحية التي ينوي إنتاجها، ومن بين هذه العوامل هناك ما يستخدم لمرة واحدة كالبذور، والأسمدة، والمبيدات وما يستخدم لعدة مرات كالأرض والماكينات والحيوانات وغيرها، إلا أن إنتاجية الفلاح وزيادتها لا تقتصر على مدى حصوله على الأموال التي يحتاجها فقط، وإنما على كيفية إستثمار هذه الأموال وعلى كفاءته الإدارية في استخدامها[1].

وخلاصة لما سبق، فإن التمويل الفلاحي بمثابة عنصر أساسي وهام جدا في العملية الإنتاجية الفلاحية، لمساهمته في توفير رأس المال اللازم وتسخير كافة المصادر أمام الفلاح والمستثمر في القطاع الفلاحي، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بزيادة الإنتاج، وتحسين دخول الفلاحين وتوفير مناصب شغل جديدة، ومنه امتصاص البطالة خاصة في المناطق الريفية، وهي أهداف تسعى إلى تحقيقها السياسة العامة للدولة.

2- علاقة التمويل بالقطاع الفلاحي: مما سبق اتضح أن التمويل هو عملية توفير ما يستلزم من أموال للاستثمار الفلاحي بغض النظر عن مصادرها، بهدف استخدامه لدفع عجلة التنمية الفلاحية والنهوض بالقطاع محليا، وتعزيز الموارد الذاتية للفلاحين، للمساهمة في تكوين رأس المال الزراعي، كون أن هذا الأخير يعد عنصر هام من عناصر الإنتاج وهو عامل أساسي وقائم بذاته في العملية الإنتاجية الفلاحية، يساعد على تحقيق الاستخدام الأمثل والعقلاني لعوامل الإنتاج الأخرى المتمثلة في الموارد الطبيعية التي تشمل الأراضي والماء والمناخ، إلى جانب عامل العمل (الجهد البشري المبذول في العملية الإنتاجية)، وكذا الإدارة والتنظيم الذي يعمل على مزج كامل عوامل الإنتاج بكفاءة وفعالية، فرأس المال يساعد على تحسين وزيادة وتطوير الموارد الطبيعية المتاحة للأفراد والجماعات، واستخدام الموارد البشرية بكفاءة وقدرة عاليتين.

والحقائق والنظريات الاقتصادية للسيطرة على القوى الاقتصادية الزراعية، واستغلالها بكفاءة عالية للحصول إلى أكبر قدر ممكن من المنتجات الفلاحية وبأقل الجهود البشرية الفلاحية الممكنة.

[1] ليلى بدوي مطوك، احمد ابراهيم مهدي، التمويل الزراعي واثره على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1998-2012)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد 8، العدد3، سنة 2018، ص 134.

ورأس المال حسب المفهوم الاقتصادي هو رأس المال المنتج أو السلع الإنتاجية الموجودة في وقت معين، تستعمل بشكل مباشر وغير مباشر في العملية الإنتاجية الفلاحية كالمكننة، البذور، والأسمدة، وغيرها من مدخلات الإنتاج، إذ أنه لا يمثل العنصر النقدي أو رأس المال النقدي[1].

فالفلاح يهدف من خلال حاجته لرأس المال نحو النهوض بمنتجاته ومشروعه الفلاحي، وتطوير اساليبه الزراعية وتوفير كافة مستلزماته وبشكل مستمر، ذلك ما يدفعه للاقتراض والبحث في مقتضيات التمويل للحصول على ما يحتاج من اموال يغطي بها تكاليفه واحتياجاته، وكل مصدر تمويل يتميز بسياسته الخاصة وطرق اجرائه، ونظمه وله مزاياه وعيوبه والتي على اساسها يستطيع الفلاح التعامل معه، لذلك العديد من الحكومات وخاصة منها الدول النامية تقوم بإعداد وضبط سياسات فلاحية تتماشى وأنظمتها الاقتصادية وخصوصية القطاع الفلاحي بها، وكذا أنظمتها المالية، ساعية لتحقيق التنمية الفلاحية الرامية لتحقيق الكيان الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين وزيادة الإنتاج الفلاحي، وتحقيق العدالة الإجتماعية والرفاهية داخل المجتمع الريفي مع تضييق الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية.

ويصنف رأس المال المستثمر في النشاط الفلاحي إلى نوعين هما:

أ- **رأس المال الثابت (اصول ثابتة):** تتمثل في مباني سكنية وغير سكنية، ومنشآت أخرى، بالإضافة إلى الآلات والمعدات الفلاحية، قنوات الري، وسائل النقل، وتحسين واستصلاح الأراضي والثروة الحيوانية، الحيوانات المنتجة، فهي موجودات معمرة تتصف بالبقاء والثبات النسبي تستخدم في العملية الإنتاجية الفلاحية، وتحقق الأصول الثابتة عوائد خلال فترة زمنية معينة، وتطور رأس المال الثابت يتوقف على عدة عوامل اهمها الرصيد المتاح للأصول الرأسمالية الثابتة، واهتلاك الأصول الثابتة وكذا التغير في حجم رأس المال العامل.

ب- **رأس المال العامل (التشغيلي):** ويتضمن المخزون السلعي[2]، ويقصد بها الموجودات المتداولة والجارية في العملية الإنتاجية وليست موجودات معمرة، أي يتم استهلاكها في فترة زمنية قصيرة، لا تتجاوز السنة، كالتجهيزات الفلاحية، البذور، الشتلات وغيرها، ويتم تمويلها اعتمادا على القروض قصيرة الأجل.

---

[1] على محمود فارس، مرجع سبق ذكره، ص ص، 35-36.

[2] عادل يوسف عوض وآخرون، الاقتصاد الزراعي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة1، الاسكندرية، سنة 2011، ص91.

ثانيا: أهداف التمويل الفلاحي: للتمويل الفلاحي العديد من الأهداف منها:

- المساهمة في زيادة التكوين الرأسمالي للنشاط الفلاحي وإتاحة فرص التملك في أقل الآجال الممكنة، بمعنى يساعد التمويل الفلاحي خاصة المتوسط والطويل الأجل على زيادة رصيد الأصول العينية كالآلات والمعدات، وشراء العقارات والبنايات، وإنشاء المستثمرات الفلاحية؛

- المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم وتقليل التكاليف إلى أدنى مستويات ممكنة، وزيادة كفاءة الإنتاج وتسهيل الحصول على المواشي والآلات ومستلزمات القطاع الفلاحي؛

- تعزيز ودعم مقدرة الفلاحين على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كالتطور التكنولوجي، أو تقلبات السوق من حيث الأسعار، الحجم، التحرير التجاري، أو بإجراء تعديلات رأسية أو أفقية في المستثمرات الفلاحية بتوسيعها أو إدخال تقنيات جديدة أو سياسات تنظيمية مواكبة للتغيرات المستجدة في الاقتصاد؛

- العمل على مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل الذي يحققه الفلاح في نهاية الموسم والنفقات التي يصرفها في بداية الموسم، والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وغير المتوقعة، وحماية المشروع الفلاحي من الفشل والخسران بالتصدي لأي خطر مرتقب، من خلال توفر السيولة اللازمة في الوقت المناسب؛

- استمرارية العمل المزرعي والفلاحي من شخص إلى اخر أو من جيل إلى اخر من خلال عملية انتقال الملكية للاصول غير المنقولة، ولا يمكن تصفية الكثير من مشكلات عملية النقل بسهولة خاصة الممولة منها بالإقراض[1].

ثالثا: أشكال التمويل الفلاحي: يأخذ التمويل الفلاحي عدة أشكال تختلف باختلاف الجهة المستفيدة من هذه الأموال وهي:

1- **التمويل الموجه للأسر الفلاحية:** تعد الفلاحة الأسرية النمط الأكثر إنتشارا في كل دول العالم، وتتميز بالعلاقة القوية بين الأسرة ورأس المال الإنتاجي، ويعتمد العمل فيها على أفراد الأسرة، التي تقوم

[1] على محمود فارس، مرجع سبق ذكره، ص ص، 25-26.

بتسيير المزارع وفق وظائف اقتصادية وأخرى اجتماعية[1]، وللفلاحة الاسرية دور رئيسي داخل المجتمعات الريفية والزراعية في تغيير ودمج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وتكثيف تربية المواشي، والدخول في مجموعة متنوعة من الأسواق والقطاعات، مع تعزيز منظماتها الاقتصادية ومشاركتها في السياسات العامة[2]، وعلى الرغم من ذلك فهي لا تخلومن المشاكل والقيود التي تقف تحديا أمام تنميتها وتطويرها، كالمخاطر المناخية والطبيعية، وكيفية الوصول إلى الخدمات المالية، خدمات التأمين، التسويق...الخ.

لذلك تتطلب عملية تمويل الفلاحة الاسرية التنسيق بين مجموعة من الوحدات الاقتصادية والمؤسسات المالية لتكييف منتجاتها المالية مع متطلبات الاسرة الفلاحية وتطلعات هذه الأحيرة، لأنه لا يمكن تعميم الاحتياجات المتباينة للأسر الفلاحية من الموارد المالية وطبيعة المنتجات التي لا تتكيف مع قدراتها الائتمانية، فيما يتعلق بالتسديد أو مدى كفاية العرض المالي للتغطية والتي بحاجة اليه، لذلك تركزت العديد من الدراسات والأبحاث على إجراء عملية إستطلاع وتقييم أولي لحاجيات الأسرة الفلاحية من الموارد المالية ومدى قدرتهم على الاستثمار، بعد معرفة الحجم الإنتاجي لها ونوعيته، وما تمتلكه هذه الأحيرة من أصول وكيفية تسيير ميزانيتها للوصول إلى تحقيق أهدافها الإنتاجية والتنموية، الأمر الذي أدى إلى تنوع احتياجات الأسر الفلاحية للتمويل كما يلي[3]:

أ- **الاحتياجات قصيرة الاجل:** يتم تمويلها بالقروض الفلاحية التقليدية القصيرة الاجل والاكثر طلبا في القطاع الفلاحي والموجهة على الخصوص إلى:

- **تمويل التكاليف الأولية المرتبطة بمدخلات النشاط الفلاحي:** مثل (البذور، الأسمدة، المبيدات)، والعمالة الإضافية (لاستصلاح التربة، الزرع، إزالة الأعشاب الضارة، الحصاد)، أراضي ترتكز على الإنتاج الكثيف والذي بدوره يحتاج إلى يد عاملة متاحة وكمية ونوعية معتبرة في المدخلات المستخدمة؛

[1] محمد شكرين، محمد بلهادي، أهمية الزراعة الأسرية في توفير الأمن الغذائي، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، يومي 29/28 اكتوبر 2014، جامعة المدية، ص05.

[2] Betty Wampfler, Pourquoi est-il si difficile de financer l'agriculture familiale?, la revue d'Inter-réseaux Développement rural, grain de sel, n°72, janvier-juin, 2016, p06.

[3] Cécile Lapenu, Evolutions récentes dans l'offre et les stratégies de financement du secteur rural: Echanges d'expériences et synthèse bibliographique, Réseau français de la micro finance, sous-commission n°3, CERISE, Janvier 2008, p p, 13-14.

– تمويل تكاليف تربية الحيوانات (الماعز، الأغنام، الماشية) وشراء المواشي الصغيرة الأقل من سنة والعمل على تسمينها، وتربيتها، والاهتمام برعايتها الصحية والغذائية، لأن مثل هذه الأنشطة محفوفة بالمخاطر (كالمشاكل الصحية، الوفيات، الشروط الغذائية)؛

– **تمويل عمليات تخزين أو تحويل الإنتاج:** حيث يسعى الفلاحون إلى مراعاة اتجاهات الأسعار لتدفق إنتاجهم عن طريق تخزين حصادهم في إنتظار مستويات أعلى للأسعار، ومع ذلك تتطلب ممارسات التخزين احتياجات مالية في وقت الحصاد، كما تتطلب بعض المنتجات الزراعية معالجة ما بعد الحصاد قبل بيعها ليتم تقييمها بشكل أفضل بمجرد معالجتها مثل (الفول السوداني، النخيل، وتغليف بعض الفواكه والخضروات، وما إلى ذلك)، تتطلب هذه التحولات بشكل عام معدات وموارد مالية مناسبة.

ب– الاحتياجات متوسطة وطويلة الأجل: إذا كانت الاحتياجات القصيرة الأجل تتمثل في الأنشطة الفلاحية الروتينية والتي تدخل ضمن دورات الاستغلال، فإن الاحتياجات المتوسطة أو الطويلة الأجل تستهدف الأنشطة الاستثمارية وإنشاء الهياكل القاعدية للقطاع الفلاحي، ومختلف مستلزمات الفلاحين وهي:

– **تمويل المعدات:** غالبًا ما يكون الحصول على المعدات الفلاحية أمرًا ضروريًا للتكثيف الفلاحي (المضخات الآلية، الميكنة، وسائل النقل، المباني)؛

– **تمويل المحاصيل المعمرة:** وهي المزارع المتخصصة في زراعة (القهوة والمطاط والنخيل والأشجار المثمرة وما إلى ذلك) التي تتطلب عدة سنوات لجني ثمارها وتحقيق العوائد الأولى منها؛

– **شراء الأرض:** تعد أحد القيود الرئيسية التي يواجهها الفلاحون، غالبًا يكون شراء الأراض أمر مستحيل أمام الفلاحين وخاصة صغارهم، لذلك نجد توجه الفلاحين نحو طلب التمويل بالإيجار، إضافة إلى توسيع أو تثبيت مزرعة إستثمارات كبيرة في شراء الأراض.

كما أن هناك احتياجات تمويلية أخرى تختص بالأسر الفلاحية وهي:

د. **احتياجات "غير منتجة":** تنشئ بسبب تعقيد الوحدة الاقتصادية، وربط وحدة الإستهلاك المحلي ووحدة الإنتاج داخل المزرعة العائلية الواحدة، أي لا يمكن التمييز بين الاحتياجات "الإنتاجية" واحتياجات "الاستهلاك" أحيانا، لأن تلبية احتياجات الإستهلاك يساهم في الحفاظ على القوة العاملة من خلال توفير

الغذاء الكافي، والرعاية الصحية المناسبة، لإنجاز عملها الضروري، لذلك يأخذ تمويل الاحتياجات "غير الإنتاجية" أهمية كبرى ضمن حتياجات تمويل الأسر الزراعية.

ذ. **الاحتياجات من المدخرات:** نظرًا لموسمية النشاط الفلاحي، فإن تركيز التدفقات النقدية يجعل من الضروري زيادة المدخرات قصيرة الأجل التي تنفق على الاحتياجات اليومية للأسرة، لذلك تستخدم معظم الأسر الفلاحية أشكال المدخرات العينية من أجل مواجهة المخاطر (المدخرات الإحترازية)، أو لبدء إستثمار جديد (مدخرات مخصصة) وهو ما يجعل توفير المدخرات عنصرًا أساسيًا في الإستراتيجيات المالية للوحدات الاقتصادية.

ر. **احتياجات التأمين:** إن احتياجات الفلاحة الأسرية لنظام التأمين أمر ضروري، نظرا للمخاطر التي تواجهها، كالمخاطر المناخية (الجفاف والفيضانات والبرد والثلوج) والأوبئة على الثروة الحيوانية والحرائق..إلخ.

2- **التمويل الريفي:** وفقًا لبنك التنمية الآسيوي (2005)، فإن التمويل الريفي هو عملية وساطة يتم من خلالها توجيه الودائع المعبأة إلى الشركات الريفية، هذه الوساطة المالية الريفية تعني من الناحية النظرية، تعبئة الودائع على مستوى المدخرين الريفيين لإتاحتها للمقترضين الريفيين.

كما يتميز الائتمان الريفي بالعديد من الخصائص التي تجعل تقديم الخدمات المالية غالبًا ما يكون مكلفًا ومُشكِلًا، أهمها البيئة السياسية التي تتميز عمومًا بالتحكم في أسعار المنتجات الزراعية، والاستثمارات الضعيفة في الموارد البشرية والبنية التحتية للريف، والإستيراد المتزايد للمنتجات بأسعار منخفضة ومنافسة للمنتجات المحلية وغيرها، وأيضا بسبب مخاطر محددة في المناطق الريفية (مخاطر الإنتاج والعائد، ومخاطر السوق والسعر، ومخاطر الخسارة بسبب الكوارث الطبيعية،...الخ)، وارتفاع تكاليف المعاملات بالنسبة للمقترضين، وارتفاع تكاليف النقل،...إلخ[1].

3- **التمويل المصغر والمتناهي الصغر:** ظهر التمويل المصغر في الثمانينات في حقبة التحرير الاقتصادي، استجابة لفشل تقنيات التمويل السابقة الممنوحة من قبل البنوك التجارية التقليدية للتنمية والمصارف الزراعية المتخصصة، ويعود تاريخه إلى تجارب الائتمان الموجه التي تمت سنوات الخمسينات إلى السبعينات، التي تبنتها وكالات التنمية والحكومات آنذاك لمواجهة صعوبات رأس المال ومعاملات

[1] SOSSOU Comlan Hervé, Le financement de l'agriculture au Bénin: stratégies de gestion et d'adaptation des exploitations agricoles, Thèse de doctorat en français, Université de Liège-Gembloux Agro-Bio Tech, Belgique, 2015, p p, 10-11.

المقرضين الربوية التي واجهها الفلاحون والفقراء، والمتمثلة في منح أرصدة مخصصة لاستخدام محدد يتعلق غالبا بأنشطة فلاحية، ولمدة زمنية محددة، ويرافقها تكوين وتدريب للمستفيدين، وفي عام 1976 أسس أول بنك للقرية في بنغلاديش (Gramen Bank)، يمنح للفقراء قروضا صغيرة جدا، لتمويل الأنشطة والمشروعات الصغرى[1].

ويعرف التمويل المصغر على أنه منهجية إقراض تعتمد على توفير منتجات مالية متنوعة ومتعددة، تتضمن الادخار، والائتمان، وخدمات التحويلات والدفع وخدمات التأمين، تقدم من قبل البنوك المملوكة للدولة، وتعاونيات الادخار والتسليف، ومنظمات المجتمعات المحلية، والبنوك الزراعية والإنمائية وكذا المراكز البريدية المملوكة للدولة والتعاونيات الفلاحية، ومؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية كشركات التأمين أو التمويل[2]، تستهدف احتياجات الفقراء وذوي الدخول الضعيفة والمحدودة من الأسر، والشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والأقل صغرا.

وشهد التمويل المصغر إنتشارا كبيرا خاصة في الدول النامية كألية مبتكرة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر لهذه المجتمعات، حيث كان إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2015، كإعتراف دولي بأهمية الدور التنموي الذي تُحققه برامج التمويل المصغر المنفذ من طرف الجهات المؤسساتية المختلفة، من حيث أهمية المنتجات والخدمات المالية المتاحة أمام الجميع، وأهمية المشروعات الصغيرة والبالغة الصغر المستحدثة في ظل هذه البرامج[3]، ودورها في إستثمار الأموال لتحقيق منافع للطبقات الفقيرة ومساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم ومنه التخفيف من حدة الفقر وتداول الثروة وإعادة تدويرها في الاقتصاد[4]، ويتميز التمويل المصغر بجوانب مهمة وهي[5]:

---

[1] SOSSOU Comlan Hervé, op, cit, P09.

[2] دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السلمية الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، الطبعة الثانية، اكتوبر 2006، ص3.

[3] موسى بن منصور، توفيق براهم شاوش، دور التمويل المصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني للمالية الإسلامية حول رؤية إسلامية لمعالجة الفقر والبطالة: الزكاة والوقف والتمويل الأصغر، جامعة صفاقس، جوان 2013، ص4.

[4] سعيداني سميرة، التمويل الاسلامي الاصغر كمدخل لدعم التنمية المحلية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد رقم 4، جوان 2017، ص96.

[5] دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، البنك الدولي، اكتوبر 2012، ص5.

أ. القرض الأصغر يكون أصغر من أي قرض مصرفي تقليدي؛

ب. ليس للقرض الأصغر رهن أو له رهن غير تقليدي (أي لا يغطي في الغالب خسارة المقرض في حالة التوقف عن الدفع)؛

ت. المقترض في العادة يعمل لحسابه الخاص أو يعمل في منشأة غير رسمية (بمعنى ليس له راتب مستقر من منشأة رسمية).

- **أهداف القرض المصغر(القرض المتناهي الصغر):** لمثل هذا النوع من القروض أهداف نذكر أهمها:

أ. التخفيف من صعوبة الحصول على الائتمان التقليدي للأفراد وصغار الفلاحين الذين لا يملكون الضمانات المناسبة، والملائمة لحجم المعاملات البنكية التقليدية داخل المجتمع الريفي، كما أن القرض المصغر يعتمد على استخدام أليات خاصة قائمة في المجتمعات الريفية مثل التعهد والإقراض الجماعي لضمان سداد القرض؛

ب. توفير فرصة الوصول إلى الخدمات المالية بالنسبة للأفراد ضعيفي الدخل، أو الأسر الفقيرة؛

ت. تقريب البنوك من المجتمع الريفي والقرى بفتح فروع لها هناك، وتوعية الفلاحين وصغارهم على اهمية المنتجات البنكية المطروحة؛

ث. الاعتماد على الضمانات الاجتماعية كالتعهد والكفالات، والسندات المقدمة من طرف العميل أو الكفيل بعيدا عن الضمانات المصرفية المُكلِفة الأخرى.

لهذا اكتسب القرض المصغر اهمية لا بأس بها في التمويل الفلاحي، نظرا للطلب المتزايد عليه من قبل الأفراد خاصة الذين يعانون من ضعف في مداخيلهم، وعدم القدرة على تقديم الضمانات المطلوبة من طرف البنوك المتخصصة، من أجل استمرارية مشاريعهم الفلاحية وتطويرها[1]، على الرغم من صغر حجمه أقل بكثير من اي نوع من القروض الأخرى لذلك أطلق عليه بالقرض المصغر.

4- **الدعم الفلاحي:** إضافة لأشكال التمويل الفلاحي السابقة هناك شكل اخر تعتمده مختلف الدول الحكومات، بهدف دعم وتعزيز الفلاح وحماية القدرة الشرائية للمستهلك، فعرفته المنظمة العالمية للتجارة بأنه مساهمات مالية تقدمها (الدولة/ الحكومة) بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال احد اجهزتها لتوليد منفعة لدى المستفيدين منه، تتمثل هذه المساهمات المالية في التحويلات المباشرة للمخصصات المالية (القروض والمساعدات)، والتحويلات المالية المحتملة (مثل: ضمان القروض، مسح الديون، إعادة

[1] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص ص، 104- 105.

جدولتها)، والعائدات الحكومية المتنازل عنها (التخفيضات الممنوحة على ضريبة الدخل)، والمساعدات الحكومية العينية والخدمات الأخرى بإستثناء البنية التحتية، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، والتسهيلات والمساعدات الحكومية ذات الطبيعة العامة والموجهة إلى منتجين معينين أو نشاط إنتاجي معين[1] ذو الطابع الفلاحي.

وتعد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما فيها دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، من بين أكثر المناطق منحا للدعم الفلاحي، وهذا من خلال السياسات الفلاحية المتبعة، التي قد تختلف من بلد إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى.

وانطلاقا من هنا يمكننا القول أن حجم الدعم المقدم من قبل الدول بهدف تنمية القطاع الفلاحي يختلف بإختلاف السياسات الفلاحية المنتهجة وكذلك بإختلاف الموارد والقدرات المالية[2] المتوفرة التي تخضع لها أسعار المدخلات الفلاحية (الأسمدة الكيماوية والبذور، الأعلاف، المعدات والآلات،..) في حين هناك بعض الدول تعمل على إنتهاج سياسة دعم أسعار مخرجات القطاع (دعم أسعار المنتج)، وهذه السياسة تعد الشكل المباشر للمحفزات والتي بدورها تعطي للمنتجين مرونة كاملة في إختيار المزيج الأقل كلفة للمدخلات لزيادة الإنتاج، أما سياسة دعم مدخلات الإنتاج فهي محفز غير مباشر وتساهم في دعم الكفاءة في استخدام الموارد لتحقيق الزيادة في الإنتاج، وهناك بعض الدراسات تفضل إستعمال مزيج من سياستي دعم المنتج النهائي ودعم مدخلات الإنتاج الفلاحي لغرض تحقيق التوازن الاقتصادي وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي[3].

- **أهداف وأهمية الدعم الفلاحي:** قد تم اعتماده من قبل العديد من الدول والحكومات، سواء بشكل مباشر أو غير المباشر في إطار السياسات الفلاحية العامة، لأهميته في تنمية القطاع الفلاحي وتعزيز موارد الفلاحين وتحقيق الأهداف الآتية:

– دعم القدرة التنافسية للفلاحين لمواجهة منافسة الواردات القادمة من الدول الأجنبية؛

[1] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، سنة 2012/2011، ص 112.

[2] زاوي بومدين، براضية سلمان، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، سنة 2017، ص 102.

[3] محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب، أثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية (صناعة الدواجن) أنموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، سنة 2012، ص ص، 38-39.

– دعم الحكومة لأسعار بعض المحاصيل الإستراتيجية (كالحبوب) لتشجيع التوسع في إنتاجها، وتحقيق الأمن الغذائي بتوفير الغذاء من الإنتاج المحلي ومنه زيادة درجة الإكتفاء الذاتي وتقليل الإنكشاف للمخاطر التي تنطوي عليها اسواق الغذاء العالمية والتصدي لمشكل اللاأمن الغذائي؛

– سياسة دعم الإنتاج الفلاحي يساعد الفلاحين على تجديد وتحديث استثماراتهم لتحسين جودة ونوعية المحاصيل وخاصة صغار المنتجين الفلاحين بتحسين مداخيلهم وخفض تكاليف الإنتاج بحكم غالبية هذه الفئة في المجتمعات الريفية والاقتصاديات التي تعتمد غالبا على الإنتاج الفلاحي على الخصوص؛

– سياسة دعم الإنتاج الفلاحي تؤدي إلى تكثيف نشاط وعمل عناصر الإنتاج برفع القوة العاملة في القطاع، وتعدد الدورات الإنتاجية للمستثمرة الفلاحية ومنه تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين؛

– نقل وتوطين التقنيات الحديثة بالاعتماد على أسلوب الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع المنتجين على اختلاف أنواعهم وتعدد أنشطتهم بتبني هذه التقنيات والإستعاضة بها عوضا عن الأساليب التقليدية السائدة (المكننة المتطورة والتحسينات الوراثية في المجال النباتي والحيواني، وكذا الاستخدام الكيميائي والبيولوجي لمحاربة الآفات النباتية والحيوانية).

وعلى الرغم من الأهمية القصوى للدعم الفلاحي ودعم الإنتاج المحلي للبلد، إلا أن تقديمه على نطاق واسع قد يشكل عبئا كبيرا على عاتق الميزانيات العامة، وخاصة لدى الحكومات ضعيفة الدخل، ويسهم أيضا في تكريس التشوهات السعرية داخل الأسواق الفلاحية سواء أسواق المنتجات أو أسواق المدخلات عند عدم نضجها، ما يؤدي إلى انحراف الدعم الفلاحي عن أهدافه المأمولة وتحقيق أثارا سلبية وإهدار كبير للموارد المالية والطبيعية[1].

رابعا: مصادر التمويل الفلاحي: يعتبر الاستثمار الفلاحي من المحددات الأساسية للتنمية الفلاحية، ويعتمد على توفر امكانيات ومستلزمات حديثة لتطوير أساليب الإنتاج، هذه الأحيرة تحتاج إلى مصادر تمويل مناسبة ومتلائمة خاصة في ظل سياسات التحرر الاقتصادي التي يشهدها العالم، مع العلم أن القطاع الخاص لوحده لا يمكن توفير كل مستلزمات الاستثمار خاصة في حالة المشاريع الكبيرة، وذلك بسبب محدودية إمكانيات الفلاحين وضعف دخولهم، لذلك يطلق على الفلاحة بأنها صناعة ثقيلة تشمل احتياجاتها كل من (الأرض، العقارات، المباني، وإمدادات المياه، الصرف، الري والمعدات، والإرشاد

[1] دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، سنة 2010، ص ص، 87-88.

والبحوث الفلاحية...الخ)[1]، ويبقى التمويل الفلاحي ضرورة اجتماعية ملحة لتنمية هذا القطاع، لأنه يعمل على تأمين الوسائل والمصادر التي يمكن للفلاحين من خلالها أن يحصلوا على الأموال اللازمة لاستمرارية أنشطتهم وفقا لسياسات تمويلية فلاحية معينة، لذلك تعددت مصادره بين مصادر رسمية وأخرى غير رسمية ومنتظمة وغير منتظمة.

وقبل التعرف على مصادر التمويل يجب توضيح المفاهيم الآتية:

- **التمويل الرسمي:** وهو الحصول على التمويل من المؤسسات المالية (خاصة البنوك) أو من خلال طرح الأوراق المالية (الأسهم والسندات) للإكتتاب العام للجمهور.

- **التمويل غير الرسمي:** يطلق التمويل غير الرسمي في الفكر الاقتصادي على التمويل الذي يتم خارج الإطار القانوني والقواعد الرسمية للتمويل في الدولة، ولا تتوفر عليه أية معلومات أو بيانات يمكن تسجيلها بشكل رسمي لدي الهيئات والجهات المختصة داخل البلد (كالأفراد، الأصدقاء، المرابين..)، أو من خلال قيام مجموعة من الأفراد بتكوين (منظمة- جمعية) تجمعهم ويتم من خلالها الحصول على التمويل اللازم لهم من المؤسسات المالية بإسم الرابطة التي تعمل على توزيع هذا التمويل عليهم، على أن يكونوا متضامنين فيما بينهم لسداد عبء التمويل والتزاماته ويسمى هذا "نظام إقراض المجموعة".

- **التمويل التعاوني:** يتم عن طريق إنشاء جمعيات الادخار والائتمان التي تقوم بقبول وجمع الودائع والمدخرات من أعضائها، ثم تقوم بتقديم التمويل للأعضاء في ترتيبات معينة، والمقترضين المودعين يكونون الوسيط على عكس إقراض المجموعة يمثل المقترضون والوسطاء كيانات منفصلة عن بعضهم البعض[2].

ومصادر التمويل الفلاحي المختلفة حسب صورها هي:

1- المصادر الرسمية للتمويل الفلاحي: هي تلك الائتمانات التي يتم تقديمها من خلال مؤسسات قائمة بذاتها، كالبنوك التجارية، الحكومات، هيئات ومنظمات حكومية، وبنوك التمويل الأصغر إلى جانب البنوك الإسلامية، واقرت العديد من الدراسات والأبحاث بأن الائتمان الرسمي لا يغطي كافة الاحتياجات

[1] Bernard Fouquet, op, cit, p 11.

[2] محمد عبد الحليم عمر، التمويل التعاوني الأسس- الواقع- المقترحات، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي: الواقع والآمال، يومي 09/08 مارس 2005، جامعة الأزهر، القاهرة، ص ص، 4-5.

التمويلية للفلاحين، ويُفترض أن الفجوة المتبقية تغطيها مصادر غير رسمية، كما يتم تقديم القروض الرسمية تطبيقا لإجراءاتها المحددة، واستيفاء الشروط والأحكام الخاصة بتنظيمها[1] وهي كما يلي:

أ- **البنوك التجارية (المتخصصة):** كما سبق التطرق اليها في الأجزاء السابقة فهي مؤسسات مالية متخصصة في منح قروض موجهة لتمويل الأنشطة الفلاحية، وغالبا ما تمنح لكبار الفلاحين الذين لهم القدرة على تقديم الضمانات الحقيقية أو الشخصية المطلوبة من طرف البنك، التي لا يمكن لأغلب الفلاحين تقديمها[2]، وتتميز هذه القروض بمعدلات فائدة تفضيلية أو مدعومة في معظم البلدان وخاصة البلدان النامية للنهوض بالقطاع الفلاحي.

ب- **القروض من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية:** هي مبالغ تحصل عليها غالبا الدول النامية من دولة أخرى أو هيئات أو مؤسسات أو منظمات دولية، وتتعهد بسدادها في آجال محددة، مقابل تسديد فوائد متفق عليها عند إصدار القرض، ومن أهداف هذه القروض ما يلي:

- قروض مقدمة من البنوك التجارية الأجنبية (كتسهيلات مصرفية) موجهة لتمويل وتوريد سلع أو خدمات للدولة المقترضة، أو تمويل وتغطية عجز موسمي مؤقت في حصيلة النقد الأجنبي لهذه الأحيرة، أو تحقيق الربح التجاري للبنك؛

- قروض حكومية ثنائية يتم الإتفاق عليها بين بلدين تدخل في إطار الاعتبارات السياسية؛

- قروض دولية تتحصل عليها الدول من الهيئات الدولية ومنظمات التمويل العالمية المتمثلة في صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، هيئة التنمية الدولية، والهدف الأساسي من عملية الإقراض هو مساعدة الدول النامية خاصة في النهوض بقطاعها الفلاحي[3].

ت- **الشركات الفلاحية: و**هي مؤسسات وشركات متخصصة في المتاجرة وبيع مستلزمات الفلاحة وكل ما يتعلق بالمكننة الفلاحية (معدات وألات، جرارات، حاصدات..)، وتتم عملية البيع أما بشكل الدفع نقدا أو بالاعتماد على الوساطة البنكية مقابل تسديد أقساط مضافة اليها فوائد بصفة دورية لصالح البنك.

[1] Abdullah Shalmani et al, Agricultural Credit in Pakistan: Past Trends and Future Prospects, Journal of Applied Environmental and Biological Sciences, vol 5, n°12, 2015, P 181.

[2] علي محمود فارس، مرجع سبق ذكره، ص79.

[3] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 65-66.

2- **المصادر غير الرسمية:** ويشمل سوق الائتمان غير الرسمي الأصدقاء والأقارب، والتجار، ووكلاء العمولات وغيرها، هذه المصادر اجالها لفترة قصيرة من الزمن، وتفرض عليها اسعار فائدة مرتفعة، أو يمكن تحديدها بالإتفاق المتبادل بين الفلاح والطرف المقرض، وتكون هذه القروض متاحة للاستهلاك وكذلك لشراء المدخلات الزراعية، وتكمن المشكلة الأساسية في مثل هذا النوع من التمويل في أنها غير كافية وغير موثوق فيها، ولا تحتوي على مستندات رسمية أو قواعد أو لوائح معينة تنظمها، الأمر الذي يجعل معظم الفلاحين يواجهون وقتًا عصيبًا في الحصول عليها، علاوة على ذلك، لا يمكن العثور على حصتها في إجمالي التمويل الفلاحي المقدم.

وبالرغم من كل هذه المشكلات إلا أن التمويل غير الرسمي يلعب دورا مهما في المناطق الريفية[1] في أغلب الدول النامية ومن أشكاله ما يلي:

أ- **التمويل الذاتي:** وهي المدخرات الذاتية التي يحققها الفلاحون وأسرهم ويوفرونها من دخولهم الخاصة، وكذا أرباح وعوائد استثماراتهم وأملاكهم والهبات والوراثة، تساهم هذه المدخرات في توفير ما يستلزم الفلاحون في تمويل أنشطتهم وعملياتهم الإنتاجية. وتعتبر المدخرات الفردية أداة هامة لتمويل الاستثمار، وتبرز الحاجة في ذلك إلى اتخاذ التدابير وتوجيهها نحو المجالات اللازمة والكفيلة برفع مستوى الادخار الفردي، كما هو شأن الاستثمار الفلاحي، فالفلاحون يعتمدون في بداية الأمر على مدخراتهم الشخصية، لتمويل احتياجاتهم المالية في مراحل معينة من مراحل العملية الإنتاجية، اذ لا يمكن البحث عن مصادر التمويل الخارجي فبل استغلال المدخرات الذاتية، وذلك نابع من رغبة الفلاحين في المحافظة على استقلاليتهم المالية، وعدم التورط بالديون، ويتميز هذا النوع بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر[2].

ب- **أرباح ومدخرات الفلاحين:** تتمثل الأرباح في الفرق بين الحصيلة النقدية من بيع المحاصيل والمنتجات الفلاحية وبين مجمل تكاليف إنتاجها، كما يمكن للفلاح الإحتفاظ بجزء من أرباحه على شكل إحتياطات وسيولة، خاصة إذا توفر على خطة منتظمة للإدخار، بمعنى تأجيل جزء من إستهلاكه الحالي إلى وقت لاحق، تجنيدا لتمويل النفقات التشغيلية وتسديد الديون المترتبة على الفلاح، وتكاليف الإستهلاك العائلي، وتمويل الاستثمارات الجديدة التي تتطلب صافي دخل نقدي معتبر.

ث- **الميراث والهبـــات:** تتميز المجتمعات الريفية بحكم طبيعتها غالبا بحصول أجيال جديدة على الهبات والميراث من الأجداد والآباء، خاصة فيما يتعلق بملكية الأرض، تكون هذه الموارد سببا في حدوث قفزات

[1] Abdullah Shalmani et al, Op, Cit, P181

[2] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

نوعية وسريعة في النشاط الإنتاجي الفلاحي أو غير الفلاحي، وتكون جزءا كبيرا في حجم الملكية الخاصة لهم، كما تعطي هذه الهبات والموارد الموروثة للاسر الفلاحية قاعدة قوية لبناء الملكية الخاصة واللازمة لتمويل الأنشطة الناجحة والمربحة[1].

3- **التمويل الفلاحي التعاوني:** ويقصد بالتمويل التعاوني بالمفهوم الواسع، عملية توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الفلاحية الضرورية والجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني، وتكون الأموال أما ملك الجمعية أو أموال تتحصل عليها الجمعية من خلال عمليات الإقراض المتاحة ويقصد بالإقراض الفلاحي التعاوني هي الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الفلاحية الفردية أو الجماعية تمنحها الجمعيات التعاونية الفلاحية، والتي تعمل على إقراض أعضائها[2]، وتتشكل أموال النشاط التعاوني مما يلي[3]:

أ. **رأس المال المساهم به (الأسهم):** هو مجموعة القيم الإسمية للأسهم التي يشترك بها الأعضاء وفقا للنظام الداخلي للجمعية.

ب. **رأس المال الإحتياطي:** وهو جزء من الفائض الصافي المحقق إلى جانب الفوائد والعوائد التي لا يطالب بها اصحابها في فترة زمنية معينة تحتجزها الجمعية لمواجهة أية خسائر غير محتملة قد تتعرض لها في المستقبل من جهة، ولدعم مركزها المالي ومقدرتها على الاقتراض وزيادة خدماتها والتوسع في مشاريعها من جهة أخرى، ويتكون رأس المال الإحتياطي للجمعية من المبالغ التي تحول إليه سنويا من الفائض الصافي لعمليات هذه الأحيرة مضاف إليه الهبات والمساعدات النقدية أو العينية مقومة بالنقد.

ت. **الإحتياطات الأخرى:** التي تشكلها الجمعية من احتياطات ومخصصات مختلفة إلى جانب رأس المالي الإحتياطي، كإحتياطي إستهلاك المكائن والمعدات والمنشآت الفلاحية وغيرها من الموجودات، إلى جانب إحتياطي العمال والمستخدمين ومخصصات الديون المشكوك فيها وغيرها، بعضها قابل للإستثمار من طرف الجمعية في أعمالها العادية.

ث. **المدخرات والودائع:** وهي المبالغ التي يودعها الأعضاء أو غير الأعضاء لدى الجمعية وفقا لشروط معينة، وقد تكون أما جارية أو تحت الطلب، أو لأجل معين لا يجوز سحبها قبل إنقضائه إلا بشروط

[1] علي محمود فارس، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] المرجع السابق، ص293.

[3] المرجع السابق، ص ص، 298-304.

معينة، ولا تدفع الجمعية أيُّ فوائد على مثل هذه الودائع ماعدا الودائع الآجلة تقبلها الجمعية من أعضائها أو من غير أعضائها مقابل نسبة معينة من الفائدة مقابل طول آجالها.

ج. **الهبات والمساعدات:** بسبب مبادئ النشاط التعاوني وأهدافه الإنسانية النبيلة فهناك العديد من الجهات تقدم لبعض الجمعيات التعاونية هبات ومساعدات بصور نقدية أو عينية لمساعدتها في إدارة أعمالها لتغطية بعض نفقاتها الإدارية أو لاستخدامها كرأسمال تشغيلي في أعمالها، إلى جانب القروض الممنوحة من طرف الجهات الرسمية وشبه الرسمية للحكومة.

والشكل رقم (1-5) يلخص مصادر التمويل الفلاحي حسب أساليب العمل المزرعي الفلاحي.

الشكل رقم (1-5): مصادر التمويل الفلاحي حسب أساليب النشاط الفلاحي

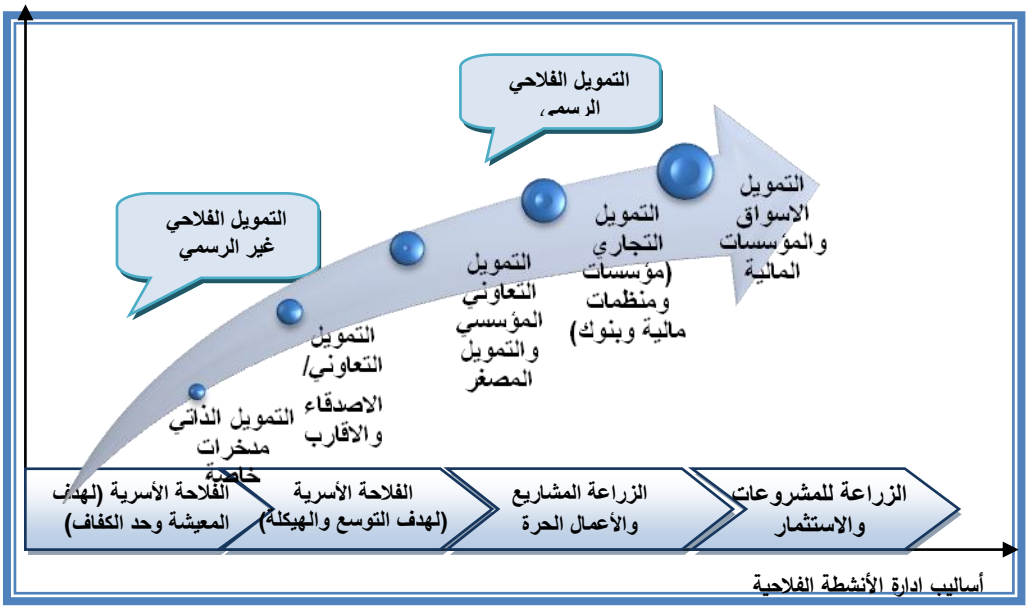

Source: Bénédique Paul, le financement de l'innovation et de la productivité en milieu rural, Une étude exhaustive et stratégique du secteur agricole/rural haïtien et des investissements publics requis pour son développement, Chapter 9, Agricultural research for development (CIRAD), 2016, p12.

ويبقى الائتمان الفلاحي أو القرض الفلاحي اهم مصدر من مصادر التمويل الفلاحي الذي لا غنى عنه، نظرا لربحية القطاع المؤجلة إلى وقت التسويق وطول دورات الإنتاج، كما أن التمويل الذاتي، والعائلة والأصدقاء والتسليف لا يمكن أن يكون كافي لتغطية احتياجات العمل الفلاحي، أو تكون مكلفة ومحرجة في بعض الأحيان، إلا أنه لا يخلو من المخاطر المرتبطة أساسا بخصوصية القطاع الفلاحي إلى جانب طبيعته كقرض بنكي.

المبحث الثالث: مخاطر الإقراض الفلاحي وضماناته

التمويل بمثابة المحرك الأساسي للعملية الإنتاجية الفلاحية، لمساهمته في توفير احتياجات الفلاح من الأموال اللازمة، في عدة أشكال ومن مصادر مختلفة، ومنها القروض التي تنفرد بتقديمها البنوك الزراعية، ويعتبر قطاع الفلاحة نظرا لخصوصيته أكثر خطورة من القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة أو التجارة..)، بسبب تأثرها بسهولة وبشكل مباشر وباستمرار وبدرجة أكبر بالعوامل الخارجية كالطقس العاصف، والحشرات، والأمراض وغيرها من التقلبات الطبيعية، والفلاحين ويتأثر جراء هذه التقلبات كل الفلاحين وخاصة الأكثر فقرا من غيرهم، كما تنعكس أثار هذه التقلبات على عوائدهم ومداخيلهم بخفضها مقارنة بما تحققه المؤسسات التجارية غير الزراعية[1].

المطلب الأول: مخاطر القروض الفلاحية

يشار إلى المخاطر الفلاحية المتعددة في التمويل الفلاحي على أنها تحديات أمام المؤسسات المالية وخاصة البنوك والفلاح، وللاطلاع على مشاكل ومخاطر الإقراض المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك والفلاح على حد السواء، يجب التمييز بين مخاطر القطاع الفلاحي ومخاطر الإقراض الفلاحي، حيث تشير مخاطر القطاع إلى مخاطر الإنتاج والتسويق في النشاط الفلاحي من منظور الفلاح (وجهة نظر القطاع الحقيقي)، في حين تشير مخاطر التمويل الفلاحي إلى تحديات ومخاطر الإقراض الفلاحي من منظور مؤسسة مالية (وجهة نظر القطاع المالي)[2].

أولا: المخاطر الفلاحية وأنواعها:

1- **تعريف المخاطر:** يعرف الخطر بالمفهوم الاقتصادي للمخاطر هو احتمال الفشل والخسارة في تحقيق العائد المتوقع، ما يفسر فشل المشروع أو تحقيق خسارة مالية[3]، بمعنى المشروع يحقق عائد يختلف بشكل سلبي عما هو متوقع.

---

[1] نيمال.أ فرناندو، إدارة مخاطر التمويل متناهي الصغر – بعض الملاحظات والاقتراحات–، بنك التنمية الآسيوي، جويلية 2008، ص12.

[2] Klaus Maurer, Where Is the Risk? Is Agricultural Banking Really More Difficult than Other Sectors?, Finance for Food:Towards New Agricultural and Rural Finance, chapter 7, 2013, p140.

[3] سليم فيصل النابلسي، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية، مجلة الدنانير، المجلد01، العدد 05، سنة 2014، ص 82.

وهناك من يعرف الخطر على أنه عدم التأكد من وقوع الخسارة، بغض النظر عن نوعها، ما جعل حدوث الخطر من عدم حدوثه هو توقع مقيد باحتمال، يشترط في بعض الأحيان قياسه، بحيث يعطى للقيمة الاحتمالية لوقوع الخطر أو الحادث رمز p(x) فإن:

$$0 < p(x) < 1$$

وهذا يُفسّر رياضيا وقياسيا أن شرط تعريف الخطر هو أن يكون الحادث احتمالي محصور بين الواحد الصحيح والصفر[1].

2- **خصائص القطاع الفلاحي:** نظرا للطبيعة الحساسة التي تميز قطاع الفلاحة عن القطاعات الأخرى، تجاه الظروف الطبيعية والتقلبات المناخية، وطابعه الجغرافي والإقليمي، وتركزه بالمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، وغير الحضرية (الأرياف)، الأمر الذي إنعكس على طابعيه الإجتماعي والاقتصادي (العزلة وانخفاض الكثافة السكانية، والقيود الفلاحية)، ما جعله يتميز بالخصائص الآتية[2]:

• التشتت الإقليمي والبعد المكاني وعدم التجانس السكاني، وضعف البنية التحتية لوسائل النقل والإتصالات، ما جعل الوصول إلى طلب الخدمات المالية وتطوير الشبكة الإقليمية في المناطق الريفية باهظ التكلفة، خاصة في ظل العزلة والبعد الجغرافي وانخفاض الكثافة السكانية؛

• المخاطر المناخية الفلاحية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الأنشطة الريفية وكذا الطبيعة الموسمية للأنشطة الفلاحية، والربحية المنخفضة، مع ترابط تخصصاتها واشتراكها لنفس المخاطر، التي تؤدي غالبا إلى انخفاض مستوى الإنتاجية، والمداخيل، وانخفاض في ربحية القطاع، ما ينجم عنه عدم قدرة الفلاحين على سداد ديونهم وقروضهم، خاصة التي تم الحصول عليها في إطار برامج التمويل الأصغر، كما تقلل أيضا من قدرة الأسر الريفية الفقيرة على مواجهة مثل هذه المخاطر؛

• ضعف الموارد البشرية مع تدني مستوى التدريب والحوافز بالنسبة للأشخاص المدربين على العمل في المناطق الريفية ما يزيد من تعقيد الخدمات المحلية المالية؛

[1] صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك التجارية دراسة حالة: بنك الجزائري للتنمية الريفية BADR، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، سنة2008، ص 24.

[2] Cécile Lapenu, op, cit, P P, 07-08.

• غياب الضمانات المناسبة، والأطر التنظيمية القانونية والسياساتية يقوض ويضعف المعاملات المالية، وخاصة منها ما يتعلق بالموثوقية القانونية وما يثبت ملكية الأراضي الفلاحية؛

• ثقافة الائتمان، حيث يتم الخلط من قبل الفلاحين في بعض الأحيان بين القرض والهبة، بسبب تاريخ الائتمان المؤسسي المقدم من طرف البنوك خاصة في مواسم سياسية كالإنتخابات أو حركات شعبية بالنسبة لبعض الحكومات، ما يعقد من عملية سداد القرض ويجعلها أمرا صعبا.

وقد وجدت الأسواق المالية في المناطق الريفية قيودا كثيرة بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات والمخاطر الكبيرة التي تعيق تطوير خدماتها المالية، لذلك غالبا ما يتم التأكيد على وجود مخاطر وقيود التمويل الفلاحي والريفي، غير أنه في واقع الأمر يجب تحديد نقاط القوة التي تعتمدها هذه المؤسسات لعرض وتقديم خدماتها المالية الريفية وهي:

• التماسك الإجتماعي القوي الذي لا يزال قائما في العديد من المناطق الريفية، المعتمد على المساعدات المتبادلة في العمل الزراعي والتضامن بين الأسر والعائلات؛

• ضعف المنافسة حول تقديم الخدمات المالية، وخاصة ضعف مخاطرها مقارنة بأنظمة الائتمان الإستهلاكي التي تؤدي في بعض الأحيان بإغراق الأسر في الديون؛

• ضعف المشاكل والأزمات الحضرية والعمرانية ما يوفر للمناطق الريفية أكبر قدر ممكن من الاستقرار الإجتماعي والاقتصادي؛

• وجود مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة تأخذ بعين الاعتبار القيود الريفية للأسر وتساهم في إقامة تحالفات بينهم، لتعزيز استفادتهم وحصولهم على مختلف الخدمات المالية مثل: منظمات المنتجين، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة في التنمية الريفية المحلية، ..الخ.

وعلاوة على ذلك، فإن الفلاحة في السنوات الأحيرة، وعلى المستوى الدولي أصبحت أكثر ملائمة وإهتماما، بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام، والتخفيض من سياسات الدعم والإعانات المقدمة للإنتاج في البلدان المتقدمة، علاوة على ذلك نمو متوسط سكان البلدان الناشئة التي تقود الطلب العالمي، ونمو محتمل لأسواق الطاقات الحيوية.

3- **المخاطر الفلاحية وتصنيفاتها:** ولكون المخاطر متأصلة في الأنشطة الفلاحية، لذلك من الغريب أن تجد أغلب المشاريع الفلاحية قادرة على الالتزام بتسديد ما عليها من ديون، كما أن أولوية الفلاح في

مختلف النظم الفلاحية هو تحقيق زيادة في الإنتاج، ورفع كفاءته الإنتاجية مع تنويع المحصول والمنتجات وتحسينها، وبالمقابل التقليل من المخاطر والتحديات التي تواجهه، والتي تخلق حالة عدم اليقين في نتائج مشروعه الفلاحي كالتقلبات المناخية، والتغيرات الاقتصادية، والسياسات الحكومية، والأسواق العالمية، وغيرها من العوامل الأخرى، لذلك تعتمد إدارة وتسيير مثل هذه المخاطر التي تعترض النشاط الفلاحي وتؤدي به إلى الخسارة، على البحث والإختيار بين البدائل التي من الممكن أن تقلل من الآثار السلبية. وهذا ما ميز القطاع الفلاحي بخاصية ارتفاع نسبة المخاطرة، وعدم اليقين في نتائج العملية الإنتاجية، مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهنا يمكن الفرق بين مفهومي المخاطرة في العملية الإنتاجية الفلاحية التي من الممكن أن يتعرض لها الفلاحون، وحالة عدم اليقين أو اللايقين.

فالمخاطرة الفلاحية يقصد بها أن الفلاح على دراية تامة بنتائج قراره الاستثماري في القطاع الفلاحي، وعلى علم تام بالاحتمالات التي ستصل إليها العملية الإنتاجية أو مشروعه بشكل مسبق، ومع ذلك فهو مصر على العمل ويُقْدِم على المخاطرة، كأن يقوم بزراعة محصول القمح في مناطق البادية التي لا يزيد معدل التساقط فيها عن 100 ملم سنويا، لذلك يطلق على هذا القرار بأنه مخاطرة، لأن الفلاح باشر في إستثماره بالرغم من توقعه للنتائج السلبية مسبقا.

أما فيما يخص **حالة عدم اليقين** أو **(اللايقين)**، فالفلاح هنا لا يعرف نتائج مشروعه الفلاحي مطلقا، والظروف المحيطة به سواء التقلبات المناخية أو الطبيعية كالتعرض للآفات والأمراض الزراعية والحيوانية أو تغيرات متعقلة بمدخلات الإنتاج أو السياسات الحكومية (التسعير، أو التمويل، أو التسويق،..)، بمعنى أنه على درجة كبيرة من عدم اليقين لما سينتج من نشاطه الإنتاجي، وهذا سيكبده خسائر كبيرة في حالة عدم قدرته على التصدي لهذه المخاطر أو التقليل من حدتها بالوسائل والطرق اللازمة وفي الوقت المناسب من أجل تحقيق الهدف المأمول من العملية الإنتاجية[1].

وتم تحديد خمسة أنواع هامة من المخاطر الفلاحية هي مخاطر الإنتاج، ومخاطر التسويق والأسعار، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر البشرية والمخاطر البيئية، كما قام بعض الباحثين والمهتمين بتحليل وتقييم المخاطر الفلاحية وتوسيع القائمة إلى مخاطر مؤسساتية وتجارية[2]، ومن هذه المخاطر ما يلي:

[1] عنبر ابراهيم شلاش، التسويق الزراعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سنة (2012-1433هـ)، ص ص، 288-289.

[2] laura Girdziute, risks in agriculture and opportunities of their integrated evaluation, procedia - social and behavioral sciences 62 , Octobre 2012, p784.

أ. **مخاطر الإنتاج:** تنشأ هذه المخاطر لأن القطاع الفلاحي يتأثر بالعديد من الأحداث التي لا يمكن التحكم فيها والتي ترتبط غالبًا بالمناخ، كهطول الأمطار بزيادة، أو بكميات غير الكافية، أو درجات الحرارة الشديدة، أو البرد والجليد، والحشرات، والأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية، إضافة إلى نقص المهارات والخبرة، وسوء تسيير المزارع اقتصاديا أو استخدام مدخلات الإنتاج رديئة النوعية والجودة[1]، كما تلعب التكنولوجيا دورًا مميزا في التصدي لمخاطر الإنتاج الفلاحي من خلال توفير أنواع المحاصيل وتقنيات الإنتاج الجيدة والجديدة، التي تهدف إلى تحسين الكفاءة[2]، ويؤثر الخطر الإنتاجي على مستويين وهما:

- **المردود الفلاحي:** وهو العنصر الذي يميز الإنتاج، ويقصد به الكمية المنتجة، فلا يمكن تصور منتج فلاحي يكون بمنأى عن مثل هذه المخاطر فمثلا الجليد والبرد يمكن أن تتلف موسم كامل من الفواكه، وبالتالي خسارة المنتج الفلاحي بمثابة خسارة كبيرة للفلاح يؤثر على الوضعية المالية لمزرعته.

- **النوعية:** وهي العنصر الثاني الذي يميز الإنتاج، وهي بمثابة معيار مرجعي لسعر المنتج الفلاحي، حيث لما يكون المنتج أقل نوعية يُسعِّر بثمن أقل من ثمن منتج ذو نوعية وجودة عالية، وبالنسبة لجملة العوامل المذكورة سابقا بإمكانها التأثير على نوعية وجودة المنتج، وذلك ينعكس على المردودية ورقم اعمال المستثمرة الفلاحية[3] أو المزرعة.

ويزداد ارتفاع هذا النوع من المخاطر(مخاطر الإنتاج)، لدى الفلاحين الذين يعتمدون على زراعة أحادية المحصول ذو الحساسية الخاصة، ويتطلب مستلزمات عالية الجودة ومُكلفة، وأيضا تزداد مخاطر الإنتاج ارتفاعا عندما يسعى الفلاحون إلى زيادة مداخيلهم بالاعتماد على زراعة المحاصيل ذات المخاطر العالية والعائدات المرتفعة[4].

ب. **مخاطر الائتمان:** يتعلق هذا النوع من المخاطر بفشل الفلاح المقترض عن سداد ما عليه من التزامات تجاه المؤسسة المقرضة (البنك) في الآجال المحددة كما هو متفق عليه، ونظرا لتميز الإنتاج

[1] Agricultural cedit risk management, Training Manual, Centenary Bank (2014), p4.
Available at:
https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publication_files/module_3_manual_agricultural_credit_risk_management_centenary.pdf (Accessed 15/03/2020).

[2] Laura Girdziute, op, cit, p786.

[3] طاهري فاطمة الزهراء، تسيير المخاطر الزراعية– دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2010/2011، ص74.

[4] Agricultural credit risk management, op, cit, p4.

الفلاحي بالموسمية الأمر الذي قد يؤثر بشكل مباشر على الظروف المحددة للحصول على الأموال، وتوزيع التدفق النقدي في الأوقات المناسبة.

ت. **المخاطر البشرية (الشخصية):** وقد تنجم من المخاطر المرتبطة بأحداث الأشخاص الذين لهم علاقة بالنشاط الفلاحي، مثل وفاة أو إصابة أو سوء صحة، أو سوء تفاهم المشاركين في المزرعة أو المشروع، علاوة على ذلك فإن الأهداف المتغيرة للأفراد المشاركين في المشروع الفلاحي قد يكون لها تأثيرات كبيرة على أداء العملية على المدى الطويل، مثلا الخبرة، الشخصية، التعليم والكفاءة، الموقف من الخطر، الأهداف الشخصية، الحالة الصحية، ...الخ.

ث. **المخاطر المؤسساتية والتنظيمية:** تنتج هذه المخاطر عن التغييرات في السياسات واللوائح التي تؤثر على النظم الفلاحية والمتعلقة بالقطاع ككل، وتؤثر على ممارسات الحفظ والتخزين أو استخدام الأراضي، أو التغييرات في سياسات أخرى كتغير في ضريبة الدخل أو سياسات الائتمان أو سياسات الدعم، سياسات التجارة، أو لوائح وتنظيمات لحماية البيئة وسلامة الغذاء.

ج. **مخاطر السوق والأسعار:** تسمى بالمخاطر التجارية أو مخاطر تقلبات الأسعار، وهي مخاطر ناتجة عن تقلب قوى العرض والطلب وتقلبات الأسعار السوقية، أي أنها مخاطر مرتبطة بالسلوك السعري للأصول المعروضة في السوق تعكس مؤشرات المخاطر الاقتصادية في البلد كأسعار الصرف، اسعار السلع، والسياسات الضريبية وسياسات التسويق ومعدلات الفائدة في السوق[1].

غير أن مخاطر التسويق تكون أكثر وضوحًا في القطاع الفلاحي اكثر منها في القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال التقلبات في أسعار المدخلات والمخرجات للقطاع، وينعكس ذلك على أسعار السلع الفلاحية، حيث يواجه المزارعون حالة عدم يقين كبيرة في الأسعار، لما يكون سعر الإنتاج الذي يتم حصاده غير معروف في وقت الزرع أي عند اتخاذ قرار الإنتاج من طرف الفلاح، وتختلف أسعار السلع الفلاحية مع مستويات الإنتاج والطلب عليها في وقت البيع (وقت الحصاد والجني)، وعلاوة على ذلك فالفلاحون لا يملكون اية معلومات حقيقية حول ما تم زرعه في منطقة ما أو في فترة معينة.

وفي بعض الأحيان يحفز السعر الجيد في فترة معينة الكثير من الفلاحين على إنتاج نفس المحصول في العام المقبل (لتزايد الطلب عليه مما يرفع من سعره)، وهذا التحول إلى زيادة الإنتاج لمواجهة الطلب المستمر، من الممكن أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار وجعل المحصول أقل جاذبية في

[1] سليم فيصل النابلسي، مرجع سبق ذكره، ص82.

العام التالي، كما حدث في أوغندا حيث تسبب محصول الذرة الوفير عامي 2001 و2002 في خفض أسعار الذرة وفي مداخيل الفلاحين أيضا، مما أثر بشكل كبير على سداد قروضهم وهذا ما يفسر أن الأسواق الفلاحية تتأثر بشكل أساسي بقوى العرض والطلب المحلية[1] والجدول رقم (1-1) يلخص المخاطر الفلاحية كل على حدى مع تحديد خصائص كل نوع منها واهم العوامل المتسببة في حدوثها.

الجدول رقم (1-1): أنواع المخاطر الفلاحية وخصائصها.

نوع الخطر	الخصائص	العوامل
الإنتاج	ينجم هذا الخطر عن عدد من العوامل التي ترتبط غالبًا بالطقس، بما في ذلك الأمطار الزائدة أو غير الكافية، ودرجات الحرارة القصوى، والبرد، والحشرات، والأمراض. وتلعب التكنولوجيا دورًا رئيسيًا في مخاطر الإنتاج في الزراعة. غالبًا ما يوفر التقدم السريع لأنواع المحاصيل الجديدة وتقنيات الإنتاج إمكانية لتحسين الكفاءة، لكن في بعض الأحيان يمكن أن تسفر عنها نتائج سيئة، لا سيما على المدى القصير. في المقابل، يوجد خطر التقادم مع بعض الممارسات، مما يخلق نوعًا آخر ومختلفًا من المخاطر	الظروف الطبيعية، المخاطر البيولوجية والبيئية، المستوى التكنولوجي، كوارث طبيعية، الطلب، قرارات السياسات.
الائتمان	يحدث هذا النوع من المخاطر عندما يفشل المقترض في سداد المدفوعات كما هو متفق عليه. يتميز الإنتاج الزراعي بالموسمية، والتي قد تؤثر على الظروف المحددة للمستوطنات وتوزيع التدفق النقدي في فترة معينة.	المعاملات القانونية الشريك، الإستعداد لتسوية الديون، الوضع المالي للمقترض (الشريك)
الشخصي	ينتج هذا النوع من المخاطر عن أحداث مثل وفاة أو طلاق أو إصابة أو سوء صحة المشاركين في المستثمرة الفلاحية. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون للأهداف المتغيرة لعمليات المزرعة أو المستثمرات الفلاحية تأثيرات كبيرة على أداء العملية على المدى الطويل.	خبرة شخصية، التعليم والكفاءة، موقف للخطر، أهداف شخصية، الحالة الصحية
السياساتي والتنظيمي	ينشأ هذا النوع من المخاطر من التخلص من السماد الحيواني أو القيود في ممارسات الحفظ أو التغييرات في سياسة ضريبة الدخل أو سياسة الائتمان أو سياسات الدعم.	اللوائح البيئية، أحداث سياسية، تنظيمات الأعمال، حماية البيئة، سلامة الغذاء.
الاقتصادي	يرتبط هذا النوع من المخاطر بالمعاملات التجارية وقدرة المشاركين على الوفاء بالتزاماتهم بموجب شروط معينة في البلد. هذا الخطر يعكس مؤشرات المخاطر الاقتصادية في البلد المعني.	رقابة أسعار الصرف، السياسات الضريبية، ضوابط الأسعار، تقلبات الأسواق.

Source: Laura Girdziute, risks in agriculture and opportunities of their integrated evaluation, procedia - social and behavioral sciences 62, Octobre 2012, p786.

[1] Klaus Maurer, op, cit, P43.

4- **المخاطر الفلاحية وعلاقتها بالنظريات الاقتصادية:** وفقًا لنظرية تمويل الأعمال لموديلياني وميلر وقرارات التمويل المتمثلة في المفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الاقتراض) قصيرة أو طويلة الأجل والتي تفترض أن الشركة لديها مجموعة معينة من التدفقات النقدية المتوقعة وعندما تختار هذه الأحيرة نسبة معينة من الديون وحقوق الملكية لتمويل أصولها، فإنها تعمل على تقسيم التدفقات النقدية بين المستثمرين.

ووفقا لموديلياني وميلر فإنه هناك نوعان من المخاطر: مخاطر نظامية وأخرى غير نظامية، حيث تعرف المخاطر النظامية على أنها مخاطر ملازمة لقطاع السوق بأكمله، في حين المخاطر غير النظامية هي تلك المخاطر المتأصلة في كل استثمار خاص بالشركة ذاتها، وعادة يمكن تقليل المخاطر غير النظامية عن طريق التنويع المناسب.

وتصنف المخاطر الائتمانية والاقتصادية والسياساتية ضمن المخاطر النظامية، التي تواجهها جميع الشركات، في حين تصنف مخاطر الإنتاج والمخاطر الشخصية ضمن المخاطر غير النظامية، وتتميز مخاطر الإنتاج في الفلاحة بدرجة عالية من الخصوصية، واعتمادها على الظروف الطبيعية، وتعتبر المخاطر الشخصية جزء من المخاطر غير النظامية لأنها تتمثل في كل القرارات المتخذة في الفلاحة أو الأعمال التجارية الفلاحية المرتبطة حتما بخصائص هذا القطاع.

ويرتبط تقييم المخاطر الفلاحية ارتباطًا وثيقًا بنظرية التمويل المذكورة آنفا، وأيضا بنظرية المنفعة الاقتصادية، حيث يعد المستهلك أهم عنصر في علاقات السوق، لأن الرغبات والفرص الاقتصادية له تساهم في تشكيل طلبه على السلع والخدمات، والذي بدوره يحفز العرض، فيسعى المشاركون في السوق إلى تلبية مصالحهم الخاصة أو محاولة تحقيق أقصى حد منها التي قد يتم التعبير عنها على أنها فائدة أو ربح، لذلك تهتم نظرية المنفعة الاقتصادية وتدرس سلوك المستهلك ويُنظر إلى المنفعة على أنها منتج حقيقي أو وهمي، يلبي الاحتياجات البشرية اعتمادا على قراراتهم المحفوفة بالمخاطر وإستنادا لهذه النظرية.

لذلك توفر نظرية المنفعة نماذج اقتصادية قياسية، تُظهر كيفية اتخاذ القرارات وتفترض بأن احتياجات الإنسان مستقرة أساسًا ولا تتغير وفقًا لمحتواها، فالأفراد لديهم موارد محدودة تستطيع أن تحقق لهم قدر معين من الرضا لذا عليهم دائمًا اتخاذ خيارات حول كيفية استخدام مواردهم بشكل عقلاني، لأن المستهلك هدفه دائما تعظيم منفعته وفوائده بأقل التكاليف الممكنة، من خلال اختيار بديل أقل خطورة إذا

كان يمكنه الحصول على نفس مستوى الأداء في المستقبل وبالتالي فإن استراتيجية تجنب المخاطر قد تفسر العديد من القرارات لدى المستهلكين.

وتعرف عملية صنع القرار اقتصاديا على أنها اختيار البديل المربح بالاعتماد على مجموعة معينة من المعايير الاقتصادية من خلال النظريات التي طرحها العديد من الباحثين الاقتصاديين والتي ترمي إلى كيفية اتخاذ القرار العقلاني في ظل عدم اليقين، وهو أنه يجب على صانع القرار أولا حساب احتمالات النتائج المتوقعة وإختيار القرار البديل الذي يوفر له أعلى منفعة ممكنة[1].

ومن خلال هذا التحليل يمكن إستنتاج أن جميع النظريات المتعلقة بالمنفعة ترتكز على المبدأ الأساسي القائل: "يختار صانع القرار دائمًا البديل الأمثل الذي يوفر له أكبر منفعة ممكنة بأقل التكاليف الممكنة"، وهو نفس الأمر يمكن إسقاطه على كيفية تجاوز المخاطر الفلاحية بأقل خسائر ممكنة وبالتالي سيساعد هذا التقييم المتكامل للمخاطر في القطاع الفلاحي على إختيار البديل الأمثل والوصول إلى أفضل الحلول الممكنة[2].(الشكل رقم (1-6)).

الشكل رقم (1-6):المخاطر الفلاحية وعلاقتها بالنظريات الاقتصادية

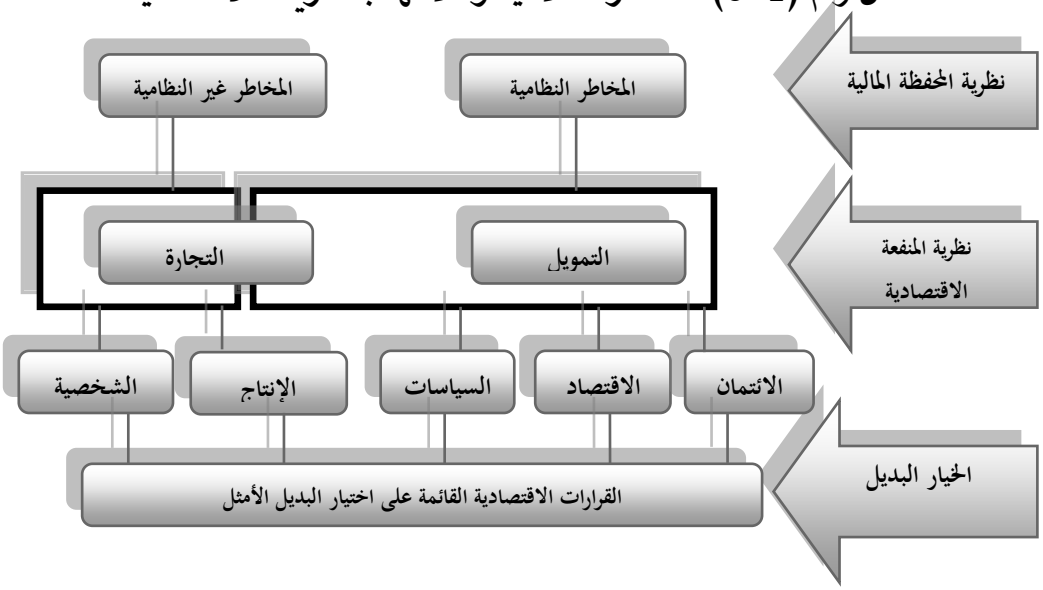

Source: Laura Girdziute, risks in agriculture and opportunities of their integrated evaluation, procedia - social and behavioral sciences 62, Octobre 2012, p785.

ثانيا: مخاطر القروض الفلاحية: قبل التطرق إلى مخاطر القروض الفلاحية، يمكن التعرف على ماهية مخاطر القروض.

[1] Laura Girdziute, op, cit, p p, 785-786.

[2] Ibid, p786.

1- **تعريف خطر القرض:** خطر القرض هو بمثابة جزء طبيعي من القرار المصرفي والائتماني، فمن الجانب العملي لا يمكن تصور قرار ائتماني دون خطر، كما أن القرار الائتماني في جوهره هو محاولة السيطرة على هذه المخاطر والنزول بها إلى أدنى مستوى ممكن، أو محاولة تحجيمها وإبطال مفعولها، ويرى البعض بأن البنك بمثابة مؤسسة مالية وجد لتحمل المخاطر، وهذه الأحيرة تمثل جزء لا يتجزأ من طبيعة أنشطتها[1].

ويعرف أيضا خطر القرض بأنه عدم تأكد البنك من استرجاع الأموال المقترضة سواء كليا أو جزئيا نتيجة عجز العميل عن دفعها أي عجزه على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك عند حلول آجال الاستحقاق[2] نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير، كما أن خطر القرض عنصر ريب وَشك لتأثيره على العامل الاقتصادي أو مسار العملية الاقتصادية كما هو احتمال وقوع حدث أو مجموعة من الأحداث غير مرغوب فيها[3].

ومما سبق فإن خطر القرض هو احتمال حدوث خسارة في موارد البنك بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة تخلف أوعجز العميل عن تسديد ما عليه من ديون تجاه بنكه.

بينما القرض الفلاحي فهو القرض الذي لا تمنحه كل البنوك التجارية وإنما يقتصر على البنوك المتخصصة فقط (البنوك الزراعية) لتخصصها في تمويل مشروعات القطاع الفلاحي، بسبب المخاطر التي تكتنفها الفلاحة، والتي لا تقوى البنوك التجارية على تحملها، وتتحملها الدولة من خلال تخصيص اعتمادات مالية في ميزانيتها العامة لدعامة القطاع، وذلك لعدة أسباب نذكر أهمها ما يلي:

- الطول النسبي لدورة الإنتاج الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني مقارنة بالفترة الإنتاجية للصناعة، وهو ما يتيح للفلاحين مساحة زمنية اكبر لانفاق الأموال المقدمة لهم من قبل البنك واستخدامها في مجالات أخرى، خارج مجال الفلاحة، ومن ثم تعريض البنك للمشكلات عند قيامه بتحصيل امواله من قبل عملائه؛

[1] احمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] مكيد علي، بن عياد فريدة، تقييم مخاطر القروض البنكية – مدخل إحصائي–، مجلة المؤسسة، العدد06، سنة 2017 ص155.

[3] بوعشة مبارك، تسيير المخاطر المصرفية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد27، جوان 2007، ص 228.

▪ التأثير السلبي للظروف الطبيعية والمناخية (الجفاف، سقوط الصقيع والضباب،..)، والبيولوجية (الآفات والأمراض الحيوانية، الحشرات)، على المحاصيل والمنتجات الفلاحية، تحمل في طياتها خسائر في مردودية الإنتاجية للمزرعة ما يعيق المقترضون عن الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه البنك؛[1]

▪ التقلب الشديد لأسعار السلع الفلاحية، والناجم عن عشوائية الأسواق (عرض إنتاجي غير منتظم وطلب غير مرن)، مما يؤدي إلى نقص السيولة اللازمة للإنتاج ومنه تعثر عمليات السداد لدى الفلاحين؛

▪ عدم وجود حسابات منتظمة كالتي ترتبط بالملكية الفلاحية، ومشاكلها[2]، وغياب أيضا الرقابة المستمرة للأنشطة الفلاحية والرقابة على الفلاحين مما يؤدي بهم إلى صرف القروض واستغلالها في مجالات خارجة عن القطاع.

ومما سبق يتضح أن مخاطر القرض الفلاحي تأخذ شكلين مختلفين هما:

أ. **مخاطر بنكية:** والتي تندرج ضمن جميع عمليات التمويل البنكي بغض النظر عن طبيعتها أو اتجاهها الاقتصادي.

ب. **مخاطر تتعلق بخصوصية القرض الفلاحي** وترتبط بالعملية الإنتاجية الفلاحية خصوصا، منذ بدايتها حتى تسويق المنتوج ويطلق عليها بمخاطر الطبيعة[3].

2- أشكال مخاطر القرض الفلاحي: من المخاطر البنكية التي تواجهها البنوك المتخصصة في تمويل الأنشطة الفلاحية والتي تواجه أي بنك تجاري مهما كان تخصصه وهي:

أ. **الخطر الإستراتيجي:** هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك، وعلى رأسماله بسبب اتخاذ هذا الأخير قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي، ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية، كما تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة للبنك والسياسات

[1] بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر، ورقة بحثية للمشاركة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 22/21 نوفمبر 2006، ص 4.

[2] حسين ديكان درويش، عمار عباس عناد، دور المصرف الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية في محافظة بابل (2003-2015)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد11، العدد2، سنة 2019، ص186.

[3] محمد رشراش مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 01.

المتعلقة باستراتيجيات العمل التي تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير والطويل[1].

ب. **خطر الائتمان:** تواجه البنوك التجارية عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بهذه الأحيرة، مع محاولة التحكم فيها أو على الأقل التخفيف من حدتها، التي قد تمتد وتنتشر إلى عدم قدرة البنك على تحقيق العائد المتوقع والمنتظر وخسارة الأصول المقرضة ذاتها، ولمخاطر الائتمان ثلاث مستويات منها الخاصة والمتعلقة بالعميل، وأخرى متعلقة بالبنك ذاته، والمخاطر العامة أو النظامية التي يصعب التنبؤ بها الخارجة عن إرادة كل من البنك والعميل (تغير أسعار الفائدة، التضخم،.. الخ)[2]، فهي أهم مخاطر البنك، وهي احتمال عدم التزام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الموعد المتفق عليه لسداد القرض، فهي تعبر عن عدم قدرة أو رغبة العميل في تسديد قرضه في الأجل المحدد[3].

ت. **خطر السيولة:** يتمثل خطر السيولة في شح ونقص الموارد المالية المتاحة لدى البنك التجاري، مما يترتب عليه عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المستحقة تجاه عملائه في آجالها، ويرجع ذلك إلى سوء التسيير المصرفي وإتباع سياسة إقراضية غير عقلانية، أو بسبب الإختلال في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في حصوله على النقدية بتكلفة معقولة سواء من خلال البيع للأصول أو الحصول على ودائع جديدة. وما يزيد من تفاقم الخطر هو السحوبات غير المحتملة من طرف المودعين والطلبات الجديدة للقروض.

ث. **خطر عدم القدرة على التسديد:** في هذه الحالة المقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب أو لآخر، فيصبح البنك عاجز عن تحصيل ماله في الأجل المحدد لنفس الأسباب، وهو ما يفسر أنه مهما كانت الضمانات من حيث الحجم أو النوع فإنها غير كافية لضمان تحصيل القرض ومهما حاول البنك تحصيل أمواله بالطريقة القانونية، فهي الأخرى تعد له خسارة نظرا للتكاليف المادية والمعنوية وخسارة للوقت كما تفوت عليه فرصا أخرى لتوظيف أمواله آخذين بعين الاعتبار المدة الزمنية التي تتطلبها إجراءات المنازعات القضائية على القروض غير المسددة.

---

[1] بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص228.

[2] صوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3] سليم فيصل النابلسي، مرجع سبق ذكره، ص81.

ج. **خطر سعر الفائدة:** ينتج هذا الخطر عن التقلبات المعاكسة والغير مرغوب فيها في سعر الفائدة، وهذا الخطر يشكل تهديدا كبيرا لعناصر ميزانية البنك ورأسماله بزيادة الأعباء والتكاليف وخفض المردودية المنتظرة، ومن أهم أسباب خطر سعر الفائدة هي المنافسة الشرسة بين البنوك التجارية، وعزوف العملاء نحو البنك الذي يقترح معدلات فائدة منخفضة بالنسبة للقروض أو العكس بالنسبة للإيداع، وسوء إدارة الأصول.

ح.**المخاطر التشغيلية: و**هي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة، ومخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، مخالفة أنظمة الرقابة، الإختلاس،...الخ، تؤدي جميعها إلى خسائر غير محتملة، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة، وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، كما يجب على البنك استيعاب السرقات التي تتم بواسطة الموظفين أو عملاء البنك.

3- **إدارة مخاطر القروض الفلاحية:** يقصد بإدارة المخاطر عملية التحكم في احتمالية وقوع خطر ما، ومدى الحد منه، وإدارة المخاطر تتم بالعمل المنتظم، والقياس، والتقليص، والمراقبة لهذه المخاطر التي تواجه المؤسسة، فهذه الأحيرة تعد مهمة بالنسبة لهيمنة المخاطر على التمويل، كما يهيمن الاستثمار والنمو في الأسواق المالية، لذلك يفترض على المشاركين أن يديروا المخاطر بالطريقة التي تزيد من ثروتهم[1].

وتشمل عملية إدارة المخاطر الفلاحية على جميع التدابير التي تساعد على تحديد وإدارة تلك المخاطر في مزرعة ما أو شركة في حالة خطر، هدفها الرئيسي هو تحدي، وقياس، وإدارة، والسيطرة على المصادر المحتملة للخسائر، بهدف استمرار الوجود ونجاح المزرعة أو المشروع، وترتكز عملية إدارة المخاطر الفلاحية على 04 أربع مراحل هامة كما يلي[2]:

أ. **التعرف على الخطر:** أي ما هي المخاطر ذات الصلة لمزرعة ما، أو زراعة منتج ما، على سبيل المثال يواجه مزارعي ومنتجي القمح مخاطر مختلفة عن منتجي بنجر السكر ومخاطر المزارع التقليدية مختلفة عن مخاطر المزارع العضوية.

[1] نيمال.أ فرناندو، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] Ludwig Theuvsen, Risks and Risk Management in Agriculture, Problems of World Agriculture/ Problemy Rolnictwa Światowego, vol 13, n° 28, 2013, p164.

ب. **قياس وتقييم الخطر:** ويقصد به معدل الحوادث: اي ما هو احتمال حدوث خطر معين ؟ حيث في بعض الحالات تتوفر المعلومات التي تجعل من الممكن تحديد معدلات حوادث المخاطر، على سبيل المثال نجد في حالة مخاطر الطقس وجود سجلات طويلة الأجل تدون فيها مخاطره، أو نجد التجارب السابقة مع حدوث هذه المخاطر أو الخسائر، اي ماذا ستكون الخسارة المالية إذا كان هناك خطر ما، مثل مرض حيواني أو عاصفة برد؟

ت. **إدارة المخاطر:** بعد تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، يتعين على الفلاحين أن يقرروا كيفية التعامل مع هذه الأخيرة، من خلال أربعة خيارات لإدارة المخاطر وهي: تجنب المخاطر، أو نقل المخاطر إلى أطراف ثالثة مثل شركات التأمين أو المستثمرين الماليين في أسواق العقود الآجلة وعقود طويلة الأجل.

أو تنويع الأنشطة الفلاحية أو قبول المخاطر وهي إستراتيجية تستخدم أساسا عندما تكون معدلات الحوادث وإمكانية الخسارة منخفضة.

تتمثل عملية نقل المخاطر في نقل تأثير المخاطرة إلى طرف اخر راغب في تحملها، مقابل رسوم أو علاوات يتحصل عليها كمؤسسات التأمين التجاري، وخطط الضمان والتحوط، عادة ما يتم نقل مخاطر الائتمان بإعداد ترتيبات عالية المستوى مع أطراف ثالثة.

ث. **تخفيف المخاطر:** يتم تخفيف المخاطر بالاعتماد على التدابير المصممة والضوابط الداخلية ضمن سياسات البنك وإجراءاته وعملياته، التي يستخدمها لتقليل احتمالية وقوع حدث ضار أو تقليل تأثير الخسائر الفعلية التي يصعب قياسها وتحليلها، كالخروج من نشاط فلاحي كليًا (على سبيل المثال التوقف عن إقراض مزارعي الذرة وبالتالي تم إلغاء خطر ما أو ما يمكن أن ينجم عن هذا المنتوج من مساوئ، أو اللجوء إلى تنويع الدخل من قبل الفلاح أو العميل (كالبحث عن مصادر دخل متعددة)، أو الاعتماد على الري في السقي ليكون أقل اعتمادا على هطول الأمطار مثلا في حالة الجفاف[1].

ومما سبق يمكن القول أن إدارة المخاطر هي عملية فهم وإدارة المخاطر بشكل مسبق أو مبدئي قبل وقوع الحدث المسؤول عن الخطر، وتتم إدارة المخاطر من خلال تخفيفها ونقلها والتعامل معها بحكمة، إذ قبل إدارة المخاطر يجب تحديد هذه الأخيرة وتوقعها قبل الحدوث لتخفيفها أو تحويلها باسم "الخطر الإجمالي"، وبعد عملية التخفيف ومحاولة الحد منها، فإن الخطر المتبقي هو "الخطر الصافي"،

[1] Agricultural credit risk management, op, cit, 2014, p22.

والشكل رقم (1-7) الآتي يلخص إطارًا بسيطًا وفعالًا لإدارة المخاطر من منظور مسؤول القروض الفلاحية ومدير ائتمان زراعي.

الشكل رقم (1-7): إدارة مخاطر القروض الفلاحية.

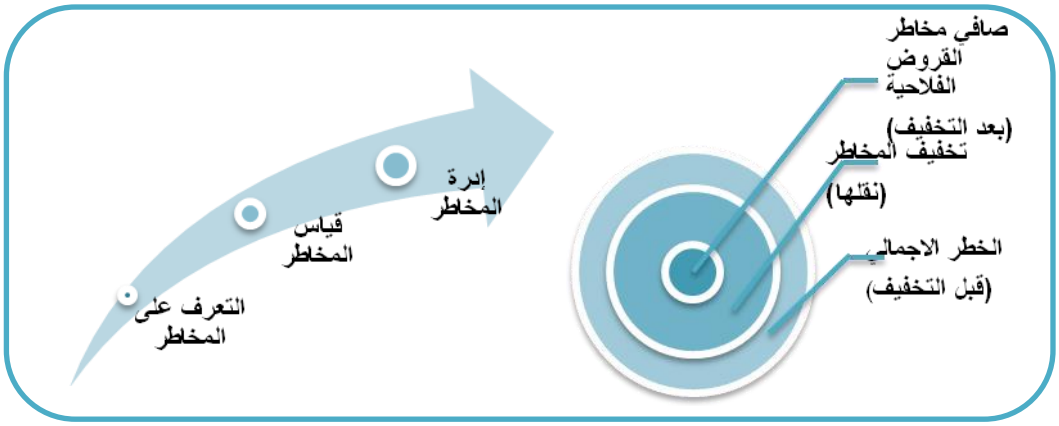

Source: Agricultural credit risk management, Training Manual, Centenary Bank (2014), p02.

المطلب الثاني: ضمانات القروض الفلاحية

تعتبر الضمانات وسيلة هامة من وسائل البنوك والمؤسسات المالية تلجأ إلى اعتمادها، لأنها تثبت حق البنك في الحصول على أمواله لدى الغير، خاصة في حالة عدم التزام العميل (المدين) عن تسديد ما عليه من ديون تجاه هذا الأخير، وهناك العديد من الضمانات منها ما تعلق بالائتمان البنكي بحد ذاته ومنها ما تعلق بخصوصية القروض الفلاحية على الخصوص.

أولا: مفهوم الضمانات

1. الضمانات البنكية: تعتمد العمليات البنكية والمتعلقة بالسياسات الإقراضية عند منح الأموال كقروض، بغض النظر عن مصادرها، أساسا على مبدأ الثقة التي يوليها البنك في عملاءه، من حيث قدرة العميل على استرجاع هذه الأموال في الآجال المتفق عليها، بالاعتماد على دراسة مسبقة لمدى متانة مركزه المالي ومدى احترامه لشروط الإقراض، بالإضافة إلى الضمانات التي بإمكانه تقديمها للبنك كتأمين على القرض، ليضمن هذا الأخير الربحية والتقليل من حدة المخاطر الائتمانية المحتملة ويتوقف أمن عملية الإقراض لدى البنوك على عنصرين هامين هما[1]:

أ. **عنصر الأجل:** حيث أنه كلما طال أجل القرض الممنوح كلما ازداد الخطر الائتماني، بمعنى عمليات الإقراض قصيرة الأجل تكون أقل خطرا على البنك مقارنة بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل التي تكثر

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، سنة 2006، ص102.

بها المخاطر وتتعدد بها الاحتمالات وقلة اليقين من عدم التزام المقترض باسترداد ديونه للبنك في الآجال المحددة، في حين على المدى القصير تقل هذه الاحتمالات، لذلك طول أو قصر مدة القرض تعد مسالة نسبية تعتمد على طبيعة الضمانات الممكن تقديمها للبنك.

ب. **عنصر الضمانات:** تختلف الضمانات باختلاف العمليات الائتمانية المرتبطة بها إلى ثلاث أقسام هي:

1. عمليات تعتمد على سلامة المركز المالي للمقترض فحسب، يكون خاصة في حالة القروض قصيرة الأجل، واعتمادات السحب على المكشوف.
2. عمليات ائتمانية تعتمد على ضمانات خاصة كعمليات خصم الأوراق التجارية وتوقيع المظهرين على الكمبيالة، بالإضافة إلى المركز المالي للمدين.
3. عمليات ترافقها ضمانات شخصية ككفيل شخصي أو رهنية، برهن أصول أو أشياء ذات قيمة، تأخذ شكل ضمانات تكميلية بالإضافة إلى المركز المالي للمقترض.

وهنا يقصد بالضمان كل ما يدل على ممتلكات قابلة للتحويل إلى قيمة نقدية عند تقديمها للبيع، بحيث يكون سعر البيع مساوي أو يزيد عن القيمة النقدية للقرض المسحوب بسبب هذه الضمانات، ويمكن أن تكون هذه الممتلكات غير منقولة كالأراضي والعقارات، أو منقولة كالمركبات والمعدات، والآلات، والأوراق المالية والمعادن الثمينة وغيرها، وتختلف الضمانات المطلوبة على القروض بحسب سياسة الإقراض الخاصة بالجهة المقرضة[1].

تعد الضمانات من أهم الأمور المحددة لسياسة أي فعل إقراضي، وذلك لأنها لا تطلب لذاتها، بل لأنها وسيلة تحقق مدى إمكانية المقترض من الحصول على القرض المطلوب من جهة، وضمان المقرض (البنك) من جهة أخرى، وتُطلب الضمانات لعدم الثقة الكاملة بالعميل المقترض في استرجاع ديونه، وعاملا المخاطرة واللايقين المحيطة بعملية الإقراض بحد ذاتها كتغير الظروف مثلاً[2].

2. ضمانات القرض الفلاحي: إنه لمن الطبيعي ان تقوم البنوك بتحصيل ما أقدمت على إقراضه وتسليفه للغير في آجاله، لتقوم بإعادة توظيف هذه الأموال من جديد، والبنوك الزراعية أو المتخصصة لم تستثن

[1] علي محمود فارس، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2] عفراء هادي سعيد، دور التمويل في النهوض بالمشروعات الزراعية الصغيرة في العراق، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية ، جامعة بابل، المجلد (6)، العدد1، سنة 2014، ص 167.

القروض الموجهة للفلاحين من الضمانات، بل على العكس ركزت على ذلك من خلال طلب ضمانات متينة، تتمثل غالبا في الأرض، الأمر الذي أدى إلى عزوف بعض الفلاحين وخاصة صغارهم لعدم امتلاكهم على مستندات الملكية، غير أن بعض البنوك المتخصصة بينت أنها تعاني مشاكل أخرى جراء عملية الإقراض بضمانات متمثلة في رهن الأرض، لأن أعباء وإجراءات الرهن مكلفة ماليا وإداريا، لذلك لجأت إلى طلب أنواع أخرى من الضمانات كالمحصول أو القدرة الإنتاجية للمقترض[1].

فالضمانات في البنوك تستخدم للتعويض عن الخسائر المحتملة في الذمم المدينة، حين لا يسدد المقترض دينه عند تاريخ الاستحقاق، وهي بمثابة أكبر تحدي لدى البنوك بهدف التحكم في مخاطر عدم سداد الديون الفلاحية، لأنه غالبا ما تكون هذه الضمانات غير متاحة لدى صغار الفلاحين، أو تكون متعبة ومكلفة بالنسبة إليهم، لأنهم لا يملكون سندات ملكية الأرض التي عادة ما تستخدمها البنوك كتعهد ائتماني، لأن الأرض تعد أكثر الأصول المقبولة كضمان ائتماني، والتي يمكن نقلها إلى أموال بعد بيعها بأسعار محددة في السوق، لذلك تم البحث عن أشكال بديلة لهذه الضمانات، تختلف بإختلاف مبلغ القرض وأجله والغرض منه، وتأخذ شكل ضمانات شخصية بديلة للضمانات الحقيقية ترتكز على الثقة المتبادلة والمسؤولية المشتركة، خاصة في حالة القروض القصيرة الأجل كالسلع والمحاصيل الزراعية، أو الكفالات، أو رهن الآلات والمعدات الفلاحية، في حين في حالة منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل للفلاحين، يطلب البنك ضمانات أخرى أكثر قوة ومتانة عما سبق، كرهن الممتلكات غير المنقولة كالأراضي، والعقارات، والمباني...، وضمانات مكملة لها.

وهذه الضمانات تعتمدها البنوك والمؤسسات المالية كسياسات لإدارة المخاطر المرتبطة بالقروض، تأخذ شكل التعاقد على التأمين بشكل مباشر بين البنك أو المؤسسة المالية من جهة وبين المقترض (الفلاح المستفيد) من جهة أخرى، أو بشكل غير مباشر بإدخال وسيط بين الطرفان كأليات للتحوط من المخاطر وهي كما يلي[2]:

أ- **الرهن العقاري (L'hypothèque):** ضمان حقيقي متعلق برهن الحيازة على الممتلكات العقارية التابعة للمقترض، لأنها تتيح بيع الممتلكات لصالح المقرض في حالة عدم سداد القرض وتحدد قيمها

[1] سعد احمد هجرس، الزراعة المصرية (الماضي.. الحاضر.. المستقبل..)، المكتبة الأكاديمية، الطبعة1، القاهرة، سنة 2000، ص 414.

[2] Dominique Lesaffre, Denis Pesche, Microfinance et sécurisation du crédit aux exploitations familiales, Séminaire International « Le financement de l'agriculture familiale dans le contexte de la libéralisation Quelle contribution de la microfinance? », 21/24 janvier 2002, Dakar, Sénégal, p p,7-9.

بحسب قيمة القرض، وتعد اهم اداة تستخدمها خاصة البنوك الزراعية في البلدان النامية غير أن تنفيذها ليس بالأمر السهل لأنه يعبر عن الأرض كقروض محتملة للحصول على قروض أو السيولة وتشكل مخاطر كبيرة للمقترضين خاصة في حالة حدوث انخفاض ملحوظ في الأسعار الفلاحية مما يؤدي بالفلاحين إلى حالة إفلاس وبالتالي يتعين عليهم التخلي إضطرارا عن أرضهم.

ب- الضمانات (La caution/ l'Aval): وهي أن شخص ما يضمن بالتزام يقدم إلى الدائن للوفاء بتسديد القرض، إذا كان المدين لا يمكنه الوفاء بالدفع، ويمكن أن يكون الالتزام فردي أو جماعي، بسيط أو مشترك، مثلا في حالة مستثمرة فلاحية طالبة للقرض، يلتزم الشركاء بالتضامن مع بعضهم البعض في حالة عجز أحدهم عن الوفاء بديونه، ويتصل البنك بأحد شركائه القادرين على الوفاء لتسديد القرض[1]، وهو ضمان جيد إذا كان تنفيذها غير صعب من قبل المقترضين الذين يختارون بحرية وفقًا لسندات الثقة والمصالح القائمة بينهم.

ت- التعهد بالحجز أو الرهن (Le gage/ le nantissement): يمكن حجز الاشياء المنقولة المرهونة بناءًا على طلب الدائن المستفيد من التعهد في حالة عدم سداد القرض ذي الصلة من قبل الفلاح المقترض، وينطبق التعهد غالبا على المركبات والعتاد والتجهيزات الفلاحية المسجلة التي لا يمكن بيعها دون شهادة عدم تعهد، وتحدد قيمة التعهد من القيمة السوقية للكائن المرهون وهذه الأداة تشبه عملية التأجير التي تستخدمه البنوك التجارية بما فيها الزراعية والتي تظل شكل من أشكال الائتمان الآمن إلى غاية حصول المؤسسة المالية على إجمالي مدفوعاتها وأموالها.

ث- الأمر الفلاحي أو سند المحاصيل (Le warrant agricole): هو تعهد على محصول لا يمكن بيعه أو التصرف به إلا بعد الوفاء بتسديد القرض، وفي هذا الشأن يتم ضمان المحاصيل الفلاحية بعد وضعها في مخازن عمومية وفي ظروف جيدة لحمايتها من التلف والفساد والسرقة مقابل إيصالات أو سند المستودع أو المخازن ويسجل عليها كل المعلومات المتعلقة بالمحاصيل والسلع الفلاحية، وتثبت وجود وإيداع المحاصيل في هذه المخازن.

[1] قلمين محمد هشام، بن مسعود آدم، دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر- دراسة انجازات البنك في تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 1982-2014 وآفاقه المستقبلية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، يومي 29/28 اكتوبر 2014، جامعة المدية، ص 07.

ج- التفويض بالدفع (La délégation de paiement): وهو أمر يُعطى لمشتري محصول فلاحي معين، الذي تم اختياره مسبقا، لدفع الدائن بدلاً من المزارع المدين، وهذا يعني أن المقترض يحترم طريقة التسويق المخطط لها أو أنه لا يتوفر لديه طريقة أخرى متاحة له، وغالبا ما تستخدم مثل هذه الأداة بالنسبة لمحصول القطن، ومع ذلك فإن عملية الدفع بسيطة وغير مكلفة، ولكن بها عيوب، فهي تعيق جزئياً المنظمات الفلاحية والتعاونيات والجمعيات القروية التي لم تعد تمارس سيطرة كافية على الاحتياجات الائتمانية الحقيقية لأعضائها وتعمل على تشجيع المؤسسات المالية، التي تكون مخاطرها آمنة من حيث المبدأ لتطوير برامج الإقراض بشكل عشوائي، دون مراعاة احتياجات الفلاحين المقترضين[1].

ح- رهن الودائع (Le dépôt de garantie): وهي رهن الأموال التي تم تعبئتها من طرف الفلاح لصالح البنك كودائع، ويتم إغلاقها وعدم التصرف فيها حتى يسدد الفلاح ما عليه[2] من ديون تجاه بنكه.

خ- صندوق الضمان (Le fonds de garantie): يتم تخصيص مبلغ من المال وإدارته بشكل مستقل لتغطية مخاطر عدم سداد بعض القروض، حيث يمكن للبنك إنشاء صندوق ضمان خاص به (بمشاركة الدولة ومنظمات الفلاحين)، أو الإنضمام إلى صندوق ضمان بين البنوك، بهدف تقاسم المخاطر بين المقترض والمقرض (البنك) والصندوق الضامن، ويتم تمويل الصندوق من خلال الهبات أو اشتراكات المقترضين، وحجم القروض المضمونة يجب ألا يتجاوز 5 إلى 10 أضعاف موارد الصندوق، كما أن هناك شركات الضمان التعاوني تدار من طرف محترفين ذوي الخبرة، تختار المستفيدين من القروض وتوفر ضمانها على جزء صغير من المبالغ غير المسددة، كما تتعلق بشكل أساسي بالحرفيين والشركات الصغيرة والتجار وصغار الفلاحين الذين يحققون قيمة مضافة كافية وهامش ربح صافي، يسمح لهم بالتعامل مع المخاطر المستقبلية ولو قليلًا في النشاط الزراعي[3].

د-ضمان الدولة (La garantie de l'Etat): توفر الدولة ضماناتها للبنوك والمؤسسات المالية لمنح القروض لبعض الفلاحين المقترضين[4]، وتوفير السيولة لتغطية احتياجاتهم في إطار ظروف معينة وضمن نصوص ولوائح تنظيمية محددة.

---

[1] Dominique Lesaffre , Denis Pesche, op,cit, p p, 7-8.

[2] قلمين محمد هشام، بن مسعود آدم، مرجع سبق ذكره، ص07.

[3] André Neveu, Les risques et les garanties spécifiques à l'agriculture des pays en développement, 14 septembre 2000, p 04. Vu le site: http://www.inter-reseaux.org/ancien/themes/financement/RTF/Neveu1.rtf (consulté le 17/03/2020).

[4] Dominique Lesaffre , Denis Pesche, op, cit, p 09.

ثانيا: أهمية ضمانات القروض الفلاحية: إن وجود الضمانات البنكية يهدف إلى الحد من مخاطر عدم السداد التي يمكن أن يتعرض لها البنك، وذلك بعد تحقق الشروط التالية:

1. يجب أن يكون قرار التمويل دائمًا ناتجًا عن الدراسة الجيدة والمعمقة قبل منح القرض وعن قناعة المقترض بأنه بإمكانه تسديد قرضه بشكل عادي، ويواجه المصرفي الذي يقرض فقط على أساس ضمانات متوفرة سوء تقدير خطير وسيضطر إلى مضاعفة الإجراءات القانونية، وهو ما دفع نظام الائتمان الزراعي الأمريكي إلى شفا الإفلاس في الثمانينات، لذلك يجب أن تلعب الضمانات دورًا ثانويًا فقط فهي تغطي أحيانا مخاطر الخطأ من قبل المصرف؛

2. يجب اتخاذ الضمانات المتاحة التي تساهم في التخفيف من مخاطر الخسارة النهائية بسبب خطأ في التقييم، لحماية البنك من الإغراء البشري بتقديم سلعة كضمان لأي شخص عندما يواجه صعوبات لا يمكن التغلب عليها؛

3. يجب أن تكون قيمة الضمان المطلوب متناسبة مع مبلغ القرض الممنوح ومع ذلك يميل المقرضون غالبا إلى طلب ضمانات أكثر بكثير مما هو ضروري، لأنه في الواقع أحيانا تفقد السلع المعروضة كضمان قيمتها أو يصعب بيعها والتي يطلق عليها بالضمانات المعسرة جزئيًا ويحدث هذا الحال عندما تتضاعف صعوبات التمويل بسبب كوارث طبيعية واسعة النطاق أو انخفاض عام في أسعار البيع[1]؛

4. تقديم القروض لمن يخدم أرض فلاحية دون سواه سواء كان مالكا لها أو مستأجرها بمعنى عدم صرف هذه القروض على نفقات ليس لها علاقة بخدمة الأرض والمزرعة؛

5. يشترط صرف القروض على عملية الإنتاج وليس على الانفاق الاستهلاكي؛

6. الاعتماد والتركيز على الإنتاج الزراعي الكثيف واستخدام بذور ذات كفاءة وإنتاجية عالية، مع توفير الأسمدة والمبيدات الجيدة لتحقيق إنتاجا وفيرا[2].

المطلب الثالث: التأمين الفلاحي لتغطية المخاطر الفلاحية

يعد القطاع الفلاحي كما سبق الإشارة إليه أكثر القطاعات الاقتصادية عرضة للكوارث والتقلبات والمخاطر الناتجة عن العوامل المحيطة به والداخلة فيه، وكما سبق توضيحه حول إدارة مخاطر القروض

[1] André Neveu, op, cit, p p,6-7.

[2] سعد احمد هجرس، مرجع سبق ذكره، ص ص، 415-416.

الفلاحية إلا أن هذه الأحيرة غير كافية وغير مجدية لتخفيفها والحد منها خاصة وأن مشاكل هذا القطاع غير متوقعة ونابعة من الطبيعة (كالفيضانات، الحرائق، الأمراض، الحشرات،..)، وتكون فوق طاقة الفلاح، لذلك توجب عليه اللجوء إلى آلية التأمين الفلاحي لامتصاص مخلفات الكوارث والمخاطر غير المتوقعة والتعويض ولو بالقليل.

أولا: مفهوم التأمين الفلاحي وأهميته

تعد فكرة التأمين بشكل عام قديمة الظهور فهي مرتبطة منذ القدم بحياة الإنسان الذي يعيش في جماعات بشرية، ويرتبط معهم في إطار التعاون والتلاحم فيما بينهم وقت الازمات والشدائد وكيفية مواجهة المخاطر بشكل فردي أو عائلي أو مجموعة، حيث يكد وقت الرخاء بهدف تأمين احتياجاته الاساسية وقت الشدة، فالتأمين هو نوع من أنواع الضمان للجماعة من مخلفات وتداعيات الاخطار غير المتوقعة والتي تهدد حياتها وممتلكاتها[1].

1- تعريف التأمين الفلاحي: يحظى التامين الفلاحي بأهمية كبيرة في مختلف بلدان العالم وخاصة في الدول المتقدمة، لما توفره من أسس وبُنَى متينة لشبكة التأمين الفلاحي، بسبب أهمية الزراعة كنشاط اقتصادي يهتم بتلبية الحاجات الإنسانية المرتبطة بحياة الأفراد، وإزاء طبيعة الأخطار التي تتعرض لها العملية الزراعية وحجمها الكارثي في أغلب الظروف، فإن توفير حماية واسعة لهذا النشاط من هذه الأخطار يعتبر أحد أساليب مواجهة الخطر بحد ذاته[2].

وهو الوسيلة التي تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع للكوارث والمخاطر المختلفة، بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من الفلاحين المشاركين، ولا يقتصر التأمين الفلاحي على تأمين المحاصيل فقط، وإنما يشمل الماشية، الخيول، والغابات والاستزراع المائي والبيوت البلاستيكية الزراعية.

وبما أن التأمين الفلاحي أداة هامة لإدارة المخاطر الفلاحية فهو يساعد على استقرار وتأمين الإنتاج النباتي والحيواني، من خلال تقديم التغطية المناسبة لمحاصيل وممتلكات الفلاح، نظرا لطبيعة المخاطر الفلاحية مقارنة بنظيرتها في قطاعي الصناعة والتجارة، ويتم ذلك من خلال عقد تأمين خاص بتوفير الحماية الشاملة للفلاح وممتلكاته وثرواته، يُمكنه من تغطية جميع المخاطر المحتمل أن تصيب

[1] علي محمود فارس، مرجع سبق ذكره، ص 395.

[2] محمد رشراش واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 19.

محاصيله أو في نفسه، ويعرف عقد التأمين الفلاحي بأنه عقد تأمين يُمكن الفلاح من تغطية مخاطر وكوارث الأنشطة الفلاحية التي تواجهه، وبما أن هذه الأحيرة تختلف عن المخاطر المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، فقد تم اعداد التأمين خصيصا لحماية الفلاح وأنشطته من خلال التعاون مع الفلاحين والمستثمرين في الميدان الفلاحي[1].

وحسب ما سبق فإن التأمين الفلاحي بمثابة الأداة المالية التي تحمي المنتجين من المخاطر الاحتمالية في الإنتاج الفلاحي، والتي لا يمكنهم التحكم أو السيطرة عليها، وهو نوع من التأمين التقليدي الذي يهتم بالدرجة الأولى بحماية ممتلكات ومصالح الفلاحين من الأخطار والكوارث المحتملة والتي لها علاقة مباشرة بالقطاع الفلاحي سواء داخليا أو خارجيا، ويصعب على الفلاحين التحكم أو التصدي لها بمفردهم، وتتم هذه العملية بدفع أقساط منتظمة لدى المؤمن توافق حجم الخطر المحتمل نظير قيام مؤسسات التأمين بالتعويض عند حدوث الخطر بعد إجراءات إدارية وفنية معينة.

2- أهمية التأمين الفلاحي: تكمن أهمية التأمين الفلاحي كآلية للتعويض عن حالات الخسائر والإتلاف نتيجة المخاطر والكوارث المحتملة التي تواجه الإنتاج بنوعيه النباتي والحيواني، وتكون فوق قدرات الفلاح فيما يلي:

- يمتص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته، الأمر الذي يسهم في رفع ثقة الفلاحين؛
- حماية دخل الفلاح لتمكينه من مواصلة نشاطه؛
- التأمين الفلاحي أداة مهمة تستخدمها الدولة من أجل دعم وحماية القطاع الفلاحي، وخاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية؛
- دفع الاستثمار الفلاحي بتوسيع دائرة القرض الفلاحي إلى أكبر عدد ممكن من الفلاحين؛
- دفع عجلة التنمية الزراعية والاجتماعية والمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي، باعتبار التأمين الفلاحي الشامل أحد المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة الفلاحية؛

[1] الطيف عبد الكريم، كوادر فاطيمة، دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 01، العدد01، سنة 2018، ص 51.

- تأمين الاحتياجات الغذائية التي يجب توفيرها لأفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تجنب ما ينتج عن الأزمات الغذائية نتيجة التقلبات في المستويات العامة للأسعار العالمية للغذاء؛[1]
- التخفيف من حدة الفقر ضمن الفئات الريفية الفقيرة والفلاحين في المناطق الريفية والنائية.

3- سمات التأمين الفلاحي: يتميز التأمين الفلاحي بعدة سمات مرتبطة بتسيير المخاطر والخسائر غير المتوقعة والطارئة التي تعترض العمل الفلاحي يلخصها الجدول رقم (1-2).

الجدول رقم (1-2): سمات التأمين الفلاحي

توزيع الخسائر	دفع الخسارة	تحويل الأعباء	التعويض عن الأعباء والخسائر
أقساط التأمين الفلاحي يقوم بدفعها الفلاحين، وهم بدورهم يساهمون في تقاسم عملية تحمل المخاطر والأضرار الفلاحية	الخسائر والأضرار تكون غير متوقعة، وغير محتملة، تحدث بشكل مفاجئ وعشوائي وهي الطبيعة التي يتميز بها القطاع الفلاحي غالبا.	أعباء الأخطار الصافية تنتقل من المؤمن له إلى شركة التأمين المؤمنة.	تعويض الخسارة التي يتحملها المؤمن له، أي أن شركات التأمين تعيد المؤمن له أي الفلاح إلى وضعه الأصلي قبل حدوث الضرر والخسارة وذلك يكون إما ماليا أو ماديا.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- أمال فياش وفتحية بوعبانة، واقع التامين الفلاحي في الجزائر ودوره في استقرار الإنتاج الفلاحي (دراسة قياسية للفترة 20016/2006)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد6، العدد 10، سنة 2018، ص 278.

ثانيا: مزايا التأمين على المخاطر الفلاحية: للتأمين الفلاحي جملة من الفوائد والمزايا تعود على اطراف عقد التأمين سواء الفلاح أو شركة التأمين أو البنك وهي:

- تخفيف الخسائر التي يتكبدها الفلاح في أسوء المواسم الفلاحية، ومنه المحافظة على استقرار دخله مما ينعكس إيجابا على قطاع الفلاحة وعلى الاقتصاد ككل، كما يسهم في بقاء الفلاحين وصغارهم في المناطق الريفية واالفلاحية؛

- يسهل وصول صغار الفلاحين للمؤسسات المقرضة لأن التأمين الفلاحي له دور الضامن في عملية الإقراض وبديل عن الضمانات التقليدية التي ربما لا يملكها صغار الفلاحين؛

[1] غردي محمد وآخرون، التأمين الفلاحي كألية لتغطية المخاطر الفلاحية- دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي "CRMA بوفاريك"، مجلة الإبداع، المجلد7، العدد8، سنة 2017، ص ص، 141-142.

- تشجيع الاستثمار الفلاحي والتراكم الرأسمالي وإدماج عدد أكبر من الفلاحين والمستثمرين في الأنشطة الفلاحية بشتى أنواعها؛

- تعزيز استدامة مؤسسات الإقراض الزراعي من خلال تعزيز القدرة التسديدية للفلاحين المقترضين والمؤمن لهم على منتجاتهم وممتلكاتهم؛

- إعطاء ثقة أكبر للفلاحين بتبني أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج الفلاحي؛

- يعتبر الدعم المقدم من الحكومات لقطاع التأمين دعما مقبولا عالميا من خلال موافقة منظمة التجارة العالمية، مما يحسن من القدرة التنافسية للمنتج الزراعي المحلي في مواجهة المستورد من البلدان التي تقدم دعما كبيرا لمزارعيها من خلال دعم نشاط التأمين الفلاحي؛

- العمل على تكريس ظاهرة الاحتفاظ بسجلات مزرعية على مستوى المزارع وسجلات زراعية على مستوى الدولة وشركات التأمين، مما يشكل قاعدة بيانات دقيقة ومفيدة من أجل توسيع قاعدة المؤمنين والمحاصيل والمنتجات الفلاحية المؤمنة[1].

ثالثا: معوقات التأمين الفلاحي: من الصعوبات والمشاكل التي يواجهها التأمين على مختلف المخاطر الفلاحية بما فيها مخاطر الائتمان الفلاحي هي:

1. عدم الشفافية وعدم تكافئ التعويضات في حالة الكوارث: اي عدم إقدام المنتجين متوسطي ومحدودي الدخل لدفع اقساط التأمين حين يمكنهم توقع وإنتظار تعويضات الحكومة لمواجهة الكوارث الطبيعية التي تؤثر سلبا على منتجاتهم ومحاصيلهم الفلاحية.

2. ارتفاع التكاليف الإدارية : الإجراءات الإدارية خاصة منها المُكلِفة والتي تتطلب مصاريف على عاتق المؤمن له، تشكل عائقا أمام صغار الفلاحين والفئات الفقيرة، بحكم أن التأمين على المحاصيل والمنتجات الفلاحية يتطلب تقييم وتقدير درجة الضرر من قبل خبير مختص، ما ينتج عنه تكاليف مالية، ووقت كافي لمتابعة إجراءات التقدير والخبرة، في حين التأمين على الحياة يتطلب شهادة وفاة فقط.

3. استعمال تعويضات التأمين لتسديد القروض الفاشلة وغير المسددة: يحدث ذلك في الدول النامية بصورة اكبر، حيث عند ربط التأمين بمؤسسة الإقراض أو مؤسسة مصرفية فإنه يمكن لذوي النفوذ وكبار

[1] الطيف عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص، 53-54.

السياسيين والمقترضين الاستفادة من تعويضات لا تكون من صلاحيتهم، بشكل اخر يمكن اقصاء صغار الفلاحين الذين لا يملكون ما يقدموه لهذه المؤسسات كضمان لقروضهم، نتيجة لنفوذ الآخرين وتأثيرهم على مؤسسة التأمين ويستعملونها في تسديد قروضهم التي لم تسدد لسنوات عديدة.

4. الخطر الأخلاقي واللاّوعي التأميني: إذ يقوم الفلاح أو المؤمن له بعدم تفادي المخاطر، أو عدم اخذ الاحتياطات اللازمة لتفادي إتلاف منتجاته الفلاحية، أو حماية ثروته الحيوانية من أمراضٍ ما، لاعتقاده بأن التأمين أو التعويض عن الخسائر الواقعة فعلا أكثر إغراءا، كما قد يقوم بالتحايل على اللجان المكلفة بتقييم وتقدير التعويضات عن الكوارث، عن طريق الغش والإضلال للحقيقة، إلى جانب قلة الوعي التأميني لدى البعض، ومدى اهميته في حماية ممتلكاتهم وثرواتهم الفلاحية خاصة في الأوساط الريفية.

5. ضعف المعلومات الإحصائية: يتطلب برنامج التأمين لنجاح فعاليته في الوسط الفلاحي، توفر بنية تحتية متينة لشبكة التأمين من مؤسسات وإطارات مؤهلة، إلى جانب توفر أرضية بيانات فعالة لرصد كل ما يتعلق بالعملية الإنتاجية ونوع المحاصيل والمنتجات، والتقلبات المناخية والطبيعية لتجنب الكوارث المحتملة في الوقت المناسب[1].

6. عزوف شركات التأمين الخاصة: هناك تردد لشركات التأمين الخاصة للدخول في برامج التأمين الفلاحي نظرا لكلفته المرتفعة وكثرة المشاكل الفنية والإدارية فيه، لذلك نجد أن الأنشطة الفلاحية تعاني من عدم وجود برامج تأمين فعالة وناجحة مثلما هو الحال في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي حالة قبول هذه الشركات لتنفيذ وتأمين الأنشطة الفلاحية نجدها تطلب مساندة الحكومة لها من خلال تقديم الدعم المالي، الامر الذي يؤرق الحكومة اداريا وماليا[2].

[1] دهينة مجدولين، مرجع سبق ذكره، ص80.

[2] علي محمود فارس، مرجع سبق ذكره، ص416.

خلاصة الفصل الأول:

إن القرض البنكي وخاصة منه القرض الفلاحي هو رأس مال موجه لتمويل الفلاحة والأنشطة الزراعية، يسهم هذا الأخير في تقريب المناطق الريفية بالمناطق الحضرية من خلال إنشاء فروع لمؤسسات التمويل والبنوك المتخصصة بهاته المناطق، لدعم القدرات الذاتية للفلاحين والناشطين في القطاع نظرا لمحدودية مدخراتهم وتكلفة التمويل خارج القنوات الرسمية.

لذلك تبقى القروض الفلاحية بمختلف أنواعها ومختلف مصادرها، معضلة غالبية الدول وخاصة البلدان النامية التي تعتمد معظم مجتمعاتها في نمط عيشها على القطاع الفلاحي، نظرا لخصوصية القطاع وتفضيل المؤسسات المالية الرسمية ومنها البنوك لتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى والعزوف علن التمويل الفلاحي، الأمر الذي استدعى اغلب الحكومات ضرورة التدخل بشكل مباشر لتسيير هذا القطاع، وسد الفجوة المالية للفلاحين بين مدخراتهم الذاتية وانفاقاهم على مدخلات الأنشطة الفلاحية، ومنه عصرنة القطاع والدفع به للنمو واللحاق بالركب القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويبقى التساؤل المطروح إلى أي مدى يمكن للقروض البنكية أن تحقق قيمة مضافة وتنمية فعلية بقطاع الفلاحي ودعم الفلاحين وصغارهم وهو ما تم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

علاقة القروض البنكية بالتنمية الفلاحية

المبحث الأول: التنمية الفلاحية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية.

المبحث الثالث: دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي.

تمهيـــد:

تعتبر قضية التنمية من اكبر تحديات الاقتصاد العالمي، وخاصة اقتصاديات الدول النامية باعتبار التنمية الاقتصادية الخيار الأمثل والوحيد لتحريرها من بؤر التخلف ومخلفات التبعية الاقتصادية، وتحقيق العديد من الغايات والأهداف المأمولة، منها الرفاهية الاقتصادية لشعوبها، وسبل الحياة الكريمة لهم، الأمر الذي أسهم في إعطاء التنمية الفلاحية إستراتيجية ذات أولوية لاقتصاديات هذه الدول لمكافحة انعدام الغذاء وقلته والحد من الفقر، الذي أضحى في الوقت الحالي من أكثر القضايا التي يواجهها المجتمع الدولي، والتي نوقشت على نطاق واسع في العقود الأحيرة، لذلك من غير الممكن وضع إستراتيجية جديدة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية دون المساس والأخذ بعين الاعتبار تنمية القطاع الفلاحي ومحاولة تصحيح السياسات السابقة وتقديم برامج ومخططات جديدة مكيفة مع التطورات العالمية والإقليمية السائدة، كما لا يمكن استثناء الجانب التمويلي نظرا للأهمية الكبرى للموارد المالية لتمويل الأنشطة الفلاحية نظرا لمحدودية الموارد الذاتية للفلاح والطبيعة الخاصة بالقطاع.

وتم في هذا الفصل دراسة العلاقة بين القروض البنكية كمصدر تمويل فلاحي تمنحها البنوك المخصصة في تمويل القطاع الفلاحي وتقوم اغلب الحكومات بدعمها ضمن مخططات وبرامج تنموية منتظمة وهادفة للنهوض بالقطاع وتعزيز مستلزمات ومصروفات هذا الأخير بشكل مستدام من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كما يلي:

- المبحث الأول: التنمية الفلاحية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.
- المبحث الثاني: السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية.
- المبحث الثالث: دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي.

المبحث الأول: التنمية الفلاحية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

تعد الفلاحة أساس البناء الاقتصادي لدى العديد من المجتمعات باعتبارها نشاط اقتصادي وسبيل من سبل كسب الرزق ما اثبت وجودها منذ الأزل مع الحياة البدائية للإنسان بهدف توفير متطلبات الحياة ومازالت إلى يومنا هذا محافظة على دورها الهام والأساسي في تنمية الحياة الاقتصادية (توفير الغذاء، خلق قيمة إنتاجية مضافة، مع توفير فضاءا واسعا لتشغيل العديد من العاطلين داخل الأوساط الريفية والحد من البطالة)، على الرغم من التنوع والتوسع الاقتصادي والتطور التكنولوجي الذي شهده العالم ومن أجل تفعيل الدور التنموي لهذا القطاع تطلب الأمر النظر بجدية في أهم متطلباته وتوفير المستلزمات الأساسية التي تعد بمثابة المحرك الرئيسي للقطاع والمعتمدة على توافر الموارد المالية التي بإمكانها تعزيز ودعم المصروفات والنفقات الفلاحية.

المطلب الأول: التنمية الفلاحية – تأصيل نظري–

أولا: مفهوم التنمية الفلاحية

تستمد التنمية الفلاحية مفهومها من المفهوم الاصطلاحي للتنمية، التي تعرف على أنها عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمع ما، وفق توجهات عامة لها أهداف معينة أساسها رفع وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من كافة نواحي الحياة الإنسانية، وبعبارة أخرى فالتنمية هي خطة وإستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى ترسمها السلطات العامة للبلد، لتمس كافة الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية، وحتى السياسية، مع عدم إهمال الجوانب النفسية والصحية للأفراد والمجتمع بأكمله، ولا تكتمل أو تأتي بثمارها إلا بتضافر الجهود الفاعلة كافة سواء الفردية أو الجماعية منها[1].

1– **تعريف التنمية الفلاحية:** وبما أن التنمية الاقتصادية عبارة عن تدخل إرادي للدولة لإحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد بغية تحقيق تنمية اقتصادية شاملة بشكل أفضل وفي وقت أنسب، ترمي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الإنتاج المحلي مع تصحيح الاختلالات المقترنة[2] بهذا الاقتصاد، كما أنها تعد إستراتيجية ترتكز على بعدين، وهما البعد الاقتصادي ويقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي، ومنه

[1] محمد لمين علوان، حليمة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري– دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد02، العدد03، سنة 2016، ص135.

[2] كروش نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص522.

تحسين نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل القومي والإنتاج الإجمالي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الادخار المحلي، ما يعزز التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في ذات الاقتصاد، إلى جانب البعد الاجتماعي بخلق مناصب شغل جديدة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد .

لذلك تعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية الفلاحية بين الباحثين والاقتصاديين وكلها تؤول إلى نفس المفهوم، بأن التنمية الفلاحية كمفهوم يصب في مرمى التنمية الاقتصادية، لذلك لا يمكن التفريق بين المفهومين، وتعرف التنمية الفلاحية بأنها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغييرات التكنولوجية والمؤساساتية بما يضمن تحقيق وإشباع الحاجات البشرية للأجيال اللاحقة، وتتميز التنمية الفلاحية بأنها عملية ملائمة فنيا وصالحة اقتصاديا، ومقبولة اجتماعيا، تختلف في أساليبها من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر، بحسب الظروف الطبيعية المحيطة بها[1].

وتهدف إلى رفع متوسط الدخل الفردي داخل المجتمع الريفي على المديين المتوسط والبعيد، وتشجيع الفلاحة الأفقية من خلال التوسع في الأراضي الفلاحية بخدمتها أو استصلاحها، أو الاستفادة من برامج التكوين والإرشاد الفلاحيين لتحقيق التراكم الرأسمالي بالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة داخل المجتمع الفلاحي والريفي.

كما تعرف بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير هيكل القطاع الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني، من أجل ضمان استخدام امثل وعقلاني للموارد الفلاحية المتاحة وتحقيق نوعية وزيادة في مردودية الإنتاج الفلاحي[2].

وتعرّف أيضا التنمية الفلاحية بأنها التغير الاقتصادي المخطط والمقصود الذي يتم الوصول إليه بواسطة إجراءات وتدابير معينة يعبر عنها ببرامج وسياسات تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو الاقتصادي، وتسهم في زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، ويمكن التمييز بين نوعين

[1] منصور حمدي أبو علي، في الجغرافيا الاقتصادية– الجغرافيا الزراعية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، سنة 2004، ص310.

[2] كروش نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص522.

من وسائل التنمية الفلاحية، الأولى هو إعادة تنظيم العلاقات الفلاحية داخل المجتمع الريفي، والثانية زيادة الموارد الفلاحية داخل الوسط الريفي[1].

ومما سبق فالتنمية الفلاحية هي إجراء حكومي إرادي يهدف إلى تحسين وإصلاح هيكلي في بنية القطاع، بمعالجة وتجاوز الاخلالات التي يواجهها هذا الاخير، مع رفع مستواه وتفعيل دوره التنموي في تحسين وزيادة الإنتاج المحلي لدعم الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الواردات خاصة فيما يخص المنتجات الغذائية الواسعة الاستهلاك وهو أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة.

2- دوافع التنمية الفلاحية:

تسهم الفلاحة في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية وهو ما أثبته التاريخ الاقتصادي بأنها أداة فريدة في تنمية اقتصاديات البلدان الصناعية، ومصدرا هاما لتراكم رأس المال، وتحفيز الصناعات الناشئة، ومدها بمتطلباتها من القوى العاملة والمواد الخام، وحسب تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة 2008 أن بلدان العالم النامية هي المسؤولة عن إنتاج ثلثي القيمة المضافة الناجمة عن القطاع الفلاحي عالميا، بحكم أنها مجتمعات ضعيفة الدخل واقتصادياتها غالبا قائمة على النشاط الفلاحي الذي يشكل في المتوسط ما يقارب نسبة 29% من إجمالي الناتج المحلي، و65% من إجمالي الأيدي العاملة[2]، وتظهر جليا دوافع التنمية الفلاحية اقتصاديا واجتماعيا في ما يلي:

أ- توفر الغذاء: ويعتبر الهدف الإستراتيجي الأول على رأس سياسات الحكومات ومسعى الدول كافة وتُعرف التغذية على أنها مجموعة العمليات التي بواسطتها يحصل الإنسان والحيوان على المواد الغذائية اللازمة لنموه وحفظ حياته، وعليه فإن تحسين نوعية الغذاء وزيادته كما ونوعا ما يفسر القفزة النوعية للقطاع الفلاحي وتنميته وبالتالي تنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى[3].

ب- تزويد الصناعات بالمواد الخام الأولية: تعتبر الفلاحة المصدر الأساسي لبعض الصناعات التحويلية لما توفره لهذه الأحيرة من مدخلات عديدة في عوامل الإنتاج، بالرغم من مكانة الصناعة في

[1] محمد إبراهيم ناجي، اقتصاديات الإنتاج الزراعي والصناعي، دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، سنة 2015، ص15.

[2] مجموعة من موظفي البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، تقرير عن التنمية في العالم 2008، البنك الدولي، واشنطن، سنة 2007، ص3.

[3] احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص125.

هيكل البنيان الاقتصادي ومن تحقيق التقدم الصناعي، والنمو المستمر إلا أنها تتطلب توفير الأسس التي يقوم عليها نشاطها الإنتاجي بتوفير المادة الأولية[1] والوسيطة له، خاصة الصناعات التحويلية والصناعات الغذائية مثل صناعة النسيج تتطلب محصول القطن والجلود، الصناعات الغذائية تتطلب الحبوب والبقوليات وغيرها.

ت- تزويد القطاعات الأخرى بالقوى العاملة: اضافة على دور الفلاحة في تطوير الاقتصاد من الناحية الاقتصادية، فهي مخزن لامتصاص اليد العاملة وفضاء واسع لاستقطاب الأفراد العاطلين عن العمل داخل الأوساط الريفية والمجتمعات الفقيرة المتميزة بارتفاع الكثافة السكانية، ففي الدول النامية توفر فرص العمل لما يفوق عن نسبة 70% من سكانها، وفي نفس الوقت يعاني الإنتاج الفلاحي من نقص الأيدي العاملة عالية المستوى[2] والمؤهلة فنيا، بالرغم من اعتماد اقتصاداتها على النشاط الفلاحي، لدرجة يطلق عليها بالمجتمعات الزراعية، نتيجة المقومات والموارد الطبيعية والزراعية التي تتميز بها هذه البلدان.

كما يوفر القطاع الفلاحي الكثير من الأيدي العاملة التي تتحول تلقائيا إلى القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة، وقطاعي الخدمات والتجارة، نظرا للتقدم والنمو الذي تشهده هذه القطاعات وخاصة قطاع التصنيع، الذي من شأنه أن يؤدي إلى توسع هذه الأنشطة، وزيادة الطلب على اليد العاملة، فيتم إنتقال العمالة الفلاحية نحوها، دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الفلاحي، ذلك لسببين أساسيين وهما: وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الفلاحي تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة الفلاحية، أو تبني الطرق التكنولوجية الحديثة والاستخدام المتواصل والمستمر للمكننة الحديثة والمتطورة في عملية الإنتاج الفلاحي، مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية وإنتقالها نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى[3]، كما أن ضعف المداخيل المحصلة من الأنشطة الفلاحية مقارنة بمداخيل القطاعات الأخرى ينتج عنها عزوف العمالة من القطاع الفلاحي وإنتقالها نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى للحصول على مداخيل أفضل.

ث- العمل على توسيع نطاق السوق: يعتبر ضيق الأسواق المحلية وعدم إنتظامها من التحديات التي تعترض سبل التنمية، لضعف الطلب الكلي على تصريف المنتجات والمحاصيل الزراعية، وعليه فإن إدارة

[1] محمد إبراهيم ناجي، مرجع سبق ذكره، ص158.

[2] Enoma Anthomy, Agricultural Credit and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Analysis, Business and Economics Journal, vol 2010: BEJ-14, 2010, P02.

[3] رحمن حسن علي، بيداء جواد كاظم، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة (2000-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 21، سنة 2016، ص ص، 36-37.

التنمية مسؤولة عن البحث في إيجاد المنافسة، والأساليب الكفيلة لاختراق الحواجز التي تقف أمامها، وهو ما يستوجب في بداية الأمر التركيز على إنتاج المنتجات الاستهلاكية التي بها طلب محلي بشكل كبير لضمان تشغيلها مع ضرورة الاستفادة من وفورات الحجم والبحث عن قنوات رسمية لصرفها كفرص التصدير في إطار تعاون اقتصادي إقليمي متكامل، أو الحصول على فرص تسويقية ذو أفضلية في الأسواق الدولية (كالحصول على تسهيلات لدى بعض الدول)[1].

ويعد القطاع الفلاحي سوقا لاستقطاب المنتجات الصناعية، حيث يحتاج إلى عوامل الإنتاج ومنتجات أولية معتبرة يستخدمها في أنشطته العادية (الآلات والمعدات، والأسمدة، والمبيدات الكيمياوية، الجرارات، الحاصدات والمركبات،..)، وكلما توسع النشاط الفلاحي أدى إلى التوسع والزيادة في احتياجاته من السلع الرأسمالية وخاصة المتطورة منها، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الحجم الإنتاجي لها وللقطاع الصناعي في الوقت ذاته.

ج- المساهمة في إنتاج المنتجات التصديرية وتوفير النقد الأجنبي: للفلاحة دور أساسي آخر في إنتاج المحاصيل التصديرية والحصول على العملة الصعبة الضرورية لشراء مستلزمات التصنيع، وتجدر الإشارة بأن الاعتماد الكلي على منتج تصديري وحيد أو عدد قليل من المنتجات والمحاصيل التصديرية، يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد القومي وتعريضه للهزات العنيفة بفعل التقلبات السعرية العالمية، لذلك يجب أن تشمل السياسة وخطط التنمية الفلاحية على تنويع المنتجات والمحاصيل الفلاحية التصديرية خاصة، كما تعد الفلاحة الصناعة الرئيسية التي تتولى تغطية استيراد السلع الاستثمارية والوسيطة للمواد الخام والوقود لبعض الاقتصاديات، وهي السلع الأساسية للتنمية الاقتصادية[2].

ح- تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر: عرفت المنظمة العالمية للغذاء والزراعة" الفاو" الأمن الغذائي بأنه توفر الإمكانية الفيزيائية والاقتصادية والاجتماعية لكافة البشر للحصول على الغذاء الكافي والصحي الذي يؤمن العناصر الضرورية للقيام بفعاليات الحياة الصحية[3]، وذهب البنك العالمي في تقريره للفقر والجوع عام 1986 إلى التفريق بين حالتين من حالات انعدام الأمن الغذائي، حالة الانعدام المزمن للأمن الغذائي والمرتبطة أساسا باسمرار مشاكل البنية الهيكلية للاقتصاد والفقر وتدهور مستوى الدخول الفردية،

[1] احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 122-123.

[2] محمد ابراهيم ناجي، مرجع سبق ذكره، ص159.

[3] سعيج منيرة، محفوظ مراد، البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر- خلال الفترة 2000-2017، مجلة الإبداع، المجلد 07، العدد 08، سنة 2017، ص ص، 154- 155.

والحالة الثانية هي الانعدام المؤقت للأمن الغذائي التي تتضمن فترات بها بعض الأزمات الطبيعية أو المالية أو الاقتصادية أو غيرها.

والأمن الغذائي بمفهوم أكثر شمولا هو أن تنتج الدولة اكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء بشكل اقتصادي تراعي فيه الميزة النسبية والميزة التنافسية لما تنتجه من السلع الغذائية التي تحتاجها، وتوفير ما يكفي الأفراد من الغذاء كما ونوعا، وفي حدود ما تمتلكه من موارد ومستلزمات[1].

ولكي يتحقق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لبلد ما أو ما يطلق عليه بالأمن الغذائي يجب أن يتناسب الإنتاج مع عدد السكان، ويحدث خلل في الأمن الغذائي في حالتين هما:

- عندما يزداد عدد السكان بمعدلات تفوق أو أعلى من زيادة الإنتاج؛
- أو عندما يزداد الطلب على الغذاء أكثر من نمو إنتاجه.

فمفهوم الأمن الغذائي يتعدى مفهوم الإكتفاء الذاتي الذي يعبر عن مدى سد الاحتياجات الغذائية بالإنتاج المحلي، لذلك يقاس مستوى أو درجة الاكتفاء الذاتي بنسبة الإنتاج المحلي إلى الإنتاج الكلي المتاح للإستهلاك سواء كان منتج محليا أو مستوردا من الخارج كما يلي[2]:

نسبة الإكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي /المتاح للإستهلاك الكلي*100

وذلك يتضح جليا في شأن البلدان النامية التي تستهلك أكثر مما تنتج من المواد الغذائية ما جعلها تواجه عجزا دائما في الغذاء يصعب عليها تحمله أو معالجته، في حين البلدان المتقدمة تنتج أكثر مما تستطيع أن تستهلك[3]، ويدعى الفارق بين ما ينتج محليا وذاتيا داخل البلد وبين ما يحتاجه من مواد

[1] رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (103)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1، بيروت، لبنان، ماي 2012، ص17.

[2] سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهانات الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 24/23 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص03.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية- تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي-، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة1، القاهرة، سنة 2009، ص ص،25- 26.

الاستهلاك الغذائي **بالفجوة الغذائية** التي يعبر عنها أيضا بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية والذي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج[1].

ثانيـــا: ركائز التنمية الفلاحية

تعتمد التنمية الفلاحية على توفر جملة من العناصر التي تكمل بعضها البعض كما وكيفا لتشكيل ركائز التنمية الفلاحية وهي:

1- الخدمات التكنولوجية: يعبر مفهوم التكنولوجيا على التغير في أساليب الإنتاج نحو الأفضل بهدف تعظيم الإنتاج الزراعي بأقل التكاليف، لذلك احتل التقدم التكنولوجي الصدارة ضمن العوامل المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية والنهوض بالأساليب الإنتاجية واللجوء إلى التطوير والتحديث في عناصر الإنتاج، والتقنيات الحديثة، واستخدام أنواع جديدة من البذور، والوعي لحماية التربة والمياه على المدى البعيد، مع التحكم في المخاطر(الحشرات، القوارض، الأعشاب الضارة والأمراض الفطرية، ..الخ) وتطوير وتنويع المنتجات بالإضافة إلى تقريب الخدمات المالية (خدمات التوجيه، التنظيمية والإدارية) إلى المناطق الريفية لتعزيز التطوير والتحديث الفلاحي[2].

لذلك الدول المتقدمة دخلت سباق التنمية بكامل إمكانياتها الضخمة من توفر العمالة الماهرة، ورؤوس أموال تحسن استثمارها إلى جانب التطور التكنولوجي بتدفق المخترعات والمبتكرات وسرعة تطبيقها على قطاعات الإنتاج، فضلا عن الإدارة العلمية المتطورة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وبمقارنة هذه الدول فيما تخصصه من أموال للاستثمار الفلاحي، فقد لوحظ تغيرات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي، تعود أساسا إلى الاختلاف الفني الإنتاجي المعتمد في عملية الإنتاج بهذه الدول، وكما هو معلوم أن الزيادة في الكفاءة الإنتاجية للفرد ترتبط إرتباطا وثيقا بالتطور التكنولوجي المرتبط أيضا بدرجة التكثيف الرأسمالي بجانب العوامل الأخرى المؤثرة على العملية الإنتاجية، لذلك يعتبر التقدم التكنولوجي الركيزة الأساسية في زيادة الإنتاج الفلاحي، ويتم تحقيق ذلك عن طريق أساليب ووسائل متعددة منها استخدام الميكنة الفلاحية، والأسمدة، والمبيدات، ووسائل التعبئة والتخزين، وغيرها[3].

---

[1] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 33، جويلية 2013، ص05.

[2] Développement International Desjardins (DID), Financement Agricole: Un puissant outil de contribution à la sécurité alimentaire des populations, rapport nov.2010, P 04.

[3] عادل يوسف عوض وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 102.

2- النظم التشريعية، الأمن: إن تقييم مستوى "الأمن" الذي يميز القطاع الفلاحي هو بمثابة جزء من تشخيص القطاع، ومن بين العناصر التي تؤهل درجة الأمان الفلاحي نجد التشريعات التي تقرها الدولة والمجتمع بغرض تنظيم استغلال الموارد الطبيعية (قوانين ملكية الأراضي والقوانين المنظمة للاستغلال الزراعي وطرق الإيجار، والقوانين الخاصة بالمحافظة على البيئة وعدم إهدار الموارد الطبيعية)[1]، إلى جانب تدابير الدعم، والحمائية، وآليات ضمان القروض مثل صناديق الضمان الحكومية أو الخاصة، وأنظمة التأمين (المحاصيل، والدخل، التجهيزات)، وهذه التدابير تهدف إلى تعزيز وتحفيز الإنتاج من خلال الحد من المخاطر المرتبطة بمنتجات معينة (المخاطر المناخية، تقلبات السوق،..)، غير أن المسؤولية الكاملة عن تخفيف مخاطر القطاع الفلاحي، يجب أن تتقاسمها جميع الجهات الفاعلة في قطاع الزراعة، بمشاركة الدولة سواء في المجال التشريعي أو التشريع المالي.

3- الأرض والمياه: تعتبر الأرض والمياه من الموارد الأساسية للإنتاج الفلاحي وتشكل مصدرا هاما للثروة والأمن الغذائي، ودعم كل من ركائز التنمية، حيث لا يمكن للفلاحة أن تتطور بشكل صحيح، حتى لو يتم تعزيز الطبيعة التقنية أو التسويق أو التمويل دون الحصول على الأرض ودون هطول الأمطار بالشكل الكافي، لذلك من الضروري أن يتم تحديد الأهداف الإنمائية للقطاع الفلاحي الرامية إلى تحديد سياسة الأراضي التي تحقق التنمية المستدامة للفلاحة، والتوزيع العادل للأراضي، لأن الطبيعة غير المستقرة لحقوق ملكية الأراضي الفلاحية تسهم في إبطاء تحديث المزارع وربما تؤدي أيضا إلى سوء استخدام الأراضي، لذلك فالموارد الأرضية الفلاحية هي جزء مهم ورئيسي من الموارد الأرضية على سطح الأرض من يابس ومياه، وهي الجزء المستخدم في النشاط الإنتاجي الفلاحي، ويجب أن تكون صالحة للزراعة وفقا للظروف الفنية والاقتصادية السائدة، ونظرا لخصوصية المورد الطبيعي[2]، فهي مثلها مثل أي مورد من الموارد الأخرى تتعرض لجملة من المخاطر منها ما هو طبيعي (الانجراف، تصحر الرمال، تصحر التعرية، الملوحة،..الخ) ومنها ما هو من الاستخدام غير السليم للإنسان (البناء، التبوير، المبيدات والأسمدة الكيماوية المفرطة،..)، قد تؤدي إلى فقدان تام لمساحات معتبرة من الأراضي الزراعية، أو إلى تدهور إنتاجية تلك الأراضي.

وغالبًا ما تكون حيازة الأراضي الزراعية في البلدان النامية ناقصة ويجب أن تتحمل الدولة مسؤولية معالجة هذه المشكلة كجزء من الإستراتيجية الشاملة للتنمية المستدامة وحماية الموارد وتجديدها، باعتبار

[1] عادل يوسف عوض وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] المرجع السابق، ص 71.

الأرض والمياه موارد مستنفدة يجب استغلالها بطرق عقلانية ومسؤولة[1]، لذا ازداد الاهتمام العالمي بقضية المياه في الآونة الأحيرة، نظرا لموجات الجفاف التي اجتاحت مختلف بلدان العالم بالتالي أصبحت احد قضايا النزاع الدولي المعاصر، لأهمية المياه كشريان الحياة لكل الكائنات الحية والقاسم المشترك الأعظم فيما بينها.[2]

4- الخدمات المالية: الخدمات المالية أداة مهمة لتنمية المناطق الريفية، ويجب أن يكون توفير الخدمات المالية في المناطق الريفية مستداما لتنمية المجتمعات، فالخدمات المالية تقدم ركلة جزاء كما أنها أداة توازن، حيث من المرجح أن يكون عرض الخدمات المالية المتطورة دائمًا أقوى إذا كانت جميع الوظائف الأساسية للوساطة المالية موجودة وتعمل بالتنسيق مع بعضها البعض، كما أن الوصول إلى الخدمات المالية هو أحد ركائز تطوير القطاع الزراعي.

فالمنتجات الائتمانية يجب تكييفها مع احتياجات العملاء والفلاحين، لأنها أفضل وسيلة لتشجيع الاستثمارات التي تساعد على زيادة إنتاجية الفلاحة، أو تنويع الأنشطة الاقتصادية للأسر الريفية، للمساعدة حقًا في محاربة الفقر في هذه المناطق، كما أنه لا يمكن للمؤسسات المالية أن تستثني أي شخص من الحصول على قرض مناسب الذي يطلبه، كما هو الحال في المناطق الحضرية، وتعتمد قدرة السداد على الدخل الناتج عن جميع الأنشطة الفلاحية التي تم تنفيذها خلال العام، ويتم استكمالها بالدخل من الأنشطة التجارية التكميلية.

ونظرا لضعف هامش الربح للأنشطة الفلاحية، إلى جانب تقلب الدخول، تكون الأسر الريفية أكثر حذراً فيما يتعلق استخدام الائتمان، بهدف الوصول إلى ظروف معيشية أفضل لها من خلال زيادة الإنتاج، ودخلها وثروتها المالية والاجتماعية.[3]

5- الخدمات التسويقية: يسيطر التسويق الفلاحي غالباً على هوامش أرباح الفلاحين، لأنه لا يمكنهم التحكم كثيراً في سعر بيع محاصيلهم التي يقومون بتسويقها وتكلفة المدخلات المطلوبة لمحاصيلهم أو استثماراتهم الفلاحية، غالبًا ما يكون توازن قوتهم مع وسطاء السوق ضعيفًا، غير أن عولمة الأسواق الزراعية والتغيير في عادات الأكل التي تصاحب عولمة الاقتصاديات تتطلب أن يكون لدى المنتجين

[1] Développement International Desjardins (DID), Op, Cit, p p,6-8.

[2] عادل يوسف عوض وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص80.

[3] Développement International Desjardins (DID), Op, Cit, p09.

معرفة أفضل بوظيفة التسويق، أي لم يعد هدفهم هو بيع ما ينتجون بشكل جيد فقط وإنما إنتاج ما يباع بشكل جيد في الأسواق.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد المؤسسات المالية على الشراكة مع منظمات التسويق الموثوق فيها، والتي تمكن الفلاحين من حصولهم على ظروف أفضل لشراء مدخلاتهم أو بيع منتجاتهم، ما يسمح للمقرضين بتسهيل توزيع الائتمان وسداد القروض للمزارعين في آجالها(كالائتمان الإيجاري)، وبالتالي ستكون درجة تطوير أنظمة التسويق في قلب تحليل سلاسل القيمة التي تتيح للمؤسسات المالية تقييم إمكانات ومستوى المخاطر المرتبطة بالقطاع، وكلما تم تطوير آليات التسويق زاد عدد الفلاحين الذين يتوقعون بيع منتجاتهم في السوق بشكل أفضل، والحصول على أسعار عادلة ومستقرة، ومنه تغطية تكاليف الإنتاج وتعويض عملهم بشكل مناسب[1]، إلى جانب الإدارة الإستراتجية للمخاطر الفلاحية التي من الممكن التعرض لها خلال مباشرة العملية الإنتاجية، والشكل (2-1) يلخص ركائز التنمية الفلاحية.

الشكل رقم (2-1): ركائز التنمية الفلاحية

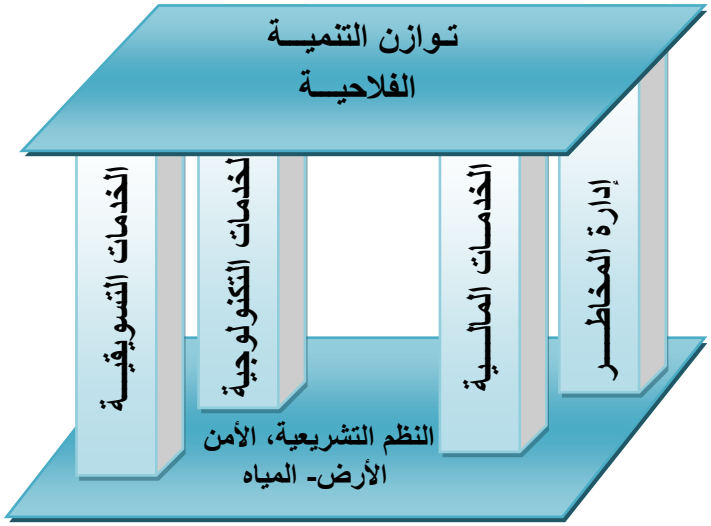

Source: Développement International Desjardins (DID), Financement Agricole: Un puissant outil de contribution à la sécurité alimentaire des populations, rapport nov.2010, p04.

[1] Développement International Desjardins (DID), Op, Cit, p05.

ثالثا: متطلبات نجاح التنمية الفلاحية ومعوقاتها

استحوذت التنمية بكافة جوانبها على اهتمام كبير من طرف الحكومات في مختلف أقطار العالم خاصة في السنوات الأحيرة، نتيجة لأسباب ودوافع موضوعية ومنطقية، أهمها ما يتعلق بالطموحات الاقتصادية الرامية إلى تحسين المستوى المعيشي للفرد، والحد من الفقر ومحاربة التخلف في شتى ميادين الحياة، لذلك تتسابق الدول حول كسر المعوقات والمشاكل التي تعترض تحقيق التنمية بكافة ميادينها التي تتسع لتشمل مختلف نشاطات المجتمع بما فيها النشاطات الفلاحية.

1- متطلبات نجاح التنمية الفلاحية:

لكي يتم تحقيق تنمية فعالة وناجحة في قطاع الفلاحية يجب الاعتماد على توفير جملة من العوامل والعناصر المساهمة في ذلك أهمها:

أ- تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين والعمل على دمج وتشجيع الشباب داخل القطاع الفلاحي واستخدام احدث التقنيات والوسائل التكنولوجية المتطورة وتنظيم القطاع بوضع اللوائح والقوانين المنظمة للعقارات وكيفيات توزيعها واستغلالها، لخلق فعالية في الإنتاج والمردود الفلاحيين؛

ب- ضرورة خلق وتوسيع البنوك المتخصصة في القطاع والتعاونيات وتقريبها من المجتمع الفلاحي بفتح فروع هناك، وتوفير المعلومات اللازمة حول المنتجات المالية المقدمة من قبل مؤسسات التمويل والتي يجب أن تكون متكيفة مع ظروف وإمكانيات الفلاحين ومدخراتهم؛

ت- توفير أسواق منظمة لضمان تصريف المنتجات الفلاحية وحمايتها، بالاهتمام بتحسين ظروف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار وتضارب الأسعار؛

ث- تحقيق التراكم الرأسمالي من خلال التوسع في المستثمرات والمشاريع الفلاحية وتطوير مستلزماتها المادية والخدمية وخلق المناخ المناسب لها؛[1]

ج- إنشاء مناطق اقتصادية متكاملة بين قطاع الفلاحة والقطاعات الأخرى ومنحها مزايا وتحفيزات ذو أفضلية، ودعم الفوائض من المنتجات الفلاحية للتوجه نحو أسواق التصدير، مع تعزيز تنافسية المنتجات نوعيا وكميا.

[1] باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، المجلد02، العدد02، سنة 2013، ص109.

2- معوقات التنمية الفلاحية:

على الرغم من الاهتمام الكبير للقطاع الفلاحي في معظم البلدان وخاصة النامية منها، من خلال الإصلاحات المتعاقبة للسياسات الفلاحية ضمن السياسة العامة للحكومات، ونظرا للطبيعة الخاصة التي يتميز بها هذا الأخير شدة حساسيته تجاه العوامل الخارجية وخاصة الطبيعية منها كالتقلبات المناخية، فإن التنمية الفلاحية التي تسعى معظم هذه الحكومات آملة في تحقيقها على المدى البعيد، خاصة في البلدان ضعيفة الدخل، إلا أن هذه الأحيرة لم ترتق إلى الأهداف المأمولة في أغلبها، وخير دليل على ذلك تدهور الفلاحة الظاهر في ضعف إنتاجيتها وضعف الإنتاج الغذائي على الخصوص، والظاهر من خلال التبعية الغذائية المتزايدة والمستمرة للعالم الخارجي في تلبية احتياجات شعوبها غذائيا، على الرغم من توفر عناصر الإنتاج والمستلزمات الاساسية للتنمية الفلاحية كالأرض، العمل، ورأس المال، وفي هذا الصدد نجد العديد من الأسباب التي حالت دون نمو القطاع الفلاحي وتطوره في مثل هذه البلدان وهي:

أ- الموارد الطبيعية: الأراضي، المناخ، الموارد المائية: تؤثر العوامل الطبيعية المتعددة في إنتاجية القطاع الفلاحي، كما تؤثر بشكل مباشر في تحديد كمية ونوعية الإنتاج والمحصول، ومن أهم هذه العوامل هي:

- التقلبات المناخية التي لها علاقة متلازمة مع القطاع الفلاحي متمثلة أساسا في درجات الحرارة، الأمطار، الثلوج والصقيع، الرياح، الرطوبة، وكل اختلال لهذه العوامل يسهم في تدني الإنتاج وتراجع إنتاجية القطاع فمثلا تقلب الأمطار وتذبذبها من موسم إلى آخر، وعدم إنتظام الهطول الفصلي والشهري في الموسم الواحد، وتعاقب الجفاف وطول فتراته وارتفاع شدته تعرض المراعي الطبيعية، والفلاحة المطرية إلى هزات إنتاجية عنيفة (تذبذب في الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي)، وهكذا فان تقلب العوامل الطبيعية وبخاصة تباين الهطول من موسم لآخر تظهر العلاقة القوية والشبه طردية بين الإنتاج الفلاحي (بشقيه الحيواني والنباتي) والأمطار[1]؛

- تقلص الأراضي الصالحة للزراعة وما تعانيه هذه الأحيرة من مشاكل التصحر والتجريف والتعرية، إلى جانب ظاهرة إجهاد الأرض المزروعة تحت وطأة الاستغلال الجائر والسيئ بغياب المغذيات خاصة الأراضي التي تتميز بالزراعة الكثيفة، إضافة إلى عامل التبوير المعتمد من الفعل البشري، وظاهرة تملح

[1] صلاح وازن، مرجع سبق ذكره، ص ص، 54-55.

التربة نتيجة الجفاف، ما يؤدي إلى تقليص المساحات الزراعية ومنه التأثير المباشر على الإنتاجية الفلاحية كما ونوعا؛

- الزحف المديني والتوسع العمراني نتيجة الأسلوب العشوائي والفوضوي والمتسارع يشكل اكبر تهديد للأراضي الفلاحية كما أنه يلحق أضرارا اجتماعية وصحية وبيئية وتشوهات جمالية، فضلا عن التوسع الصناعي والسياحي، وتشييد البنى التحتية الأساسية (طرق، مطارات، جسور، منشات مختلطة،..) على حساب هذه الأراضي خاصة بالدول النامية، نظرا لتوفرها على بدائل لتلك الأراضي[1]؛

- بالإضافة إلى الإفراط في الحيازات وتجزئة الملكيات مما يؤدي إلى تشتت مساحات معتبر للأراضي الفلاحية، وتحويلها إلى قطع صغيرة متفرقة، وتزداد حدة هذه الظواهر في المناطق الريفية والفلاحية ذات الكثافة السكانية، تؤثر سلبا على حجم الإنتاج الفلاحي نتيجة تعدد الحيازات الفلاحية على شكل قطع أرضية صغيرة ومتباعدة ومشتتة في كل مكان.

ب- الموارد البشرية: من المتغيرات الهامة التي يعتمد عليها الإنتاج الفلاحي متغير العمالة الفلاحية، التي تتركز أساسا في الأوساط الفلاحية والريفية، حيث تعطي مؤشرا هاما على مدى فعالية القطاع الفلاحي في أي بلد، غير أنه بالرغم من تزايد القوى العاملة إلا أن الاستخدام في قطاع الفلاحة يتناقص، ويؤثر على حجم الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني، وعلى الأمن الغذائي أيضا، وذلك راجع للتغير في الوزن النسبي لاستخدام القوى العاملة في غير صالح الفلاحة، حيث نجد اغلب القوى العاملة تهجر المزارع والحقول نحو المدن ونحو العمل بالقطاعات الاقتصادية الأخرى[2].

كما أن الكثافة السكانية وتوزيعها إقليميا ومعدل نموها له اثر كبير على حجم الإنتاج الفلاحي، خاصة في البلدان النامية، حيث يسهم الضغط السكاني وكذا تركيبة السكان العمرية في زيادة الزحف العمراني كما سبق الإشارة إليه، ويزيد أيضا من أعباء الإعالة والاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء الذي يوفره القطاع الزراعي غالبا، مما يشكل ضغط اكبر على الإنتاجية الفلاحية، خاصة إذا كان معدل النمو السكاني يفوق معدل نمو الناتج المحلي من الغذاء ما يولد أزمة غذائية فعلية، وهو الأمر الشائع في هذه البلدان الذي يتجلى من خلال ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد، وحِدَّة التبعية الغذائية للعالم الخارجي.

[1] صلاح وازن، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] جواد سعد عارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، سنة 1431/2010هـ، ص68.

ت- التمويل والائتمان الفلاحي: يعد رأس المال أهم عنصر من عناصر الإنتاج الفلاحي وزيادة الإنتاجية الفلاحية، لما يسهم في توفير مستلزمات العملية الإنتاجية (معدات، آلات، الأسمدة والشتائل والبذور، لوازم السقي،...)، لذلك يلجأ الفلاح للحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتمويل أنشطته الفلاحية للعديد من المصادر التمويلية، بهدف سد الفجوة بين موارده المالية الذاتية وما يحتاجه لتغطية المصروفات والتكاليف، وعدم وجود هذه المصادر أو ضعف التمويل والائتمان الفلاحي يسهم في إعاقة العملية الإنتاجية، علاوة على إغراق الفلاح في الديون المالية اتجاه الغير، وينعكس ذلك مباشرة على حجم الإنتاج والتنمية الفلاحية، وتظهر جليا هذه الوضعية داخل الأوساط الفلاحية والريفية للبلدان النامية، التي تعاني من عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لتغطية مستلزمات التنمية الفلاحية، لذلك نجد الإنتاجية الفلاحية تتمركز على مستوى الزراعة الأسرية، أو تكون بنظم تقليدية لا ترتقي إلى زيادة الإنتاج القومي الإجمالي من الفلاحة، والحد من أزمة الغذاء وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ومنه دفع عجلة التنمية الفلاحية ومنه الاقتصادية الشاملة والاجتماعية.

ث- إستعمال محدود للأسمدة والميكنة الفلاحية الحديثة: تختلف المكننة الفلاحية تبعا لمستوى التطور الاقتصادي، ففي البلدان النامية تعني المكننة الفلاحية مجرد وحدات قوة تتمثل في الجرارات والحاصدات، في حين مفهومها في الأقطار المتقدمة لا يقتصر على وحدات القوة فقط وإنما تشمل جميع الآلات والمعدات اللازمة للعملية الإنتاجية الفلاحية، ومن المعلوم أن الإنتاج الفلاحي يتوقف على توفير الموارد الطبيعية والمادية وعنصر العمل ورأس المال والتكنولوجيا التي تعد أهم عوامل التقدم والتنمية، والاختلاف الظاهر بين الدول المتقدمة التي تخصص أموال وموارد معتبرة للاستثمار الفلاحي، والذي حقق تغييرات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي ويعود أساسا إلى اختلاف الفن الإنتاجي المستخدم في عملية الإنتاج الفلاحي، مقارنة بالبلدان النامية التي تعاني من ضعف التقدم التكنولوجي المرتبط بدرجة التكثيف الرأسمالي بجانب العوامل الأخرى للإنتاج الزراعي وتحقيق أقصى كفاءة إنتاجية على طول مراحل العملية الإنتاجية والإعداد والتسويق، من استخدام للميكنة الفلاحية الحديثة والأسمدة والمبيدات والتجهيزات الأخرى المتطورة (وسائل التعبئة، التخزين، وطرق النقل...)[1].

كما تتمثل الأسمدة الكيميائية والمبيدات من الأساليب والتقنيات التكنولوجية الكيميائية الحديثة التي تسهم في معالجة أوجه القصور في الأراضي الفلاحية، وعلاج الكثير من الأمراض التي تصيب

[1] عادل يوسف عوض وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 102.

المحاصيل وتقلل من إنتاجيتها، ومن المعلوم أن هذه الأساليب تتطلب تنسيق بين المنتجين الفلاحين ومراكز البحوث الزراعية، لأن الاستعمال المفرط أو الزائد لمثل هذه المواد يؤدي بإخلال التوازن الطبيعي أو حتى تسمم هذه المحاصيل إلى جانب زيادة حموضة التربة، كما أن آثارها على الصحة العامة فهي بالغة الخطورة خاصة في البلدان المتخلفة التي تستخدم أصناف عالية السُمية رغم حظر استخدامها دوليا[1].

إضافة إلى ندرة الأسمدة أو المواد البيطرية الموجهة للثروة الحيوانية في بعض المناطق بالبلدان النامية ما ينجر عنها إنعكاس سلبي على الإنتاجية وقلة في حجم الإنتاج.

ج- البحث العلمي والإرشاد الفلاحي: الإرشاد الفلاحي هو نظام تعليمي وعمل مشترك يمثل حلقة وصل بين الحكومة ومراكز البحوث المتخصصة في الزراعة والكليات الزراعية والمنتجين الفلاحين، كما تعتبر خدمات البحوث والإرشاد، والخدمات الاستشارية ذات أهمية كبرى لمتابعة أهداف التكيف مع التغيرات الحاصلة في الطبيعة والمناخ، إلى جانب التكنولوجيا المعتمدة في العملية الإنتاجية، بهدف توفير الخدمة والتعليم المستهدفين، وزيادة الإنتاجية الفلاحية إلى جانب التحسينات في إدارة المحاصيل النباتية والثروة الحيوانية[2].

وتعمل هذه المراكز على تدريب وتكوين المنتجين الفلاحين وإقناعهم بتبني نماذج وتقنيات زراعية حديثة، تؤدي بدورها إلى تحسين الإنتاجية الفلاحية والتخفيف من حدة التكاليف، مع العمل على معالجة وتحليل المشاكل التي يتعرض لها الفلاحون، لذلك تتطلب هذه المراكز مخصصات مالية تحددها الحكومة لانجازها وتجهيزها والسهر على تسييرها بما يخدم المنتجين الفلاحين، لأن ضعف حلقات ربطها أو انعدامها يضعف البحوث والإرشاد الزراعي وبالتالي يؤثر على حجم الإنتاج، ويرهق نشاط الفلاحين مما يسهم في عزوفهم عن القطاع.

ح- غياب التكامل الفلاحي– الصناعي: تعتبر الصناعة الغذائية والتحويلية مجال بالغ الأهمية في الاستثمار والاستثمار الفلاحي خاصة، من خلال تحويل المنتجات الفلاحية من خضر وفواكه ولحوم والأسماك والألبان وغيرها، إلى مواد استهلاكية موجهة للأفراد للاستهلاك النهائي، كما يمكن توجيه بعض

[1] عادل يوسف عوض وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص77.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية– تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، سنة2018، ص 46.

الاستثمارات نحو إنتاج مستلزمات العملية الإنتاجية الفلاحية من خلال البذر والهجن للأصناف العالية الجودة من الخضر والفواكه، وإنتاج المبيدات، والأسمدة، والمعدات والآلات الفلاحية، فضلا عن الاستثمارات في مجال الطاقات النظيفة والمتجددة[1].

خ- اختلال في الهيكل الاقتصادي الموروث: أشار معظم الاقتصاديين إلى ضعف وتدهور القطاع الفلاحي في الدول النامية ونشوء الأزمات الغذائية في معظمها، يعود إلى الاختلال في الهيكل الاقتصادي الموروث عن العهود الاستعمارية التي تعرضت لها هذه البلدان، ومن بينها ظاهرة الثنائية أو الازدواجية، ويقصد بها النظم الفلاحية الحديثة والتقليدية متواجدة في نفس الاقتصاد دون وجود تنسيق بين النوعين أو علاقات التبادل أو الترابط فيما بينهما، أو أي درجة من التماثل من حيث التقنيات والخدمات المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي هناك قطاعات حديثة وأخرى تقليدية موجودة في نفس البلد، الأمر الذي يؤدي حتما إلى إعاقة البرامج والسياسات الإصلاحية الملائمة لتطوير الإنتاج، وهذه الظاهرة تعاني منها معظم اقتصاديات الدول النامية، والتي كانت ومازالت تعتبر من أهم معوقات التنمية الاقتصادية الشاملة، والتنمية الفلاحية خاصة، وأهم ما تركته السياسات الاستعمارية إلى جانب الشركات متعددة الجنسيات على القطاع الفلاحي ما يلي:

- **الآثار السلبية للسياسات الاستعمارية على القطاع الفلاحي:** ساهمت الأسباب التاريخية في ضعف وتدهور القطاع الفلاحي في البلدان النامية والأقل نموا الناتجة عن آثار السياسات الاستعمارية آنذاك، وكانت في اغلبها تتماشى مع مصالحها الاستعمارية وتحقق أهدافها دون مراعاة الأضرار التي تعود على اقتصاد البلد المستعمر، وعلى قطاعها الفلاحي، وكانت السبب الرئيسي في بروز اختلال الهيكل الاقتصادي، وتدهور الإنتاج الغذائي، وانتشار أزمات الغذاء في تلك المستعمرات.

- **الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات على القطاع الفلاحي:** لا تختلف الآثار السلبية والأضرار التي خلفتها الشركات متعددة الجنسيات على القطاع الفلاحي، عن تلك الآثار والأضرار التي ألحقتها السياسات الاستعمارية، من خلال دخولها للعمل بالبلدان النامية في مجال الفلاحة، وذلك بإنشاء المزارع الحديثة التابعة لها، والمتخصصة لإنتاج محاصيل موجهة للتصدير، باستخدام تقنيات متطورة مع توفر الموارد الطبيعية والبشرية الرخيصة التي تزخر بها البلدان النامية، وعلى الرغم من ترقية الصادرات ودفع

[1] غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1، بيروت، سنة 2010، ص ص، 311، 319.

عجلة التنمية الاقتصادية للبلد، إلا أن هذا النمو كان على حساب المزارع التقليدية المخصصة لإنتاج الغذاء ما أدى إلى زيادة حدة الفقر الغذائي داخل هذه الدول مع تعميق مشكلة العجز الغذائي[1].

إلى جانب المشاكل المشار إليها سابقا نجد السياسات الاقتصادية التي اتبعتها العديد من دول العالم النامي ضمن برامجها التنموية والتي اتسمت بالتحيز ضد القطاع الفلاحي لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة الصناعة، وكانت من أهم أسباب التخلف والتدهور للفلاحة من خلال دعم وحماية صناعاتها المحلية وتخصيص اعتمادات معتبرة لها إلى جانب تقديم امتيازات ومزايا مهمة للمستثمرين على حساب القطاع الفلاحي اعتقادا من هذه الدول بتسريع عملية التنمية الاقتصادية واقتداءًا بالتجارب التاريخية التنموية للدول المتقدمة التي اتجهت وتركزت على قطاع التصنيع[2].

المطلب الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتنمية الفلاحية

تمايزت الأفكار والنظريات الاقتصادية المفسرة لتطور التنمية في القطاع الفلاحي، ما أسفر عن وجود نظريات حديثة وأخرى تقليدية.

أولا: النظريات والأفكار التقليدية: تمثلت النظريات التقليدية للتنمية الفلاحية في أفكار كل من شولتز وداندیكيا.

1- نظرية شولتز(Schultz): حاول شولتز **Schultz** تفسير السلوك الاقتصادي للفلاح في المجتمعات الريفية الفقيرة، حيث ذهب في هذا الإطار إلى تعريف الفلاحة التقليدية، بأنها ذالك القطاع الفقير الذي يتصف بتوازن خاص طويل الأجل بالنسبة إلى توزيع عناصر الإنتاج المتوفرة لدى الفلاحين، ويقصد شولتز **Schultz** بالتوازن الطويل الأجل الخاص بالفلاحة التقليدية، ذلك التوازن الذي يشبه التوازن الكلاسيكي طويل الأجل في حالة السكون، أو القريب جدا من التوازن الكلاسيكي طويل الأجل، وهو التوازن الذي قد يحققه الاقتصاد أو أي قطاع من قطاعاته عند نفاذ جميع الفرص الاقتصادية المتاحة والخاصة بالأسلوب الإنتاجي القائم.

[1] محمد علي حزام غالب المقبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، سنة 1433/2012هـ، ص ص، 104-110.

[2] المرجع السابق، ص 112.

وحسب أفكار شولتز **Schultz** لا يوجد هناك فرص غير مستثمرة في الفلاحة التقليدية لكي يتم استخدامها من طرف الفلاحين لزيادة الإنتاجية الزراعية، وأن مجال عدم الكفاءة الإنتاجية في توزيع عناصر الإنتاج هي قليلة نسبيا في القطاع، كما ركز في دراسته على بعض الدول كالهند، مؤكدا أن الفلاحين التقليديين يبذلون كل ما لديهم من كفاءات مهنية وتوزيع أمثل لها، إلا أنه في ظل الأسلوب الإنتاجي التقليدي تكون المساهمة في العملية الإنتاجية ضئيلة في نموها على الرغم من زيادة الادخار والاستثمار مقارنةً بعناصر الإنتاج المتاحة فإنها لا تقدم سوى فرص قليلة من النمو، وعوائد متدنية بالرغم من كفاءة الفلاحين والعوامل المحيطة بالجوانب الإنتاجية، والتي جعلت الفلاحين لا يضيعون الفرص المربحة كما سيستفيدون منها حسب درجة كفاءتهم.

وهو ما جعل شولتز **Schultz** يؤمن بأن الفلاح التقليدي فقير بالرغم من كفاءته، وفيما يخص مفهوم التحول نحو التنمية، يرى في ذلك شولتز بأن هذا يتحقق عن طريق التجارب المتعاقبة للفلاحين، والخاصة بالفرص الاقتصادية الجديدة وأن الفرص الاقتصادية في أغلبها ما هي إلا تحسينات في التقسيمات الإنتاجية حيث أن الزيادة في الإنتاج الزراعي تعتمد على استخدام وسائل الإنتاج المتطورة بشكل عقلاني، بالإضافة إلى تطوير وتعزيز السياسات الفلاحية (السعرية، التمويلية، رأس المال البشري، التكوين والتدريب، الإرشاد الفلاحي...)، وتعد أفكار شولتز أكثر الأفكار تأثيرا لتطوير سياسات الفلاحة التقليدية[1].

2- **نظرية داندیكيا (Dandicia) في التنمية الفلاحية:** داندیكيا باحث اقتصادي حاول التفاعل مع أفكار شولتز فيما يخص التنمية الفلاحية التقليدية، وكان يؤيده ويتفق معه في بعض من أفكاره، خاصة في أهمية العنصر البشري والنمو السكاني الذي يعتبر عامل أساسي في التنمية الفلاحية، إذا كان هناك عدم توازن بين معدل نمو الإنتاج ومعدل نمو الاستهلاك، إلا أنه اختلف مع شولتز في عامل الكفاءة، حيث يرى داندیكيا أن الكفاءة لا تؤدي بالضرورة إلى حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل، كما يرى أن ضغط السكان بالنسبة للفلاحة التقليدية يتماشى مع هذا العنصر لتأثيره السلبي على توفير الغذاء لهذه الزيادة السكانية، باعتبار الفلاحة التقليدية ذاتية التشغيل، وأن العمل بها بهدف تأمين الحياة دون مراعاة الإنتاجية الحدية للعمل.

[1] عدة عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 22-23.

واعتمد تحليل داندیكيا فيما يخص النمو أو الضغط السكاني ومدى تأثيره على التنمية الفلاحية، على قطاعين، القطاع الأول ينتج ويحقق فائض أما القطاع الآخر فهو يعاني من تأثير الضغط السكاني لا يمكنه توفير الادخار أو الإقدام على الاستثمار، ومنه ينعكس سلبا على التنمية الريفية، لذلك اقترح داندیكيا ضرورة وجود إصلاح اقتصادي شامل يمس الإصلاح الجذري للقطاع، وتوفير التمويل للاستثمار الفلاحي مع دعم للأسعار[1].

3- إنتقادات النظريات التقليدية للتنمية الفلاحية: إضافة إلى الأفكار التي أتى بها كل من شولتز وداندیكيا، ظهر بعض الاقتصاديين مبرزين إنتقاداتهم للأفكار السابقة منهم:

أ. **أفكار ليوناردو جوي (L.Joey):** تبينت إنتقادات ليوناردو جوي لأفكار شولتز حول نموذج التنمية الفلاحية التقليدية، بطرح بعض التساؤلات وإقراره بعدم وضوح هذه الأفكار، معللا ذلك بأنه هناك حالات فلاحية ذات حد الكفاف، لا يمكن أن تحقق التوازن في المدى الطويل رغم توفر العديد من الفرص لاستغلالها.

كما أشار ليوناردو جوي اعتمادا على خبرته في الزراعة الإفريقية إلى وجود تغيرات لنظرية شولتز، ومن بين هذه التغيرات ما يطلق عليها بالدواعي الاقتصادية المؤثرة بشكل عام على المبادئ الأساسية الواردة في سياسة التنمية الفلاحية لشولتز، مع ضرورة تطبيق المستكشفات الزراعية، والتي قد تؤدي إلى زيادة العائد من الإنتاج بنسبة أقل من زيادة التكاليف، كما يرى ليوناردو جوي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الجانب الثقافي والاجتماعي، لذلك يدعو الباحثين والاقتصاديين إلى الاهتمام ودراسة المشاكل الزراعية والمستكشفات وعلاقتها بالوسط الاجتماعي، وليس بالجانب الفني فقط، وكيفية تطبيقها ومدى تكييفها مع هذه الأوساط.

ب. **أفكار هندركس وكريستنسن (Hendrix et Christensen):** اعتمد هندريكس من خلال دراساته التي قام بها، على تقسيم الدول إلى قسمين حسب درجة النمو والتنمية المحققة في القطاع الفلاحي، دول ذات نمو سريع، وأخرى بطيئة في التنمية الفلاحية، معللا ذلك مع زميله كريستنسن بوجود جملة من العوامل والأسباب الأساسية التي أدت إلى زيادة الإنتاجية في الدول ذات النمو الفلاحي السريع، منها ما هو متعلق بالحقل أو المزرعة، وأخرى عوامل خارجية والملخصة في النقاط التالية:

[1] عدة عابد، مرجع سبق ذكره، ص23.

- التوسع في المساحة المزروعة أو الرقعة الفلاحية؛
- طبيعة ونوعية المحاصيل الزراعية؛
- تغيرات في مردودية المحاصيل؛
- نصيب الفرد من عائد الأرض؛
- مدى الاستخدام الأمثل للعمالة الفائضة؛
- مدى استعمال رأس المال في تمويل المشاريع للاستثمار الزراعي؛
- التحفيزات الاقتصادية لزيادة العائد الإنتاجي؛
- إضافة إلى خدمات الإرشاد الفلاحي والسياسات التمويلية[1].

ثانيا: النظريات الحديثة للتنمية الفلاحية:

اختلفت هذه النظريات بحسب اختلاف أفكار روادها وأهمها ما يلي:

1- **إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية:** إن إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية لم تكن مقطوعة الصلة بالميراث السابق لفكر التنمية، حيث جاءت كرد فعل لأزمة التنمية في أواخر السبعينات، على الرغم من بعض الإنتقادات الموجهة لهذه الإستراتجية لافتقارها إلى معايير إجرائية لمفاهيمها الوصفية، إلا أنها إعتمدت على نفي الشرط الموروث للتنمية والقائل بخفض عدد العمال والفلاحين، وأقرت بتجاوز معدل نمو الدخل الحقيقي لمعدل نمو السكان كمعيار ضروري للتنمية الفلاحية إلى جانب معيار رفع المستوى المعيشي للسكان، ومعيار زيادة إنتاجية العمل بمعدلات مرتفعة، الأمر الذي يفسر أن رفع المستوى المعيشي لمجموع السكان من خلال تلبية احتياجاتهم الأساسية من شأنه أن يؤدي إلى رفع معدلات نمو الناتج الفلاحي بشكل يفوق معدل النمو السكاني، مع زيادة إنتاجية العمل من خلال زيادة التكثيف الرأسمالي في القطاع الفلاحي ودعمه بالإنحياز إلى التكنولوجيا الفلاحية البيولوجية، دون الحاجة إلى العمالة نحو خارج القطاع، الأمر الذي يوضح أن هذه الإستراتيجية تهدف إلى التنمية الزراعية الرأسية دون اللجوء إلى خفض العمالة.

وكانت هذه النظرية بمثابة قراءة جديدة للاستثمار الزراعي وعلاقته بالاستهلاك، حيث تسمح برفع حجم الاستثمار الزراعي عمليا إلى مستوى يفوق حجم الاستثمار الرسمي، لكسر حلقة الفقر في القطاع الفلاحي، وخرجت من تحت عباءة هذه الإستراتيجية مواضيع وقضايا متداولة للنقاش مثل علاقة الفقر

[1] عدة عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 24-25.

بالتنمية خاصة في القطاع الفلاحي، ومنها تم إعادة اكتشاف مفهوم التنمية الريفية، وهي مواضيع ظلت حية بالرغم من أن الإستراتيجية ذاتها فقدت حضورها.

وهكذا اتجهت الدراسات والأبحاث إلى قضية التنمية الفلاحية والفقر من جهة، والتنمية الفلاحية وإعادة توزيع الدخل من جهة أخرى، وكانت ابرز فرضياتها أن أفقر الشرائح في المجتمع يزداد فقرها النسبي في المراحل الأولى للتنمية وبعدها تتخلص من آثار الفقر في المراحل التالية لها، غير أن الواقع والإحصائيات العالمية وتقارير المؤسسات والهيئات الدولية برهنت على عكس ذلك، حيث يزداد الفقراء فقرا.

وقد فجرت قضية الفقر عدة مسائل في ملف التنمية الفلاحية، وهي مسألة الإنفجار السكاني في المجتمعات الريفية، والتدهور التدريجي للتربة الفلاحية، والإطار الاقتصادي والاجتماعي للثورة الخضراء وتطبيقاتها[1].

وأصبحت مسالة الإنفجار السكاني من أكثر إهتمامات الفكر التنموي ونظرياته، حيث أن الكثير من الدراسات عمدت إلى التعامل مع النمو الديمغرافي كإحدى الفعاليات المولدة للتنمية، بحكم أن النمو السكاني يمد سوق العمل بأفراد جدد يضيفون إلى الناتج القومي، ويسهم في تعزيز سوق السلع والخدمات بمستهلكين جدد، يزداد بهم الطلب الإجمالي وكانت هذه الدراسات مبكرة في الأربعينات والخمسينات.

غير أن نتائج الثمانينات جاءت مخيبة للتوقعات بعدم انخفاض معدلات النمو الديمغرافي بالرغم من التوسع في برامج تنظيم الأسرة وإنتشارها، مما أثر سلبا خاصة على البلدان النامية، وأدى إلى تعميق الفقر وتدمير البيئة الفلاحية خاصة في الاستغلال الجائر للتربة الزراعية من قبل السكان هدفا منهم في توليد دخول لتلبية احتياجاتهم، علاوة على ذلك هجرة سكان الريف نحو المدن هربا من براثن الفقر، غير أن التوسع الحضري يسهم في استقطاع المساحات الزراعية المروية.

وكل هذه الظروف فسحت المجال أمام نشوء نظرية جديدة في التنمية الفلاحية وهي نظرية التنمية المتواصلة المستدامة التي تسهم في تلبية احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم، ومثلت هذه النظرية إنقلابا في فكر التنمية الفلاحية، فكل من قبلها أعطى إهتماما للإستثمار الفلاحي كفاعل ديناميكي في دولاب التنمية الفلاحية، وإفترض ضمنيا أن التدهور في التربة

[1] رفعت لقوشة، التنمية الزراعية (قراءة في مفهوم متطور)، المكتبة الأكاديمية، الطبعة1، القاهرة، سنة 1998، ص 13.

يمكن تعويضه بمزيد من الاستثمارات (الأسمدة، تحسين وسائل الري والصرف،...الخ)، غير أن هذه النظرية تضع حدا لكفاءة التعويض الرأسمالي، فالمزيد من الاستثمارات قد لا يستطيع تعويض تدهور التربة عند الأوضاع الحرجة، فضلا على أن التنمية الفلاحية الرأسية، لن تقدر في المدى الطويل على موازنة الأثر السلبي لانكماش الرقعة المزروعة على الناتج الفلاحي، وقد سلطت هذه النظرية الضوء على ما يلي:

- أن التنمية الفلاحية هي قضية غير قابلة للإرجاء أو التأجيل؛
- وأن مكافحة الفقر في المناطق الريفية هو من أهم أهداف التنمية الفلاحية، باعتبار أن الفقر أحد أسباب تدمير البيئة، لذلك فإن مكافحته ليس خيار إجتماعي وإنما خيار إستراتيجي يرتبط بالمصير الإنساني[1].

2- التنمية الفلاحية حسب التوجهات الحديثة: ظهرت آراء وتوجهات حديثة قادها الاقتصاديون الذين يدعون إلى إعادة الاعتبار للتنمية الفلاحية، وبدأت المعالجة الحديثة لمفهوم التنمية الفلاحية (الرأسية والأفقية) في محاولة تطوير هذا القطاع، حيث ارتبطت التنمية الفلاحية الرأسية بزيادة إنتاجية الوحدة الواحدة من الأرض عبر التكثيف الرأسمالي وضخ التقدم التكنولوجي، وزيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل الفلاحي من خلال:

- إعادة هيكلة العمل الفلاحي بنقل العامل الذي يعاني من البطالة المقنعة إلى خارج القطاع؛
- خضوع النشاط الفلاحي لمرحلة الغلة المتناقصة؛
- التكثيف الرأسمالي الفلاحي (أي زيادة نسبة رأس المال الفلاحي/ العمل الفلاحي).

لذلك التنمية الفلاحية الرأسية اتسمت بخاصية أساسية وهي أنها لا تؤدي إلى زيادة الأسعار الفلاحية بمعدل يفوق المتوسط العام لمعدل التضخم.

أما التنمية الأفقية والتي تشير إلى إضافة الكمية إلى مساحة الرقعة المزروعة أي التوسع في الأرض المزروعة، اشترطت إعادة تعديل معدل التبادل لصالح المحاصيل الفلاحية، أي يجب أن يتفوق معدل نمو الأسعار الفلاحية على المتوسط العام للتضخم، وتأثير التوسع المساحي ينحصر في زيادة

[1] رفعت لقوشة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 27-28.

الناتج الفلاحي الكلي، وانخفاض متوسط إنتاجية الأرض، وارتفاع أسعار المحاصيل الفلاحية، وإعادة توزيع الدخل لصالح الريع الفلاحي مع زيادة القيمة النقدية للإنتاجية المتوسطة للأرض.

وبهدف التخوف من التضخم في الأسعار الفلاحية، والتي بدورها تؤثر سلبا على سياسات التنمية، وكذا عدم استقرار العلاقات السوقية، وظهور حالة الركود التي عاشها الاقتصاد العالمي منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي، مع هبوط معدلات نمو الناتج الفلاحي في العالم الثالث، رجح الكثير من المفكرين والاقتصاديين التنمية الفلاحية الرأسية على التنمية الفلاحية الأفقية.

وكرد فعل برزت في نهاية الثمانينات وبداية تسعينيات القرن الماضي اتجاهات حديثة تسعى إلى إعادة تشكيل مفهوم التنمية الفلاحية ومعاييرها عبر نظريات ورؤى جديدة، وكافتتاحية أداء لها اهتمت هذه الأحيرة بزيادة الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الفلاحي مع خفض معدل زيادة الأسعار الفلاحية كمعيار أساسي للتنمية الفلاحية الرأسية بسبب:

- أن رفع مستوى الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الفلاحي يسمح باستيعاب جزء أكبر من العمالة الفلاحية دون التضحية بنسبة الربح/ رأس المال عند مستوى التوازن، حيث عند مستوى التوازن (الأجر = قيمة الإنتاجية الحدية للعمل)، وتبلغ نسبة الربح/ رأس المال أقصاها[1]، ولكن في حالة دورة النشاط الفلاحي يكون هناك فائض العمل (أي الأجر أكبر من القيمة الإنتاجية الحدية)، قد يلتهم جزء معتبر من الأرباح، ومن ثم فإن زيادة إنتاجية العمل قد تساعد على استيعاب المزيد من العمالة الزراعية في الوضع التوازني، إذ لا يؤثر سلبا على معدل رأس المال الفلاحي.

إن الزراعة الحديثة تفترض وجود شبكة من الخدمات العلمية والفنية، وهذه الشبكة تضم علماء وباحثين وفنيين وإرشادين وهؤلاء بدورهم يمثلون بجانب العمالة الفلاحية ما يطلق عليه" كتلة العمل"، وتكون زيادة إنتاجية هذه الكتلة بمقدار كفاءة إدارة عملية التنمية الفلاحية.

وحتى تكتمل أبعاد التحليل لابد من الاقتراب من مكافحة قضية الفقر في المناطق الريفية، ولابد من تنمية القدرات الإنتاجية للعمال في الريف ومكافحة الفقر في أوساطهم، عن طريق قيام الدولة بدورها في

[1] رفعت لقوشة، مرجع سبق ذكره، ص33.

تعميم البنية الأساسية للفلاحة الحديثة، وكذلك لابد من القيام بعملية الإصلاح الاقتصادي عن طريق إجراءات التكييف في القطاع الفلاحي[1].

المطلب الثالــث: العلاقة بين التنمية الفلاحية والتنمية الاقتصادية

ومن الحقائق الواضحة أن قطاع الفلاحة هو أول الحِرف التي ساعدت الإنسان البدائي على الإستفادة من الظروف المحيطة به (توافر الموارد الطبيعية اللازمة للفلاحة كالأرض، الماء، موارد الطاقة، الغابات، الحيوانات،...)، لكسب رزقه وتأمين استمرارية الحياة والعيش منذ القدم، وشهدت هذه الحرفة تطورات عديدة على مر السنين في مختلف أقطاب العالم، حيث لم تتقدم الشعوب والبلدان قبل احترافها ونموها في قطاع الفلاحة لمدة من الزمن، الأمر الذي ساهم في خلق أنشطة وقطاعات أخرى كالتجارة والتصنيع الفلاحي، وذلك ما أثبته التاريخ، فالفلاحة الأمريكية واليابانية وغيرهما من البلدان المتقدمة ساهمت بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أولا: الفلاحة ومكانتها في الاقتصاد:

تحتل الفلاحة مكانة هامة في الاقتصاد القومي وتزيد مكانتها إهتماما خاصة في اقتصاديات الدول النامية والأقل نموا، فهي أداة تنمية حيوية التي تعد رافد من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لدورها في تخفيض نسبة الفقراء، وتوفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمواد الأولية، الرسالة التي ركز عليها البنك العالمي في تقريره الصادر في 2008 بعنوان "الزراعة من أجل التنمية" الذي ابرز فيه أهمية الفلاحة كخيار استراتيجي لتنشيط النمو الاقتصادي وتعزيز الأمن الغذائي، والحد من الفقر من خلال تنمية الإنتاجية الفلاحية، لأن زيادة الإنتاج الفلاحي ضرورة ملحة تسهم في تعزيز ودعم مختلف مجالات التنمية الاقتصادية، حيث يساهم الفائض الفلاحي الناتج عن ارتفاع معدل الإنتاجية في تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكان القطاعات غير الفلاحية من السلع والمنتجات الزراعية، أو قيام الفلاحون باستثمار جزء من دخولهم في القطاعات الأخرى، ونتيجة لذلك يزيد طلب السكان الفلاحين والريفيين على السلع والخدمات التي توفرها القطاعات الأخرى، نتيجة لتحسن دخولهم، وبالتالي توسيع سوق القطاعات غير الفلاحية، الأمر الذي أثبته التاريخ الاقتصادي، أي أنه لم توجد دولة تحولت من الركود الاقتصادي إلى مرحلة الانطلاق دون أن تحقق قدر معتبر من التحسن في الإنتاج الفلاحي، على اعتبار أن الزراعة هي

[1] رفعت لقوشة، مرجع سبق ذكره، ص33.

أول الأنشطة الاقتصادية في الحياة الإنسانية، تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وبالتالي التقدم الاقتصادي.[1]

لذلك تعد التنمية الفلاحية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية بأبعادها الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي، والبعد البيئي من خلال الحفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد ويضمن ظروف التنمية المستدامة، دون الإغفال لشروط الكفاءة الاقتصادية، والسعي نحو بناء اقتصاد فلاحي يساهم في تعزيز دعامة القاعدة الاقتصادية للتنمية، بالاعتماد على الاستثمار الأمثل في الموارد الطبيعية المتاحة، وتوليد فرص عمل، وتوفير المواد الأولية للتصنيع الفلاحي، وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية بين القطاعات الأخرى في الاقتصاد القومي، كما يعتمد على الفلاحة في توفير الاحتياجات اللازمة من الغذاء وتحسين الاكتفاء الذاتي، وزيادة الصادرات ومنه الضغط على عجز الميزان التجاري، وتثبيت الأفراد في المناطق الريفية والحد من النزوح نحو الحضر[2].

ويتفاوت عمل قطاع الفلاحة من أجل التنمية من بلد إلى آخر تبعاً لكيفية ومدى اعتماد هذه البلدان على هذا الأخير، باعتباره مصدراً من مصادر تحقيق النمو الاقتصادي وأداة لتقليص الفقر، ما جعلها تصل إلى تقسيم البلدان إلى ثلاثة عوالم اقتصادية متميزة تعمل فيها وفقاً لحصة الفلاحة في إجمالي النمو في السنوات الخمسة عشر الماضية، وحصتها من الفقر الكلي في المناطق الريفية باستخدام سقف الفقر عند مستوى 2 دولار أمريكي في اليوم، وتختلف هذه العوالم باختلاف البرامج الفلاحية المتبعة من أجل التنمية، والسعي لتحقيق النمو الاقتصادي وتقليص الفقر، خاصة في الدول القائمة اقتصاداتها على القطاع الفلاحي، لذلك تعتبر الفلاحة والصناعات المصاحبة لها جوهرية بالنسبة لتحقيق النمو وتقليص الفقر الجماعي وتخفيض انعدام الأمن الغذائي، وهذه العوالم هي[3]:

1- **البلدان القائمة اقتصاداتها على الفلاحة:** وتضم اغلب دول إفريقيا جنوب الصحراء والتي تعتبر الفلاحة والصناعات المصاحبة لها جوهرية ومصدر رئيسي للنمو الاقتصادي، وتصل مساهمة الفلاحة في المتوسط نسبة 32% من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي، لان معظم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية (حوالي 70%من إجمالي السكان).

[1] غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 68-69.

[2] المرجع السابق، ص16.

[3] مجموعة من موظفي البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص4.

2- **البلدان التي اقتصاداتها سائرة إلى التحول الاقتصادي:** في هذه البلدان الزراعة لم تعد من بين المصادر الرئيسية للنمو، فهي تسهم في المتوسط بنسبة 7%من نمو إجمالي الناتج المحلي وتتميز بارتفاع نسب الفقر في المناطق الريفية (82% نسبة الفقراء)، ونظرا لانتهاجها سياسات التحول الاقتصادي العميق وتوجهها نحو تنمية القطاعات غير الفلاحية، وتهميش القطاع الفلاحي، لذلك تبقى بطيئة في إعادة توزيع الأيدي العاملة من قطاع الزراعة للعمل في قطاعات أخرى مما يترك أعداداً كبيرة من الفقراء في المناطق الريفية، الأمر الذي يوسع الفجوة في الدخل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، لذلك يقوم السكان العاملون في القطاع الفلاحي بطلب الإعانات المالية والحماية من طرف الحكومة لأن التباين المتزايد في الدخل كان هو سبب استمرار الفقر المدقع في المناطق الريفية.

3- **البلدان القائمة اقتصاداتها على المناطق الحضرية:** والتي تتميز بمساهمة الفلاحة في النمو الاقتصادي أقل مما في البلدان السابقة، 5% في المتوسط، والفقر في معظمه متواجد في المناطق الحضرية، وحوالي نسبة 45% من الفقراء في المناطق الريفية، وتشكل الصناعات الفلاحية وصناعات المواد الغذائية حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي.

وهناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في اعتمادها على إستراتيجية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تنمية القطاع الفلاحي، حيث كانت الفلاحة بذرة الأساس للثورة الصناعية التي انتشرت في مختلف البلدان في منتصف القرن الثامن عشر حتى أواخر القرن التاسع عشر، وكذا نفس الأمر بالنسبة لدول جنوب شرق أسيا في بداية بناءها الاقتصادي اعتمدت على الفلاحة كعامل أساسي لنشوء الصناعة، بحكم قوة القطاع في تقليص الفقر وتوفير الغذاء[1].

ثانيا: العلاقة التكاملية للفلاحة وقطاع التصنيع:

هناك اتفاق على أن أساس التنمية الاقتصادية هو التصنيع، أي انه العنصر القائد للاقتصاد، كما أنه لا يمكن فصل قطاع الصناعة عن الفلاحة، إذ من السهولة تحريك رأس المال من الصناعة إلى الزراعة والعكس صحيح، ومع ازدياد وتطور ميكانيزم السوق فان اغلب الحكومات والهيئات العامة تسهم في تشجيع مصادر التمويل العامة لكلا القطاعين، فيما يبقى الإشكال يكمن في الإنتاجية، أي أن الصناعة تقدم إنتاجية اكبر من الفلاحة، وبالتالي تنمية مختلف القطاعات الأخرى، لذلك فان كفاءة التنمية الاقتصادية تقوم على التكافل الديناميكي بين كلا القطاعين (الصناعي والفلاحي)، الأمر الذي يتطلب من

[1] مجموعة من موظفي البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص8.

الحكومات تنظيم السياسات العامة (التجارة، الأسعار، الضرائب)، والزراعة مع الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة والتسهيلات الائتمانية وكل ما يستهدف المكاسب التنموية، وعلاقة التكامل بين القطاعين تبقى تخضع للعديد من العوامل المؤثرة[1].

ومن جهة أخرى في قطاع التصنيع تقوم الصناعات الزراعية بتطوير وتحويل وتوزيع المدخلات التي يحتاجها القطاع الفلاحي، والمخرجات التي تتأتى منها، وهي تشمل التصنيع الفلاحي الذي يعد بمثابة نشاط فرعي يقضي بتجهيز المواد الخام والمنتجات الوسيطة الناشئة عن الفلاحة كالمنتجات الغذائية، والتبغ، والأقمشة والمنتجات الخشبية والأثاث، والورق والمنتجات المطاطية، ويؤدي التصنيع الفلاحي في معظم البلدان النامية، دورا بارزا في القيمة المضافة ضمن قطاع التصنيع[2].

كما أن النهوض بقطاع التصنيع الفلاحي يعني مزيدا من الطلب على مخرجات القطاع الفلاحي ومزيدا من الطلب على منتجاته، ومزيدا من الطلب للتصدير ومزيدا من رفع مستوى الدخل في القطاع، علاوة على ذلك استمرار نمو الطلب العالمي على القطاعين كنتيجة طبيعية لنموهما، وفي نفس السياق أكد آرثر لويس على أن استمرار القطاع الفلاحي في إمداد القطاع الصناعي بالعمل ورأس المال، يتطلب الحفاظ على الفارق بين الأجر المرتفع بالقطاع الصناعي وأجر الكفاف بالقطاع الفلاحي، مضيفا بأن أية زيادة في الأسعار والقوة الشرائية للفلاحين وعمال الفلاحة، لا يمكن اعتبارها حافزا بقدر ما تعد معوقا للتصنيع، وذلك لأن الارتفاع عن أجر الكفاف بالقطاع الزراعي سوف يتطلب رفع الأجر الحقيقي بالقطاع الصناعي حرصا على استمرار فارق الدخل بين القطاعين لصالح الصناعة، ومنه انخفاض الفائض الرأسمالي ومعدل تراكم رأس المال بالقطاع الصناعي[3].

لذلك من الواجب أن تكون هناك علاقة قوية وتكاملية بين القطاع الفلاحي ومختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تشكل الاقتصاد الوطني، خاصة منها قطاع الصناعة لأن هذا الأخير يتطلب موارد أولية توفرها الفلاحة، كالصناعات التحويلية الغذائية، كما توفر الزراعة أيضا جزء كبير من العمل

[1] حمدي أبو النجا، التحليل والتنمية (تحليل مقارن)، المكتبة الأكاديمية، الطبعة 1، مصر، سنة 2004، ص ص، 87-88.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة – تسخير النظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل، روما، سنة 2017، ص83.

[3] غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 81-82.

ورأس المال الذي يتطلبه النمو الصناعي كالمستخدمات الوسيطة، إلى جانب كونها سوقا لتصريف الكثير من المنتجات الصناعية، وزيادة التبادل، وتوسيع مجال التسويق بين القطاعين.

ويمكن التمييز بين نوعين من السلع الصناعية التي يستهلكها النشاط الزراعي منها سلع انتاجية كالسماد والمبيدات والمعدات والآلات الفلاحية، وأخرى سلع استهلاكية معمرة يستهلكها الفلاحون[1].

المبحث الثاني: السياسات الداعمة للتنمية الفلاحية

يتطلب تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ودعم مساعي التنمية الفلاحية سياسات فلاحية متعددة ومتباينة فيما بينها ضمن السياسة العامة لاي بلد، وتعتبر هذه الأخيرة من أهم استراتيجيات التنمية الفلاحية وقوامها، ولها دور كبير في هذا القطاع الإستراتيجي والحيوي، وتمثل جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة المسطرة من طرف الحكومة ضمن برامجها التنموية، وتتباين السياسات الفلاحية فيما بينها بحسب درجات التدخل الحكومي في البيئة الفلاحية والنظام الاقتصادي السائد في البلد.

المطلب الأول: ماهية السياسات الفلاحية

أولا: تعريف السياسات الفلاحية:

تُعرّف السياسة الاقتصادية بأنها خطة محددة ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة، وتستهدف هذه الأحيرة لمجتمع ما تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية التي تعني زيادة الناتج القومي الفردي بما يحقق أعلى مستوى لمعيشة السكان، وتتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات (الصناعية، والزراعية، والخدماتية، ..وغيرها)[2].

بينما السياسات الفلاحية (الزراعية) فهي فرع من فروع السياسة العامة وشطر من السياسة الاقتصادية ككل، يتم تنفيذها في مجال الفلاحة، وتعتمد على مجموعة من الأساليب والأسس والإجراءات والبرامج لتحقيق أهدافها وأهداف السياسة الاقتصادية العامة بالتكامل والتنسيق فيما بينها وبين مختلف

[1] غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 320.

[2] غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين التبعية والإكتفاء الذاتي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2008/2007، ص74.

السياسات الأخرى، ويستوجب أن تصدر السياسات الفلاحية عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني هدفها الصالح العام[1]، ولها العديد من التعريفات أهمها:

– السياسات الفلاحية هي مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي المنتهجة من طرف الحكومة والمطبقة على القطاع الفلاحي في شكل برامج ومخططات لتحقيق أهداف محددة ضمن السياسة الاقتصادية العامة أهمها النهوض بالقطاع الفلاحي وتنميته، وتهدف السياسات الفلاحية إلى هدفين أساسيين هما[2]:

- زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي بصفة عامة والموجه منه لإنتاج الغذاء بصورة خاصة، من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الإكتفاء الذاتي؛

-العمل على زيادة حجم الصادرات الفلاحية لإحلال فاتورة الواردات الفلاحية وخاصة المنتجات الغذائية لسد فجوة الغذاء.

وتعرف أيضا السياسة الفلاحية بأنها تلك البرامج الفلاحية الإنشائية والإصلاحية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، والتي تحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الفلاحي، لضمان التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وبين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال الاقتصادية الفلاحية المستقبلية.[3]

كما أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط ممكن من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمشتغلين في الفلاحة، من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته، حيث إذا لم يتحقق ذلك

[1] سفيان عمراني، خير الدين معطى الله، الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر–دراسة نقدية، مجلة جامعة القدس المفتوحة الأبحاث والدراسات، العدد 41، جانفي 2017، ص 60.

[2] سفيان عمراني، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، ورقة بحثية للمشاركة في ملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي24/23 نوفمبر 2014، ص07.

[3] سفيان عمراني، خير الدين معطى الله، مرجع سبق ذكره، ص60.

فإنها ناقصة في أهدافها أو في الوسائل المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف أو أن تطبيقها جرى في ظروف غير ملائمة[1].

وتسعى السياسات الفلاحية المنتهجة من قبل الحكومة نحو الحفاظ على التوازن الغذائي من السلع الغذائية اي مدى قدرة المجتمع على الاعتماد الكامل على نفسه، وعلى إمكانياته وموارده الذاتية لتحقيق كل رغباته وإنتاج حاجاته الغذائية داخليا، والعمل على زيادة الإنتاج، وتحقيق العائد من الصادرات من خلال تكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه، ما يتطلب من الحكومات التدخل بمساعدة الفلاحين ومرافقتهم لتذليل الصعاب أمامهم وتسهيلها.

وتتسم السياسات الفلاحية بما يلي:

1- **الكفاءة:** يقصد بها تنمية الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل، ومراعاة الجدوى الاقتصادية والميزة التنافسية في الاستفادة من هذه الموارد.

2- **الديمومة:** وهي إدارة الموارد الزراعية وخاصة التربة والمياه والغطاء النباتي بطريقة تضمن حمايتها وتنميتها حيثما كان ذلك مجديا من الناحية الاقتصادية، واستدامة إنتاجها على المدى البعيد.

3- **توفر الاستقرار والمناخ الاستثماري الملائم للقطاعين العام والخاص** من خلال التطوير والتحديث المستمر للقوانين والنصوص التشريعية ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي بما يلبي الاحتياجات المتغيرة للتنمية الاقتصادية، مع تأمين السلع الغذائية للمستهلكين باستمرار بكميات كافية نوعية مناسبة.

ثانيـــا: تصنيفات السياسات الفلاحية: نظرا لاختلاف النظم الاقتصادية مع التطور الاقتصادي عرفت السياسات الفلاحية المتبعة من قبل الحكومات ثلاث سياسات وهي:

1- سياسات التوجيه الفلاحي: ظهرت في الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية)، وتجمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي عند الضرورة، هدفها الرئيسي هو تحسين فعالية النشاط الفلاحي وأعطت هذه السياسات ثمارها ونتائجها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي الفلاحي ومنها خلق وتوفير المستلزمات والمدخلات الضرورية للثورة الصناعية آنذاك[2].

[1] رحمن حسن الدوسري، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، سنة 2013، ص199.
[2] غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين التبعية والإكتفاء الذاتي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

2- سياسات الإصلاح الفلاحي: طبقت هذه السياسات في معظم الدول النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية كإسبانيا وإيطاليا وانطلقت معظمها من النقاط الآتية:

- تحديد الملكية بسقف أعلى ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو دون تعويض؛
- توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أي مساحات أراضي؛
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الفلاحي.

والهدف الاقتصادي من ذلك هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الفلاحي الرأسمالي، لزيادة فعالية النشاط الفلاحي، وخلق نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين قطاعي الفلاحة والصناعة.[1]

ومصطلح **الإصلاح الفلاحي** يقصد به إجراء تعديلات وتغييرات في النظام أو القطاع الفلاحي بأسره بهدف إحداث نقلة نوعية في القطاع وتوفير موارد داخلية لإحداث التنمية الاقتصادية مع تحقيق العدالة بين الفلاحين، وتنمية الحياة الريفية وترقيتها.

ويرمي إلى إصلاح الريف اقتصاديا واجتماعيا، بإعادة توزيع الدخل والموارد المتاحة للاستثمار الريفي وتوفير الأدوات والوسائل والمستلزمات الضرورية للفلاح، إذًا هو سياسة اقتصادية واجتماعية تمس القطاع الفلاحي لتحسينه وترقيته وتحسين معيشة المجتمع الريفي[2]، وتتضمن أدوات الإصلاح الفلاحي على قضايا متنوعة كدفع تعويضات، تحديد سقف الملكية وتحديد الإعفاءات والاستثناءات، أدوات إعادة توزيع الأرض على المستفيدين، وتقسيم أدوات الإصلاح الفلاحي إلى ثلاث أقسام، أولها أدوات الأراضي المؤجرة، والثاني أدوات إعادة توزيع الأرض، وأخيرا أدوات استيطان الأرض.

والإصلاح الزراعي المتعلق بالأراضي المؤجرة لا يرتكز على إعادة توزيع حقوق الملكية القائمة وإنما يرتكز على تغيير أنماط العقود القانونية والعرفية بين المالك والمستأجر أي منع أنماط التأجير الإقطاعية أو الشبه إقطاعية، أما أدوات إعادة توزيع الأرض فتعني إعادة توزيع حقوق ملكية الأرض بين الأفراد عن طريق سن قوانين خاصة بإعادة توزيع الأرض من خلال نزع الملكية، أو التعويض عند الاستيلاء والقيام بإصلاحها زراعيا، في حين إستيطان الأراضي لا يتضمن توزيع إجباري لحقوق الملكية

[1] غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين التبعية والإكتفاء الذاتي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] براكتية بلقاسم، الزراعة والتنمية في الجزائر – دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، سنة 2014/2013، ص175.

الخاصة، بل يشمل تحرير أراضي الدولة للإستيطان أو فتح أراض جديدة أمام الإستيطان أو إعادة إستيطان أراض تخلى عنها أصحابها السابقين[1].

وحققت سياسات الإصلاح الفلاحي نتائج جيدة بالمقارنة بسابقتها سياسة التوجيه الفلاحي.

3- سياسات الثورة الزراعية: يعد أسلوبي الإصلاح والثورة من أساليب التغيير الاجتماعي، وهما يختلفان من حيث الفارق الزمني والمكاني، كما يختلفان من حيث البعد الإيديولوجي، ومفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل، والثورة تعني التغيير الشامل والكامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة[2]، وهذه الإستراتيجية تهدف إلى تغيير الواقع الاجتماعي لدولة ما بشكل جذري وسريع، وإلى تمكين القوة السياسية من فرض السلطة داخل البلد، باعتبار أن هذه العملية هي محاولة ثورية من قبل الحكومة لإعادة تنظيم الاقتصاد الريفي لأسباب إجتماعية وسياسية، وتبنت هذه السياسة معظم الدول الاشتراكية والكثير من الدول النامية التي كانت تتطلع إلى نقلة اقتصادية وإجتماعية سريعة وجذرية[3]، وإعتمدت على مبدأ أن الأرض ملك للشعب، وتم وضعها تحت تصرف الفلاحين لإستغلالها والعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة الشعب ككل ورفع كفاءة الإنتاجية والإنتاج، غير أن هذه السياسات لم تأتي بثمارها في أغلبها لأنه يغلب عليها الطابع السياسي وليس الطابع الاقتصادي[4].

المطلب الثاني: متطلبات وأهداف السياسات الفلاحية

أولا: متطلبات السياسات الفلاحية

لتحقيق أهداف التنمية الفلاحية بشقيها الإجتماعي والاقتصادي يجب توفر جملة من الشروط والمستلزمات الأساسية واللازمة للسياسات الفلاحية المعتمدة من قبل الحكومات مهما كانت أنظمتها الاقتصادية القائمة وأهم هذه المتطلبات ما يلي[5]:

1. السلطة أو الهيئة العامة: تتمثل السلطة أو الهيئة العامة في كل هيئة حكومية رسمية أو شبه رسمية مخول لها كافة الصلاحيات في وضع وتنفيذ المنهاج العملي للسياسات التي ترسمها، واختيار الوسائل

[1] عدة عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 47، 50.

[2] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص07، (بتصرف).

[3] منصور حمدي ابوعلي، مرجع سبق ذكره، ص 324.

[4] غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين التبعية والإكتفاء الذاتي، مرجع سبق ذكره، ص77.

[5] بابا عبد القادر، عدة عابد، السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد4، جوان2017، ص ص، 75-76.

التي يجب استخدامها لتحقيق الأهداف المنشودة والإشراف على التنفيذ، بحيث يتوقف نجاح أي خطة أو منهاج على مدى كفاءة أعضاء الهيئة المشرفة على التنفيذ والمتابعة للسياسات المسطرة.

2. الغاية من السياسات الفلاحية: ويقصد بها الأهداف والغايات المسطرة والتي توجه إليها الجهود لانجاز وتحقيق كل ما هو مستهدف، ويجب أن تكون هذه الأهداف والغايات واضحة الرؤى لدى القائمين عليها للتمكن من معرفة أهم الوسائل الممكنة المستخدمة لتحقيقها ومعرفة أيضا أهم المعوقات والأسباب التي بواسطتها لا يمكن تحقيق ما هو مُرجو على أحسن وجه.

4- الوسائل: وهي الطرق والإجراءات العملية التي يتضمنها المنهاج العلمي والواجب إتباعها لتنفيذ برامج السياسات الفلاحية، ويتوقف نجاح هذه الأحيرة على كفاءة ومهارة اختيار الوسائل والإمكانيات اللازمة والمناسبة في الوقت المناسب، مع ملائمة الإجراءات ومدى تكييفها مع الظروف، وتتطلب عملية اختيار الوسائل في السياسات الفلاحية مراعاة علاقة الوسيلة بالهدف المنشود ومدى تأثيرها على تنمية الطاقات الإنتاجية وزيادة الدخل، ومرونة هذه الوسائل والإجراءات وملائمتها للظروف والأحوال المحيطة بها ومدى تأثيرها على منهج السياسات الأخرى.

5- الظروف والأحوال: ويقصد بها الظروف التي يتم فيها تنفيذ البرامج والسياسات الفلاحية وكذا أهم المؤثرات الفنية، الثقافية، الاقتصادية، والسياسية التي تحيط بهذه السياسات، والتي تستوجب على القائمين على تسطيرها أن يختاروا أهم الوسائل المناسبة التي لا تتعارض مع الظروف المحيطة بها، معتمدين على دراسة علمية وموضوعية لجميع الجوانب والجهات المحيطة بها ومدى تنفيذها.

ثانيـــا: أهداف السياسات الفلاحية:

للسياسات الفلاحية بمختلف أنواعها واشكالها اهمية كبرى، فهي من وسائل الحكومة لتنفيذ أهدافها المباشرة والغير مباشرة، من تحسين معيشة المجتمع الريفي وتحقيق التنمية الفلاحية، وتتمثل أهداف السياسات الفلاحية في ثلاث نقاط رئيسية وهي[1]:

1. تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المستخدمة من خلال ترشيد استخدام الموارد المتاحة، وتقليل الفاقد الاقتصادي في استخدامها، أي الاعتماد على فرص التكاليف البديلة في توزيع الموارد وطرق استخدامها؛

[1] رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 36.

2. التوزيع العادل للدخل والثروة داخل القطاع الزراعي من جهة، وبين باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية، وفقا لما يقرره المجتمع من معايير لمكونات العدالة التوزيعية للدخل والثروة؛
3. استغلال الموارد بشكل بعيد عن استنزافها وتدهورها، أي أخذ مسألة البيئة واستدامتها بعين الاعتبار.

إضافة إلى ما سبق تتضح الأهداف المباشرة للسياسات الفلاحية فيما يلي:

- تحقيق توازن الأسعار الفلاحية الحقيقية من خلال التوفيق بين السياسات الفلاحية السعرية وسياسات التسويق الفلاحي وتحقيق التوازن بين السياستين لتشجيع الاستثمار الفلاحي من جهة وتحسين القدرة الشرائية للمجتمع الريفي من جهة أخرى؛
- العمل على التنسيق والتوفيق بين كافة السياسات والبرامج الفلاحية المتباينة والتي تعتمد أساسا على الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد المادية والمالية والبشرية بتقنيات تكنولوجية حديثة بهدف تحقيق تنمية مستدامة للقطاع الفلاحي برفع المستوى المعيشي للأفراد والتشغيل داخل المجتمع الريفي الفلاحي؛
- إنشاء مناطق تصدير بعد الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي وتوجيه الفائض الإنتاجي نحو الأسواق العالمية لإنعاش التجارة الخارجية، وجلب العملة الصعبة من جهة أخرى.

في حين الأهداف غير المباشرة للسياسات الفلاحية تبرز من خلال الأهداف التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها وهي:

- تلبية الاحتياجات الغذائية ومنها الأساسية للسكان واحتياجات أخرى داخل المناطق الريفية والفلاحية؛
- تنمية العلاقات والترابط بين القطاع الفلاحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى بهدف تحسين الإنتاجية الفلاحية والصناعية وكذا الخدماتية، وبالتالي توليد فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة للأفراد ؛
- من خلال السياسات السعرية والتي هدفها الاساسي وبشكل غير مباشر حماية القدرة الشرائية للفلاحين وأصحاب الدخول المنخفضة[1].

المطلب الثالـــث: أنواع السياسات الفلاحية اقتصاديـــا

تعددت السياسات الفلاحية واختلفت بإختلاف السياسات الاقتصادية العامة للحكومات ومدى تدخل هذه الأحيرة في النشاط الاقتصادي والفلاحي على الخصوص بوضع برامج تنموية تهدف إلى النهوض بهذا القطاع، ويكون ذلك في حالة إقتراب السوق من المنافسة التامة والأسواق المشوهة، ففي الحالة

[1] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الأولى تتدخل الدولة لعدم رضاها عن حصيلة السوق اقتصاديا وإجتماعيا، بينما في الحالة الثانية فتتدخل لتصحيح انحراف السوق عن مزاياه، وإعادته من ظروف المنافسة التامة، ويقضي الأمر بأن يكون التدخل بالطريقة التي تحقق الأهداف المرجوة[1] وإلا فشلت هذه السياسات.

كما تختلف هذه السياسات من سياسة لأخرى بسبب تراكم مجموعة من الظروف والتغيرات الدولية والإقليمية منها الأزمات المالية والقوى الصناعية...، والظروف الاجتماعية (مثل نسب التحضر والتمدن والعادات وتقاليد المناطق الريفية)، إلى جانب الظروف الطبيعية والمناخية (الكوارث الطبيعية والجفاف والتصحر...الخ)، كل هذه العوامل تسهم في اختلاف السياسات الفلاحية خاصة في فحواها من بلد لأخر، ما ينتج عنه اختلاف في أداء القطاع لأن الدول والحكومات تستخدم هذه السياسات للتصدي ومواجهة مثل هذه الظروف، وإيجاد الحلول للثغرات والمعوقات التي تقف دون نجاحها، من خلال الإصلاحات المتعاقبة والمتلاحقة للقطاع الفلاحي.

وتنقسم السياسات الفلاحية إلى سياسات فرعية أخرى كالسياسة التمويلية الاستثمارية، السياسة السعرية الفلاحية، والسياسة التسويقية الفلاحية، كما تنقسم هذه السياسات الفرعية بدورها إلى مجموعة من البرامج والقرارات لها أهداف وسيطة لأهداف السياسات الفلاحية العامة للاقتصاد.

أولا: السياسات التمويلية الاستثمارية

تتصدر السياسات التمويلية والاستثمارية مكانة هامة في دعم ومرافقة القطاع الفلاحي وتزداد أهميتها من خلال تخصيص الحكومة لاعتمادات مالية ضمن سياساتها وخططها التنموية والاجتماعية لتشجيع ومرافقة الفلاح البسيط وتنمية المردودية الفلاحية، وتسهيل عميلة الاستغلال بشراء الآلات والمعدات والأسمدة والبذور الجيدة وكذا المواشي وغيرها، وكل ما يساهم في توفير مدخلات العملية الإنتاجية، ورغم أن هذه المبالغ والمخصصات المالية ليست كبيرة مقارنة بمخصصات القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة مثلا) إلا أنها تلعب دور المحفز للفلاحين والوحدات والتعاونيات الفلاحية.

واتجهت العديد من الدول إلى التدخل في القطاع الفلاحي بإتخاذ جملة من السياسات الاقتصادية التنموية داخل القطاع من خلال وضع برامج وتخصيص مبالغ مالية لتمويل وتوفير المال اللازم للأنشطة

[1] مصطفى سهيلة، الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2017/2016، ص41.

الفلاحية نتيجة الاختلالات والأزمات التي شهدها العالم الزراعي بعد الحرب العالمية الثانية، باعتبار الفلاحة قطاع إستراتيجي والوحيد القادر على توفير الأساسيات كالغذاء دون اللجوء إلى مستلزمات كبيرة ومكلفة كما أنه يسهم في توفير مدخلات القطاعات الأخرى من أجل مواجهة أثار ومخلفات هذه الحروب كالفقر والبطالة وانخفاض معدلات التنمية في مختلف الاقتصاديات العالمية آنذاك.

حيث تلجا الحكومة لمثل هذه السياسات والبرامج الفلاحية المخططة هدفا منها في تنظيم الحياة الاقتصادية وحماية الأرض بعدم إهمالها، وبالكاد تسهم في توفير الموارد المالية بإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الفلاحي تقوم بمنح قروض بنكية ميسرة من حيث آجالها أو شروط الحصول عليها أو أسعار الفائدة المطبقة عليها، أو التدخل بطرق مباشرة وغير مباشرة بتخصيص اعتمادات مالية في برامجها التنموية لدعم أسعار مدخلات القطاع.

ولكي تنجح السياسة التمويلية والاستثمارية يجب أن تراعي ما يلي:[1]

- يجب أن لا تكون تكاليف القروض الممنوحة لتمويل العمليات الفلاحية تفوق قيمة هذه القروض لتشجيع الفلاح على استمرار الاستثمار في الفلاحة والعمل على توسيعه وتنميته؛

- تبسيط الإجراءات الإدارية وشروط الحصول على القروض الفلاحية أو الدعم الحكومي في إطار خطط مقننة ومؤطرة تشريعيا لحماية صغار الفلاحين بالخصوص؛

- كما أنه يجب على الحكومة والمؤسسات المالية المقرضة للفلاحين تبسيط الإجراءات وشروط الحصول على التمويل والقروض الفلاحية ويجب أيضا على المقترضين الوفاء بالتزاماتهم واسترداد ديونهم في آجالها واحترام القوانين وشروط هذه القروض؛

- ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة، سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات؛

- كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة؛

[1] بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 6-7.

- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛

- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط وإنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها؛

- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض ميسرة تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع؛

- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح من خلال الدراسة التقنية والفنية للمشروع.

ومما سبق يمكن التمييز بين عدة أشكال للسياسات التمويلية والاستثمارية هي:

1. **السياسات التمويلية في الاقتصاد ذو التخطيط المركزي:** تقوم الحكومة في اقتصاد ذوالتخطيط المركزي بتوفير الأموال اللازمة لتمويل القطاع الفلاحي في إطار برامج وخطط فلاحية مسطرة ضمن السياسة الاقتصادية العامة للحكومة، تتمثل في تقديم الإعانات والقروض للمزارعين المحليين لخدمة أهداف متنوعة، وكذا تقديم الدعم الحكومي في أشكال متعددة، منها دعم الأسعار وأسعار الفائدة، ومنح قروض لتغطية أسعار وسائل الإنتاج الحديثة، أو استيعاب أنماط جديدة من المحاصيل أو تبني تقنيات جديدة ثبت نجاحها.[1]

2. **السياسات التمويلية في الاقتصاد الحر:** في الاقتصاد الحر يتم التمويل الفلاحي عن طريق المؤسسات المالية الخاصة، وقد أعطيت الصلاحيات الكاملة في هذا النشاط وفق معايير السوق، ويتسم الإقراض والائتمان في هذه الاقتصاديات بسيطرة القطاع الخاص وبقاء القطاع الحكومي للقيام بتوفير مستلزمات الإنتاج الضرورية من الخارج، وعلى الأغلب تتم عمليات التمويل الفلاحي في المناطق والأقاليم الأقل مخاطرة كمناطق الأراضي الفلاحية المروية أي المناطق التي تتوفر بها المياه والأمطار.

[1] منصور حمدي أبو علي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

ثانيا: السياسات السعرية الفلاحية

السياسات السعرية الفلاحية تسمى أيضا سياسات التسعير، وتعد ثاني أهم السياسات الفرعية بالنسبة للسياسات الفلاحية بعد السياسات التمويلية، نظرا لمساهمتها في توجيه الفلاحين والمنتجين نحو الاستثمار والإنتاج الفلاحي أو التخلي عنه، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقرارات والقوانين المكونة لهيكل ونظام الأسعار في المجال الإنتاجي والاستهلاكي على حد السواء، مشكّلةً في أسعار الدعم الحكومي، وسياسات فرض الضرائب وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف...الخ، وتساهم هذه السياسات في توجيه الموارد بين مختلف المنتجين والمستهلكين، والاستهلاك والاستثمار في القطاع الفلاحي، تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في القطاع[1].

ويعد تدخل الدولة في رسم سياسة فلاحية متكاملة أمراً ضرورياً لمساهمتها في إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وبناء قواعد سعرية مكملة لها، فضلاً عن دورها في حماية المستهلكين ودعم المنتجين وتحسين نسب التبادل التجاري بين القطاع الزراعي والقطاعات اللازراعية والاهتمام بالأسعار النسبية للمحاصيل الزراعية[2]، ومن أهم أهداف السياسات السعرية الفلاحية هو مدى تحقيقها للأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وتحقيق الإشباع الاستهلاكي محليا.

كما أن أسعار المنتجات والمحاصيل الفلاحية تعاني من الاضطراب والتقلب من سنة لأخرى ومن موسم لآخر، ما يستدعي تدخل الحكومة في اغلب الأوقات من أجل تعديل الأسعار وتوجيه الإنتاج الفلاحي لأهداف متعلقة بالتنمية الاقتصادية أو لمواجهة ظروف غير متوقعة، وتعتمد في ذلك على عدة تقنيات منها: سياسات الدعم والإعانات المالية الموجهة لتغطية تكاليف مستلزمات العملية الإنتاجية أو دعم بعض المحاصيل الفلاحية، أو تركها لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الحر[3]، ومن بين السياسات السعرية الفلاحية المتبعة في اغلب الحكومات والدول ما يلي:

[1] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي– حالة الجزائر–، مرجع سبق ذكره، ص119.

[2] عماد حسن النجفي وآخرون، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي– مؤشرات عن الاقتصاد الزراعي السوري–، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد 100، المجلد32، سنة 2010، ص 67.

[3] صالح العصفور، السياسات الزراعية، سلسلة جسر التنمية الدورية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 21، سبتمبر 2003، ص 09.

1. **سياسة التوريد الإجباري:** تعتمد هذه السياسة على احتكار الحكومة على توفير منتجات فلاحية إستراتيجية كالحبوب مثلا، وتوفيرها بأسعار مسقفة أو محددة مسبقا طبقا لآليات العرض والطلب في السوق، نظرا لمكانتها الضرورية من الناحية الغذائية، فتقوم الحكومة بتحديد السعر السوقي للسلعة الذي يكون مساويا لتكلفته الحدية، وبعدها تشتري جزء من الإنتاج وعرضه في السوق بأسعار قد تغطي التكاليف التي تتحملها لقاء الشراء، أو تبيعه بأسعار أقل من التكلفة، وتتحمل مقدار الفرق بين السعرين، وفي حالات أخرى تلزم الدولة المنتجين على توريد كمية معينة من الإنتاج بسعر أقل من سعر السوق، ولكي تحقق الدولة سياستها لا بد من أن يصاحب السعر المحدد من قبلها تسويق كمية محددة من الإنتاج حتى لا يقوم الفلاح بتحويل جزء من إنتاجه إلى السوق لإعادة بيعه، لأن السعر يكون أعلى من السعر المعطى من قبل الدولة.

وهذا يوضح أن تسعير سلعة ما بسعر أقل من سعرها في السوق يعني ارتفاع الأسعار النسبية للسلع الأخرى، وبما أن المستهلك في توزيع دخله يتأثر في تحديده للمقادير المطلوبة من مختلف السلع بأسعارها النسبية والمطلقة فإن انحراف الأسعار عن أوضاعها التوازنية قد يؤدي إلى انخفاض توجيه واستخدام الموارد، بالإضافة إلى أنه يخلق الدافع لإنشاء أسواق موازية يتم بها تداول جزء من المعروض السلعي.

2. سياسة احتكار المدخلات: تطبق هذه السياسة من قبل الحكومة من خلال تحكمها بجزء معتبر من المنتجات الزراعية لتوريدها للسوق بأسعار تنافسية لأسعار المنتجين، من خلال احتكار سوق المدخلات الفلاحية، وتلجا الحكومة لمثل هذه السياسة لعدم ترك المنتجين يعملون على نقل العبء والاحتكار الحكومي للمستهلكين عن طريق عرض المحاصيل الفلاحية بأسعار مرتفعة، وبذلك تلزم المنتجين بتوريد حصص ثابتة من الإنتاج، فإذا احتكرت الدولة على بيع المدخلات الزراعية بأعلى من سعر السوق، فإن التكلفة الحدية للمنتج سترتفع بمقدار الزيادة الاحتكارية في أسعار المدخلات وهو أمر قليل الحدوث[1].

3. **سياسة التحكم وتنظيم العرض السلعي:** في هذه الحالة تتدخل الحكومة لتنظيم الأسعار وخاصة أسعار السلع والمنتجات الفلاحية والتي تكون عرضة للتذبذب (عدم استقرارها)، وإذا كان الهدف من تنظيم المعروض السلعي رفع سعر المنتج تعظيما لدخول منتجيها، فإن تنظيم هذا المعروض يكون بوضع حد أدنى للمواد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة، أما إذا كان الهدف خفض سعر السلعة حتى يتمكن صغار

[1] رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 44.

المستهلكين من الحصول عليها فإن تنظيم المعروض السلعي في هذه الحالة يكون بتعظيم مقدار المواد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة. أما إذا كانت الدولة تستهدف إنتاج كمية معينة من سلعة ما، فإنها تفرض مستوى للسعر أقل من المستوى التوازني، وهي بذلك تعمل على توجيه بعض عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج سلع معينة إلى إنتاج سلع أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة السعرية قد لا تكون إيجابية في حد ذاتها، فتحتاج إلى ما يكملها من أجل تحقيق أهدافها المرجوة، لذلك ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مسألتين مهمتين، الأولى أن لا تعمل على إحداث خلل واسع بالقواعد الأساسية للسوق التنافسية، والثانية أن يكون النفع المتوقع منها أكبر من أعبائها[1].

4. **سياسات الدعم الحكومي والإعانات:** تعتمدها اغلب الحكومات والهيئات العامة والمنظمات الدولية وتُعتمد بشكل أوسع داخل البلدان النامية، وتتمثل في تقديم تسهيلات ومساعدات مالية وإدارية للفلاحين والمستثمرين في القطاع الفلاحي، وتكون إما بشكل مباشر أو غير مباشر، لتشجيع المنتجين في القطاع وحماية القدرة الشرائية للفئات ضعيفة الدخل في المجتمع، بخفض أسعار المنتجات أمام المستهلكين، وتعويض الفلاحين المنتجين لهذه السلع والمنتجات، والتحكم في مستوى الإنتاج، وتأخذ هذه الإعانات والدعم الفلاحي عدة أشكال منها تحويلات مباشرة للأموال أو تحويلات غير مباشرة في شكل ضمانات على القروض، أو جدولة أو مسح الديون والقروض المتعثرة للفلاحين، أو التنازل على جزء من الإيرادات العامة للحكومة كالإعفاءات الضريبية وإلغاء الرسوم الجمركية لبعض المنتجات الموجهة للتصدير، وتسهيل المعاملات التجارية مع الخارج وتعزيز تنافسية المنتج المحلي، كل هذه الإجراءات بهدف تنمية القطاع الفلاحي وتقوية إنتاجه وضمان استمراريته[2].

غير أن سياسات الدعم الحكومي والإعانات غالبا ما تمتص نسب كبيرة من الميزانية العامة، وتكون عبئا عليها واستنزافا للموارد، باعتبار الدعم الحكومي هامش يوضع بين سعر المنتج والمستهلك لتغطية كلفة الأسواق أحيانا، وهدف هذه السياسات هو التقرب من أوضاع الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهو ما يعكس دور الحكومة في التأثير والتحكم في عمليات السوق.[3]

[1] مصطفى سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص109.

[3] رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص45.

ثالثا: السياسات التسويقية

السياسة التسويقية هي جزء من السياسة الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، ما يعكس علاقاتها المباشرة بكافة القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الفلاحي.

1- **تعريف التسويق الفلاحي:** يعرف التسويق في القطاع الفلاحي بأنه ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع والمنتجات الفلاحية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة الأطراف، ويتم هذا التدفق أو الإنتقال عبر عملية متكاملة تبدأ بجني المحصول وتمر بالسماسرة، فتجار الجملة، فالتصدير، أو تجار التجزئة ومنه المستهلك، وضمن هذا المسار يندرج النقل والتمويل والفرز والتعبئة وغيرها، لذلك فإن عملية التسويق ليست حلقة مغلقة وإنما هي منفتحة على قطاعات اقتصادية أخرى، فاعلة ومنفعلة فيها كالقطاع الصناعي، وقطاع النقل والخدمات، والقطاع التجاري بشكل خاص، وتلتقي في الأسواق الزراعية (الفلاحية) ثلاث فئات من العوامل تشترك في مواجهة العرض والطلب وهي المنتجون المزارعون أو الفلاحون، والموزعون والتجار الوسطاء، والمحولون[1] مثل شركات الصناعات التحويلية الغذائية.

ويأخذ التسويق عدة منافذ، نذكر منها ما يلي:

- من الفلاح المنتج إلى المستهلك مباشرة وخاصة بالنسبة لبعض السلع الغذائية التي يتم توزيعها مباشرة من طرف الفلاح إلى المستهلك؛

- من الفلاح إلى تجار الجملة (الأسواق المركزية) ومنه إلى تجار التجزئة لتحويلها إلى المستهلك، وفي هذه الحالة تعرف المنتجات والسلع أسعارا مرتفعة مقارنة بالمنفذ السابق، نظرا لما يحققه تجار الجملة أولا وتجار التجزئة ثانيا من أرباح عالية؛

- من الفلاح إلى تجار التجزئة ومن ثم إلى المستهلك وهذا الأمر قد يؤدي إلى تخفيض ملحوظ في أسعار السلع للمستهلكين[2].

والتسويق له دور في تخصيص الموارد وتحديد أسعار السلع والمنتجات وتنظيم إنسياب العرض وتنمية التجارة الخارجية، ويتضمن جميع الخدمات والعمليات المرتبطة بنقل ملكية السلع من المنتج إلى

[1] منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1، بيروت، أكتوبر 2000، ص ص، 269-270.

[2] جواد سعد عارف، مرجع سبق ذكره، ص ص، 123-124.

المستهلك زمنيا ومكانيا وغالبا ما ترافق هذه الخدمات تكلفة تضاف إلى سعر إنتاج السلعة المدفوعة من قبل المنتج يطلق عليها التكاليف التسويقية التي ترتفع بارتفاع الخدمات والعمليات التسويقية المطلوبة من طرف المستهلك.[1]

2- **العوامل المؤثرة على أسعار المحاصيل الفلاحية:** يمكن تجميع العوامل المؤثرة على أسعار المحاصيل والمنتجات الفلاحية فيما يلي:

- الظروف الطبيعية والاقتصادية لعرض المواد الأولية تؤثر على أسعار المواد الغذائية المصنعة وكذا على القدرات الإنتاجية مثل الطقس، الأمراض، ومساحة الأرض المزروعة، والمواد الغذائية المستوردة؛

- ظروف الطلب بما فيها الدخل، الأسعار العامة، وتفضيلات وأذواق المستهلكين، والتلوث وسياسات التصدير تؤثر على أسعار المنتجات والسلع الغذائية خاصة عند زيادة الطلب عليها؛

- قرارات الحكومة يمكن أن تؤثر على الأسعار من خلال إتباع سياسة الدعم الحكومي لأسعار بعض مدخلات الإنتاج أو ضبط الكميات المعروضة أو إتباع سياسات التجارة المقيدة بفرض الرسوم الإضافية.

وتبقى السياسات التمويلية أهم السياسات الفلاحية اقتصاديا لما تسعى إليه من تحقيق أدنى حد من الاستقرار المالي الفلاحي، وخلق بيئة مواتية لتطوير القطاع وتنميته، وهو ما اكده النهج التدخلي للحكومات من خلال إنشاء بنوك التنمية الزراعية ومؤسسات التمويل الأصغر لتقديم خدمات ومنتجات مالية موجهة للنشاط الفلاحي وقريبة من الفضاء الزراعي والريفي بعيدا عن الأسواق المالية غير الرسمية.

المبحث الثالث: دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي

إن الحصول على القروض البنكية من جهات رسمية أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للفلاحين والحكومة أيضا، لتمكين الفلاح من شراء المدخلات (البذور والأسمدة ومواد وقاية النبات والأعلاف الحيوانية، المعدات والآلات الفلاحية،..الخ)، وتغطية الفجوة الزمنية بين الانفاق على زراعة المحاصيل و/أو تربية الماشية، وتحصيل إيرادات بيع منتجاته ومحاصيله (مرحلة الحصاد والجني) حالة ضعف الموارد المالية الذاتية، واللجوء إلى مصادر التمويل غير الرسمية (التجار المقرضين، الأقارب، والأصدقاء) التي تتسم

[1] رقية خلف حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص، 50-51.

بارتفاع تكاليفها وفوائدها بشكل غير ملائم وظروف غير مواتية، لذلك يشكل عدم إمكانية الفلاح من الحصول على قروض فلاحية مشكلة صعبة على القطاع بأسره.

المطلب الأول: القروض البنكية وتنمية الكفاءة الإنتاجية

إن التنمية المتسارعة والمستديمة للفلاحة هي مفتاح التنمية الاقتصادية للحد من الفقر في اغلب اقتصاديات العالم وخاصة اقتصاديات البلدان الأقل نموا التي تواجه العديد من التحديات لدرجة أن هذه البلدان لا تكاد قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات ومؤسسات فعالة في القطاع الفلاحي بالرغم من الإمكانات المتوفرة في أغلبها، غير أنها لم تصل إلى أهدافها ولاسيما القيود الهيكلية والتكنولوجية، والسياسات الوطنية غير الاحترازية، والبيئة الاقتصادية الخارجية غير الملائمة وغير المشجعة، ذلك ما كان السبب في بطء النمو في مثل هذه البلدان وتفاقم سوء التغذية وتهميش هذه البلدان في الاقتصاد العالمي.

فالتنمية عملية تراكمية ومتواصلة بين عدة قطاعات في الاقتصاد الواحد كما سبق واشرنا إليها في الأجزاء السابقة من الدراسة، حيث النجاح والنمو في مجال معين يخلق إمكانات جديدة في مجالات أخرى من خلال تخفيف القيود المفروضة على جانب العرض وتحسين إنتاجية الفلاحة وقدرتها التنافسية في سياق إستراتيجية متوازنة ومستدامة تستند إلى المزايا النسبية والتخفيف من حدة الفقر.

وحضي الإقراض الفلاحي بأهمية إستثنائية في معظم الاقتصاديات لإستعماله بشكل أساسي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الفلاحية وتحسين صافي الدخل الفلاحي ورفع المستوى المعيشي للفلاح في الوسط الريفي من خلال تحقيق زيادة في التكوين الرأسمالي الفلاحي، وزيادة كفاءة الإنتاج بهدف زيادة القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والانفاق، بالإضافة إلى الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية[1].

كما يمكن للقطاع الفلاحي والأنشطة ذات الصلة أن تعزز النمو الاقتصادي الشامل بشكل كبير وهو ما أكدته العديد من الدراسات والتجارب الدولية التي أشارت إلى أن معدل نمو الناتج المحلي

[1] خالد رمضان البيدي، تحليل قياسي للعلاقة السببية بين الإنتاج الزراعي والقروض الزراعية في ليبيا للفترة(2010-1970)، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، المجلد 20، العددان (1-2)، سنة 2015، ص 56.

الإجمالي الفلاحي أكثر كفاءة بنسبة تفوق عن 2.8 مرة من النمو في القطاع الصناعي أو الخدمات، خاصة إذا تعلق الأمر بقضايا الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي[1].

القروض البنكية الموجهة للفلاحة: يعتبر القرض الفلاحي أفضل عنصر في الصورة الإجمالية للسياسة الإقراضية في الاقتصاد، لذا يجب توفره وبتكاليف ملائمة نسبيا من إجمالي الموارد المتاحة للمؤسسات البنكية المتخصصة في التمويل الفلاحي التي تحدد قدرتها على توفير التمويل بالمبالغ والمعدلات التي تقوم بها، فمعظم الأسئلة المطروحة تكون حول مدى كفاية كمية هذه القروض وتوزيعها ومدى ملاءمتها لمقدرة الفلاحين، فهي مهمة بالنسبة لبرنامج الإقراض القومي، لأن القرض الفلاحي يتطلب التسيير العقلاني بين الاستخدامات المتنافسة بسبب تعزيزه للأهداف الاقتصادية، وأكثر تحديدا مساهمته في نمو الدخل القومي، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الصادرات.

ويتم تقديم مثل هذه القروض بشكل متزايد للاستثمار الفلاحي الإنتاجي على أساس معايير موضوعية عقلانية تستند إلى دراسات جدوى الاستثمار وتقييم التكاليف والفائدة في مختلف دول العالم، على الرغم من وجود فجوة كبيرة بين العرض والطلب على القروض غير معبئة خاصة في البلدان النامية، وحسب بعض التجارب الدولية هناك نجاح مرضي نوعا ما للإقراض التعاوني، والسبب في ذلك راجع للاعتقاد بأن فوائد التنمية التعاونية في الدول التي حققت فيها أداءا جيدًا لم تمتد إلى جميع طبقات الفلاحين، مع طغيان المصادر غير الرسمية في التمويل الفلاحي داخل الأوساط الريفية والفلاحية.

والشكل رقم (2-2) يوضح أهم مخرجات التمويل الفلاحي والقرض البنكي على الخصوص في حالة توظيفه في مجالاته الحقيقية داخل قطاع الفلاحة والانشطة المرتبطة بها وتحقيق الأهداف المسطرة ضمن السياسة العامة للحكومات.

[1] Calvin Miller, Des Services Financiers Accessible à Tous Pour le Développement Rural, FAO, 2014,p 01.

الشكل رقم (2-2): علاقة القرض البنكي بالتنمية الفلاحية

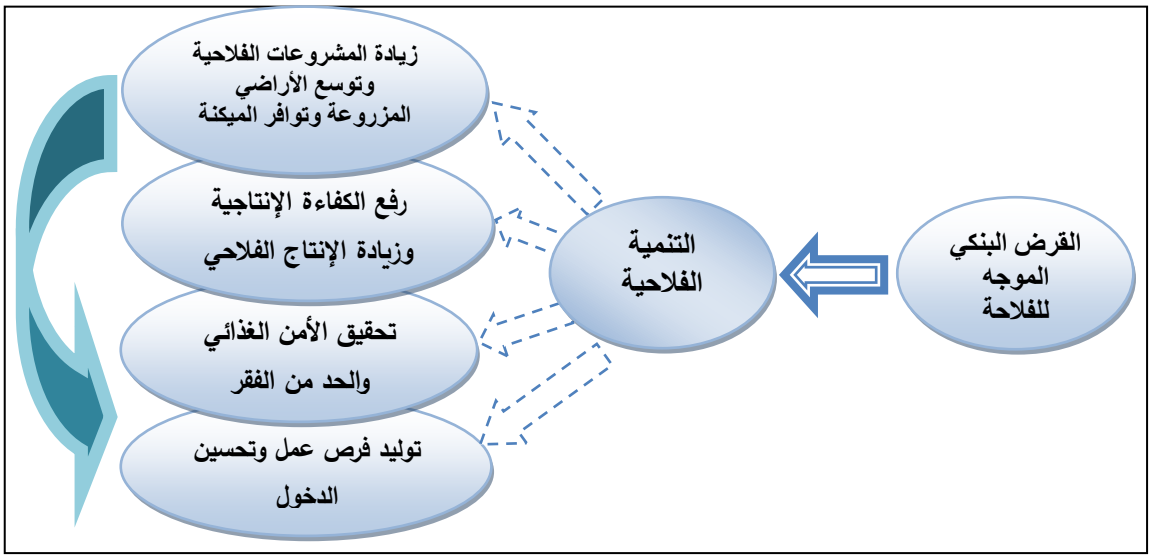

المصدر: من إعداد الطالبة.

والشكل الموالي يتعلق بإجمالي القروض البنكية الموجهة لتمويل الأنشطة الزراعية والفلاحية بمختلف مناطق العالم للفترة الممتدة من سنة 1991 إلى غاية 2017.

الشكل رقم (2-3): إجمالي القروض البنكي الموجه للقطاع الفلاحي على المستوى العالمي (%) للفترة (1991-2017).

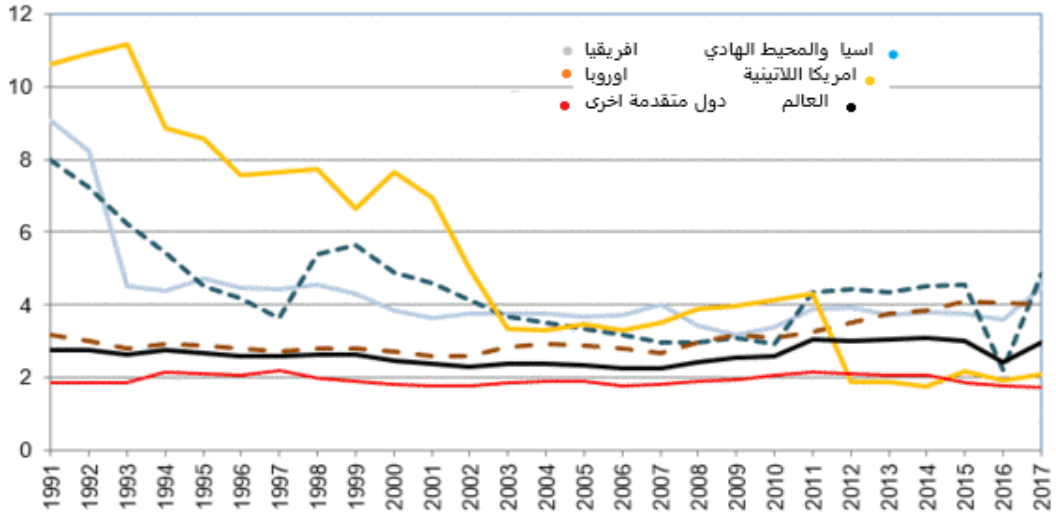

Source: Food and Agriculture Organization of the United Nations, Credit to agriculture, October, 2018.

يتضح من الشكل رقم (2-3) أن هناك انخفاض مستمر وتدريجي للقروض البنكية الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي منذ سنوات التسعينات بمختلف مناطق واقطار العالم، خاصة منها بلدان امريكا اللاتينية، ودول افريقيا، ودول آسيا والمحيط الهادي، وهي في أغلبها مجتمعات ريفية وبلدان نامية تعتمد اقتصاداتها

على الفلاحة، ويعود سبب الانخفاض في حجم القروض البنكية خلال الفترة من 1990 إلى 2000 إلى الافلاس والإغلاق الذي توصلت إليه أغلب بنوك التنمية العامة المساهمة في تمويل القطاع الفلاحي، وهي بنوك عمومية تخصصت في تقديم قروض للفلاحين بأحجام محددة وأسعار فائدة مدعمة بهدف دعم أنشطتهم وأعمالهم الفلاحية، وجاء وجودها إثر التدخل المباشر للحكومة في تعزيز وتمويل القطاع، ما أدى إلى تفاقم وارتفاع الديون الفلاحية وعجز غالبية الفلاحين عن تسديد ديونهم بسبب تدني المردود الفلاحي وتعزيز قناعاتهم بأنهم غير مجبرين على سداد ديونهم، وهو ما يتعارض مع مبادئ إدارة مخاطر القطاع المصرفي خاصة في ظل التحرير المالي[1]، إضافة إلى الافتقار إلى الديناميكية وروح الابتكار والمنافسة في النظام البنكي لمثل هذا النوع من القروض، وفي ظل هذه الظروف ظهر ما يعرف بالتمويل المصغر لتعزيز الإدماج المالي للسكان ووصولهم إلى الخدمات المالية المقدمة من طرف الوسطاء الماليين سواء الرسميين أو غير الرسميين كالبنوك، التعاونيات المالية، مؤسسات التمويل الأصغر.

وشهدت هذه الأحيرة التي استهدفت سكان الحضر والريف نموا قويا في بداية التسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين، لأنها تسهم في تقديم خدمات مالية خارج الجهاز البنكي، الأمر الذي بعث الامل في تمويل الأنشطة الفلاحية والرعوية خاصة في البلدان النامية.

وفي هذا السياق تمكنت المنظمات التعاونية من لعب دورًا مهمًا بفضل معرفتها الجيدة بالبيئة الزراعية والريفية، إلى جانب تعزيز وجود البنوك والمؤسسات الخاصة بالتمويل الأصغر بفضل آليات الالتزام والحوافز التي أطلقتها معظم الدول، من أجل إثراء الخدمات المالية الكافية للعالم الريفي والزراعي، منها التأجير، وائتمان التخزين، والتأمين الزراعي ومنظمات المنتجين، من أجل زيادة المعروض من القروض الاستثمارية في المناطق الريفية[2].

وكما هو ملاحظ في الشكل السابق أن إجمالي القروض البنكية الموجهة لتمويل الفلاحة على المستوى العالمي في السنوات الأحيرة ارتفعت نسبيا من نسبة 2.4% سنة 2016 إلى 2.9% سنة 2017 بالرغم من المساهمة الضعيفة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي والتي تقدر بنسبة 4 % عالميا، ونجد أيضا أن الإقراض البنكي الفلاحي شهد زيادة طفيفة جدا من 2.2% سنة 2006 إلى 2.9% سنة 2017 عالميا، وعلى التوزيع الإقليمي لمختلف مناطق العالم نجد أن الإقراض الفلاحي في انخفاض

[1] Reuben JESSOP et al, Assurer l'accès à la finance agricole -Conclusions d'une étude horizontale couvrant le Cambodge, le Mali, le Sénégal, la Tanzanie, la Thaïlande et la Tunisie-, Agence Française de Développement, decembre 2012,p p,9-10.
[2] Solène Morvant-Roux et al,op, cit, p p,09-10.

تدريجي، حيث إنخفضت بأمريكا اللاتينية من 3.5% لسنة 2007 إلى 2.1% سنة 2017 نتيجة تداعيات الازمة المالية لسنة 2008/2007 وارتفاع القروض العقارية الفلاحية المتعثرة في مختلف البنوك التجارية نتج عنها الضغط بانخفاض في دخول الفلاحين والضغط على السداد لديونهم، في حين ارتفع في كل من آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا وأوروبا[1]، ويعود ذلك جزئيا إلى الاستجابات السياسية لأزمة أسعار الغذاء سنتي 2007-2008.

أولا: علاقة القرض البنكي بالإنتاج الفلاحي:

يعتمد الإنتاج الفلاحي على توفر عوامل طبيعية كالأرض والمناخ من جهة، وعوامل تقنية متاحة (البذور المحسنة، السلالات الحيوانية، الأسمدة، والمبيدات، والمعدات، وغيرها) من جهة أخرى، فضلا عن الممارسات الفلاحية (استصلاح التربة، وكيفيات إدارة المحاصيل)، والسياسات العامة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأنشطة الفلاحية، ضمن السياسات الاقتصادية العامة (معدلات الفائدة، أسعار الصرف، الإجراءات والتدابير التجارية الموجهة لدعم الأسعار والدخل للفلاحين من أجل إدارة المخاطر والأزمات...)، وتقاس الإنتاجية الفلاحية بكفاءة عوامل الإنتاج المستخدمة (الأرض، رأس المال، العمل) في بيئة فلاحية وفي سياق سياسي واجتماعي – اقتصادي ملائمين[2].

1- التعريف بالإنتاج الفلاحي:

يعرف الإنتاج بأنه عملية خلق أو إيجاد المنافع زيادتها سواء كانت هذه المنافع متأتية من السلع المادية أو من الخدمات، إذا فالإنتاج هو كل العمليات المتفاعلة فيما بينها تهدف إلى خلق القيمة إلى الأموال الموجودة، التي تؤدي إلى إشباع الحاجيات الإنسانية حسب الفكر الرأسمالي، في حين الفكر الاشتراكي يعرف الإنتاج بأنه كل ما يؤدي إلى خلق المنتجات نتيجة لممارسة النشاط العضلي والفكري من قبل الإنسان الذي يعتمد على قدراته العقلية، وذلك بتحويل الموارد الطبيعية إلى سلع مادية تشبع الحاجات الإنسانية.

كما أن الإنتاج الفلاحي هو ذلك الإنتاج المتكون من كل ما ينتج في المزرعة من منتجات نباتية وحيوانية، ويتأتى هذا الإنتاج نتيجة التفاعلات المختلفة بين العوامل الداخلة أو المدخلات (Inputs)، التي

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nations, Credit to agriculture, October,2018. Available at: http://www.fao.org/economic/ess/investment/credit/en/ (Accessed 10/03/2020).
[2] Mathilde Douillet et Pierre Girard, Productivité agricole : des motifs d'inquiétude?, fondation pour l'agriculture et la ruralité dans le monde (FARM), Note n° 7, Juillet 2013, p02.

بموجبها نحصل على الإنتاج أو المخرجات (Outputs)، وهي عملية مزج بين عناصر مختلفة لخلق منفعة شكلية، بإنتاج سلع ومنتجات فلاحية تسهم في إشباع الحاجات الإنسانية والحيوانية، ويتوقف مقدار الإنتاج الفلاحي على الكفاءة الاقتصادية عند استخدام العناصر الإنتاجية الفعالة وطرق وأساليب إنتاجية متقدمة[1].

2- **العوامل المؤثرة على الإنتاج الفلاحي:** هناك العديد من العوامل المؤثرة على الإنتاج الفلاحي، ويصبح القطاع الفلاحي غير مؤهل لتلبية احتياجات السكان من سلع ومنتجات خاصة التي تمس الاستهلاك والغذاء الإنساني وأهمها ما يلي[2]:

أ- **المدخلات الفلاحية:** تتمثل مدخلات القطاع الفلاحي والنشاط المزرعي في كل المستلزمات التي يحتاجها الفلاح لمباشرة أنشطته الفلاحية من شراء الأرض، إنشاء المباني، شراء المعدات والتجهيزات الفلاحية، الأسمدة، المبيدات المختلفة، البذور والشتائل المحسنة والحيوانات، وتمويل العملية الإنتاجية، بهدف زيادة الإنتاج الفلاحي وكلما توفرت هذه المدخلات ازدادت المحاصيل والكفاءة الإنتاجية كما ونوعا، وعلى الأغلب يتحصل الفلاح على هذه المدخلات والمستلزمات من خلال مدخراته الذاتية إلى جانب حصوله على الإقراض الفلاحي بشتى أشكاله ومصادره.

ب- **الموارد المائية والتربة:** تعتبر الموارد المائية من العوامل المهمة المؤثرة على الإنتاج الفلاحي، وتوسعه سواء أفقيا أو عموديا خاصة في المناطق الجافة والتي تمتاز بقلة وندرة المياه، وتتمثل أساسا مصادر الموارد المائية في الأمطار، والأنهار، والمياه السطحية والجوفية إلى جانب تحلية مياه البحار والمياه الرمادية.

أما التربة فيقصد بها التربة الجيدة والغنية بالمواد المغذية للنبات والمحاصيل الزراعية، لذلك نوعية التربة تلعب دورا هاما في تحسين المنتجات والمحاصيل الزراعية وزيادة حجمها، غير أنه في الوقت الحالي أصبح يعتمد على السماد ووسائل المعالجة، كما أن عمليات استصلاح الأراضي والحد من ظواهر التصحر تساهم في تعديل التربة وتحسينها.

ت- **الإنتاجية الفلاحية:** تعد من أهم العوامل المؤثرة على الإنتاج الفلاحي (مثلا إنتاجية الهكتار الواحد المزروع من أي محصول من المحاصيل المنتجة)، وتتوقف هذه الأحيرة على عدد اليد العاملة المتاحة

[1] رحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] جواد سعد عارف، مرجع سبق ذكره، ص ص، 73-76.

ونوعيتها، بمعنى مستواها العلمي والفني، وعلى حجم الحيازة ونوع الأرض (مروية أو غير مروية)، ونوعية التربة ودرجة تطور المكننة وكثافة استعمال الأسمدة والمبيدات، إلى جانب أهم عامل في تحديد مستوى الإنتاجية وهو مستوى أسعار المنتجات الفلاحية[1]، وتعد البلدان النامية أكثر البلدان معاناةً بانخفاض الإنتاجية الفلاحية، الأمر المتضح على عدم قدرة القطاع الفلاحي على تلبية الاحتياجات السكانية من الغذاء، والسبب أساسا يعود إلى نظم وأساليب الزراعة التقليدية الموروثة عن الأنظمة البدائية وضعف التكنولوجيا داخل القطاع وتمثل الإنتاجية الفلاحية مؤشر من المؤشرات التي يستهان بها لقياس ومعرفة القطاع الفلاحي.

ث- العمالة والهجرة الفلاحية والريفية: تعتبر اليد العاملة من بين أهم عناصر الإنتاج، إذ لا يمكن الاستغناء عن العمل في أي عملية إنتاجية إلى جانب عنصري الأرض ورأس المال، والعوامل الأخرى، كما أن أصعب ما يعانيه القطاع الفلاحي وهو هجرة العمالة من المناطق الزراعية والريفية نحو المناطق الحضرية، بحجة البحث عن فرص عمل ذي مردود سريع ومعتبر مقارنة بالمدخول الفلاحي المنخفض، الأمر الذي ينعكس على حجم الإنتاج الفلاحي، ويعزي العديد من الكتاب انخفاض العمالة الفلاحية في الدول النامية أساسا إلى الفرق الواضح بين معدل الأجور ومتوسط الدخل الفردي في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مقارنة بالقطاع الفلاحي كالصناعة، التجارة، والخدمات، الأمر الذي تطلب البحث عن كيفية معالجة هذه المعضلة بدعم وتعزيز الفلاح وحماية أنشطته الفلاحية.

حيث تختلف نسبة استيعاب العمالة الفلاحية في القطاع لكل بلد حسب النظام الاقتصادي السائد فيه، ففي البلدان المتقدمة يستوعب القطاع الفلاحي ما يقل عن نسبة 4% فقط من اليد العاملة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فرنسا وألمانيا بنسبة 2%، وايطاليا 3%، واسبانيا 4%) والسبب يعود إلى طغيان التقدم التكنولوجي والمعرفي داخل الوسط الفلاحي والريفي في حين في البلدان الزراعية التي يعتمد اقتصادها على الزراعة، فإن هذه الأحيرة تستوعب نسب تتراوح بين 50% و93% (بوركينافاسو92%، غينيا 80%، السنغال 70%، سيراليون 60%، الطوغو53%) بحكم أن معظم السكان يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون في كسب قوتهم ومعيشتهم على الأنشطة الفلاحية[2].

[1] منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2] Dwight H. Perkins et al, Economie du développement, Groupe De Boeck, 3eme édition, Belgique, 2008.

ثانيا: علاقة القرض البنكي بتنمية المشروعات الفلاحية (الاستثمار الفلاحي)

يتم تخصيص التمويل بشكل فعال للفلاحين المستثمرين لتمكنهم من اغتنام فرص الاستثمار الواعدة وإدارة المخاطر بشكل أفضل، في ظل توفر أسواق رأسمالية كبيرة وديناميكية وتنافسية، وتطبيق ضمانات احترازية مناسبة، وخفض تكاليف المعاملات المالية، وتعبئة المدخرات، يتم تحسين الكفاءة الاقتصادية، كما أنها تقلل من مخاطر عدم الاستقرار النظامي، مما يحسن الاقتصاد الكلي وأداء الاستثمار ككل[1].

والاستثمار الفلاحي كأي استثمار في الاقتصاد، يتركز في المناطق الفلاحية والريفية ويرمي إلى تحقيق الأهداف الحيوية للفلاحة بمساهمته في التنمية الاقتصادية، وتعزيز الإنتاج الفلاحي والأمن الغذائي للحد من الفقر، من خلال تطبيق السياسات الفلاحية المنظمة لأسسه والداعمة لمتطلباته خاصة جانب التمويل وتوافر الموارد المالية اللازمة لدعم قدرات المستثمرين الفلاحين.

1- الاستثمار الفلاحي: الاستثمار الفلاحي هو بمثابة التدفق النقدي المنساب على السلع الرأسمالية داخل القطاع الفلاحي (الآلات، المعدات، المكننة الفلاحية، والمباني والمخازن، شركات التحويل والصناعات الغذائية،..الخ)، بهدف بناء الدعائم الأساسية لقطاع الفلاحة، لتشمل كل جوانبه وأهمها البنية التحتية للقطاع، مخرجات القطاع، مستلزمات التسويق الفلاحي، إلى جانب الإدارة الفلاحية، التدريب والإرشاد والبحوث العلمية في المجال الفلاحي، ويعرف الاستثمار الفلاحي بأنه دمج عوامل الإنتاج المتمثلة في الأرض، العمل، ورأس المال، وبلورتها بهدف إنتاج سلع ومنتجات فلاحية تسهم في تلبية الاحتياجات الإستهلاكية للأفراد داخل المجتمع الريفي أو خارجه، وبالتالي المساهمة في زيادة الناتج المحلي القومي، إلى جانب توليد فرص عمل جديدة، وتحقيق الأمن الغذائي، بحكم أن الفلاحة هي المصدر الأساسي للغذاء، غير أن ذلك يتطلب التمويل الكافي، الذي يعد أهم تحد ومعضلة أمام الفلاح والجهة المانحة له، حيث يحتاج الفلاح إلى توفر رأس المال اللازم لتمويل مختلف الأنشطة الفلاحية التي يسهر على إدارتها، والتي تتميز بخصوصية فائقة في طبيعتها مقارنة بالأنشطة الصناعية والخدماتية الأخرى، لذلك يلجأ إلى القروض البنكية المقدمة من طرف البنوك التجارية أو المؤسسات المتخصصة، التي تعد بمثابة أهم مصدر لها وأفضلها من حيث الثقة القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا التنظيم والقدرة على التمويل بمبالغ ضخمة[2] تفوق آجالها 10 سنوات.

[1] OCDE, Cadre d'action pour l'investissement agricole, Editions OCDE, 2014, P53.

[2] عمر حميد مجيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 326.

وتوفير التمويل في القطاع الفلاحي من أهم التحديات التي تواجهها العديد من الحكومات والدول، فهو ضرورة ملحة من أجل خدمة التنمية الفلاحية، ودعم الفلاحين وأنشطتهم الفلاحية والمحافظة على استمراريتها وإدارة المخاطر التي تواجه هذه الأنشطة سواء الداخلية أو العوامل الخارجية، ويتجلى ذلك من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي والفلاحي التي أقرتها العديد من الحكومات بتوفير الموارد المالية.

2- **خصائص الاستثمار الفلاحي:** يتميز الاستثمار الفلاحي مقارنة بالاستثمارات الأخرى بجملة من الخصائص نظرا للخصوصية المستمدة من القطاع الفلاحي بحد ذاته وهي كما يلي[1]:

- **الدورة المالية:** تختلف الدورة المالية في الفلاحة مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة والخدمات، حيث أن التدفق النقدي يكون مرة واحدة عند بيع المحصول بعد الجني والحصاد، وبذلك تكون الدورة طويلة نسبيا لا تتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الموسم، إلى جانب اختلاف السنة المالية في الفلاحة عن السنة المالية العادية، إذ أن توقيت العوائد والاستثمارات وإتاحة الفرصة للاستفادة من السنة المالية من وجهة النظر المحاسبية وإعداد الميزانيات يخل نوعا ما بعمل المصارف والبنوك (سنة موسمية)؛

- **الدورة الفلاحية:** تستلزم الفلاحة الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرض في سنة أخرى، بسبب تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها ومكوناتها، أو يتم تحسينها وزرعها بمحاصيل أخرى ذات طبيعة إنتاجية مختلفة؛

- **المخاطر الفلاحية:** تعد من أهم معوقات الاستثمار الفلاحي والتي تظهر بشكل جلي في العوامل الطبيعية والتقلبات المناخية، والتي تصعب مدى التنبؤ بمستقبل الاستثمار الفلاحي، في حين نسبة المخاطرة في القطاع الصناعي هي أقل وذلك من خلال التنويع في مجال الاستثمار في الوقت الذي يستوجب هذا القطاع إلى التنويع بنفس الدرجة بالرغم من إتساع البدائل وتنوعها فيه، كما تشترك جميعها في ارتفاع نسب المخاطر نظرا لخصوصية القطاع الفلاحي؛

- **التكيف:** إمكانات التكيف للاستثمار الفلاحي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات قابليتها وصلاحيتها للري، مما يمكن من تغيير العمليات وأحجامها وكذلك التناوب الفلاحي وتغيير اختيار المحاصيل المزروعة؛

[1] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 89.

- صعوبة تقييم الاستثمار الفلاحي من الجانب المحاسبي لاستعمال الحسابات المختلطة (الأصل من الربح أو الخسارة الناتجة عنه)؛

- علاوة على صعوبة الحصول على التمويل الفلاحي وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

3- مبادئ الاستثمار الفلاحي (المشروعات الفلاحية): للاستثمار الفلاحي أثر أساسي في التنمية الفلاحية وبالتالي في التنمية الاقتصادية، لكونه يعد أهم الاستثمارات الحقيقية من خلال إنشاء المشروعات الفلاحية والصناعات الغذائية وتمتين البنية التحتية للقطاع الفلاحي، ومن أهم مبادئ الاستثمار الفلاحي ما يلي:

- القضاء على الفقر وتقليص الفجوة الغذائية وتحسين التغذية؛
- توفير فرص عمل للشباب بما يسهم في تنمية المجتمعات المحلية وإدماج المرأة الريفية؛
- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وإدارتها بشكل مستدام بما يضمن الحفاظ على البيئة؛
- دعم إنتقال التكنولوجيا وتطوير الخدمات الفلاحية، والفضاءات التسويقية والتصنيعية، وخدمات التخزين الأمن لضمان سلامة وأمان الغذاء[1].

4- الاستثمار الفلاحي والتمويل البنكي: في جوان سنة 2012 اتفق أعضاء ونواب وزراء الفلاحة لدول مجموعة العشرين **G20**، ودول مجموعة الثماني **G8**، والدول النامية على العمل بزيادة وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي وتعزيز التنمية الريفية، من خلال تطبيق السياسات العامة التي تساهم في خلق مناخ استثماري يخضع لقوانين السوق، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في النمو المستدام في الإنتاجية الزراعية ودمج المستثمرين الفلاحين في الأسواق، وهي أهداف ذات مزايا لا يمكن إنكارها في محاربة انعدام الأمن الغذائي، ومحركات النمو الاقتصادي، والإزدهار والاستقرار، وفي هذا السياق تعهدت هذه الدول بإطلاق التحالف الجديد للأمن الغذائي والتغذية في ماي 2012، بهدف تسريع تدفق رأس المال الخاص للفلاحة الإفريقية.

إلى جانب البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية (CAADP)، الذي تم إطلاقه عام 2003 يهدف إلى تحديد معدل نمو القطاع الزراعي الأفريقي عند 6 ٪ سنويًا حتى عام 2015، من خلال جذب استثمارات

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسؤول من أجل الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، 5-7 أكتوبر 2015، ص1.

خاصة جديدة. لذلك التزمت البلدان الإفريقية بتخصيص ما لا يقل عن 10٪ من موارد ميزانياتها الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية، لوجود العديد من المستثمرين في القطاع الفلاحي، وهم الفلاحون المحليون على الأغلب، وصغار الملاك في البلدان النامية، وهم المصدر الرئيسي للاستثمار الخاص في الزراعة الأولية، ويفضل كبار المستثمرين تراكم مخزونات رأس المال الفلاحي الذي يمكنهم من خلق فرص عمل وتوفير الخبرة، وتنمية القدرات والشبكات التجارية لتعزيز القدرة التنافسية لسلاسل القيمة الزراعية[1].

ويمكن لنظام المعلومات الائتمانية تعزيز التوسع الائتماني من خلال السماح للدائنين والمؤسسات المالية بالوصول إلى معلومات موثوقة وشفافة حول المقترضين، لتقليل عدم التماثل في المعلومات، ومخاطر الائتمان، والضمانات وغيرها.

وتعطي إمكانية جمع المعلومات التي تهم الدائنين وإنشاء نظام معلومات ذو شفافية على الائتمان مع حماية حقوق المقترضين، بحيث يسجل هذا النظام معلومات عن الجدارة الائتمانية وعن قدرات المدينين (قدرتهم على تنظيم المشاريع الفلاحية، اختيار الاستثمارات المرتبطة بأعلى عائد اقتصادي والقادرة على تحفيز الابتكار والتنمية الزراعية، مع تقييم احتمالية سداد القرض بشكل أفضل).

أنواع المنتجات المالية المقدمة للاستثمار الفلاحي: السؤال المطروح هو هل الوصول إلى الائتمان يكون متغير بحسب المناطق أو حسب حجم المستثمرين؟ وما هي هذه المنتجات المالية؟ نجد أن فعالية البنوك تعتمد إلى جانب عوامل أخرى على المنافسة في القطاع المصرفي، وقد تكون هذه الضغوط التنافسية غير كافية لجذب المدخرات وتوجيهها بشكل فعال للمستثمرين وشرائح الاقتصاد والفئات المحرومة (أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق النائية) في البلدان النامية التي لديها عدد قليل من البنوك التجارية الكبيرة، والتي يمكن أن تكون بها أسعار الفائدة كبيرة نسبيا ومنتجات تمويلية متنوعة وغير كافية.

الأمر الذي يجعل فرص التمويل الفلاحي المحلي تكون ضعيفة والحصول على رأس المال من الخارج محدود، فقد يكون الحصول على التمويل للمستثمرين مشكلة، لذلك تكون البنوك التجارية أكثر حضوراً في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية، مما يحد من إمكانيات التمويل للمشروعات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تعتبر ضرورية لتنمية الفلاحة. وقد تتطلب زيادة المنافسة في القطاع المصرفي إزالة الحواجز التي تحول دون توسيع الائتمان الخاص للاستثمار الفلاحي، في حين أن

[1] OCDE, op, cit, p p,7-8.

الحصول على القروض البنكية يمكن أن يشجع الشركات على الاستثمار، فمن الضروري أيضا تعبئة المدخرات لتمكينها من تراكم رأس المال من خلال تشجيع البنوك على تقديم منتجات الادخار وطرق الدفع في المناطق الريفية.

كما أن التمويل غير الرسمي (مدخرات المجتمع والوسطاء وتجار التجزئة) يمكن أن يكمل بشكل فعال القطاع المصرفي الرسمي من خلال توفير الخدمات المالية في المناطق المحرومة، ويسهم في الابتكار ويوسع التغطية، حيث يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر، على وجه الخصوص، تقديم قروض لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين لا يمكنهم الحصول على الائتمان من طرف البنوك المتخصصة، لأنهم لا يستوفون المعايير المطلوبة، والائتمان التأجيري أيضا لا يشجع الميكنة فحسب وإنما يسهل وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التمويل، لأنه لا يتطلب ضمانات، باحتفاظ المؤجرين على ملكية الأصول.

لذلك يجب على العديد من الحكومات تسهيل خطوات الحصول على القرض البنكي للمستثمرين الفلاحين، بتقديم تسهيلات ائتمانية وقروض بشروط ميسرة، أو من خلال تسهيل اللوائح التنظيمية للقروض، لأن صغار الفلاحين لا يقدرون على تقديم ضمانات نظير قروضهم، ويُنظر إليهم على أنهم عملاء معرضون للخطر من قبل المؤسسات المالية، بسبب تعرضهم للتقلبات المناخية التي تؤثر على قدرتهم لسداد القرض.

ويمكن تحسين الحصول على القروض الفلاحية ليس فقط من خلال تدابير جانب العرض ولكن أيضا من خلال زيادة الطلب على الخدمات المالية، لأن عدم قدرة أصحاب المشاريع الصغيرة أو صغار الفلاحين على تقييم إمكانيات التمويل المتاحة وفهم اهتمامات واحتياجات المؤسسات البنكية يشكل عقبة رئيسية أمام الطلب على الخدمات والمنتجات المالية[1].

المطلب الثاني: القروض البنكية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

تعتبر ظاهرة الفقر إحدى أهم المشاكل التي واجهتها المجتمعات والنظريات الاقتصادية منذ القدم، حيث شهدت العديد من الاهتمامات في المحافل الدولية والدراسات، وهو مشكلة اجتماعية تنبع من نقص الغذاء وعجز الأفراد على تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية اليومية والأساسية وتشتمل هذه الحاجات على الغذاء والسكن والملبس والعناية الصحية والتعليم والمياه وغيرها، بفعل سوء التغذية والأمية والمرض والبيئة

[1] OCDE, op,cit, p p,53-55.

المتدهورة، ويعرف الفقر أيضا بأنه تدني مستوى المعيشة للفرد أو الأسرة، أي الحرمان المادي والذي يظهر من خلال ضعف وانخفاض في استهلاك الغذاء من حيث الكم، وتدهور الحالة الصحية، والمستوى التعليمي، والحد الأدنى من السعرات الحرارية، والعناصر الغذائية اللازمة للبقاء والحياة[1].

ويعد استئصال الجوع العالمي أهم تحديات منظمة الأمم المتحدة بحسب ما أقرت به خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وعقد العديد من الأعمال لحث الدول والحكومات على القضاء على الجوع وتوفير الغذاء الصحي العالمي، ذلك ما أثبتته الدراسات والتجارب الدولية بأن القطاع الفلاحي احد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وله دور فعال وواضح في التنمية الاقتصادية، باعتباره المصدر الأساسي والرئيسي للغذاء، فضلا عن استيعاب نسب معتبرة من اليد العاملة، وتوفير المواد الأولية والوسيطة للقطاعات الاقتصادية الأخرى، مع توفير موارد مالية من خلال عائدات التصدير، لذلك صنفه البنك العالمي على رأس الأولويات التنموية مع التأكيد على زيادة التوسع في الاستثمار الفلاحي، خاصة في الدول النامية التي تعتمد على الغذاء المستورد.

ونظرا للمكانة الهامة للفلاحة ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى في اغلب دول العالم، أولت العديد منها إهتماما بالغا ومشتركا من خلال طرح العديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تعزيز الأنشطة الفلاحية خاصة في جانب التمويل وتوفير الائتمان الفلاحي.

أولا: علاقة القرض البنكي بالأمن الغذائي والحد من الفقر

1- **مفهوم الأمن الغذائي:** قد تم التطرق لمفهوم الأمن الغذائي في مبحث سابق، وهو مفهوم وصفي ورد للمرة الأولى في مجال سياسات الأغذية في منتصف السبعينات، وعرف المفهوم تطورا وتوسعا بعد أن اقتصر على الإمدادات الغذائية على المستوى الوطني، طرح مؤتمر القمة العالمية حول الأمن الغذائي عام 1996 تعريف واسع الإنتشار ينص على أن "يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع شرائح المجتمع وفي كل الأوقات الإمكانات المادية والاجتماعية، والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية، وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة"[2]، كما يمكن التمييز بين مستويين من الأمن الغذائي وهما:

[1] إسماعيل محمد الزيود، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام، روما، 2015، ص18.

▪ **الأمن الغذائي المطلق:** ويقصد به إنتاج الغذاء داخل البلد الواحد بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي للغذاء، وهو ما يعكس حالة الاكتفاء الذاتي الكامل أو المطلق، وهذا المستوى بعيد كل البعد عن الواقع حسب العديد من الإنتقادات، فهو يسهم في تفويت فرص الاستفادة من التجارة الدولية لهذا البلد القائمة على ميزة التخصص وتقسيم العمل، والمزايا النسبية؛

▪ **الأمن الغذائي النسبي:** يعكس هذا الأخير قدرة البلد على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، أي إمكانية البلد أو الحكومة على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لمجتمعاتها بشكل كلي أو جزئي أو على الضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات وبإنتظام[1]، وللأمن الغذائي أربعة أبعاد وهي: توافر الغذاء الكافي؛ استقرار الإمداد واستمراريته؛ إمكانية الوصول المادي والاقتصادي للغذاء؛ وجودة الغذاء وسلامته أو البعد التغذوي الذي لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي.

2- **علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية:** إن العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتوافر الغذاء، علاقة متبادلة ذو وجهين، بمعنى أن أي تحسن في الأمن الغذائي ينتج عنه تحسن في معدل التنمية والنمو الاقتصاديين والعكس صحيح، ويمكن تفسير ذلك بأنه عند تحقيق مستوى مرتفع من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ينتج عنه ارتفاع في مستوى متوسط الدخل الفردي، وبالتالي رفع القدرة الشرائية وتحسين المستوى المعيشي للفرد ومنه تقليص الفجوة الغذائية والحد من الفقر والجوع، كما أن ارتفاع التنمية الاقتصادية للبلد تنعكس على كافة الميادين المحيطة بأفراد المجتمع (كالتعليم، الصحة، المعرفة، التكنولوجيا،...)[2].

ويتم تحسين الإنتاجية داخل عالم الفلاحة الواسع والمتنوع وسريع التغير، التي تعد بمثابة مفتاح تحويل سبل العيش، وتوفير العديد من الفرص الجديدة لآلاف الفقراء في المناطق الريفية، بهدف التصدي لبراثن الفقر بالاعتماد على السياسات الصحيحة وتشجيع الاستثمارات المساندة لذلك من خلال الزراعة كزراعة الحيازات الصغيرة، وتربية الحيوانات، والعمالة الكثيفة، التي تسهم في إنتاج منتجات عالية القيمة على المستوى المحلي والوطني والعالمي، لذلك ما زالت الفلاحة إلى يومنا هذا تعتبر أداة فعالة من أجل تحقيق التنمية والمصدر الرئيسي للنمو للعديد من البلدان وخاصة التي اقتصادها قائم على الفلاحة ومن أهم العوامل والمتطلبات الفاعلة في استخدام الفلاحة من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين هي:

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، سنة 2000، ص26.

[2] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص80.

أ- القدرة على امتلاك الأصول في المناطق الريفية: تعتبر الأصول الرأسمالية التي تمتلكها الأسر في المناطق الفلاحية والمجتمعات الريفية (الأرض، المياه، ورأس المال البشري)، من بين محددات القدرة على المشاركة في الأسواق الفلاحية، وتأمين سبل العيش والرزق في المناطق الفلاحية القائمة على كفاف، والمنافسة في الاقتصاد الريفي غير الزراعي مع توليد فرص عمل في المهن التي تتطلب المهارات.

ب- زيادة إنتاجية واستدامة الحيازات الفلاحية الصغيرة: يتطلب تحسين واستدامة إنتاجية الحيازات الفلاحية الصغيرة باعتبارها السبيل الوحيد والأقل للتخلص من براثن الفقر العديد من السياسات منها:

•**تحسين الحوافز السعرية وزيادة نوعية وكمية الاستثمار العام:** من خلال تحسين السياسات السعرية بالنسبة للمنتجين خاصة في البلدان التي تعتمد اقتصادياتها على قطاع الفلاحة، مع العمل على ربط الإصلاحات الفلاحية على المستوى المحلي مع مجموعة من الإصلاحات الأوسع على مستوى اقتصاد البلد المعني، فضلا عن إصلاح الانفاق العام وتحسينه الذي غالبا ما يكون منخفض لا يحقق أهدافه المنشودة.

•**تحسين القدرة على الوصول للخدمات المالية مع إدارة المخاطر:** مازالت القيود والمعوقات المالية واسعة الإنتشار في القطاع الفلاحي وهي مرتفعة نوعا ما ومكلفة، وغير مصنفة التوزع، مما يحد بشدة من قدرة أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة على المنافسة، وتزداد القيود والمعوقات المالية من عدم امتلاك الأصول الممكن استخدامها رهون ضمانية، نظرا للفجوات التي خلفتها الخدمات المالية تبعا للأنظمة المالية والبنكية في منح القروض الفلاحية، وإدارة المخاطر الممكن التعرض لها والغير مغطاة بالأنظمة التأمين نظرا لخصوصية الأنشطة الفلاحية (كالكوارث الطبيعية، الأزمات الصحية، والتغيرات السكانية وتقيات الأسعار، ومع تغيرات السياسات) من خلال التخلي عن خدمتها أو تجنبها.

• **تشجيع الابتكار من خلال العلوم والتقنيات:** نتيجة لزيادة استثمارات القطاع الخاص المتسارعة في أنشطة البحوث والتطوير توسعت فجوة المعرفة الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، هذه الأحيرة تفتح آفاقا وفرص جديدة من أجل الابتكار والتطور في سلاسل القيمة مع تضييق فجوتي الدخل والإنتاجية بين المناطق وفيرة الموارد والمناطق الأخرى محدودية الموارد بتحسين تقنيات إدارة التربة، والمياه، والمواشي مع زيادة استمرارية مرونة أنظمة الفلاحة.

• **تعزيز أداء منظمات وجمعيات المنتجين مع خلق فرص عمل في المناطق الريفية:** إن العمل الجماعي لمنظمات وجمعيات المنتجين يؤدي إلى تقليل والتخفيف من تكاليف التعاملات في الأسواق وبعث القوة للقدرة على المنافسة، مع وضع لوائح منظمة للعمل داخل العالم الريفي، بدمج نسبة كبيرة من العاملين في الريف ضمن الأسواق الرسمية، مع تشجيع وإتاحة الحوافز للتعليم والتأهيل والمهارات وروح العمل الحر، حيث يعد خلق فرص عمل في المناطق الريفية بمثابة تحديا كبيرا.

• **زيادة الاستدامة الفلاحية الداعمة للخدمات البيئية:** من خلال السعي للعثور عن أنظمة إنتاج أكثر قابلية للاستمرار وتعزيز الفلاحة والزرع بتقديم خدمات بيئية، بحماية التربة من التصحر، لأن الفلاحة المكثفة والزراعة الموسعة تواجه مشاكل بيئية كبيرة منها تناقص التنوع البيولوجي، وسوء إدارة المياه والتلوث بالكيماويات الزراعية،...الخ[1].

3- **الأزمة الغذائية العالمية 2008 والأمن الغذائي:** الأزمة الغذائية في الفترة 2008/2007، وبعد أن خفت حدتها عام 2009، ارتفعت مجددا الأسعار العالمية للسلع الغذائية في الفترة 2011/2010، وخاصة أسعار المواد الخام الزراعية (الحبوب، الحبوب الزيتية والسكر) حيث تجاوز الرقم القياسي لمنظمة الأغذية والزراعة الخاص بأسعار المنتجات الغذائية الذروة مقارنة بسنة 2008، ووصل السعر العالمي للقمح ما يقارب نسبة 70% مقارنة بأسعار فيفري 2010، وأسعار الذرة ارتفعت بنسبة 90% في نفس الفترة، ويبدو أن تقلب الأسعار نحو التصاعد أصبح ظاهرة مستمرة تتسم بها الأسواق العالمية للسلع العالمية، وشكلت هذه الحالة تهديدا خطيرا للأمن الغذائي للسكان، لذلك ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع من 850 مليون في2006 (قبل الارتفاع)، إلى أكثر من مليار نسمة عام 2009، أي سدس العالم تقريبا وإنخفض في 2010 إلى 925 مليون شخص منهم 98% في الدول النامية (في إفريقيا وجنوب الصحراء الغربية على الخصوص)، كما أن هناك 44 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية[2].

وحسب التقارير المتعلقة بحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، شهد مؤشر النقص التغذوي ارتفاعا بوتيرة بطيئة في السنوات الثلاث الأحيرة، بعد أن كان في تراجع في السنوات السابقة، بمعنى أن أكثر من 820 مليون شخص يعانون اليوم من الجوع في العالم، أي ما يعادل شخصا واحدا من أصل

[1] مجموعة من موظفي البنك الدولي، الزراعة من أجل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص، 09-11.

[2] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا- مكتب شمال إفريقيا، الأمن الغذائي في شمال إفريقيا- تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، المغرب، سنة 2012، ص7.

تسعة أشخاص في العالم، لا يحصلون على ما يكفي من الأغذية للعيش الكريم، ووفقا لأخر تقديرات انعدام الأمن الغذائي تعرض 9.2% من سكان العالم لمستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي عام 2018، ويتضح الفرق بين المؤشرين هو أن معدل إنتشار النقص التغذوي يعكس العوامل الهيكلية المؤثرة على توفر الغذاء وعدم المساواة في الحصول عليه، في حين أن تقديرات انعدام الآمن الغذائي أكثر تأثرا بالعوامل القصيرة الأجل المؤثرة على تصرفات الأفراد في الحصول على الغذاء[1]، وتعود للعديد من التحديات منها الانكماش والتباطؤ الاقتصاديين في البلدان التي تعاني انعداما حادا للأمن الغذائي، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة، وتدني الأجور والدخول الفردية، وصعوبة الوصول إلى الغذاء والخدمات الاجتماعية بالنسبة للفقراء ما يوضحه الشكل رقم(2-4).

الشكل رقم (2-4): عدد ناقصي التغذية في العالم (بالملايين).

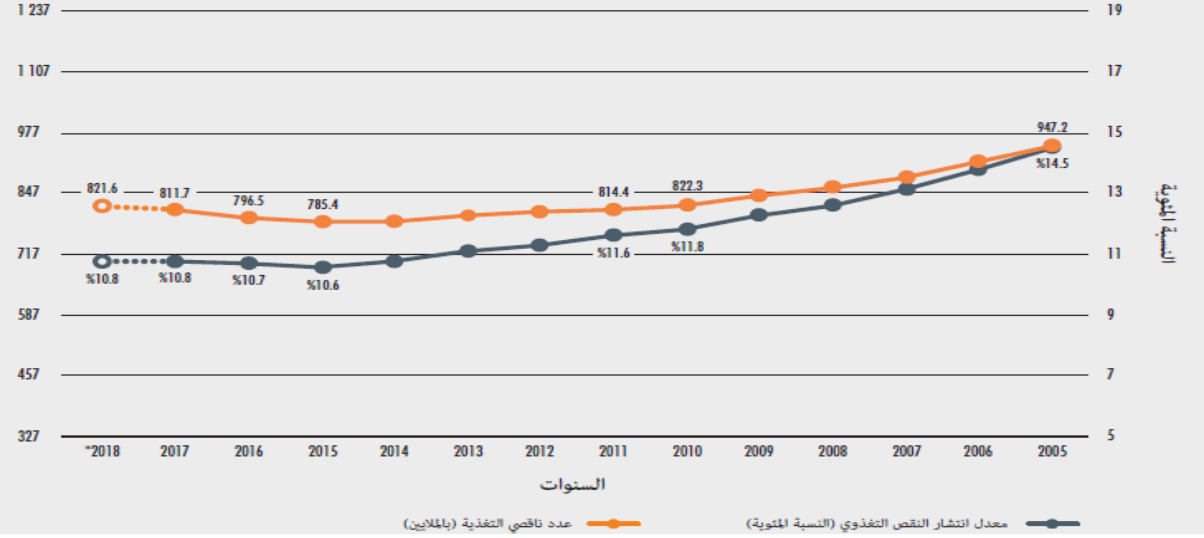

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم- الاحتراز من حالة التباطؤ والانكماش الاقتصادي، روما، سنة 2019، ص6.

4- **التنمية المالية والأمن الغذائي:** ظل العديد من الاقتصاديين والباحثين لزمن طويل يبحثون في العلاقة السببية بين التنمية المالية والجوع (نقص الغذاء) في مختلف المجتمعات، من خلال القيام بالعديد من الدراسات التي أظهرت أن التنمية المالية تقلل عبء الفقر، حيث إذا أتيح للفقراء الحصول على الخدمات المالية فإنهم يستثمرون هذه الأموال في الأصول التي تعزز الإنتاجية (بشراء الآلات والمعدات الفلاحية، أو إنشاء منشات صغيرة..) هذه الأحيرة تسهم في تكوين وتراكم أصولهم المالية، والاستفادة من نظم التأمين، وبالتالي تحسن من ظروفهم المعيشية، حيث وجدت إحدى الدراسات بأن زيادة قدرها 10%

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم- الإحتراز من حالة التباطؤ والانكماش الاقتصادي، روما، سنة 2019، ص ص، 6، 15.

من الائتمان الخاص الممنوح من طرف مؤسسات الوساطة المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يخفض معدلات الفقر بنسب تتراوح بين 2.5-3%، ونظرا للعلاقة القوية بين فقر الدخل والجوع، وأن التنمية المالية تسهم في تحسين الدخول، فإنه يمكن توقع أن التنمية المالية تخفض بشكل كبير من عبء الجوع من خلال تقليل من حدة الفقر، كما أن هناك العديد من الدلائل القطرية التي تثبت أن فقر أو ضعف الدخل هو السبب الرئيسي لنقص التغذية، ومن خلال الدراسة التي قام بها الباحثان ستيجن كلاسينس وايريك فيجن (2006)، التي غطت 50 بلدا للفترة الممتدة من 1980 إلى2003 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2005، من خلال تحليل ثلاث علاقات مهمة، بين التنمية المالية والإنتاجية الفلاحية الشاملة، وبين الإنتاجية الفلاحية والغذاء، والعلاقة الأكثر أهمية بين القطاع المالي والاستثمار في المعدات الفلاحية، حيث اعتمدا في التنمية المالية على الائتمان الخاص وهو قيمة من الائتمان الممنوح من قبل مؤسسات الوساطة المالية إلى القطاع الزراعي الخاص، وفيما يخص الإنتاجية استخدما الإنتاج المحاصيل، والإنتاج الحيواني، ومحاصيل الغلال، مقاييس محددة للإنتاجية ترتبط بشدة بنقص التغذية، العلاقة الأحيرة باستكشاف ما إذا كانت تنمية القطاع المالي ترتبط بمتغيرين من المدخرات يعززان الإنتاجية الفلاحية وهما الأسمدة واستخدام الجرارات.

وبينت النتائج التي تم التوصل إليها بأن زيادة نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% تقلل من إنتشار نقص التغذية بما بين 0.22 و2.45%، وهي نسبة معتبرة ما يعني ضمنيا أن هناك مكاسب كبيرة في تنمية القطاع الائتماني بشكل مباشر وغير مباشر، فالروابط المباشرة دعمت العلاقة السببية بين الائتمان الخاص والإنتاجية الفلاحية بزيادة المحاصيل والإنتاج الحيواني نتيجة زيادة الموارد المالية، كما أنه هناك علاقة سببية إيجابية بين نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي ونقص التغذية، حيث يصبح الفلاحون أكثر إنتاجية مما يزيد من عرض المنتجات الغذائية وبأسعار منخفضة، الأمر الذي يسهم في توفير الغذاء لكافة شرائح المجتمع، أما الرابط غير المباشر للائتمان الخاص يُظهر العلاقة السببية والإيجابية بينه وبين الاستثمار في المعدات الفلاحية، والنتيجة أن تنمية القطاع المالي وتنويع منتجاته ليست مهمة في تخفيض نقص الغذاء فحسب وإنما تيسر الحصول على الخدمات والمنتجات المالية من خلال توسع المؤسسات المالية وتغلغلها داخل المناطق الريفية والفقيرة.

فالتنمية المالية تلعب دورا هاما في تحسين الدخل الفردي للفلاح ومنه تخفيض نقص الغذاء، إلى جانب وجود العديد من السياسات التي يمكن أن تعزز تنمية القطاع المالي، لذلك تساهم البنوك التجارية

في البلدان النامية في خدمة الشريحة الأدنى من السوق إلى جانب مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي أثبتت وجودها في العالم الفلاحي خاصة في المجتمعات الفقيرة[1]، كما يوضحه مسار الائتمان الموجه للفلاح في الشكل رقم (2-5).

الشكل رقم (2-5): الائتمان البنكي ودوره في الحد من الجوع

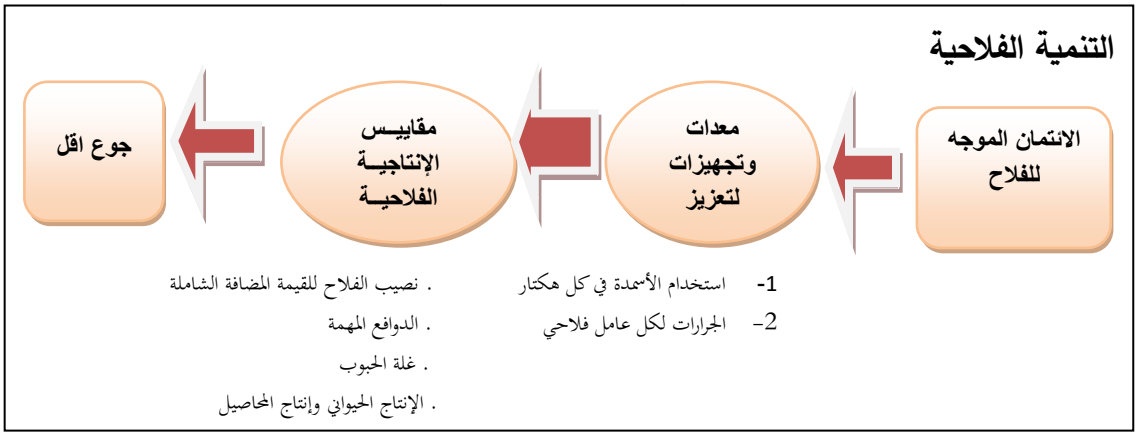

المصدر: ستيجن كلاسينس، ايريك فيجن، من الائتمان إلى المحاصيل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2007، ص36.

ثانيا: القرض البنكي وتوليد فرص عمل:

تهدف التنمية الفلاحية إلى تحسين الحياة في المناطق الريفية بخلق فرص عمل للمشتغلين بالقطاع الفلاحي، وبالتالي تسهم التنمية الفلاحية في رفع متوسط الدخل الفردي للفلاحين والريفيين، خاصة ذوي الخبرات في العمل الفلاحي، كما أنه يتم خلق وتوليد فرص عمل جديدة ومتزايدة في العمل الفلاحي من خلال التوسع الأفقي للمزارعة في أراضي جديدة، وإنشاء مستثمرات ومشروعات فلاحية جديدة، مع الاستخدام التكنولوجي والمتطور لوسائل الإنتاج الفلاحي، لرفع الإنتاج والإنتاجية الفلاحية، ومنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد في المناطق الريفية والحضرية.

كما أنه يمكن للفلاحة خلق مناصب شغل جدي في قطاعات أخرى خاصة القطاع الصناعي، من خلال العمالة الفائضة بالقطاع الفلاحي بسبب الاستخدام التكنولوجي للعتاد والمعدات الفلاحية، وتحديث أساليب وطرق العمل الفلاحي، هذه الأحيرة تجد القطاعات الاقتصادية الأخرى منفذا مهما لها، علاوة على الفرق بين الدخل المزرعي والدخل بالقطاع الصناعي.

[1] ستيجن كلاسينس، ايريك فيجن، من الائتمان إلى المحاصيل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس2007، ص ص، 35-37.

1- العاملون في قطاع الفلاحة: تشكل الأنماط المتفاوتة لملكية الأراضي ووسائل الإنتاج الفلاحي في نشوء أنواع عديدة من علاقات العمل وأشكال مختلفة من مشاركة القوى العاملة، ويشمل أولئك الذين يعملون في الفلاحة الفئات التالية[1]:

أ. **العاملون بأجر:** هم العمال الفلاحون المستخدمون بشكل دائم حيث يُستخدمون عادةً مقابل أجر في البساتين والمزارع المتوسطة والكبيرة، والعمال المتخصصون الذين يُستخدمون لمهام محددة (كرش المبيدات والحراثة،..الخ)، والعمال الموسميين أو العارضين أو المؤقتين أو اليوميين الذين يمكنهم أن يتنقلوا بين الفلاحة وغيرها من الأنشطة الريفية وفقاً لتوافر العمل، والعمال المهاجرين يعملون مؤقتا خلال فترات الحصاد، عادة ما يحصلون على أجور متدنية.

ب.العاملون لحسابهم الخاص: وهم كبار ملاك الأراضي الفلاحية، حيث يديرون منشآت متخصصة في الإنتاج الفلاحي، ويستخدمون تكنولوجيات متقدمة، ويستفيدون من الحصول على الائتمان والتأمين على المحاصيل والمساعدة التقنية،..الخ، وأصحاب الأراضي المتوسطة والصغيرة، والفلاحون في زراعة الكفاف المتواجدين أساساً في البلدان النامية، وغالباً ما يملكون منشآت صغيرة جداً ولا يتمتعون بالدراية التقنية الكافية وتنقصهم التجهيزات وهم غير قادرين على الحصول على الائتمان أو النفاذ إلى الأسواق، ويمكنهم أن يعملوا بصورة مؤقتة، إلى جانب الفلاحين بالمشاركة والمستأجرون الذين يستخدمون أراضي تملكها المجتمعات المحلية أو الدولة أو جهة خاصة، ويدفعون حصة من المنتج أو المحصول كإيجار لمالك الأرض، في حين يدفع المستأجرون إيجاراً سنوياً محدداً.

ت.أفراد العائلة الذين لا يتلقون أجراً: يساهم عملهم في دخل الأسرة ويتقاسمون عائدات إنتاج الأسرة، بالرغم من أنّ مساهمتهم لا تظهر في إحصاءات العمل، وتشمل هذه الفئة من العمال النساء والأطفال.

ث.عمال التعاونيات: يساهمون في المنشآت الاقتصادية الجماعية للإنتاج والتسويق الفلاحيين.

2- خصائص العمل الفلاحي: للعمل الفلاحي العديد من الخصائص التي تميزه عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى وخاصة في القطاع الصناعي وتنحصر في النقاط الآتية[2]:

[1] مكتب العمل الدولي، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، جنيف، الدورة 97، سنة 2008، ص ص، 14-15.

[2] عدة عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 98-99.

أ. **التنوع:** للقطاع الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني العديد من الأنشطة والمراحل الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى تنويع العمل الفلاحي (كالحرث والزرع، الري، الحصاد، تربية المواشي والثروة الحيوانية، عمليات التسمين الحيواني، الرعي، التشجير المثمر، الصناعات الغذائية، الصناعات التحويلية،..).

ب. **موسمية العمل الفلاحي:** نظرا لخصوصية القطاع الفلاحي يتحدد طول أو قصر وقت العمل بالتناسق مع طبيعة العمل والنشاط المنجز، كما يختلف من موسم إلى موسم آخر، حيث يمكن للعامل أو الفلاح العمل طول اليوم في موسم زراعي معين كما يمكنه أن يبقى بدون عمل حقيقي في وقت ما من الموسم الزراعي نفسه.

ت. **صعوبة التقسيم وضعف الرقابة:** من الصعب تطبيق مبدأ التخصيص وتقسيم العمل في العمل الفلاحي نتيجة موسمية العمل الفلاحي، علاوة على عدم القدرة على رقابة العمالة الفلاحية.

ث. **درجة الاستقرارية:** يعاني العمل الفلاحي من تذبذب في الاستقرار والديمومة، نجد عمالة دائمة وهي التي يتم استئجارها لمدة سنة أو أكثر للعمل في الحيازات المتوسطة والكبيرة، وهناك عمالة مؤقتة يتم استئجارها لمواجهة الاحتياجات الطارئة، وعمالة غير منتظمة المتقطعة التي لا تعمل بشكل مستمر ودائم، كالعمال في المصانع التحويلية، أو أصحاب الحيازات الصغيرة.

3- التمويل من أجل تنمية العمالة الفلاحية: يواجه سكان المناطق الريفية عبئاً ثلاثياً من حيث التمويل، الأول يتمثل في تعذر الوصول إلى الائتمان، لاسيما صغار الفلاحين، وبشروط تنافسية للاستثمار في النشاطات المولدة للدخل في قطاع الفلاحة وخارجه، كما تبين من خلال عدة دراسات أنه عدد قليل من الأسر الفلاحية التي يمكنها الوصول إلى الاقتراض من المؤسسات المالية، والعبء الثاني هو افتقار سكان الريف إلى سبل الحصول على أدوات الادخار الملائمة، مما يعني أنهم يوظفون استثماراتهم في أشكال أقل إنتاجية أو أكثر مجازفة قد تزيد من قلة السيولة الريفية، أما العبء الأخير فهو عدم الوصول بشكل ملائم إلى أدوات الحد من المجازفات والمخاطر الفلاحية (مثل تأمين المحاصيل الفلاحية).

وهناك العديد من العوامل المقيدة لنمو الأسواق المالية في المناطق الريفية مثل ارتفاع تكاليف المعاملات المرتبطة بتناثر السكان، والطابع الموسمي لتدفقات دخل الأسر الذي يبلغ ذروته في موسم الحصاد، ولكنه ينخفض في الأوقات الأخرى، مما يحوّل سداد القروض غير المرتبطة بعوامل الموسمية

إلى تحدٍّ كبير يواجهه الفلاحين، كما أن أسواق الائتمان في المناطق الريفية في الغالب لا تعمل بشكل جيد[1]، بسبب البحث عن مصادر الربح السريع وغير المكلف نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ومن المفهوم جيدا أن الخدمات المالية المرافقة للنشاط الفلاحي في المناطق الريفية، والتي يستثمرها الفلاحون في الأصول الرأسمالية التي تعزز التنمية والإنتاجية الفلاحية تسهم في زيادة الناتج الفلاحي وتنويعه، وتحسين المستوى المعيشي لسكان الريف والفلاحين، والعمل على تخفيف الفقر، كما يمكنها أن تسهم في تحسين سبل الحياة حتى في المناطق الحضرية، الأمر الذي يؤدي إلى توليد فرص عمل جديدة بالمناطق الريفية أو بالقطاعات الأخرى في الحضر.

فتحفيز نمو المشروعات الفلاحية وقطاع الأعمال في المناطق الريفية أمر أساسي من أجل تعزيز أداء أسواق العمل الريفية، لذلك تضطلع الحكومات بدور رئيسي في خلق بيئة تمكينية للأعمال والاستثمار الفلاحي في المناطق الريفية، والمتطلبات الأساسية للنمو الفلاحي والريفي المتمثلة أساسا في الاستثمار والبنية التحتية المادية، وخدمات التعليم، والصحة، والمؤسسات التي تدعم صغار أصحاب الأراضي الفلاحية، وتنمية المشاريع الصغيرة، لاسيما من خلال توفير إمكانية الحصول على الائتمان والنفاذ إلى الأسواق والحصول على المعلومات والمساعدة في المجال التقني.

وتشكّل الفلاحة في العديد من المناطق الريفية الموجه الرئيسي للاقتصاد، وتوفر للمنشآت الصناعية على مختلف أنواعها وأحجامها المدخلات الزراعية، على طول سلاسل القيم التي تبدأ من بوابة المزرعة وصولاً إلى مخازن البيع بالتجزئة، وهي مهمة لاستغلال الطاقات الكامنة في الفلاحة، ومن شأن البيئة الداعمة للفلاحة أن تخلق مجالاً اقتصادياً أكثر إنصافاً من خلال تجنب السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات التجارية والمالية المضرة بالقطاع، وتدارك النقص الجسيم في الاستثمارات في الزراعة من جانب القطاعين العام والخاص، وقد تشجع مستويات الاستثمار المناسبة المزيد من الإنتاجية وتدعم الروابط مع الاقتصاد الأشمل وتحفز النواتج الاجتماعية وتلك المتعلقة بالعمال في القطاع الريفي، وذلك بفضل الآثار المضاعفة الناجمة عنها[2].

[1] مكتب العمل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص48.

[2] المرجع السابق، ص ص، 18-19.

خلاصة الفصل الثاني:

مازالت الفلاحة منذ زمن بعيد إلى يومنا هذا محافظة على مكانتها الاقتصادية كمصدر هام للغذاء والحياة، وأنها أهم دعائم البنيان الاقتصادي والاجتماعي، لمساهمتها في رفع الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين المستوى المعيشي للفرد وتوفير غذائه، وتمتين الروابط الأمامية والخلفية مع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو ما أثبتته العديد من الأبحاث والدراسات.

وباعتبار هذا القطاع الحساس من أكثر الأنشطة الاقتصادية حاجةً للمال والذي يعد من أهم القيود التي تعيقه لتحقيق التنمية بسبب ارتفاع التكاليف وضعف المدخرات التي بحوزة الفلاح إلى جانب الطبيعة الخاصة التي يتميز بها هذا الاخير والاختلاف الجلي الظاهر في حجم وقدرات الوحدات الإنتاجية، وضخامة كلفة المصادر التمويلية غير الرسمية، التي تقع بالثقل على كاهل الفلاح، الامر الذي اكد على ضرورة اللجوء إلى توفير مصادر رسمية مقدمة من طرف البنوك كوسيلة دفع لعجلة التنمية الفلاحية، بتحقيق القيمة المضافة في الإنتاج الفلاحي وتكوين تراكم رأسمال والذي بدوره ينعكس بإيجابية على الأهداف العامة المسطرة من طرف الحكومة والهيئات العامة، ومن هنا يمكننا البحث في مدى تحقق التنمية الفلاحية من خلال توفير القروض البنكية في الجزائر؟

الفصـل الثـالث

التمويل البنكي الفلاحي في الجزائر وأثره على تنمية القطاع (حـالة ولاية الطـارف)

المبحث الأول: سياسات التمويل والقرض البنكي الفلاحي في الجزائر

المبحث الثاني: التمويل البنكي وأثره على القطاع الفلاحي بولاية الطارف للفترة (2010-2018).

المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية (دراسة أثر التمويل البنكي على القطاع الفلاحي بولاية الطارف).

تمهيـــد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري من الدراسة في الاجزاء السابقة، تم التركيز على التجربة الجزائرية حول الاهتمام بتنمية القطاع الفلاحي من خلال طرح عدة سياسات تمويلية تعتمد على الإقراض البنكي على مر سنوات الإصلاح والبناء الاقتصادي، لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية التي تم تسطيرها ضمن برامج التنمية الاقتصادية وذلك بتقديم مسار التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر مع تقييم كل مرحلة على حدى.

ولدعم وتعزيز أكثر لهذه الدراسة تم إسقاط الجانب النظري أيضا على أرض الواقع بالاعتماد على دراسة ميدانية بولاية الطارف باعتبارها ولاية تزخر بإمكانيات فلاحية لا بأس بها تؤهلها للنهضة الفلاحية، لذلك حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على أهمية القروض البنكية التي يمنحها البنك المتخصص بالجزائر (البدر) لتمويل القطاع الفلاحي لولاية الطارف ومدى تنمية القطاع وتطويره بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: سياسات التمويل والقرض البنكي الفلاحي في الجزائر.
- المبحث الثاني: التمويل البنكي وأثره على القطاع الفلاحي بولاية الطارف للفترة (2010-2018).
- المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية (دراسة أثر التمويل البنكي على القطاع الفلاحي بولاية الطارف).

المبحث الأول: سياسات التمويل والقرض البنكي الفلاحي في الجزائر

شهدت الفلاحة الجزائرية منذ الاستقلال السياسي عدة محطات تنموية رسمتها الحكومات المتعاقبة من خلال إطلاق برامج ومخططات ترمي إلى تنمية الاقتصاد الوطني، وتحقيقا لأهداف السياسة العامة للدولة، هذه البرامج منها ما هو مكمل لبعضها البعض، ومنها ما هو مختلف عن سابقيه، يحمل في طياته أسس ومبادئ جديدة بهدف تدارك أخطاء وإخفاقات البرنامج السابق، لتكون برامج أكثر تلاؤما وتكيفا مع التطورات العالمية والإقليمية، ولم تستثنى السياسات الفلاحية من الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ زمن بعيد إلى يومنا هذا، والتي برزت من خلال التدخل المباشر للدولة في تسيير القطاع نظرا لأهميته اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا من جهة وطبيعته الحساسة من جهة أخرى.

ومما سبق يمكن القول أن السياسات الفلاحية في الجزائر متباينة فيما بينها من حيث آليات وأساليب التمويل والقرض الفلاحي، لأن كل مرحلة لها إنطباع بالوضع الاقتصادي السائد، غير أنها تصب في نفس الهدف وهو النهوض بالقطاع الفلاحي وعصرنته والدفع به للحاق بركب القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الأول: مراحل البناء والإصلاح الاقتصادي للفترة (1962-1979)

بعد مرحلة الانطلاق للبناء السياسي والاقتصادي، بعد الاستقلال وانتهاج الجزائر النظام الاشتراكي الذي اعتمد على جملة من المخططات والبرامج التنموية التي مست كافة القطاعات بما فيها قطاع الفلاحة ومن هذه البرامج ما يلي:

أولا: سياسة التسيير الذاتي (1962-1970): خرجت الجزائر من استقلالها السياسي سنة 1962 خاوية على عروشها، وجدت نفسها أمام العديد من التحديات والمشاكل الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تكوين جهاز سياسي وطني لاحتواء هذه الظروف الصعبة للبلاد آنذاك، واسترجاع السيادة الوطنية لبناء الدولة الجزائرية، وبدأ هذا الجهاز مهامه بتحديد المتطلبات الأساسية للبلاد، بإنشاء قاعدة صناعية قوية ترتكز على تطوير الصناعات الخفيفة والثقيلة، والتوجه نحو تطوير القطاع الفلاحي من خلال تزويده بالتجهيزات المتطورة والحديثة للمساهمة في النهوض به، خاصة بعد الركود الذي شهده في هذه الفترة، بحكم المشاكل التي خلفتها تصرفات وأعمال المستعمر الفرنسي، والذي عمل على مصادرة حوالي 275900 هكتار من المساحات الكبيرة للأراضي الخصبة واستيلائها بمقتضى عدة قرارات حكومية، وتم توزيعها على أشخاص مستقدمين من فرنسا، الأمر الذي نجم عنه

ازدواجية في القطاع الفلاحي، بين قطاع فلاحي يتميز بتملكه للأراضي الجيدة وذات جودة، تتوزع اغلبها في المناطق الساحلية ومنطقة السهول الداخلية والتي تستخدم أحدث التجهيزات وأساليب الإنتاج، وقطاع فلاحي خاص يستحوذ على ما يقارب نسبة 66% من إجمالي الأراضي الفلاحية، موزعة في المناطق الجبلية والصحراوية الفقيرة والتي تصلح لزراعات معينة كأشجار الزيتون والتين، وبعض أنواع الحبوب[1].

وظهرت هذه السياسة إلى الوجود بموجب المراسيم المؤرخة في 18، 22 و28 من شهر مارس 1963، والتي كانت بمثابة الانطلاقة الأولى للإصلاح، كنوع من التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسبيل الوحيد للجزائر لتبني الإيديولوجية الاشتراكية، الهادفة إلى حماية مصالح العمال بعد أن تغيرت وضعيتهم من صفة الأجير لدى المستعمر الفرنسي إلى صفة المنتج الحر في وطنه، وهو مستمد من قرارات مؤتمر طرابلس، الذي ركز على القطاع الفلاحي من خلال ثلاث نقاط مهمة تمثلت في الإصلاح الفلاحي، استخدام الأساليب الحديثة، والمحافظة على تراث الأرض الجزائرية[2].

2- مبادئ سياسة التسيير الذاتي: تمثلت أهداف سياسة التسيير الذاتي فيما يلي[3]:

- حماية الأملاك الشاغرة ومواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات؛
- وضع حد للأملاك الكبيرة وبالتالي للملاك الكبار؛
- تجميع المزارعين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية؛
- توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين؛
- تحدي المعمرين الذين رحّلوا الوسائل والعتاد الصالح للزراعة وتركوا العتاد غير الصالح.

3- تقييم سياسة التسيير الذاتي: هدفت سياسة التسيير الذاتي إلى المساهمة الفعالة في تنمية الناتج الوطني وتنويعه، وتخصيصه كليةً للتسويق، والتصدير، وبالتالي تحريك عجلة النمو الاقتصادي، إلا أنه لم يرتق إلى الهدف المأمول، على الرغم من تأميم العديد من المساحات والأراضي الفلاحية التي خلفها المعمرون والمزارع التي كانت ملك للأجانب، وإلحاقها بالأملاك الوطنية، وكان تأميم الأراضي الفلاحية هذه بمساحة إجمالية قدرت بـ 2.632 مليون هكتار، موزعة على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا، وأطلقت الحكومة المخطط التنموي الثلاثي (1963-1966) بقيمة مالية قدرت بـ 3.93 مليار دج، وهو برنامج

[1] بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2004/2003، ص42.

[2] مجدولين دهينة، مرجع سبق ذكره، ص152.

[3] جابري أميرة، مرجع سبق ذكره، ص86.

مستعجل لمواجهة الطوارئ وإعادة سير المؤسسات الشاغرة وإنشاء وحدات صغيرة، ثم أطلق بعده المخطط الثلاثي (1967-1969)، الذي هدف إلى توجيه التنمية الاقتصادية بإشراك العمالة في تسيير الأجهزة الاقتصادية، وخصص له اعتماد مالي بقيمة 10 مليار دج، غير أن حصة الفلاحة من إجمالي هذا الاعتماد كانت حوالي 17.56%، بينما قطاع الصناعة استحوذ على الحصة الكبرى بنسبة 51.95%، لذلك حصل إختلال توازني في قطاع الفلاحة بين القطاع المسير والقطاع التقليدي، فالأول مسير ذاتيا تحت إشراف الحكومة وشهد تقدما وتطورا في الإنتاج الفلاحي لاستخدامه لوسائل إنتاج متطورة وأراضي معتبرة لمساحات خصبة ومروية، وبعمالة فلاحية قدرت بنسبة 18.5%، في حين القطاع الفلاحي بنظم تقليدية يتوزع في أراضي أقل خصوبة وذات إنتاجية ضعيفة، لاعتماده على وسائل إنتاج بدائية وتقليدية، يتركز فيه اكبر حجم للعمالة بنسبة 81.5%. وبالتالي لم تحسن هذه السياسة القطاع الفلاحي[1]، لذلك قال أحد المؤرخين في هذا الشأن ما يلي" لم يكن في الماضي تسيير حقيقي في الفلاحة، ولكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها أية فعالية حقيقية على العمال، وفي الحقيقة فإن الشروط الإيجابية الفعالة للتسيير الذاتي غير متوفرة"[2]، وذلك بسبب العديد من المشاكل والعراقيل أهمها ما يلي:

- التوزيع غير العقلاني للأراضي الفلاحية المعتمد على الإحصاء النظري، دون اللجوء إلى المعاينة الميدانية، ما أدى بالتعاونيات إلى انفاق تكاليف باهظة على أراضي قامت باستصلاحها وإعادة تأهيلها؛

- بالرغم من مزايا اللامركزية في تسيير العملية الإنتاجية ضمن سياسة التسيير الذاتي، إلا أن الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي فرض قيودا على حرية اتخاذ قرارات الإنتاج من طرف الفلاحين، ما ثبط تسيير العملية الإنتاجية؛

- اللامساواة في توزيع التجهيزات والعتاد الفلاحي وفي منح الاعتمادات بين مشروعات القطاع العمومي والقطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى اختلال توازن إنتاج القطاع الخاص من المحاصيل الفلاحية، فضلا عن استغلاله لأراضي أقل خصوبة، مع ضعف إمكانياته المادية والمالية، والتعقيدات الإدارية البيروقراطية التي واجهها في التمويل وفي طلب القروض من البنوك وارتفاع تكاليفها؛

[1] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 130.

– هجرة اليد العاملة من القطاع الفلاحي نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى، بسبب ضعف الأجر الفلاحي المقيم على أساس ساعات العمل في الشهر، وما نجم عن هذه الوضعية اللامبالاة والإهمال في العمل الفلاحي وعدم المحافظة على وسائل الإنتاج[1].

ثانيا: سياسة الثورة الزراعية (1970–1979)

جاءت هذه السياسة ردا على النتائج السلبية والمشاكل التي خلفتها السياسة السابقة، رغم الجهود التي بذلتها الحكومة في تحقيق أهداف التسيير الذاتي والنهوض بالقطاع الفلاحي، وأهم الإخفاقات هي اللامساواة في توزيع الأراضي الفلاحية، الذي أدى إلى تدهور المستوى المعيشي للجماهير في الريف، وعدم قدرة هذه الأحيرة على تحويل الأساليب الفلاحية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية، وأُطلقت هذه السياسة بإصدار ميثاق الثورة الزراعية في شهر نوفمبر 1971، بعد إلغاء قانون الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA)[2].

واعتمدت سياسة الثورة الزراعية على تطبيق شعار"الأرض لمن يخدمها وليس لمن يملكها"، بسبب اختلال التوازن داخل القطاع الفلاحي حول مجال الملكية واستغلال الأراضي الفلاحية، حيث كان صغار الفلاحين في تلك الفترة لا تتعدى نسبتهم 70% من مجموع القوة العاملة، لا يملكون سوى 20% من المساحات المزروعة، لذلك اقتضت هذه الظروف بضرورة تدخل الدولة في تسيير الأراضي الفلاحية وكيفية توزيعها على العاملين فيها من خلال طرح عدة إصلاحات هيكلية وجذرية في القطاع الفلاحي، والتي ترمي في أساسها إلى تنمية وإعادة تنشيط الفلاحة ضمن الخطط التنموية الأخرى للاقتصاد الوطني.

ونتج عن ذلك خلق نوع جديد من المزارع تم إضافتها إلى المزارع الموجودة سابقا، وأصبح هناك ثلاث أصناف لاستغلال الأراضي الفلاحية، وهي الأراضي التابعة للتسيير الذاتي والتي تهدف إلى تحقيق التنمية على المدى الطويل، والأراضي التابعة للتعاونيات الزراعية المقررة ضمن سياسة الثورة الزراعية، وأخرى الأراضي التابعة للقطاع الخاص[3].

[1] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص ص، 158– 159.

[2] حمريط رشيد، دور الاستثمار الفلاحي في دعم إيرادات الدولة – الزراعات الصحراوية– ولاية بسكرة نموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2014، ص24.

[3] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص160.

شهدت هذه السياسة ثلاث مراحل متتالية وهي[1]:

أ- **المرحلة الأولى:** انطلقت في جانفي1972 وشملت عملية الإحصاء وتصنيف وتوزيع الملكيات الزراعية وإنشاء أجهزة مكلفة بالمتابعة وإجراء التحقيقات والرقابة على مستوى كل بلدية، وتميزت هذه المرحلة بإحصاء أراضي المجموعات وأراضي العرش والأحباس (الأوقاف) التي تعد أراضي من الدرجة الثانية أو الثالثة من حيث درجة الخصوبة اغلبها متواجدة في الجبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا.

ب- **المرحلة الثانية:** تواصلت في هذه المرحلة عمليات تأميم وتوزيع الأراضي على المستفيدين باستثناء الملكيات الكبرى والتي تم تركها لأهاليها لخدمتها بأنفسهم، مع إقامة العديد من التعاونيات.

ج- **المرحلة الثالثة:** اما في هذه المرحلة من سياسة الثورة الزراعية تم تطبيق قانون الرعي في 1976، لوضع حد لاستغلال الرعاة من طرف كبار الملاك للأراضي، من خلال تطبيق مبدأ الماشية لمن يرعاها ولقد حددت المواشي بـ300 إلى 400 رأس، بدون استغلال أي نشاط آخر لمربيها، كما تم الاهتمام في هذه المرحلة بتنظيم مناطق السهول المرتفعة، أين قدرت المساحات الرعوية بـ 200 مليون هكتار، تم توزيعها إلى ثلاث مناطق، جزء منها للمستفيدين من الثورة الزراعية، وأخرى للمراعي أما الباقي للاستغلال بطرق جماعية.

2- أهداف سياسة الثورة الزراعية: برزت أهداف هذه السياسة على العموم في تأميم الأراضي الفلاحية غير المستغلة من طرف أصحابها، سواء بالإيجار أو بالملك بإصدار نصوص قانونية تنص على إسقاط حق الملكية على المالكين غير المستغلين لأراضيهم الفلاحية، والتوزيع الأمثل والعقلاني للأراضي الصالحة للزراعة بما يتناسب وأسس النظام الاشتراكي، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق بين الفلاحين[2].

3- تقييم سياسة الثورة الزراعية: رغم التوسع في مساحة الأراضي الزراعية الذي سجلته هذه السياسة، وإنشاء العديد من التعاونيات الفلاحية وغير الفلاحية، مع الحرص الشديد للحكومة على إصلاح القطاع، إلا أن هذه المرحلة أسفرت عن جملة من النتائج السلبية والتي انعكست مباشرة على حجم الناتج الفلاحي منها:

[1] عدة عابد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 116-117.

[2] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص160.

– انسحاب حوالي 8% من المستفيدين من الأراضي الفلاحية (حوالي 40% بولاية الجزائر لوحدها) حتى سنة 1974، وساهم في ذلك جمع ريع الأراضي الموزعة ضمن مجموعات تعاونية تحضيرية من أجل استصلاحها، واضطرار أعضائها المستفيدين إلى العمل والقبول بأجور زهيدة بإنتظار استصلاحها؛

– تواصل نفوذ كبار ملاكي الأرض المتجلي في قدرتهم على المماطلة والتهرب من النصوص والأجهزة التي تستهدفهم بالإحجام عن التصريح أو إعطاء التصريحات المغلوطة عن حجم ممتلكاتهم ومداخيلهم واستغلال نفوذهم في الإدارة والأجهزة المعنية؛

– فشل الكثير من التعاونيات بسبب الأخطاء الناجمة عن البيروقراطية الإدارية المنفذة، وبسبب تركيبة أعضائها المتمثلين في كبار ملاك الأرضي أو عملائهم؛

– انعدام الرقابة على انفاق السلفيات والقروض المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري للتعاونيات، الأمر الذي أدى إلى حل بعضها وتحويل إداراتها عن مهامها الرئيسية إلى ممارسة التجارة والتوزيع لبعض السلع التي لا علاقة لها بمتطلبات العملية الإنتاجية؛

– إلى جانب تراجع مساهمة الفلاحة في الناتج الوطني من 16.4% سنة 1969 إلى 12.8% عام 1973، نتيجة هجرة المعمرين من الأراضي الزراعية، في حين ارتفعت حصة قطاع الصناعة من 41.9% إلى 52.4% خلال نفس الفترة[1].

أكثر ما ميز هذه المرحلة هو التدخل المباشر للحكومة في تسيير شؤون التعاونيات الفلاحية، مع تقييد بعض الأنشطة الفلاحية، ومسؤوليات الفلاحين وحريتهم في اتخاذ قرارات الإنتاج، من خلال المؤسسات التمويلية والتسويقية الأمر الذي إنعكس سلبا على حجم الناتج المحلي آنذاك.

ثالثا: سياسات التمويل والقرض الفلاحي للفترة (1962-1979):

شهد تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال سياسات التسيير الذاتي والثورة الزراعية أي في ظل النظام الاشتراكي بعد الاستقلال السياسي عدة إصلاحات ومراحل تباينت فيما بينها من حيث طرق وإجراءات منح القروض، وهياكل ومصادر التمويل الفلاحي في مرحلة عدم التخصص البنكي ومنه يمكن تقسيم الفترة إلى مرحلتين:

[1] منى رحمة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 86-87.

1- التمويل البنكي الفلاحي للفترة (1962-1966): خلال هذه الفترة تم تمويل قطاع الفلاحة عن طريق الخزينة العامة بواسطة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية (CCSAP) المتخصصة في تزويد المزارع المسيرة ذاتيا بالبذور، الآلات، الأسمدة، والمبيدات، بمعدل فائدة 4.5%، إلى جانب البنك المركزي الذي يضع تحت تصرف الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي قروضا موجهة للقطاع الفلاحي لاستخدامها في تمويل الاستغلال والاستثمار[1]، اخذ هذا التمويل في هذه المرحلة شكلين وهما[2]:

أ- **تمويل الاستغلال:** يتم هذا التمويل على أساس حجم المساحة المزروعة، مع تقديم كشف التكاليف الخاص بمصروفات الأنشطة الفلاحية المحددة من طرف الإدارة الفلاحية بالاعتماد على معايير تقنية محددة مسبقا، مع إتباع مخطط الإنتاج لكل مزرعة، وتم التمويل البنكي من خلال وضع البنك المركزي لمبلغ إجمالي تحت تصرف الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي المكلف أساسا بضمان عمليات التمويل والتسويق لفائدة الإنتاج الفلاحي المسير ذاتيا.

ومن أجل تنفيذ الديوان لمهامه المصرفية المنوطة إليه، اعتمد على هياكل الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الاحتياطية، بهدف إشعار الفلاحين المعنيين بمبلغ القرض وتسيير أقساطه وفق المخطط الزمني للأنشطة الفلاحية (الحرث، البذر أو الزرع، التسميد، السقي،...).

ب- **تمويل الاستثمار:** يقوم الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي (ONRA) على مستواه بتحديد وتقييم الاحتياجات الفلاحية اللازمة من الأصول الرأسمالية (كالمعدات، الآلات، والمواشي..)، دون اللجوء إلى المسيرين المباشرين لمعرفة حجم الاحتياجات الفعلية اللازمة لنشاط فلاحي معين، ويتحصل بعدها على موارد تمويلية بتحويل المستندات الموقعة من طرفه والمدعمة بالتأشيرة من طرف وزارة الفلاحة لصالح البنك المركزي.

2- تقييم سياسة التمويل البنكي الفلاحي للفترة (1962-1966): بما أن النظام الاقتصادي السائد في تلك الفترة هو النظام الاشتراكي الذي اعتمد على التسيير المركزي والتمويل الحكومي للقطاع الفلاحي، ورغم الظروف السياسية غير المستقرة وضعف الموارد المالية والائتمانية في تلك الفترة (بلد حديث الاستقلال)، إلا أن الأسلوب المنتهج من طرف الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي (ONRA) لتوزيع الاعتمادات المالية، على شكل قروض وتمويل الفلاحين لم يرتقِ للهدف المطلوب، نتيجة التأخر في الحصول على القرض والبطء في تسيير ودراسة ملفات وطلبات القروض مع اللجان والهيئات المختصة،

[1] حمريط رشيد، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 187.

بالإضافة إلى الشروط التعجيزية أمام صغار الفلاحين ضمن ملف طلب القرض، علاوة على ذلك قلة الخبرة المالية والكفاءة المهنية لدى موظفي البنك، وهجرة الإطارات المؤهلة للخارج[1].

ونظرا لمسار منح التمويل الفلاحي اللازم للفلاح وتعدد الهيئات القائمة والساهرة على تسيير هذا الأخير والموجه للمستثمرات المسيرة ذاتيا، والذي يعتمد اساسا على تسبيقات مقدمة من طرف البنك المركزي والبنك الوطني الجزائري بعد تسلمه مهمة التمويل الفلاحي سنة 1966، ووضعها تحت تصرف الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي، بعدما يستلم هذا الأخير(الديوان) لمخطط النشاط الفلاحي من طرف الفلاح االراغب في الحصول على التمويل، ويحتوي هذا المخطط على كافة المعلومات (المساحة المزروعة، نوعية المنتجات المزروعة، قيمة النفقات التقديرية للنشاط)، ويتم دراسته من طرف لجنة القرض المتواجدة على مستوى الديوان، وتعمل على تحديد القيمة الحقيقية للاحتياجات المالية، ثم تقوم بتحويله للجهات المختصة بدفع التمويل للفلاح، كل هذه الإجراءات يلخصها الشكل رقم (3-1) الآتي كانت سببا في تأخر الاستفادة من القرض والتمويل اللازم في أوانه، لأن النشاط الفلاحي بمختلف شعبه وميادينه يتميز بالموسمية.

الشكل(3-1): هيكل تمويل القطاع الفلاحي في مرحلة التسيير الذاتي

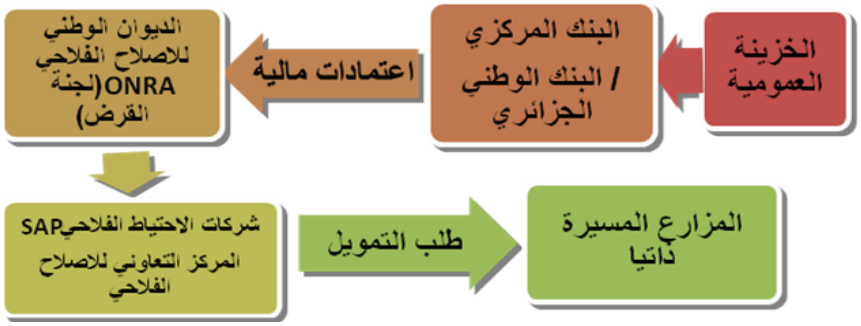

المصدر: هيشر احمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبوبكر القايد، تلمسان، سنة 2016/2015، ص31.

3- التمويل البنكي الفلاحي للفترة (1966-1979): تم سنة 1966 تسليم مهمة التمويل والقرض الفلاحي للبنك الوطني الجزائري الذي أنشئ بموجب الأمر رقم 178/66[2]، استغل هذا الأخير مهامه المصرفية الجديدة بإجراء عدة تعديلات على السياسة الائتمانية الفلاحية، بالاعتماد على اللامركزية في

[1] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص185.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، الصادرة في 1966/06/14، ص782.

اتخاذ قرارات منح القروض الفلاحية، من خلال إنشاء عدد من الفروع والوكالات والمكاتب للبنك موزعة على المستوى الوطني، والتقرب من عملائه وتسهيل دراسة ملفات طلبات القروض[1].

ووفقا للمادة الأولى من الأمر رقم 534/68 تم حل الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي وكذا الصناديق الجهوية والمحلية للقرض الفلاحي التضامني والصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط وصندوق السلفيات الفلاحية، ووضعت كلها في حالة التصفية، ليمارس البنك الوطني الجزائري طبقا لقانونه الأساسي النشاطات المصرفية للهيئات المحلولة[2].

وكانت إجراءات التمويل البنكي الفلاحي كما يلي:

أ- **إجراءات التمويل قصير الأجل:** بالنسبة للقطاع الفلاحي العام يقوم البنك بتحديد مبلغ القرض بناءا علي كشف التكاليف الفلاحية الذي تحدده وزارة الفلاحة والصندوق الوطني للإصلاح الفلاحي، مما أدى إلى صدور المرسوم رقم 406 في 1975/02/14 والذي يسمح بتحديد مبلغ القرض بناءا على التفاوض المباشر بين الفلاح والبنك، كما أصبح بالإمكان تحويل الاستعمالات من خانة إلى أخرى وبالرغم من تحسن وضعية القروض قصيرة الأجل لهذا القطاع والذي بلغ 2101.3 مليون دج سنة 1979 مقابل 1255.4 سنة 1969 إلا أن الوحدات الإنتاجية بقيت تعاني من عدم كفاية هذه القروض التي انتقل مؤشرها خلال سبع سنوات (69-76) من 100 إلى 140 مما يدل على نقص التمويل.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد عمدت الحكومة على تقليل الحصة المالية الموجهة إليه مقارنة مع القطاع العام، بسبب مبادئ الفكر الاشتراكي المطبق للاقتصاد، وضعف القدرة على التسديد الائتماني لدى الخواص، ولم يستفد القطاع الخاص على مدار سبع سنوات في إطار القروض قصيرة الأجل إلا بقيمة 223.3 مليون دج، أي لا يمثل سوى 4.3 % من إجمالي قروض القطاع العام خلال هذه الفترة.

ب- **إجراءات التمويل متوسط وطويل الأجل:** قبل سنة 1971 كان يتم طلب القروض الاستثمارية بالنسبة للقطاع الفلاحي على مستوى المدير الفلاحي الولائي للاطلاع عل محتواه وتعديله، وبعدها يوجه إلى اللجنة المركزية للقرض على مستوى البنك التي تقوم بتعديله وفقا للغلاف المالي المخصص من طرف الوزارة الوصية، وغالبا ما يكون المبلغ الممنوح أقل من احتياجات االفلاح مما يعرقل تطور القطاع.

[1] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 1968/09/27، ص 1550.

في حين بعد سنة 1971 حدثت تعديلات تهدف إلى التخفيف على القطاع بإنشاء لجان قرض ولائية* تقوم بدراسة طلب القرض الفلاحي وأصبحت اللجنة المركزية مجرد منسق بين اللجان الولائية والبنك الوطني الجزائري مجرد موزع لهذه القروض، أما في القطاع الخاص فتميزت الإجراءات التمويلية بالتعقيد والتشدد تجاهه ولم تتغير منذ 1966، حيث يقدم الفلاح طلب القرض لِلَجْنة الدائرة التي تقوم بتحويله لِلَجنة الولائية بعد دراسته مبدئيا، لتقوم هذه الأحيرة بفحصه وإرساله إلى وكالة البنك بعد التأكد من تسجيله في قائمة المستفيدين، ليحول بعدها إلى المديرية العامة للبنك الوطني لكي تقوم بتحديد مبلغ القرض، ونلاحظ طول الفترة بين طلب القرض وقبوله، إضافة إلى اتخاذه الصفة العينية للقروض لمدة قصيرة لا تتجاوز 5 سنوات غير قابلة للتمديد، وهو الامر الذي أدى إلى إحداث مناقشات واسعة تمخض عنها صدور المرسوم 246 سنة 1978 يهدف إلى إدماج القطاع الخاص في التنمية، إلى جانب تسهيل دراسة ملف القرض على المستوى المحلي بواسطة مدير وكالة البنك وممثل الفلاحة على مستوى الدائرة [1].

وشهدت هذه المرحلة تخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من قبل البنك لتسهيل الوصول إليها حيث قدرت نسبة 4% بالنسبة للقروض قصيرة الأجل و3.5% للقروض الفلاحية متوسطة الأجل، في حين 2.5% للقروض طويلة المدى الأقل من 10 سنوات و3% لأكثر من 10 سنوات[2].

4- تقييم مرحلة التمويل البنكي الفلاحي للفترة (1966-1979):

على الرغم من الامتيازات التي تحصل عليها البنك الوطني الجزائري في تمويل القطاع الفلاحي طبقا لقانونه الأساسي والتسهيلات التي قدمها بهدف تسهيل عملية منح القروض وتقريبها من المستفيدين منها إلا أنها لم تسهم في إنعاش الفلاحة، بسبب الارتفاع الفاحش لمديونية الفلاحين، حيث تمكن من منح قروض بحجم 3010 مليون دج خلال الفترة (1967-1969)، لذلك ارتفعت الديون إلى حوالي 1689 مليون دج منذ الاستقلال إلى غاية 1970 و420 مليون دج للخزينة العمومية و469 مليون دج للبنك المركزي و800 مليون دج للبنك الوطني الجزائري[3].

* تتكون هذه اللجان من: الوكيل المفوض للبنك الوطني الجزائري، المدير الولائي للمصالح الفلاحية، ممثل الوالي، ممثل الخزينة على المستوي المحلي، ممثل المنتجين.

[1] بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 5-6.

[2] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص186.

[3] المرجع السابق، نفس الصفحة.

وقامت الحكومة بالتشديد على منح القروض الفلاحية سنة 1976، حيث يستفيد الفلاحون من قروض عينية تميزت بارتفاع أسعار فوائدها مع تحديد مدة التسديد بخمس سنوات غير قابلة للتجديد مقدمة من طرف التعاونيات الفلاحية منها (CASAP, CAPCS)، وهذا بهدف تضييق الخناق على القطاع الفلاحي الخاص بعد تهميشه نهائيا، بسبب مبادئ النظام الاشتراكي المطبق بالرغم من أن القطاع الفلاحي الخاص كان يستحوذ على أجود الأراضي الفلاحية، وأكثر من 90% من الثروة الحيوانية، وبهذه السياسة قل نشاط القطاع الخاص في الفلاحة، وانعكس سلبا على حركية التنمية الاقتصادية مع ظهور مشكلة عدم التوازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني[1].

الجدول رقم (3-1): التمويل الفلاحي للفترة (1970-1977) (الوحدة: مليون دج)

السياسة	قطاع التسيير الذاتي			سياسة الثورة الزراعية		
السنوات	الانفاق العمومي	القروض البنكية	التمويل %الذاتي	الانفاق العمومي	القروض البنكية	التمويل الذاتي
1970	1184.30	**926**	22	-	-	-
1971	1295.00	**880**	32	-	-	-
1972	1508.00	**962**	36	-	-	-
1973	1577.10	**1005**	36	63.9	**32.60**	49
1974	1680.60	**988**	41	174.40	**117.40**	33
1975	1600.90	**1076**	33	267.40	**215.8**	19
1976	1756.3	**907**	48	341.10	**306.00**	10
1977	**1863.80**	**1152**	**38**	**349.90**	**214.00**	**39**

المصدر: بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2004/2003، ص 202.

ومن خلال الجدول رقم (3-1) يمكن تسجيل النقاط التالية:[2]

- ضعف التمويل الذاتي للاستغلال الفلاحي، ما يؤكد على أهمية التمويل المصرفي كمصدر أساسي لتغطية التكاليف الضرورية لشراء مدخلات العملية الإنتاجية، وضمان استمرارية سيرها، ومنه فإن أي

[1] هيشر احمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبوبكر القايد، تلمسان، سنة 2016/2015، ص ص، 41-42.

[2] بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 202.

تقصير أو ضعف من طرف البنك في تمويل القطاع الفلاحي بالقروض المطلوبة وفي وقتها المناسب سيؤثر سلبا وبشكل مباشر على سير العملية الإنتاجية وعلى التنمية الفلاحية والاقتصادية ككل؛

– لكي يحقق الفلاح تمويلا ذاتيا يجب القيام بالضغط على تكاليف مشروعه، أو رفع أسعار المحاصيل عند التسويق بهدف زيادة أرباحه، إلا أن الواقع يؤكد عدم قدرة هذا الأخير على الضغط على تكاليفه، بسبب تنوع وتعدد مدخلات الإنتاج الفلاحي، وصعوبة تغيير الفن الإنتاجي نظرا للطبيعة الخاصة للقطاع، كما أن مجال رفع أسعار المحاصيل فوق سعر التكلفة يعتبر ضيقا ومحدودا مقارنة بالمشروعات الصناعية أو التجارية بسبب:

أ– خاصية التركيب التنافسي للمنتجات الفلاحية التي تعود إلى التجانس النسبي لمنتجات مختلف المزارع والفلاحين الآخرين؛

ب– سرعة تلف وخسارة غالبية المنتجات الفلاحية وارتفاع تكاليف تخزينها لمدة طويلة أو لانعدام المخازن، الأمر الذي يضعف القدرة على المضاربة فيها.

إلاّ أنه هناك آراء مختلفة حول حدود المفاضلة بين التمويل الذاتي والتمويل بالقرض البنكي، فهناك من يستند على نظرية الاستهلاك الذاتي للقرض، التي تقوم على فكرة أن القرض يمحو نفسه بنفسه بمرور الوقت، من خلال تضائل العبء الحقيقي بسبب الزيادة المطردة في الثروة، أما التيار الاخر فيرى أن المنطق المالي السليم يقضي باستبعاد الاعتماد على القروض لتمويل نفقات الاستغلال، لأن تسديدها صعب لضيق الوقت، وتكاليفها المرتفعة على الأغلب، كما يعبر التزايد السنوي في قيمة نفقات الاستغلال إلى ارتفاع نفقات العمالة الفلاحية (الأجور والمنح العائلية) والتي من الأفضل تغطيتها بقروض الاستغلال[1] (قروض قصيرة الأجل).

[1] بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص، 302–303.

الجدول رقم(3-2): وضعية القطاع الفلاحي للفترة (1962-1979)

السنوات	1962	1965	1970	1975	1979
القيمة المضافة للقطاع الفلاحي (مليار دج)	7.05	5.6	6.4	10.3	11.4
نسبة القيمة المضافة للفلاحة في الناتج المحلي(%)	20	12.87	9.26	10.41	9.01
الأراضي الفلاحية(كلم^2)	449000	441670	442160	437530	438200
إنتاج الحبوب(ألف طن)	2369.8	1735.4	2058.1	2680.4	2419

المصدر: زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، سنة 2016/2015، ص162.

ويمكن أن نستنتج أن الإصلاحات المتتابعة لقطاع الفلاحة خلال هذه المرحلة شهدت تحسنا في بعض المؤشرات، بتأميم وتوزيع ما يقدر بـ 1355 الف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة التي كانت تحت سيطرة المعمرين وتوزيعها على حوالي 82.7 ألف فلاح، وإنشاء 4590 تعاونية فلاحية، و187 قرية فلاحية[1]، وإصدار سياسة إقراضية ميسرة وبأسعار فائدة منخفضة، غير أنه يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (3-2) أن الإنتاج الفلاحي شهد انخفاض إلى 5.6 و6.4 مليار دج خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال مقارنة بسنة 1962 التي بلغ فيها قيمة 7.05 مليار دج، كما انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر، ما يفسر نمو القطاعات الأخرى على حساب قطاع الفلاحة، في حين إنتاج الحبوب شهد استقرار نسبي مقارنة بالنمو السكاني المتزايد بعد الاستقلال، ما زاد من اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز الغذائي، وذلك يعود لعدم تمكن هذه السياسات الفلاحية من تخطي المشاكل الفعلية التي يعاني منها القطاع، كوجود ازدواجية قطاعية في القطاع العمومي متمثلة في مزارع التسيير الزراعي ومزارع الثورة الزراعية، كل واحدة منها لها تعاملات محددة من طرف الهيئات الوصية، إلى جانب التدخل الحكومي المستمر في تسيير القطاع، وكذا قيود التعليمات الصادرة عن الحكومة المطبقة على سياسة القرض الفلاحي والإقصاء التام للقطاع الخاص من هذه الإجراءات[2]، ما أدى إلى التفكير في إصلاحات أعمق للقطاع الفلاحي.

[1] زاوي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص161.

[2] بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المطلب الثاني: مرحلة التحرير وإصلاح القطاع الفلاحي والريفي للفترة (1980-1999)

إن السياسات الفلاحية التي تم إنتهاجها للفترة (1962-1979)، لم تكن كافية، فضلا عن فشلها وعدم تحقيق أهدافها المنشودة بسبب النمو السكاني المتزيد وقصور القطاع على تلبية الاحتياجات الغذائية، الأمر الذي إنعكس سلبا على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة العامة والتي تعد بمثابة ركائز الفكر الاشتراكي، لذا واصلت الحكومة مسيرة الإصلاحات، وقررت إعادة النظر في الهياكل البنيوية للقطاع بإدخال تعديلات في عناصره المادية والبشرية التي أصبحت من الصعب التحكم في مسارها نتيجة لكبر حجم هذه الهياكل مع اختلال توازنها، لذلك كان من الضروري مراجعة البرامج السابقة ومعالجة الوضع المتأزم في قطاع الفلاحة قصد تطهيره من كل المشاكل التي تسببت في فشله واسترجاع مكانته التنموية من خلال عدة مراحل.

أولا: مرحلة إعادة الهيكلة والإصلاح الفلاحي (1980-1990)

صورت هذه المرحلة سياسة الحكومة في النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الإكتفاء الذاتي خاصة مع الإنفجار السكاني الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال السياسي، من خلال تبني برامج المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني، لذلك قسمت الفترة إلى مرحلتين وهما:

1- **مرحلة إعادة الهيكلة الفلاحية:** كان هدف هذه السياسة تصفية القطاع الفلاحي ومحاولة النهوض به لضمان حجم إنتاج أفضل والقضاء على مشاكل القطاع كافة، وما آلت إليه البرامج والمخططات التنموية السابقة من نتائج سلبية بضعف الإنتاجية الفلاحية واستفحال ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن، فأطلقت الحكومة سياسة إعادة هيكلة مزارع القطاع العام بمقتضى التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17 مارس 1981 ضمن المخطط التنموي الخماسي الأول (1980-1984).

أ- **المخطط الخماسي 1980-1984:** وهو أول مخطط تنموي طويل من حيث المدة المخصصة له، يهدف إلى إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا والتعاونيات الفلاحية، وإعادة تصفية القطاع من المشاكل والإخفاقات التي خلفتها السياسات السابقة، لضمان إنتاج فلاحي يغطي الاحتياجات الغذائية ويحقق الاكتفاء الذاتي، ويخلق فرص عمل مع القضاء على البطالة المقنعة، والقضاء على التصرفات اللاعقلانية لتوزيع الموارد والبيروقراطية التي شهدها القطاع سابقا، والقيود الإدارية المفروضة على عمليات طلب القروض والتموين، والتي عرقلت الأنشطة الفلاحية وأثرت سلبا وبشكل مباشر على إنتاجية القطاع خاصة من المنتجات الغذائية.

وبرزت سياسة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي من خلال الدعم التمويلي الذي قدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي أنشئ في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 206/82، وكان إنشاءه نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث يقوم هذا البنك بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل القطاع الفلاحي، وترقية الأنشطة الفلاحية والحرفية[1]، وتوفير تجهيزات تسيير المزرعة، وتقديم الخدمات للوحدات التي لها نشاط فلاحي كالصناعات التحويلية الغذائية، وأيضا تمويل بعض المركبات الصناعية التي لها علاقة مباشرة بالفلاحة (كمركب سيدي بلعباس ومركب قسنطينة لإنتاج الآلات الفلاحية)، قصد تحسين وضعيتها ورفع فعاليتها لتكون سندا قويا للقطاع، ولكي يتمكن البنك من احتواء مشاكل القطاع الفلاحي توسع في نشاطه بإنشاء شبكة من الفروع من أجل تلبية الخدمات التي يحتاجها الفلاحون عبر أرجاء الوطن[2].

وواصلت الحكومة إجراءات وإصلاحات جديدة للسياسة الاقتصادية، حيث قامت بإعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية وخوصصة تسييرها، وتحرير الأسواق الفلاحية، للتغيير من حجم المزارع وإدماج تعاونيات الثورة الزراعية وتعاونيات المجاهدين ضمن المزارع المسيرة ذاتيا، وخلق مزارع جديدة منسجمة بطريقة عصرية يمكن التحكم فيها بسهولة سمّيت بالمزارع الفلاحية الاشتراكية التي قدر عددها حوالي 5 آلاف مزرعة، وتجميع الأراضي المشتتة، ووُضِع على رأس كل مزرعة (مهندس أو تقني) يكون على الأقل مختص في الميدان الفلاحي.

ثم صدر قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية بتاريخ 1983/08/13، الذي نّص على أن كل من قام باستصلاح أرض تصبح ملكا له، فوزعت 250 ألف هكتار على 57 ألف مستفيد، استصلحت منها 95 ألف هكتار ودخلت 71 ألف هكتار عملية الإنتاج، إلا أن نسبة إنجاز الاستصلاح كانت 21% فقط، وهي نسبة ضعيفة لا تعبّر عن الأهداف التي كان يصبوا إليها هذا القانون، بسبب مشاكل وعراقيل بيروقراطية دائما، إضافة إلى عدم توفر التجهيزات الضرورية واللازمة لحفر الآبار واستخراج المياه وعدم وجود الكهرباء، وغياب الدعم المالي خصوصا الموجه إلى الشباب المستفيد، مما أدى بالحكومة إلى التوجه نحو نمط آخر للإصلاح فأصدرت قانون المستثمرات الفلاحية[3].

[1] لطرش الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص ص، 190- 191.

[2] هيشر احمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[3] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص11.

ب- تقييم مرحلة المخطط الخماسي الأول (1980-1984): على الرغم من كل هذه الجهود التي قدمتها الحكومة ضمن هذا المخطط، إلا أن الفلاحة ومؤشراتها لم ترتق اكثر وبقيت ضعيفة، بسبب عدم امتلاكها بنية قاعدية متينة للقطاع تؤهلها من تجاوز الإخفاقات والعراقيل التي تواجه هذا الاخير في كل مرحلة جديدة، وتساعده على الخروج من التبعية الغذائية للخارج، حيث همش القطاع الفلاحي على حساب القطاع الصناعي، وبرزت مظاهر الفشل في التحيز الكبير نحو القطاع الصناعي على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخضوع أسعار المحاصيل الفلاحية للتسعير الإداري المركزي الذي لا ينصف التكاليف الحقيقية والعائد مما أدى إلى إجحاف في حق الفلاحين، إلى جانب ضعف وإهمال في السياسات التسويقية للمنتجات الفلاحية[1].

2- مرحلة المستثمرات الفلاحية (1987-1990): من بين أهم الأهداف التي جاءت بها السياسات السابقة هو السعي في تحقيق التوازن الاقتصادي وتخفيض المديونية وإعادة تنظيم المؤسسات، وتثمين الطاقة إلى جانب تصنيف أولويات التنمية بما فيها التنمية الفلاحية، كما شمل إصلاحات تمس المجتمع الريفي، إلا أنها لم تغير من الأوضاع المزرية للإقتصاد الوطني الذي كان في حالة ركود آنذاك، وأُطلق المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) ليستكمل برنامج المخطط السابق، وكانت نتائجه الاقتصادية والمالية مرضية نوعا ما، بسبب الوفرة المالية التي شهدتها الخزينة العامة جراء ارتفاع الإيرادات المتأتية من المحروقات، لذلك خصصت الحكومة لهذا البرنامج قيمة 550 مليار دج كاعتمادات مالية، وأهم ما جاء به هو إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي مع الإهتمام بالقطاع الخاص، والسعي لجذب رؤوس الأموال الخارجية، وتطوير لامركزية الهياكل والأنشطة والمسؤوليات، إضافة إلى تسديد الديون الخارجية[2].

أ- **مضمون مرحلة المستثمرات الفلاحية:** تميزت هذه المرحلة زيادة على النتائج السابقة وما تلاها بعد انخفاض أسعار النفط العالمية عام 1986 بارتفاع حجم المديونية من 17 مليار دولار سنة 1985 إلى 26 مليار دولار سنة 1986، وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، التي أضحت تستقطع جزءا هاما من الميزانية العامة وعجز مالي تتخبط فيه المزارع الفلاحية الاشتراكية بسبب سوء التسيير والبيروقراطية ونقص الموارد المالية، إلى جانب إطلاق الحكومة قانون جديد يتضمن كيفية تسيير القطاع الفلاحي

[1] غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره، ص100.

[2] نزعي عزالدين، هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص12.

العمومي[1] رقم19/87 الصادر في 1987/12/08، يعتمد على اللامركزية في اتخاذ قرارات التسيير مع تحرير الفلاح من العراقيل والمشاكل البيروقراطية، وتعزيز القطاع بالموارد المالية لإنعاشه، وتضمن هذا القانون تنازل الدولة عن جميع الحقوق العينية للمزرعة ونقل ملكيتها إلى المنتجين الفلاحين عن طريق توزيع الأراضي الفلاحية العمومية على شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية، مع إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والفلاحين المنتجين في العمل، ووضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتحصل عليه الفلاح ونتائج عمله[2].

ب- تقييم مرحلة المستثمرات الفلاحية: عند تطبيق قانون المستثمرات، نتج عنه تجزئة 3159 مزرعة فلاحية اشتراكية تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 2469146هكتار إلى حوالي 27000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية الهيكلة يستفيد منها 164257فلاح، ثم وصلت سنة 1989 إلى نحو 29000 مستثمرة، غير أنه بسبب النزاعات التي حدثت بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات وأصبح عددها يقدر حوالي 47506 مستثمرة عام 1993 بمساحة تقدر بـ 2 مليون هكتار، وبهذا الإصلاح أصبح دور الدولة ينحصر في التوجيه العام للأنشطة الفلاحية، وتحديد المحاور الكبرى للسياسات الفلاحية، والتحفيز على التنمية ولامركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الفلاحي، كما عرفت سياسة التمويل الفلاحي في هذه الفترة إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص وإخضاعها مباشرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي قام بتطبيق قواعد التسيير الاقتصادي والصرامة في منح القروض وتوقف الخزينة العامة للدولة عن تحمل خسائر القطاع الفلاحي[3].

3- تقييم سياسات التمويل البنكي الفلاحي للفترة (1980-1990): إن تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر سنة 1982 ما هو إلا دليل على إدراك الحكومة لاختلاف وأهمية التمويل الفلاحي عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، واعتمدت سياسته الإقراضية على تمويل جوانب القطاع الفلاحي والريفي كافةً، بما يحتويه من هياكل ونشاطات مرتبطة بالفلاحة ونشاطات أخرى مرتبطة بتطوير المناطق الريفية، كما اعتمد على لامركزية التسيير والعمل على فتح أزيد من 280 وكالة وفرع موزعة عبر كامل

[1] عبة فريد، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 10، العدد 2، سنة 2016، ص 198.

[2] بويهي مجمد، مرجع سبق ذكره، ص72.

[3] غردي محمد، بن نذير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد02، سنة 2010، ص199.

ربوع الوطن، وخوّل للوكالات صلاحية صرف القروض في حدود 220 ألف دج والفرع في حدود 400 ألف دج فقط[1].

وكان بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمثابة أداة في يد الحكومة لتنفيذ السياسة الفلاحية العامة لها وفق المخطط الوطني، حيث باشر مهامه بقرار صادر من وزارة المالية بتاريخ في 1986/09/22، ليساهم في منح قروض الاستغلال لمدة 18 شهر على الأكثر، وبمعدلات فائدة مختلفة باختلاف طبيعة الإنتاج الفلاحي تتراوح بين 4 و6%، كما أنه خلال سنوات نشاطه الأولى لم يطلب ضمانات على طالب القرض، ويكتفي بإثبات صفة الفلاح مع المساهمة الشخصية بنسبة معينة من القرض تحدد بالتفاوض بين الطرفين، وكانت الإجراءات الإدارية لمنح القرض يسيرة نوعا ما، حيث لم يسجل آنذاك أي صعوبة في استرداد الديون إذ بلغت القروض المسددة عند تاريخ استحقاقها 94% خلال الفترة (1983-1987)[2].

أما فيما يخص قروض الاستثمار فالبنك يقوم بمنح مساهمة معينة تحدد حسب رأس مال المشروع الفلاحي المراد تمويله، وحسب طبيعة المشروع الفلاحي (عادي أو مفضل)، وحُدِّدَت سياسته الإقراضية بمعدل فائدة مرتبط أساسا بمدة القرض إضافة إلى طبيعة المشروع الفلاحي، وطبيعة القرض مخطط أو غير مخطط، ولا يتم تحرير القرض إلا بعد التأكد من انطلاق أشغال انجاز المشروع الفلاحي تفاديا للانحراف بالقرض إلى غير وجهته الحقيقية، وذلك بناءا على الوثائق الثبوتية والتحقيقات الميدانية التي يتكلف بها البنك بمعدل مرة كل ستة أشهر.

أما الضمانات المقدمة مقابل القروض فيتم تقديمها على ثلاث أنواع وهي:

- رهن التجهيزات موضوع القرض؛
- التأمين على الحياة والعجز لصالح البنك بمبلغ يساوي على الأقل مبلغ القرض المطلوب؛
- تأمين على أضرار المباني من خلال الإمضاء من طرف الفلاح أو طالب القرض على بوليصة تأمين لصالح البنك في غضون شهر من انجاز المشروع موضوع القرض، بشرط لا يقل رأس مال المؤمن عليه عن مبلغ القرض.

وكانت مصادر بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتأتى من الودائع التي يحوزها مخصصة لتمويل قروض الاستغلال والتي آجالها غالبا لا تتعدى 36 شهرا، في حين قروض الاستثمار(المتوسطة والطويلة

[1] بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 234.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

الأجل) يعتمد البنك على موارد الخزينة العامة للدولة، من خلال طرحه لسندات للاكتتاب لمدة 05 سنوات، سنحت له هذه المبادرة بتمويل القطاع الفلاحي على المدى المتوسط (02 إلى 05 سنوات) أي تمويل مشاريع موجهة لشراء العتاد والتجهيزات الفلاحية[1] فقط.

ثانيا: مرحلة إعادة الإصلاح الفلاحي للفترة (1990-1999)

تزامنت هذه المرحلة بالإصلاح الجذري للإقتصاد الوطني وإصلاح الجهاز البنكي، بإصدار قانون النقد والقرض10/90 المؤرخ في 1990/04/14، والذي أتى بإلغاء احتكار الدولة على القطاع البنكي وإعطاء البنك مكانة حقيقية وفعالة في تمويل الاقتصاد الوطني والقطاع الفلاحي دون وصاية، باستعمال معايير جديدة تطبق في ظل إقتصاد السوق بتبني مبدأ الإستقلالية المالية وإستقلالية التسيير من خلال تكريس آلية الفصل بين الحكومة وهيئات النقد والقرض، وفتح السوق المصرفي أمام الاستثمار الخاص (الوطني والأجنبي) وإحياء دور الوساطة المالية[2].

ورغم بعض الإيجابيات التي اتى بها هذا الإصلاح بإلغاء التمويل الأوتوماتيكي للاقتصاد الوطني، إلا أن مخلفات النظام السابق أدت إلى تشدد النظام البنكي على تقديم الخدمات المالية بتطبيق المعايير التقليدية لمنح القروض بما فيها القروض الفلاحية (نسب الملاءة، السيولة، ضمانات التسديد، ارتفاع درجة الرقابة، توزيع المخاطر وتغطية المخاطر، تحرير أسعار الفائدة)، حيث ابتدأ العمل بتحرير معدلات الفائدة من شهر ماي 1990، وأدى إلى ارتفاع معدلاتها وأصبحت تتراوح بين 3.5% و13% بالنسبة للقروض القصيرة والمتوسطة المدى على الترتيب، و23.5% بالنسبة للقروض طويلة المدى، مع تقديم ضمانات حقيقية أو شخصية لتغطية المخاطر المحتملة للقرض، وفند بنك الفلاحة والتنمية الريفية هذا الإجراء إلى السياسة النقدية للبنك المركزي الذي وضع حد لتسبيقات الخزينة العامة بأن لا تتعدى 10% من الإيرادات العادية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية الفارطة ومحاولة تشجيع الادخار[3].

وهذه الإجراءات المتشددة للبنوك التجارية أدت إلى فرض تدابير جديدة على القروض الفلاحية كإجبارية الدراسات الاقتصادية حول طبيعة وأهمية المشروع الفلاحي ومدى نجاحه، مع تقديم الضمانات الكفيلة لتغطية المخاطر المحتملة، أي أنه تم إدخال عنصر المخاطرة في دراسة ملف طلب القرض

[1] بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص237.

[2] علاش احمد، قرامطية زهية، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[3] بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص260.

الفلاحي، كما أن الدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة، وبذلك فقد أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل، والتي لم يكن يشترطها البنك في نظام التمويل السابق منها:

- عقد ملكية الأرض أو عقد الإيجار موثق أو وثيقة انتفاع دائم موثقة أو وثيقة إسناد أو انتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية؛
- بطاقة تقنية تقييمية للمشروع قيد الطلب التمويلي مع فاتورة شكلية أو كشف النفقات؛
- موازنات مالية لثلاث سنوات على الأقل للمشاريع التي تفوق قيمتها 2 مليون دج مع جدول حسابات النتائج؛
- ضمانات عينية كرهن التجهيزات موضوع القرض، التأمين على الحياة، التأمين على المباني[1].

وفي هذا الإطار تم اصدار قانون التوجيه الفلاحي 25/90 بتاريخ 1990/07/11 نتيجة الصعوبات والمشاكل التي واجهتها الأراضي الفلاحية من تشتت بعد تجزئة التعاونيات الفلاحية الاشتراكية وهدف هذا الأخير إلى حماية الأراضي الفلاحية.

1- **سياسات التمويل البنكي الفلاحي للفترة (1990-1999)**: نتيجة لهذه الإجراءات والإصلاحات، لوحظ تراجع في حجم القروض الفلاحية من 11791 مليون دج سنة 1987 إلى 411 مليون دج عام 1992، مع ارتفاع في مديونية القطاع الفلاحي من 8 مليار دج سنة 1993 إلى 27 مليار دج سنة 1997، الأمر الذي أدى إلى تدخل الحكومة بإقرار إعادة جدولة الديون الفلاحية بمقتضى مرسوم وزاري رقم 94/115 الصادر في 1994/07/17، وتم تمديد آجال سداد الديون الفلاحية المتأخرة بما فيها الفوائد، على مرحلتين الأولى سنة 1994 والثانية سنة 1997، لمدة 12 سنة لإعطاء فرصة للمدينين بتكوين أرباح وتسديد ما عليهم من ديون تجاه البنك، وذلك على دفعات منتظمة وبمعدلات فائدة تفضيلية، حيث تم إعادة جدولة ما يقارب 4883 مليون دج نهاية سنة 1997[2]، والسبب في ذلك راجع لضعف المدخرات والموارد المالية البنكية مع انخفاض قيمها نظرا لمعدل التضخم المرتفع السائد في تلك الفترة.

أما فئة صغار الفلاحين والأسر التي تمارس الفلاحة كنشاط للعيش، تم تهميشهم في ظل هذه التغيرات والقرارات المتشددة للبنك، من خلال ضعف موارده في تلبية كافة متطلبات القطاع الفلاحي والريفي، إلى جانب طبيعة الضمانات المطلوبة والفوائد المرتفعة بالنسبة لهذه الفئة، ما أدى إلى إنشاء

[1] بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] حمريط رشيد، مرجع سبق ذكره، ص40.

الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي عام 1995، هدفه ترقية وتنمية الأنشطة الفلاحية والريفية والصيد البحري بالتنسيق مع صندوق التأمين الفلاحي.

2- تقييم التمويل البنكي الفلاحي للمرحلة من (1990-1999):

وكما هو ملاحظ في الجدول رقم (3-3) المتعلق بالقروض البنكية المقدمة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (1987-1999) الآتي، فإن القروض الفلاحية شهدت انخفاضا مستمرا من 1987 إلى غاية سنة 1999، حيث تراجعت القروض المتوسطة الموجهة للاستغلال إلى 82% في القطاع العمومي، و66% للقطاع الخاص والتي تركزت على تمويل العتاد والتجهيز الفلاحي، في حين انخفضت قروض الاستثمار نتيجة الإصلاحات الهيكلية المتتالية للقطاع، إلى جانب تراجع العمالة الفلاحية بسبب القرارات المتشددة التي اقرها البنك، والارتفاع المضطرد لأسعار الفائدة، ما جعل الحكومة سنة 1993 تتدارك هذا الأمر ضمن قانون المالية السنوي لسنة 1993، بتخصيص قيمة 1 مليار دينار جزائري لتحمل تكاليف الفائدة لصالح البنك، والتي نسبها تساوي 15.5% و17.5% للقروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل على التوالي، على أن يتحمل المقترض (الفلاح) نسبة 8%، 6%،و5% من معدل الفائدة على الترتيب بالنسبة للآجال الثلاث للقروض الممنوحة[1]، زيادة على ذلك تأزم الظروف الأمنية التي شهدتها البلاد آنذاك والتي تسببت في هجرة الفلاحين والريفيين من أراضيهم.

الجدول رقم (3-3): القروض البنكية المقدمة للقطاع الفلاحي خلال الفترة (1987-1999)

الموسم الفلاحي (الوحدة: مليون دج)	قروض ق.الاجل	قروض م.الاجل	قروض ط.الاجل	معدلات الفائدة
88/87	7025	2112	2654	**من 4% إلى 6%**
89/88	9432	658	423	
90/89	5683	259	139	
91/90	3282	655	40	**من 13 % إلى 23.5 %**
92/91	2273	506	19	
93/92	2226	283	35	

... يتبع...

[1] بويهي محمد، مرجع سبق ذكره، ص261.

... تابع.

94/93	1650	203	36	**من 5% إلى 6%**
95/94	1414	94	46	
96/95	1094	31	26	
97/96	439	28	05	
98/97	473	56	06	
99/98	121	277	13	

المصدر: – بن سمينة دلال،بن سمينة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر، ورقة بحثية للمشاركة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، يومي 22/21 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص12.

– زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، سنة 2016/2015، ص191.

المطلب الثالث: مرحلة الإصلاحات التنموية الفلاحية للفترة (2000–2018)

شهد قطاع الفلاحة خلال الفترات السابقة وضعية صعبة كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، ومع تحسن الوضع المالي في مطلع الألفية الثالثة نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، عملت الحكومة على إعادة بناء ما خلفته الظروف السابقة سواء السياسية أو الاقتصادية، من خلال طرح جملة من الإصلاحات التي مست وبشكل واسع جذور الاقتصاد الوطني، بما فيها القطاع الفلاحي والريفي لإعادة الطمأنينة لسكان الأرياف وعودة العائلات لأراضيهم بعد هجرانها، واهتمت بالدرجة الأولى على توفير الموارد المادية والمالية للقطاع، لإعادة هيكلته وعصرنته وجعله أكثر ديناميكية في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA(2000–2004):

في شهر سبتمبر 2000 أطلقت الحكومة الجزائرية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، كبرنامج وطني للنهوض بالقطاع الفلاحي وزيادة فعاليته الاقتصادية، وهو آلية خاصة تهدف إلى ترقية التأطير التقني والدعم المالي والنظامي لبناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية

والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والاستغلال الأفضل للقدرات المختلفة المتاحة[1]، كما أن انطلاق فكرة هذا المخطط كانت من الأمن الغذائي وليس الاكتفاء الذاتي، وخاصة أن الجزائر آنذاك كانت في سياق سياسة اقتصاد السوق وتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة[2]، وقد تضمن هذا المخطط عدة برامج فلاحية تنموية تعلقت معظمها بتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات والمشروعات الفلاحية وتربية المواشي، وأخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب شغل.

وتم تنفيذ هذا الخطط بالتعاون والتنسيق مع الهيئات الساهرة على توفير الموارد المالية التي يحتاجها الفلاح والمستثمر الفلاحي، ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA).

وسنة 2002 تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لإدماج ودعم العالم الريفي، وسمي بالبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهكذا تم قطع مرحلة أخرى جديدة، ومع هذا البرنامج الجديد حددت أهداف أوسع تمثلت في تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية ودعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين أوضاعهم الصعبة، إلى جانب تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي، وتثمين كل الموارد المتاحة وحماية البيئة[3].

1.محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: وهو برنامج موجه لإعادة تأهيل القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي يهدف إلى تحقيق تنمية فلاحية مستدامة أهم محاوره هي:

- عصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وإدماج الصناعات الغذائية؛
- تكثيف الإنتاج وأساليبه، وتحسين الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي؛
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية؛
- حماية البيئة وتثمين المناطق الجبلية، وتكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الصحراوية؛
- توليد العمالة في المناطق الفلاحية والريفية بزيادة طاقة الإنتاج وتشجيع الاستثمار الفلاحي وتعزيزه؛

[1] زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج، مجلة العلوم الزراعية، المجلد 45، العدد 4، سنة 2014، ص165.

[2] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3] جعفري جمال، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي– دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000–2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، سنة 2018، ص ص، 105–106.

- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛
- تحقيق الأمن الغذائي الذي به يتمكن كل مواطن دون تمييز من اقتناء الموارد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف والكم الذي يرغب به؛
- تنمية المنتجات الفلاحية وذلك من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية؛
- تحضير الفلاحة الجزائرية للإندماج في الاقتصاد العالمي والإقليمي، والإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة[1].

إضافة إلى ذلك، الحد من التباين بين المناطق الريفية والحضرية من خلال تهيئة الظروف المناسبة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الريفي، لتعزيز البنية التحتية للقطاع الفلاحي والحد من النزوح الريفي.

وتم الاهتمام بأبعاد أخرى تمس الجانب الريفي سنة 2002 من خلال توسيع وتمديد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإدماج عالم الريف، وإطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، يشمل محاور جديدة مضافة للمحاور السابقة، تهدف إلى إعادة بعث الحياة في المجتمعات الريفية، وخاصة للفئات الفقيرة والمهمشة هناك، من خلال إقامة شراكة محلية واندماج متعدد القطاعات في الأقاليم الريفية، ودعم تنفيذ النشاطات الاقتصادية والمزج بين الأهداف والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

2. أسباب التوجه إلى إستراتيجية التنمية الريفية: يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مسعى وهدف يرمي إلى تأمين التآزر والتفاعل بين الاستغلالات الفلاحية وبين السلطات العمومية والمستثمرين الفلاحين، والفاعلين الاقتصاديين الآخرين مع احترام النظم البيئية والأوساط الريفية، ومن أهم أسباب التحول إلى إستراتيجية التنمية الريفية ما يلي[2]:

– إرتباط قضية التنمية الريفية إرتباطا وثيقا بتطور السياق الوطني الجزائري الذي يسعى إلى القيام بأعمال تنموية تسمح باستقرار سكان الريف، وزيادة الفرص الاقتصادية، وضمان التوازن الكلي للمجتمع بين الريف والحضر؛

[1] زهير صيفي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[2] دهينة مجدولين، مرجع سبق ذكره، ص 165.

– مواجهة وضعية الأوساط والمناطق الريفية المتسمة بالتهميش والإقصاء، من خلال فتح آفاق أعمال جديدة تدمج السياسات القطاعية والتدخلات العمومية بالرغم من التنوع الكبير للموارد والتراث الثقافي والطبيعي المهمشين؛

– التكفل بمتطلبات التنمية المستدامة من خلال التركيب المتلاحم لمفاهيم التنمية السائدة لترقية الفضاءات الريفية وتدعيم الإتصال بين السكان والسلطات العامة.

3. سياسة التمويل والقرض الفلاحي لمخطط PNDA: اعتمادا على محاور المخطط المذكورة سالفا فإن الهدف الأساسي لهذا الأخير يتمثل في تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير العالمية المتفق عليها، من خلال توسيع الأراضي الفلاحية باستصلاحها، وتشجيع الاستثمار الفلاحي، ضمن تسيير لامركزي وصيغ تمويل فلاحي تسمح بتقاسم المخاطر بين الفلاح المستثمر والبنك والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) تحت إشراف الحكومة، وذلك بناءا على إتفاقية موقعة بين الحكومة ممثلة بوزارة الفلاحة والبنك، أَهّلتْ البنك بصرف وتوزيع الاعتمادات المخصصة لبرامج الدعم ومخطط التنمية الفلاحية، أما الفوائد المترتبة على تمويلات البنك المسبقة تقتطع من برنامج الدعم، وليست مستحقة على الفلاحين خلال العام الأول من الاستثمار الفلاحي[1]، حيث خصص لهذا البرنامج ضمن قوانين المالية للفترة (2000–2005) قيمة 141 مليار دينار لتمويل 239602 مشروع منجز[2]، كاعتمادات دعم للمشاريع والأنشطة الفلاحية، حيث قدم بنك البدر(BADR) تمويلات مسبقة ضخمة لفائدة هذه الاستثمارات الفلاحية قدرت نهاية ديسمبر 2005 بأكثر من 32 مليار دج، بناء على ملفات استثمار يؤشر عليها من طرف مصالح الفلاحة المحلية، كما سجل تراكما لديون الفلاحين في عمليات التمويل خارج برنامج الدعم بلغ 43 مليار دج، لم يسترجع منها البنك سوى قيمة 15 مليار دج فقط، في حين أجريت تسوية للمبالغ الباقية في إطار إعفاء الفلاحين من الديون المستحقة عليهم، في وقت توصل فيه كل من البنك ووزارة الفلاحة إلى اتفاق التسوية لتسديد مستحقات هذه الأحيرة كاملة الناجمة عن برنامج الدعم[3].

الهياكل والآليات المالية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية: يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مجموعة من الأجهزة المالية المتخصصة تتمثل في الآتي:

[1] غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره، ص112.

[2]Bouri CHaouki, les politiques de développement agricole: le cas de l'Algérie, thèse de doctorat, sciences commerciales, université d'Oran, 2011, P511.

[3] غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع سبق ذكره، ص 112.

– **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA):** أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 لدعم الاستثمارات الفلاحية في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين، وتوفير التمويل للأنشطة الفلاحية ذات الأولوية، وتتراوح قيمة المساعدات المالية المقدمة من طرف هذا الصندوق لدعم الموارد الذاتية للفلاحين بين 10إلى 70% من قيمة الاستثمار، بحسب طبيعة العمليات والأنشطة الفلاحية[1].

– **صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز(FMVTC):** أطلق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 483/97 الصادر في 1997/09/15، المتضمن كيفيات منح حق الامتياز لقطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة للدولة في المساحات الاستصلاحية المتواجدة بالمناطق الصحراوية والجبلية والسهبية، وأطلق بشكل سابق للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، يهدف إلى الرفع من المساحات الفلاحية من خلال الحصول على حق الامتياز لاستغلال واستصلاح الأراضي التابعة للأملاك العامة للدولة في مختلف المناطق الصحراوية، والجبلية، والسهبية، يرمي إلى تدعيم المستثمرات الفلاحية المخصصة للاستصلاح الفلاحي والتي لها مساحات كبيرة، ويهدف الصندوق إلى توسيع هذه المساحة للمحافظة على الموارد الطبيعية وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع المساحات الاستصلاحية بالمناطق الصحراوية، والأولوية في الاستفادة لفلاحي وأهل المنطقة[2].

– **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية:** أطلق فعليا مع بداية الموسم الفلاحي 2001/2000، والذي كان غيابه لزمن طويل من أهم تحديات الاستثمار الفلاحي، لذلك أوكل إلى الصندوق الوطني للتعاون التعاضدي CNMA مهمة إنجاح البرامج، باعتباره هيئة للإقراض الفلاحي، والتأمين الاقتصادي ومحاسب للصناديق العمومية، إلى جانب بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

– **صندوق الضمان الفلاحي FGA:** يقوم هذا الصندوق بدراسة طلبات القروض الفلاحية المقدمة من طرف منخرطيه دراسة دقيقة، من جانب المردودية والاستقلالية المالية للفلاح المقترض، أو المستثمرة الفلاحية المقترضة، وعدم وجود ديون سابقة على عاتقه، أو تملكه لعقارات يمكن استخدامها كرهن للقرض، وإذا كانت النتائج سلبية بالنسبة لملف طلب القرض، يتقدم هذا الصندوق الذي أنشئ بموجب

[1] غزاري عمر، سلاوتي حنان، أهمية التمويل الفلاحي في إنعاش الاقتصاد الوطني، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، يومي 29/28 أكتوبر 2014، جامعة المدية، ص 6.

[2] حوحو حسينة، حوحو سعاد، آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط ولتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 23، سنة 2011، ص325.

المرسوم التنفيذي رقم 98/95 بتاريخ 1995/04/01، على ضمان قروض قصيرة أو متوسطة المدى للفلاحين المقترضين لتمكينهم من الحصول على قرض فلاحي، بناءا على نص أحكام المادة الخامسة من مرسوم إنشائه بأن "يضمن الصندوق أو يكفل القروض القصيرة والمتوسطة الأمد التي تمنحها هيئات القرض لمنخرطيها، ولا يعفي ضمان القروض أو كفالته بأي حال الهيئة المقرضة من أن تأخذ وتشترط ضمانات حقيقية و/أو شخصية من المقترض ويجب أن تكون الضمانات المذكورة في مرتبة أولى قبل كفالة الصندوق ويتحدد ضمان الصندوق بـ 70% من المستحقات غير المدفوعة"[1].

- **صندوق الضمان ضد الكوارث FGCA:** استُحدث هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1988 وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 158/90 المؤرخ في 1990/05/26، هدفه هو تعويض الأضرار المادية التي تلحقها الكوارث الفلاحية بالمزارع أو المستثمرات الزراعية وتشجيع التوسع في التأمين من الأخطار الفلاحية[2].

4.تقييم سياسة التمويل البنكي الفلاحي للفترة (2000-2004): تميزت هذه المرحلة بالوفرة المالية التي شهدتها البلاد نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات، الأمر الذي شجع الحكومة على رصد اعتمادات مالية معتبرة ضمن البرنامج التنموي لدعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ إجمالي قدر بـ 525 مليار دج، الذي وُجّه للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية، وتقوية الخدمات العمومية[3]، وقطاع الفلاحة خصص له مبلغ 55.89 مليار دج في شكل إعانات، إلى جانب عدد من الإصلاحات الرامية إلى تنظيم العقار واستصلاح الأراضي الفلاحية في إطار تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، لتصحيح والتصدي للإخفاقات والتحديات التي شهدها في المراحل السابقة، والجدول رقم(3-4) يوضح مختلف مصادر التمويل الموجه للقطاع الفلاحي في إطار تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 1995/04/12، ص17.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، الصادرة في 1990/05/30، ص 744.

[3] بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 05، العدد 1، سنة 2013، ص 46.

الجدول رقم (3-4): مصادر التمويل الفلاحي للفترة (2000-2004)

المصدر/ (مليون دج)	دعم FNRDA	قروض بنكية	تمويل ذاتي
حجم التمويل	185.8	105.7	34.22
النسبة%	%58	%32	%10

المصدر: زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، سنة 2016/2015، ص 213.

وحسب الجدول (3-4) فإن نسبة القروض البنكية الموجهة لتمويل مخطط التنمية الفلاحية PNDA للفترة من 2000 إلى غاية 2004 تقدر بـ 32% أي ما يقارب 105.7 مليون دج مقارنة بالدعم الحكومي الذي قدر بـ 185.8 مليون دج، في حين بلغ التمويل الذاتي نسبة 10% فقط بقيمة 34.22 مليون دج، ما يفسر حرص الحكومة على تنمية القطاع الفلاحي بشتى الأساليب الممكنة وخاصة بسياسات الدعم التي تسهم في توفير المدخلات الفلاحية سواء الخاصة بدورة الاستغلال أو الاستثمار لمختلف ميادين وشعب القطاع الفلاحي.

والجدول رقم (3-5) الآتي يبين حجم القروض البنكية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية (البدر) والموجهة لتمويل الأنشطة والشروعات الفلاحية في إطار البرنامج الفلاحي PNDA، والتي شهدت تحسنا معتبرا حيث إرتفعت قروض الاستغلال من 338 مليون دج سنة 2000 إلى 8767 مليون دج في 2004، وكذا القروض المتوسطة إرتفعت من 549 مليون دج سنة 2000 إلى 4200 مليون دج سنة 2004 وتزايدت التسهيلات الائتمانية هي الأخرى من 8379 مليون دج سنة 2000 إلى 31760 مليون دج سنة 2004، ويعود ذلك إلى الدعم المعزز للحكومة وإهتمامها بالقطاع.

وتميزت هذه المرحلة بمشاركة كبيرة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال القروض المدعمة من طرف الحكومة، حيث شهدت هذه الأحيرة سنة 2005 تعثر في التسديد، مما أدى إلى زيادة القروض المتعثرة وغير المسددة وتراكم ديون الفلاحين والتي قدرت بحوالي 40 مليار دج تكفلت بتسويتها الحكومة وفق قرار سياسي.

وقد تم توسيع نشاط الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي ليشمل العمليات البنكية التجارية الموجهة للقطاع الفلاحي بموجب قرار مجلس النقد والقرض رقم 05-02 بتاريخ 2005/03/05، الذي تم من خلاله منح ترخيص والاعتماد بتأسيس فرع شركة القرض التعاوني الفلاحي ذات أسهم، وبلغ إجمالي القروض التي

منحها هذا الأخير خلال فترة نشاطه كبنك بحوالي 1108.90 مليون دج سنتي 2005-2006، غير أن هذا النشاط لم يستمر أكثر بعد تراكم الديون المتعثرة الناتجة عن عدم سداد الفلاحين لقروضهم، إذ بلغت القروض غير المسددة ما يقرب نسبة 91% من إجمالي القروض الممنوحة إلى جانب المبالغ المقدمة في إطار الدعم الفلاحي، الأمر الذي أدى إلى تضخم ديون هذا الأخير تجاه الخزينة العامة بما يفوق 16794.94 مليون دينار جزائري وتفاقم النتائج السلبية وسوء التسيير في القطاع لذلك أعلن رئيس الجمهورية آنذاك بإقرار سحب الرخصة مع إصدار قرار وقف النشاط البنكي للصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي CNMA في المجلس الوزاري بتاريخ 2008/08/16[1].

الجدول رقم (3-5): القروض البنكية الموجهة للفلاحين للفترة (2000-2004) (مليون دج)

نوع القروض	السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
قروض الاستغلال	قروض.ق.الأجل	338	884	150	1361	8767
قروض الاستثمار	ق.متوسطة الأجل	549	611	325	2472	4200
	ق. طويلة الأجل	29	16	0	68	112
التسهيـــــــلات الائتمانـــــــية		8379	17063	8343	11913	31760

Source: Banque de l'agriculture et de développement rural, rapports annuels 2000-2004.

ثانيا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PNAR) للفترة (2008-2014):

تعتبر هذه السياسة رؤية أو انتهاج جديد أطلقتها الحكومة بالجزائر عام 2008 في إطار المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية المبرمج للفترة (2010-2014)، وكانت هذه السياسة امتدادا للسياسة السابقة لها (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية)[2]، وأساس هذه السياسة يتمحور حول التدعيم الدائم للأمن الغذائي المحلي وعصرنة الجهاز الإنتاجي وإعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة من خلال تثمين التجارب السابقة ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي بهدف ضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي[3].

[1] علاش احمد، قرامطية زهية، مرجع سبق ذكره، ص ص، 72-73.

[2] بوعزيز ناصر، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 01، مارس 2016، ص 418.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، الجزائر، متاح على الرابط التالي: http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf (الدخول بتاريخ 2019/07/14).

وارتكزت هذه السياسة على القانون الفلاحي التوجيهي الذي صدر في أوت 2008 وهو المحدد الأساسي لمعالمها وإطارها العام والذي يهدف إلى تمكين الفلاحة الوطنية من تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة من خلال تحقيق توافق وطني حول قضية الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند السياسة إلى تحرير المبادرات والطاقات وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني[1].

1- مرتكزات سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تركزت هذه السياسة على ثلاث ركائز أساسية ومتكاملة فيما بينها وهي[2]:

أ- **برنامج التجديد الفلاحي:** شدد التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي وربحية القطاع لضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل والتشجيع على تكثيف وعصرنة الإنتاج في المزارع ودمجها ضمن نهج القطاع الفلاحي لإعادة تركيز الإجراءات العديدة لدعم الاستثمارات الفلاحية، وخلق قيمة مضافة في جميع أنحاء السلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، الهدف من هذه الركيزة هو تكامل الجهات الفاعلة وتحديث القطاعات من أجل زيادة مستدامة وداخلية في الإنتاج الفلاحي ويمكن ترجمته من الناحية التشغيلية في الإجراءات الرئيسية التالية:

- إنشاء نظام ضبط المنتجات ذات الاستهلاك الواسع SYRPALAC (الحبوب، الحليب، الزيوت، البطاطس، الطماطم، اللحوم) ومن ناحية أخرى لحماية دخل الفلاحين والمستهلكين من خلال تعزيز الأدوات اللازمة للتنظيم واستخدام وحدات الإستبيان الحقلي والاعتماد على المهارات والبنيات التحتية، والتكوين والإرشاد الفلاحيين؛

- تهيئة بيئة تحفيزية لعصرنة وتحديث التمويل وتعزيز الائتمان الإيجاري لإقتناء الآلات والمعدات الفلاحية ونظام تأمين فعال ضد الكوارث الزراعية.

ب- **برنامج التجديد الريفي:** والذي يهدف إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، والموارد النباتية والمائية من خلال أربع (04) برامج وهي:

[1] جعفري جمال، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2] LAIB Siham, CHAKOUR Saïd Chaouki, La Politique De Renouveau Rural Face Aux Enjeux De La Diversification Economique Et Au Developpement Des Territoires En Algerie, P179.
vu le site: http://www.ondh.ma/sites/default/files/documents/dev-ruralalgerie.pdf (consulté le 15/07/2019).

– نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي من خلال تجميع وتشخيص المعلومات المتعلقة بمختلف البرامج والمشاريع مع تقييم قدرات المجتمع الريفي والمؤسسات المستثمرة هناك وتحديد نسب نجاحها؛

– النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لوضع رؤية واضحة لقدرات المناطق المختلفة، وتقييم مشاريع التنمية بها؛

– المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، بهدف حماية الموارد الطبيعية من ناحية، وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من ناحية ثانية؛

– عقد كفاءة للتنمية الزراعية: تم التوقيع على هذا العقد لمدة (05) سنوات مع مختلف ولايات الوطن، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا، استنادا إلى خصوصية وقدرات كل ولاية من ولايات الوطن.[1]

أما فيما يخص نظام التمويل لهذه السياسة فإنه تم دعمها بسلسلة من التدابير والتي تتعلق أساسا بقرض "الرفيق" وهو قرض مالي يستفيد منه الفلاحون والمربون ويسهم في تعزيز ودعم قدراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء مستلزماتهم الضرورية وتلبية احتياجاتهم الأساسية.

ج– برنامج تقوية وتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT: أساس هذه الركيزة هو الاستجابة للصعوبات التي تواجهها الجهات الفاعلة على الإندماج في تنفيذ السياسة الجديدة وينعكس ذلك على بناء القدرات البشرية والمساعدة التقنية التي تؤدي بالدولة إلى الالتزام بـ:

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تسهيل ووضع تقنيات جديدة ونقلها السريع إلى الأوساط الإنتاجية؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لجميع المؤسسات والهيئات المسؤولة على دعم المزارعين والعاملين في القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والوقاية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق (إصدار الشهادات) والبذور والشتول، والرقابة التقنية وخدمات مكافحة حرائق الغابات؛
- تقديم خبرات استشارية متخصصة، ومرافقة جوارية مدعمة وهادفة للفلاحين.[1]

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر، مرجع سبق ذكره.

الشكل (3-2): ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي لسنة2008.

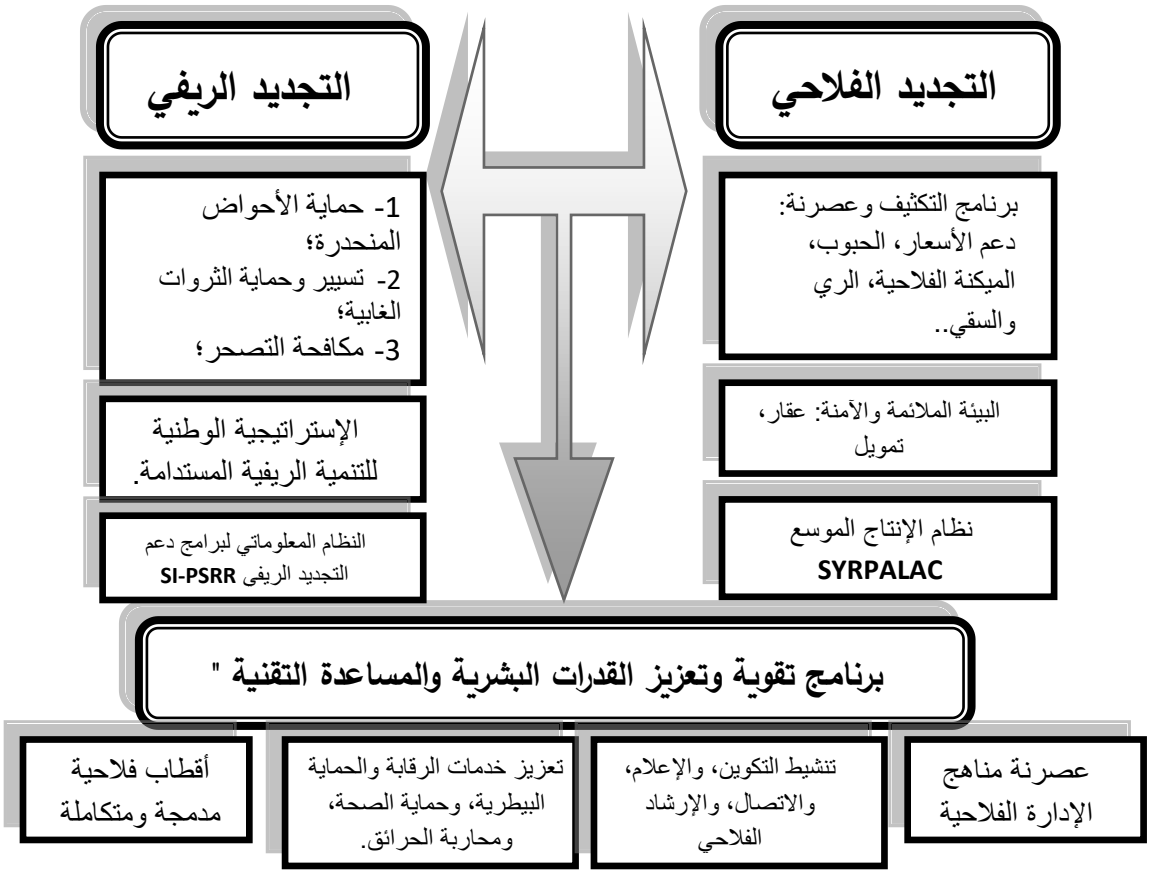

SOURCE: La Politique de Renouveau Agricole et en Algérie, MADR, Novembre2010, p2.

وأهم ما ميز سياسة التنمية الفلاحية والريفية هو صدور **قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16** بتاريخ 2008/08/03 الذي إرتكز على محاور التنمية المستدامة للفلاحة والعالم الريفي ويهدف إلى تحقيق النقاط الأساسية الآتية:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والعمل على زيادتها وزيادة تنافسيتها، مع ضمان حماية الأراضي والإستعمال الرشيد للمياه ذات الإستعمال الفلاحي؛
- وضع إطار تشريعي يضمن تطور إقتصادي وإجتماعي للقطاع الفلاحي وبشكل مستدام بيئيا مع ترقية الأوساط الريفية[2]؛

[1] بن عيسى طاهر، تجربة الجزائر في تشجيع الاستثمار الزراعي المسؤول، اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسؤول من أجل الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 5-7 أكتوبر 2015، ص21.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادرة في 2008/08/10، ص ص، 5-6.

- تشجيع زيادة الصادرات الفلاحية لإحلال الواردات الفلاحية لسد فجوة الاكتفاء الذاتي.

2- التمويل البنكي في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2008-2014):

في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي أطلقت مع نهاية البرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي (2004-2009)، تم إعادة توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البدر) وتكريسها أكثر لتعزيز تمويل القطاع الفلاحي كبنك متخصص، من خلال إطلاق العديد من المنتجات البنكية والقروض الفلاحية وتحقيق أهدافه بالارتكاز على أربع محاور أساسية وهي[1]:

أ- التمويل من المنبع إلى المصب: العمل على تمويل جميع الأنشطة الفلاحية وشبه الفلاحية، والتي لها علاقة بالوسط الفلاحي والريفي والفلاحين والصناعات التحويلية والغذائية.

ب- المرافقة: تتبع عمليات التمويل لكامل مراحل العملية الإنتاجية والاستثمارية لقطاع الفلاحة.

ت- التكامل بين الفلاحة والتصنيع الفلاحي: من خلال منح القروض الاتحادية كقرضي الرفيق الفيدرالي والتحدي الفيدرالي وهي قروض ثلاثية الأطراف (بنك، وسيط، منتج) لضمان استمرارية الصناعات التحويلية والغذائية.

ث- تنويع المنتجات المالية: بطرح أشكال جديدة من المنتجات المالية منها قروض الاستغلال مثل قرض الرفيق، وقرض الرفيق الاتحادي قصير الأجل، وقروض الاستثمار مثل قرض التحدي، والقرض الإيجاري، والقرض الاتحادي، والقرض الاتحادي المتوسط الأجل والقروض المقدمة في إطار أجهزة الدعم للشباب (CNAC,ANGEM, ANSEJ).

ثالثا: صيغ التمويل البنكي الفلاحي في الجزائر منذ سنة 2008: في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي أصدرت الحكومة صيغ للتمويل البنكي الموجه لتمويل القطاع الفلاحي، كما سبق الإشارة إليها وهي:

1- **قرض الرفيق:** وهو قرض موسمي يأخذ معناه العام من القرض البنكي ويمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار التعاقد مع الحكومة ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ويطلق عليه بالرفيق لمرافقة الحكومة للفلاح موسم الحرث والبذر والجني أو الحصاد، وهو قرض

[1] دهينة مجدولين، مرجع سبق ذكره، ص 194.

استغلالي موسمي مدعم ومضمون بنسبة 100 بالمائة، أي بفوائد معدومة (0%)، وتتحمل الحكومة التغطية الكاملة للتكاليف الحقيقية للفوائد والمقدرة بنسبة 5.50% من القرض لفائدة بنك البدر (BADR).

دخل هذا القرض حيز التنفيذ في شهر سبتمبر لسنة 2008، مدته سنة واحدة قابلة للتمديد لمدة ستة أشهر أو سنتين في حالة الظروف القاهرة ويمنح للفلاح أو المستثمر، حددها قانون التوجيه الفلاحي بـ: فلاحين، مربين بصفة فردية أو منظمين على شكل تعاونيات، مجموعات، جمعيات والفيدراليات، وحدات الخدمات الفلاحية، مستودعي المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

وأهم ما يغطي قرض الرفيق المجالات التالية[1]:

– اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، الشتلات، الأسمدة، ومواد المعالجة... الخ)؛

– اقتناء أغذية الحيوانات (كل الأصناف) الموجهة للتربية، وسائل الري والرعاية الصحية، والمنتجات الدوائية البيطرية؛

– اقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع "SYRPALAC"؛

– تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية عن طريق: بناء جهاز الري، اقتناء العتاد الفلاحي في نطاق القرض بالإيجار، وانجاز وإعادة الاعتبار لمنشات التربية والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية، وانجاز وإقامة البيوت البلاستيكية متعددة الأسقف، وإعمار أو إعادة إعمار الإسطبلات والحظائر.

❖ **شروط قرض الرفيق:** يشترط على المستفيدين من قرض الرفيق الذين سددوا قروضهم خلال مدة القرض الإستفادة من القرض مجددا، وتتكفل الدولة بتسديد الفوائد المستحقة عليهم لفائدة البنك، أما المستفيدين الذين لم يسددوا ديونهم خلال الأجل بالرغم من التمديد لمدة ستة 06 أشهر في الحالات القصوى فإنهم يفقدون حقهم في التكفل بتسديد الفوائد والحصول على قروض جديدة من طرف الحكومة، كما لا يشترط هذا النوع من القروض المساهمة الشخصية للفلاح، وتحدد قيمته بحسب نوع النشاط الفلاحي المراد تمويله.

• **قرض الرفيق الاتحادي الميسر(الفيدرالي):** قرض استغلالي مدعم بالكامل تم استحداثه لتمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة في الشركات التجارية أو التعاونيات، وينشط في عملية تجهيز المنتجات

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من الموقع http://www.minagri.dz/ بتاريخ 2020/02/10 على الساعة 09:35.

الزراعية وتخزينها و/أو تثمينها[1]، موجه لمتعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات والمجموعات المشاركة في الأنشطة التالية:

• القرض الفيدرالي موجه للمتعاملين الاقتصاديين، تحويل الطماطم الصناعية، إنتاج الحليب، إنتاج الحبوب، إنتاج بذور البطاطس؛

• وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكسي)، تغليف وتصدير التمور؛

• إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون، إنتاج العسل، إنتاج منتجات محلية؛

إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين، التلقيح الصناعي ونقل الأجنة، ذبح وتقطيع الدواجن؛

• تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها، إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبيوت البلاستيكية... ، وإنتاج وتوزيع الأدوات الفلاحية الصغيرة[2].

2- **قرض التحدي:** هو قرض متوسط وطويل الأجل واستثماري مدعم جزئيا من طرف الحكومة، تم اعتماده في جويلية سنة 2011، يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب اتفاقية مبرمة في إطار دفتر شروط قانوني بين البنك والمصالح المعنية المختصة (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الصندوق الوطني للأراضي الفلاحية)، ويقدم للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لإنشاء وانجاز مستثمرات ومشاريع فلاحية جديدة أو إعادة توسيعها، تتكفل الحكومة بتسديد مبالغ الفائدة كليا نيابة عن الفلاح المستثمر أو المستفيد لمدة خمس (5) سنوات الأولى من آجال القرض أو أقل، وبعدها تتناقص عملية الدعم تدريجيا عندما يفوق القرض خمس (5) سنوات، ليقوم المستفيد بتسديد الفوائد بمعدل 1% من السنة السادسة (6) إلى السنة السابعة (7)، وبعدها بمعدل 3% في السنة الثامنة (8) إلى التاسعة (9)، وإذا استمر المشروع لأكثر من عشر (10) سنوات يتم رفع الدعم نهائيا عن الفوائد ويدفعها المستفيد بالكامل. وتحدد المساهمة الشخصية من القرض بـ 10% للمستثمرات والمشاريع التي تقل مساحاتها عن 10هكتار، و20% للمشاريع التي تزيد مساحاتها عن 10 هكتارات، وتمتد أجاله المتوسطة من 03 إلى 7سنوات والطويلة تمتد من 8 إلى 15 سنة مع قابلية تمديد الأجلين لمرة واحدة من سنة إلى ثلاث سنوات أخرى، وينقسم قرض التحدي إلى شكلين هما:

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الموقع: http://www.minagri.dz/pdf/ONTA/RFIG.pdf (الدخول للموقع بتاريخ 2019/02/20 على الساعة 12:50)

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من الموقع /http://www.minagri.dz (الدخول للموقع بتاريخ 2020/02/10 على الساعة 10:45).

○ **قرض التحدي** يحدد من مليون دينار جزائري إلى مائة مليون دينار جزائري لفائدة الأشخاص الطبيعية المستثمرة في مجال الفلاحة بشقيها الحيواني والنباتي.

○ **قرض التحدي الفيدرالي** يحدد من مليون دينار جزائري إلى مائتان مليون دينار جزائري يمنح للأشخاص المعنوية المتمثلة في التعاونيات الفلاحية والمؤسسات التي تستثمر في القطاع الفلاحي.[1]

ويغطي قرض التحدي المجالات التالية:

- إنشاء معدات وتحديث مستثمرات فلاحية وتربية المواشي؛
- تعزيز وتقوية المنشات الإنتاجية في القطاع الفلاحي؛
- تكثيف وتجهيز وتثمين المنتجات الفلاحية بشقيها الحيوانية والنباتية التي تتطلب احتياجات تمويل متوسط الأجل للمؤسسات الاقتصادية.

ومن ضمانات قرض التحدي ما يلي:

- رهن حق الامتياز* في استغلال الأراضي التابعة لملكية الدولة؛
- الالتزام برهن الاستثمارات الثابتة كالمباني، العقارات، المخازن المنجزة في تلك الأراضي؛
- رهن الأراضي ذات الملكية الخاصة، المباني، العقارات، التجهيزات والمعدات ووسائل النقل؛
- ضمانات شخصية في حالة أعضاء التعاونيات؛
- التأمين على مختلف المخاطر المحتملة وتقديم حق التصرف للبنك في تلك التأمينات مثل وثيقة التأمين.

3- **الائتمان الإيجاري:** يتضح جليا في عملية تأجير المعدات والتجهيزات، وهو عملية مالية وتجارية تعقد بين البنك والمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين، لتغطية إيجار سلع وتجهيزات معينة بشكل مباشر تستخدم في تنفيذ و/أو توسيع نطاق المشاريع الاستثمارية، ويطلق على البنك منظم القرض الإيجاري

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من الموقع أدناه:
http://www.minagri.dz/ (الدخول للموقع بتاريخ 2019/03/16 على الساعة 19:20).

* حق الامتياز: هو عقد تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا ذو جنسية جزائرية حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وكذا الاملاك السطحية المتصلة بها، بناءا على دفتر شروط يحدد عن طريق التنظيم لمدة اقصاها 40 سنة قابلة للتجديد مقابل دفع آتاوة سنوية تضبط كيفيات تحديدها، وتحصيلها بموجب قانون المالية.

مؤجر والمستفيد من هذا القرض المستأجر، ويرتبط الائتمان الإيجاري بالمعدات المنتجة محليا، وخاصة منها الفلاحية بهدف تشجيع المنتوج المحلي وتنويعه لدعم الاقتصاد الوطني[1].

❖ **مميزات الائتمان الإيجاري:** يتميز الائتمان الإيجاري من حيث المبلغ يجب أن يصل الرصيد إلى 100٪ من تكلفة المعدات المراد الحصول عليها بشكل عام، وتتراوح المشاركة الشخصية للمستأجر من 20 إلى 30 ٪ من التكلفة الإجمالية.

- مدة عقد الإيجار: 10 سنوات للحاصدات الجماعية و05 سنوات للمعدات الأخرى.
- يستفيد المستأجر من تأجيل من ستة أشهر إلى سنة واحدة، اعتماداً على طبيعة المشروع وتصنيفه.

واعتماداً على نوع النشاط ووفقاً لشروط الائتمان المتفق عليها ويمكن أن يكون سداد الاقساط شهرياً أو ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنوياً.

- سعر الفائدة: السعر المطبق هو 9٪ مع كامل الرسوم في السنة منه نسبة 3% مدعم من طرف الحكومة ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ونسبة 6% يتحملها الفلاح المستفيد من الائتمان الإيجاري[2]؛
- المشروعات المقدمة في إطار الدعم الحكومي، وتقدر المساهمة الشخصية بنسبة 10٪ من تكلفة المشروع الإجمالية[3].

علاوة على القروض الفلاحية التي ينفرد بتقديمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار التعاقد مع وزارة الفلاحة، هناك قروض أخرى تمنح بالمشاركة مع صناديق الدعم وأجهزة الدعم للنهوض ومرافقة القطاع الفلاحي تقدمها للشباب خاصة العاطل عن العمل والذين لديهم طموح في انجاز مشاريع الفلاحية.

4- **القروض المقدمة من طرف أجهزة الدعم:** اتخذت الحكومة العديد من الإستراتيجيات التي تهدف إلى ترقية المنتوج المحلي والقضاء على البطالة خاصة لدى الفئة الشبابية، من خلال تعزيز ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء عدة أجهزة وصناديق دعم تتلائم مع كفاءة الشباب البطال وخاصة الذين يرغبون في تجسيد مشروعاتهم على أرض الواقع بمختلف القطاعات الاقتصادية، واعتمدت الحكومة في

[1] بنك الفلاحة والتنمية الريفية، www.banque-badr.dz/

[2] بنك الفلاحة والتنمية الريفية www.banque-badr.dz (الدخول للموقع بتاريخ 2019/05/25 على الساعة 11:27).

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك BADR على الرابط الأتي:

http://www.filaha.net/credits/leasing.php (الدخول للموقع بتاريخ 2019/03/10 على الساعة 20:10).

ذلك على تقديم جملة من التدابير كالامتيازات المالية والجبائية، ولم يستثنِ القطاع الفلاحي من هذه التدابير وخاصة بتوفير إعانات مالية لفائدة الشباب الفلاحين.

أ. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):** أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار اهتمام الحكومة بصيغ القرض المصغر بهدف مكافحة البطالة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 2004/01/22، وتعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والقرض المصغر هو عبارة عن قرض يمنح للشباب الذين تتعدى أعمارهم 18 عام، ويكونوا بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم[1]، موجه لإنشاء المشروعات الصغيرة الإنتاجية والخدماتية أو الأنشطة التجارية التي لا تتعدى كلفتها مليون دينار جزائري بهدف تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب المستهدف[2] لا تتعدى آجال تسديده خمس سنوات.

ولم يُستثنَ قطاع الفلاحة من هذه السلفيات والقروض، حيث توجه هذه الأحيرة لتمويل أنشطة تربية الماشية (التسمين الحيواني، إنتاج اللحوم والحليب ومشتقاتها، وتربية الدواجن والأرانب والنحل...)، إلى جانب فلاحة الأرض (إنتاج البذور، الفواكه والخضر، التجفيف والتخزين، ...الخ) ويتم تسييرها من قبل الوكالة في صيغتين هما:

- **الصيغة الأولى:** وهو قرض موجه إلى شراء المواد الأولية بالشراكة بين الوكالة والمقاول بدون فوائد، يمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100 ألف دج، تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاط معين أي لا توجد مساهمة شخصية، وقد تصل قيمتها إلى 250 ألف دج على مستوى ولايات الجنوب، بينما مدة تسديد هذه السلفة تمتد من 24 إلى 36 شهرا.
- **الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي:** يقدم بالمشاركة بين ثلاث أطراف وهي الوكالة، البنك والمقاول، وهي قروض ممنوحة من قبل البنك والوكالة لإنشاء نشاط أو مؤسسة ما، بفائدة نسبتها 5% من النسبة التجارية لمناطق الجنوب والهضاب العليا، و10% من النسبة التجارية لبقية مناطق الوطن، أما تكلفة المشروع فهي لا تتجاوز قيمة مليون دينار جزائري، ويتم التمويل كما يلي:

– قرض بنكي بنسبة 70 ٪؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادرة في 2004/01/25، ص 08.

[2] المرجع السابق، ص3.

- سلفة الوكالة بدون فوائد 29 ٪؛
- 1 ٪ نسبة المساهمة الشخصية[1]، وتصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع منح فترة تأجيل لمدة ثلاثة (3) سنوات لتسديد القرض البنكي وسنة واحدة لتسديد الفوائد.

ب. **الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC):** يرتكز هذا الجهاز على مساعدة ومرافقة الشباب البطال البالغ العمر مابين 30 و50 سنة بمنح مساعدات وامتيازات مالية وجبائية وشبه جبائية لانجاز واستحداث مشاريع تنموية ومهنية بالاعتماد على نمط تمويلي ثلاثي يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتامين عن البطالة بتكلفة استثمارية لا تتعدى 10 ملايين دينار جزائري[2].

وفي هذا الإطار لم تُستثن الأنشطة الفلاحية من هذه القروض المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وذلك من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية باعتباره البنك العمومي الوحيد الوسيط والمكلف والمتخصص في تمويل القطاع الفلاحي، والجدول رقم (3-6) يوضح نمط التمويل.

الجدول رقم (3-6): شروط التمويل الفلاحي عن طريق صندوق CNAC.

الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فوائد من CNAC	القرض البنكي	حددت مدة القرض 08 سنوات منها 03 سنوات فترة تأجيل أو تمديد
أقل أو تساوي 5.000.000 دج	%01	%29	%70	
اكبر من 5.000.001 دج واقل أو تساوي 10.000.000 دج	%02	%28	%70	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

وتسدد القروض ابتداءا من السنة الثامنة لمدة خمس سنوات بدون فوائد، إلى جانب العديد من المزايا التي يستفيد منها الشباب الفلاحين ضمن هذا النوع من القروض كالإعفاءات الجبائية وشبه جبائية.

ت. **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** تم إنشاءها سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 بتاريخ 1996/09/08، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تسعى إلى دعم وتشغيل الشباب، بتشجيعه على خلق النشاطات وإنشاء المشاريع الصغيرة، من خلال منح قروض

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع الرسمي المتصفح بتاريخ 2019/03/15 على الساعة 22:30
https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/

[2] الصندوق الوطني للتامين عن البطالة على الموقع التالي بتاريخ 2019/03/15:
https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx

مصغرة بدون فوائد تتضمن العديد من الامتيازات الجبائية والشبه الجبائية، تقدم هذه القروض في صيغتين لتمويل مراحل الانجاز والاستغلال لمشروعات الشباب المستثمر وهاتين الصيغتين هما:

الجدول رقم (3-7): صيغة التمويل الثلاثي لوكالة ANSEJ

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	%29	%01	%70
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%02	%70

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة /www.ansej.org.dz

الجدول رقم (3-8): صيغة التمويل الثنائي لوكالة ANSEJ

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (الوكالة)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	%29	%71
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%72

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة **ANSEJ**.

وفي هذا الصدد اعتمدت الحكومة على دعم فوائد القروض المصغرة الممنوحة من قبل الوكالة بنسبة 100%، والموجهة للشباب المستثمر في مجال إنشاء مشروعات فلاحية، وتقوم بتسديدها لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البنك الزراعي)، المتخصص والوسيط المكلف بتمويل المشاريع الممنوحة من قبل ANSEJ في الأنشطة والأعمال التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي.

ويبرز هدف الحكومة في هذا الشأن من خلال تقديم التسهيلات المالية والجبائية وشبه الجبائية ودعمها للقروض المصغرة المقدمة من طرف صناديق وأجهزة الدعم (CNAC،ANSEJ، ANGEM)، لتشجيع العمل الشبابي في الاستثمار الفلاحي (خلق منشآت ومؤسسات فلاحية مصغرة أو لها علاقة بالقطاع الفلاحي،..) للقضاء على البطالة وتحقيق قيمة إنتاجية مضافة في الإنتاج الفلاحي والاقتصاد الوطني ككل.

رابعا: تقييم التمويل البنكي الفلاحي في الجزائر للفترة (2010-2018):

بعد أن تم استحداث صيغ القروض الفلاحية المدعمة إبتداءا من سنة 2008 خاصة فيما يخص قرض الرفيق وذلك بهدف لمرافقة الفلاح منذ نشأة مزرعته أو مشروعه الفلاحي إلى غاية مراحل الجني والحصاد، شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2008 نشاطا كبيرا في تمويل القطاع بمختلف منتجاته المالية المستحدثة (قرضي الرفيق والتحدي إلى جانب القرض الإيجاري وقروض في إطار أجهزة الدعم)، حسب ما يوضحه الشكل رقم (3-3) الآتي حيث تم منح حوالي 33 مليار دج كقروض لحساب ما يزيد عن 10000 مشروع لسنة 2011، واستفاد ما يقارب 8000 فلاح بإجمالي 7.5 مليار دج من القروض بصيغة قرض الرفيق، بالإضافة إلى منح 45 مليار دج للديوان المهني الجزائري للحبوب وقيمة 23 مليار دج لشركة تسيير المساهمات للإنتاج الحيواني من أجل إنشاء ثلاث مذابح، واستفاد سنة 2012 ما يقارب 8744 فلاح من قرض الرفيق ليرتفع العدد إلى 9910 مستفيد سنة 2013، باعتباره قرض قصير الأجل مرن دون فائدة موجه لتدعيم الأنشطة الفلاحية التي تقل آجال إنتاجها عن السنتين ولا يشترط الحيازة على عقد ملكية للأراضي أو تقديم ضمانات خاصة فيما يخص زراعة الحبوب.

أما قرض التحدي الموجه لتمويل الاستثمارات الفلاحية ففي عام 2011 قد استفاد حوالي 50 مستثمر فلاحي ليرتفع إلى حوالي 320 مستفيد سنة 2012 أي ما يفوق ست مرات عدد المستثمرين في سنة إطلاقه للتنفيذ، وشعبة الدواجن بالنسبة للمستثمرين الخواص والعموميين استفاد بقرض قيمته 13 مليار دج، كما أن شعب تربية الأبقار ووحدات إنتاج الحليب استفادت سنة 2013 ما قيمته 5 مليار دج كقروض مدعمة، أما فيما يخص التمويل المصغر في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ففي عام 2012 تم منح ما يقارب 22.7 مليار دج كقروض لتمويل حوالي 12000 ملف لمشاريع الشباب المستثمر في القطاع الفلاحي، مقارنة بسنة 2011 التي تم فيها تمويل 10000 ملف، واهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل مختلف الأنشطة الفلاحية كعمليات التخزين والتبريد في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك حوالي 5 ملايير دج سنويا، إلى جانب اهتمامه أيضا بدعم أنشطة تصبير الطماطم حيث موّل حوالي 24 معصرة يستفيد منها بشكل غير مباشر حوالي 3000 فلاح منتج للطماطم في الشرق الجزائري فضلا عن تمويله لمشاريع مخازن القمح الجديدة ومصانع إنتاج العتاد الفلاحي.

وعند إقرار البنك برفع وتعديل مدة الإعفاء من السداد ومدة الإستفادة من تسديد الفائدة من ثلاث إلى خمس سنوات عام 2013، شهد البنك إقبالا كبيرا على قرض الرفيق[1]، وتوصل إجمالي قرضي التحدي والتحدي الفيدرالي ما يقرب 5.202 و0.3 مليار دج على التوالي للفترة من عام 2011 ليرتفع سنة 2014 إلى 10.1 مليار دج و16.87 سنة 2015، غير أنه تراجع بشكل تدريجي بعد سنة 2015 إلى أن قدر حجم قرض التحدي لسنتي 2017 و2018 8.79 و7.04مليار دج على الترتيب[2]، ويعود هذا التراجع الملاحظ في حجم القروض الفلاحية بداية من نهاية سنة 2014 إلى بداية سنة 2015 للإنهيار المفاجئ لأسعار النفط العالمية الأمر الذي إنعكس بشكل مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني، إلى جانب تبني الحكومة لسياسة تقشفية جدية لترشيد النفقات العمومية والتي مست جميع القطاعات الاقتصادية نتيجة العجز الميزاني، ونفس الامر شهدته قروض الرفيق حيث إرتفعت مع بداية صدورها من 0.789 مليار دج و17.87 مليار دج لسنتي 2012 و2013 ليرتفع بعدها إلى 43.43 مليار دج سنة 2014، غير أنه هذا الأخير شهد نفس السيناريو لقرض التحدي بالانخفاض بعد النصف الثاني لسنة 2014 وبداية سنة 2015 وذلك لنفس الأسباب السالفة الذكر.

الشكل رقم(3-3): القروض البنكية الموجهة للفلاحة في الجزائر للفترة(2008-2018)/الوحدة: مليار دج.

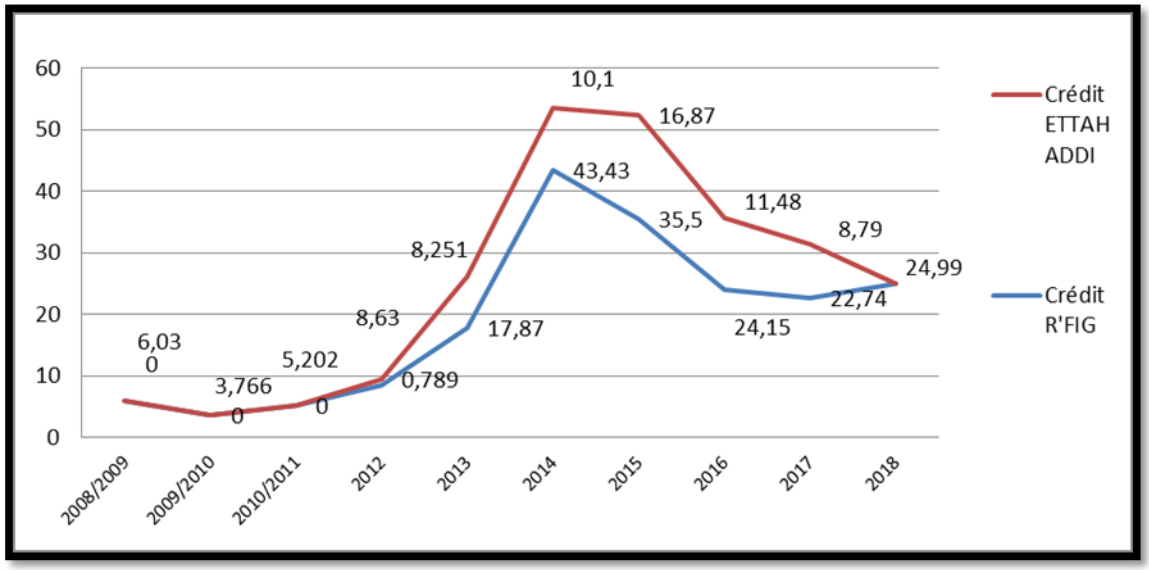

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك: www.badr-banque.dz

[1] بن مسعود ادم، فلمين محمد هشام، مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر: انجازات البنك خلال الفترة الممتدة بين 1987-2017 وآفاقه المستقبلية، ورقة بحثية للمشاركة في الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، جامعة البليدة 02، يومي 27/28 نوفمبر 2017، ص ص، 11-12.

[2] بنك الفلاحة والتنمية الريفية www.badr-banque.dz

المبحث الثاني: التمويل البنكي وأثره على القطاع الفلاحي بولاية الطارف للفترة (2010-2018)

أصبحت التنمية الفلاحية من أكبر التحديات التي تواجهها الجزائر خاصة بعد التزايد المستمر والملحوظ لفاتورة المواد الغذائية القادمة من الخارج والطلب الداخلي المتزايد من الاحتياجات الغذائية اللازمة، الأمر الذي أدى بهذه الأحيرة إلى تبني العديد من السياسات الفلاحية باستمرار في شكل برامج ومخططات تنموية وإصلاحية، اعتمدت في أغلبها على التدخل المباشر للحكومة في تسيير القطاع ومرافقته خاصة من جانب التمويل، وذلك بتوفير عدة مصادر كالدعم الحكومي والقروض البنكية المتبوعة بجملة من الامتيازات والمزايا المالية والجبائية، هدفا من الحكومة عصرنة القطاع وتنميته ومرافقة الفلاح الجزائري والاهتمام بتنمية الوسط الريفي ومناطق الظل، من خلال رصد اعتمادات مالية معتبرة ضمن السياسة العامة موجهة لتمويل القطاع وولاية الطارف على غرار ولايات الوطن لم تستثن من هذه المبادرات والبرامج الحكومية.

المطلب الأول: إمكانيات القطاع الفلاحي بولاية الطارف

أولا: التعريف بالولاية وخصائصها: من خلال تقديم وإعطاء نظرة شاملة حول خصوصيات الولاية محل الدراسة، وتقسيماتها الإدارية.

1- **الموقع الجغرافي لولاية الطارف:** تعد ولاية الطارف ولاية حدودية لها موقع إستراتيجي هام، وهي إقليم إداري حديث النشأة يمتد على مساحة تقدر بـ 2912,65 كلم^2، إذ تقع في أقصى الشمال الشرقي للبلاد، شمال الولاية البحر الأبيض المتوسط، تحدها ولاية سوق أهراس والحدود التونسية من الشرق، وولاية عنابة من الغرب، وجنوبا ولاية قالمة، يبلغ عدد سكانها 474030 نسمة عام 2018 بكثافة سكانية تقدر بـ 162.74 نسمة/للكيلومتر المربع الواحد[1].

وتتميز الولاية بمناطقها الرطبة وبيئتها السخية وطابعها الفلاحي وغاباتها الكثيفة وشواطئها الجميلة (20 شاطئ)، جعلت منها منطقة فلاحية وغابية وسياحية في آن واحد، تمتد على مساحة إجمالية تقدر بـ 289175 هكتار.

2- **التضاريس:** تتقسم تضاريس ولاية الطارف إلى 03 مناطق اساسية وهي:

[1] منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2017، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية الطارف.

▪ **منطقة السهول:** والممتدة على مساحة قدرها 3394.94 كلم2، ما يقارب 57000 هكتار بنسبة 20% من المساحة الإجمالية للولاية، تجمع 09 بلديات وهي: عين العسل، الطارف، بحيرة الطيور، بن مهيدي، البسباس، زريزر، الشط، الذرعان وشبيطة مختار، نظرا لإمكانيات هذه المناطق والتي أصبحت الأكثر عرضة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، كما تشهد ضغط سكاني ناتج إلى حد كبير عن هجرة سكان الريف.

▪ **منطقة الكثبان:** تقدر مساحتها 12000 هكتار بما تمثل 04% من المساحة الإجمالية للولاية تجمع بين البلديات التالية: الشط، بريحان، القالة، والسوارخ والتي تتميز بزراعة مكثفة للفول السوداني.

▪ **منطقة الجنوب:** وهي الأكثر اتساعا، تمتاز بتضاريس جبلية منكسرة ومتسعات غابية كبيرة تغطي حوالي 1660 كلم^2 (ثروة غابية هائلة من أشجار البلوط وبلوط زان والصنوبر البحري والفلين)، أكثر من 57 % من المساحة الإجمالية للولايـة منها 36% فلين، و40% أدغال، وتقدر مساحة الجبال حوالي 166311 هكتار أي بنسبة 20% من المساحة الإجمالية للولاية.

3- البحيرات: يوجد بالولاية أربع بحيرات هامة وهي بحيرة الطيور، بحيرة أوبيرا، بحيرة طنقة وبحيرة المالح، كما تمتاز بشاطئ ساحلي يمتد على طول 90 كلم من الغرب نحو اتجاه الحدود التونسية ويشمل 05 بلديات.

4- **المناخ:** تمتاز الولاية على العموم باختلاف الظروف المناخية من الشمال إلى الجنوب، مناخ رطب ومعتدل، حيث رطب حار في الجهة الشمالية أين تتواجد السهول، ورطب بارد في المناطق الجبلية بالجهة الجنوبية، أما معدل التساقط للأمطار فهو يتراوح ما بين 900 إلى 1200 مم/سنويا[1]، وهذا المعدل سمح للولاية بتراكم حجم مائي معتبر بحوالي 660 مليون م^3/سنويا، أما نسبة الرطوبة فهي مرتفعة جدا لا تقل عن 60% و70% شتاءا، والمعدل السنوي لدرجة الحرارة بالولاية يقدر حوالي 30° صيفا وينخفض إلى 19° في فصل الشتاء[2].

5- **التنظيم الإداري والإقليمي:** انبثقت ولاية الطارف عن التقسيم الإداري لسنة 1984 وتتكون حاليا من 07 دوائر و24 بلدية.

[1] منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2017، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية الطارف.

[2] مديرية الموارد المائية والسدود لولاية الطارف.

الجدول رقم (3-9): التقسيم الإداري لولاية الطارف.

الطارف	القالة	بوثلجة	بوحجار	البسباس	بن مهيدي	الذرعان
الطارف عين العسل بوقوس الزيتونة	القالة السوارخ رمل السوق العيون	بوثلجة بحيرة الطيور الشافية	بوحجار عين الكرمة واد الزيتون حمام بني صالح	البسباس عصفور زريزر	بن مهيدي الشط بريحان	الذرعان شبيطة مختار الشيحاني

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثانيا: عوامل ومقومات التنمية الفلاحية بولاية الطارف: تتوفر الولاية على العديد من الإمكانيات والعوامل الطبيعية المرتبطة بالنشاط الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني وتتمثل فيما يلي:

1- الأراضي الصالحة للفلاحة: تعد الأرض العنصر الأساسي للإنتاج الفلاحي، وولاية الطارف تتميز بأفضل الأراضي الزراعية، بسبب نوعية تربتها الصالحة لإنتاج العديد من المحاصيل الزراعية، وتقدر مساحة الأراضي الفلاحية الكلية بـ 84031 هكتار من إجمالي مساحة الولاية منها 61% أراضي فلاحية خاصة تابعة للدولة، و35% أراضي الملاك، وتتوفر بالولاية 74173 هكتار أراضي فلاحية مستغلة بنسبة 88% من إجمالي المساحة الفلاحية الكلية، والتي شهدت استقرارا نسبيا منذ سنة 2008، منها 14809.27 هكتار أراضي مروية (18%) و1340 هكتار أراضي بور، وما يقارب 8518 هكتار أراضي رعوية[1]، تتوزع بحسب تواجد القدرات الإنتاجية عبر مختلف أقاليم الولاية، وتتركز اغلبها بالجهة الغربية لها (دوائر كل من الذرعان، البسباس، بن مهيدي، بوثلجة وبوحجار).

الشكل رقم (3-4): توزع الأراضي الصالحة للفلاحة لولاية الطارف.

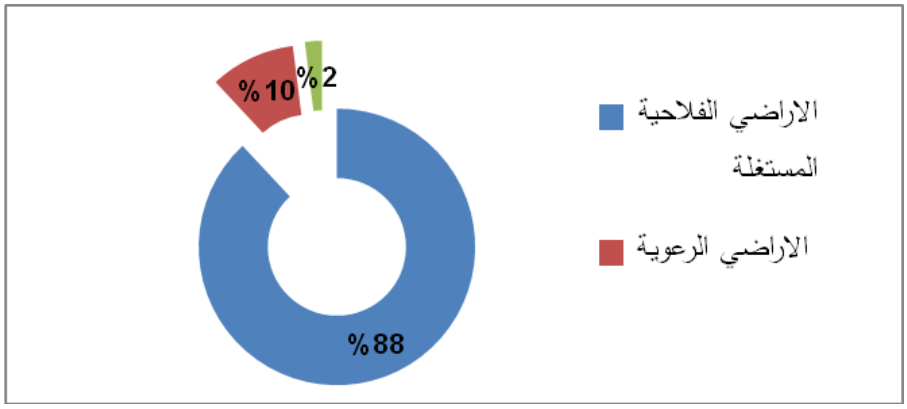

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية بولاية الطارف.

[1] مصلحة الإحصائيات والنظام المعلوماتي، مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، سنة 2019.

ويوضح الجدول رقم(3-10) الآتي توزيع المساحات الفلاحية لولاية الطارف تبعا لمختلف المحاصيل والأنشطة الفلاحية المتواجدة بالولاية، حيث نجد حصة الاسد تستحوذ عليها مختلف المحاصيل والمنتجات الزراعية بنسبة 54.67%، أما الأشجار المثمرة مساحة اراضيها تقارب 8053.75 هكتار، والكروم 700.25 هكتار، في حين نسبة 6.74% تمثل المرج والمراعي، وتبقت مساحة 1340هكتار أراضي بور.

الجدول رقم (3-10): توزيع الأراضي الفلاحية بالولاية حسب المنتجات الفلاحية.

المحصول	المساحة (هكتار)	النسبة (%)
المحاصيل الزراعية	40552.75	54.67
الأشجار المثمرة	8053.75	10.85
الكروم	700.25	0.94
مرج ومراعي	5000	6.74
أراضي بور	1340	1.80
إجمالي المساحة	74173	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات من مديرية المصالح الفلاحية بولاية الطارف.

2- الموارد المائية بالولاية: وبنفس أهمية الأرض تأتي أهمية المياه فهي شريان الحياة لكل الكائنات الحية، لأنه لا يمكن تصور نشاط إنتاجي فلاحي دون توفر الماء والري[1]، وولاية الطارف تتوفر على ثروة مائية معتبرة تصل سعتها إلى حوالي 283.23 مليون متر مكعب مختلفة المصادر(مياه سطحية، وأخرى جوفية، بحيرات، سدود، ووديان، وأخرى غير عادية) ويعود الفضل لموقعها الإستراتيجي الساحلي ومناخها المعتدل ونذكر أهم هذه المصادر المتواجدة بالمنطقة:

أ- **المياه السطحية:** تتوفر الولاية على عدة مصادر للسطح المائي بطاقة استيعابية تقدر 32712 هكتومتر مكعب موزعة على أربع بحيرات، وأربعة سدود بطاقة استيعاب 379 هكتومتر مكعب، و28 واد رئيسية موزعة على مختلف إقليم الولاية، والآبار العميقة بقيمة 297 بئر بتدفق إجمالي يقدر3420 لتر/ثانية، إلى جانب 522 بئر أخرى متوسطة العمق، و32 حاجز مائي منها 18 حاجز متدهور و14 حاجز بحالة جيدة بسعة إجمالية تقدر 1.000.000م^3.

[1] عادل يوسف عوض وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص80.

ب- **المياه الجوفية:** تشكل هذه المياه خزان جوفي يستغل لتغطية حالات النقص المائي وتتوفر الولاية على سعة إجمالية تقدر حوالي 43828 هكتومتر مكعب في السنة.

ت- **المياه غير العادية:** تتمثل هذه الموارد في المياه الرمادية التي يتم تدويرها، وإعادة استعمالها وتتواجد بالولاية 4 محطات لتدوير المياه غير العادية واستخدامها بعد التصفية في الري والسقي الفلاحي والتي يمكن أن تسهم في سقي ما يقارب 3000 هكتار، غير أنها لم تكن مستغلة تماما لقلة الإمكانيات وعدم الحاجة إليها.

الجدول رقم (3-11): الموارد المائية بولاية الطارف

/	ضخ المحطات	محطات التصفية	السدود		منابع المياه		المنابع الطبيعية	الوديان الرئيسية
			طاقة الاستيعاب (CAP/HM3)	العدد	السطحية (m3/j)	الجوفية (m3/j)		
المجموع	/	**31**	**379**	**03** (**1** في طور الانجاز)	**32712**	**43828**	**22809.6**	**28**

المصدر: منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2018، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية.

ث- **مياه الأمطار**: تلعب الظروف المناخية دورا هاما في تنويع المحاصيل الزراعية وخاصة الخضروات والفواكه، نظرا للمناخ المعتدل بالولاية (رطب بارد بالجهات الجنوبية ورطب حار بالجهات الشمالية)، ومعدل التساقط المعتبر حيث يتراوح بين 800 إلى 1200ملم/سنويا، وتصل كمية الأمطار شمال الولاية إلى 800 ملم/سنة، والجنوب تتراوح بين 800 و1000 ملم/سنة، أما على مستوى قمم الجبال والمرتفعات فتصل الكمية إلى 1200 ملم في السنة، في حين المعدل السنوي للحرارة يبلغ 30° صيفا وينخفض إلى نحو 19 ° في فصل الشتاء[1].

3- **الموارد البشرية للولاية:** تتمثل الموارد البشرية في الجزء من السكان الذي بإمكانه العمل وتقديم قيمة مضافة في النشاط الاقتصادي، ويشكل حجم العمالة في القطاع الفلاحي، وتتوفر ولاية الطارف على موارد بشرية لا بأس بها حيث بلغ عدد سكان الولاية حسب إحصائيات سنة 2018 بـ 474030 نسمة، بمتوسط كثافة سكانية قدرت 163 نسمة /كلم^2، تتوزع على 7 دوائر و24 بلدية، منها ما يقارب 18 بلدية ريفية وفلاحية يتمركز نسبة 47% من السكان في المناطق الريفية، والباقي في المناطق الحضرية للولاية.

[1] مديرية الموارد المائية والسدود لولاية الطارف.

أما في مجال التشغيل فإن عدد السكان الناشطين يقدر بـ 169420 نسمة ومعدل البطالة مرتفعا نسبيا بالمنطقة بمعدل 9.87% يتوزع على مختلف بلديات الولاية (القالة، الزيتونة، بن مهيدي، الشط، البسباس، بوحجار، شبيطة مختار، بوثلجة وبحيرة الطيور) والجدول رقم(3-12) الآتي يوضح توزيع الموارد البشرية العاملة تبعا للنشاط الاقتصادي.

الجدول رقم(3- 12): توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي بولاية الطارف

قطاع النشاطات	عدد الشاغلين	النسبة(%)
الغابات + الصيد + فلاحة	**33425**	**21,07%**
التجارة	30125	18,98%
الإدارة	25978	16,37%
خدمات	14635	9,22%
البناء والأشغال العمومية	28126	17.73%
صناعة	19285	12.15%
أخرى	7085	4.46%
المجموع	158659	100,00%

المصدر: منوغرافيا الولاية لسنة 2018، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية.

يتضح حسب الجدول رقم (3-12) أن الفئة العاملة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري والغابات للولاية حسب إحصائيات سنة 2018 كانت بنسبة 21.07% من إجمالي الشاغلين من سكان المنطقة وهي أعلى نسبة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ويعود السبب في ذلك إلى الطابع الفلاحي والغابي الذي تتميز به الولاية الى جانب تمتعها بثروة سمكية معتبرة، ويليها في المرتبة الثانية قطاع التجارة بنسبة 18.98%، وبعدها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17.73%، أما قطاع الصناعة فكانت النسبة 12.15% من إجمالي العاملين بالولاية، والنسبة الهامة للعمالة في القطاع الفلاحي حسب الاحصائيات المتاحة و التي يوضحها الشكل رقم (3-5) كانت موزعة بين الرجال والنساء، حيث بلغ عدد الفلاحين عام 2013 ما يقارب 11139 فلاح منهم 889 نساء، ليرتفع العدد ويشهد نموا وتقدم في إندماج فئات معتبرة من سكان المنطقة ضمن القطاع ليصل التعداد السنوي للفلاحين عام 2018 ما يقارب 12972 فلاح منهم 1114 امرأة فلاحة، وذلك يعود للطابع الفلاحي للمنطقة المدروسة، وكذا ميول أغلب العائلات الريفية بالولاية للعمل الفلاحي الموروث عن آبائهم حفاظا على ممتلكات وأراضي آبائهم وأجدادهم.

الشكل (3-5): عدد الفلاحين بولاية الطارف للفترة (2010-2018)

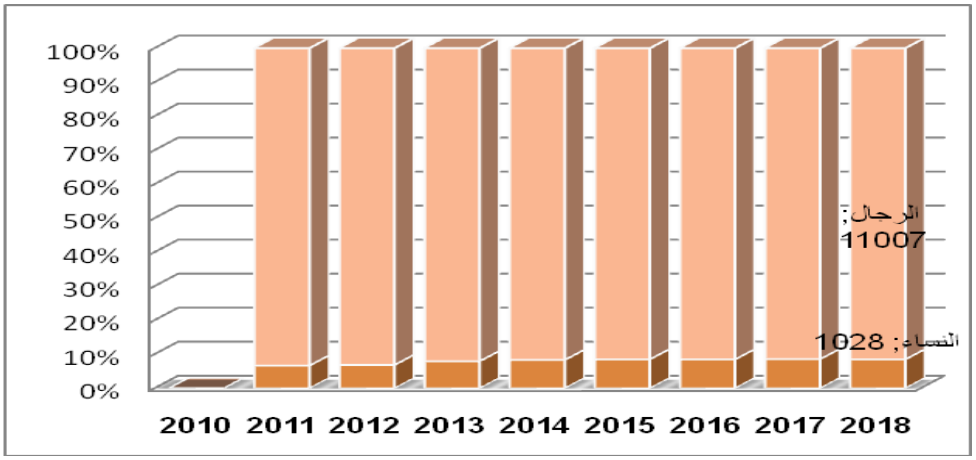

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد معطيات من الغرفة الفلاحية للولاية.

4- **الميكنة الفلاحية:** تُعرف الميكنة الفلاحية بإحلال القوى الميكانيكية والمعدات الحديثة الملحقة بها محل القوى الحيوانية والبشرية والأدوات البدائية، بهدف إحداث تغييرات جوهرية في أساليب الإنتاج الفلاحي المختلفة، كما تعني إحداث تغييرات معنوية للوفاء بالاحتياجات البشرية والثقافية والإنتاجية للفلاح من وجهة نظر اجتماعية، ومنه تطوير أساليب المعيشة داخل المجتمع الريفي[1]، والفلاحة بولاية الطارف شهدت مجهودات جبارة مبذولة من طرف الحكومة في إطار تنفيذ مخططات التنمية الفلاحية والريفية خلال الألفية الثالثة خاصة بعد الوفرة المالية التي شهدها الاقتصاد الوطني إثر ارتفاع أسعار النفط ما أفرز عن جملة من البرامج التنموية منها مخطط التجديد الفلاحي والريفي (2010- 2014)، حيث عرفت الميكنة الفلاحية نموا وتقدما ملحوظا بسبب مرونة الائتمان الإيجاري إلى جانب القروض الفلاحية الميسرة الأخرى، وسياسات الدعم الحكومي التي فتحت باب المنافسة أمام الشركات الفلاحية من خلال توسط البنك الفلاحي (البدر) لتسهيل إجراءات الشراء عبر الائتمان الإيجاري مع تقديم إعفاء جزئي لتسديد أعباء التجهيزات والتي تتحملها الحكومة للفلاحين منولتزويد الفلاحين والقطاع بأكمله بأهم الآلات والمعدات الفلاحية في الولاية والتي تتضح من خلال الجدول رقم (3-13)، حيث ازادت كميات الجرارات ومعدات الحراثة تدريجيا من 1770 وحدة لموسم 2010/2009 إلى 2240، 2560 و2833 وحدة للمواسم 2015/20014، 2017/2016 و2018/2017 على الترتيب، كما أنه لوحظ أيضا تحسن وتوسع في المساحات المستصلحة للفترة المدروسة حيث ازدادت مقارنة بالموسم الزراعي 2010/2009 إلى ما يزيد عن 4947 وحدة للموسم الزراعي 2018/2017، إلى جانب حدوث زيادة في لوازم ومضخات الري والسقي ومقطورات التجميع والتوزيع، ومخازن المياه الموجة للسقي مقارنة بالمواسم السابقة

[1] عادل يوسف عوض وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص95.

والمواسم الحالية بعد إجراء واستحداث القروض الفلاحية إلى جانب الدعم الحكومي ودعم الائتمان الإيجاري الموجه للفلاحة.

الجدول رقم (3-13): الميكنة الفلاحية للولاية للفترة (2010-2018)

(بالوحدة)/ الموسم الفلاحي	2010/2009	2013/2012	2015/2014	2017/2016	2018/2017
الجرارات ومعدات الحراثة	1770	2240	2349	2560	2833
الحاصدات	32	32	34	35	35
استصلاح الأراضي	2136	2046	3015	4828	4947
السماد	238	253	386	430	561
مقطورات ومخازن المياه	2856	2872	2856	2395	2399
مضخات الري ومعدات مختلفة	2046	1631	1596	2230	2465

المصدر: بالاعتماد على منوغرافيا الولاية السنوية مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف.

- تقارير سنوية لمديرية المصالح الفلاحية للولاية.

المطلب الثاني: آليات التمويل البنكي الفلاحي بولاية الطارف

استفادت ولاية الطارف في إطار برامج التنمية الفلاحية المتلاحقة التي انتهجتها الحكومة منذ الألفية الثالثة، من عدة اعتمادات بهدف النهوض وتطوير الإنتاج الفلاحي، عبر العديد من الأجهزة التي سهرت على تسيير هذه السياسات والبرامج منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، باعتباره البنك العمومي المتخصص له دور الوسيط بين الفلاح والحكومة الممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ويقوم هذا الاخير بتوفير الموارد المالية والعينية للفلاحين والمستثمرين، ومرافقتهم طيلة مراحل الاستغلال والاستثمار لعملياتهم الإنتاجية الفلاحية بنوعيها الحيوانية والنباتية.

أولا- قرض الرفيق: يسعى هذا القرض إلى مرافقة الفلاح كما يرافق الأبوين صغارهم على حسب قول احد الفلاحين إلى غاية تحقيق المردودية من نشاطه الفلاحي وهو يختص بتغطية العمليات الإنتاجية الفلاحية الموسمية التي لا تتعدي السنة، وفي ولاية الطارف شهد قرض الرفيق اقبالا كبيرا من طرف الفلاحين خاصة في شعبة الحبوب وذلك لإعفائه من الضمانات التي يطلبها البنك على مختلف الأنشطة الفلاحية الموسمية الأخرى (تربية الدواجن، شعبة الحليب، تربية الأغنام، زراعة الخضروات،..الخ) إلى جانب التحسن الملحوظ في مناخ المنطقة المدروسة الذي يساهم في تنمية هذه الشعبة.

الجدول رقم (3-14): قرض الرفيق الموجه لشعبة الحبوب بولاية الطارف للفترة (2010-2018)

السنة	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	مبالغ القروض (دج)
2010	47	47	12712852.00
2011	39	39	42931481.00
2012	91	91	29109381.85
2013	181	99	53840306.75
2014	151	130	32027865.00
2015	235	200	41515765.00
2016	144	6	1507019.00
2017	220	179	125066366.13
2018	283	239	167053099.41

المصدر: تقارير سنوية من مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف.

يلاحظ من الجدول رقم (3-14) أن هناك تطور مستمر وإقبال كبير على طلب قرض الرفيق من طرف الناشطين في الفلاحة، وخاصة في شعبة الحبوب وخاصة زراعة القمح والشعير من طرف مزارعي الولاية، حيث ارتفع حجم القروض من12,71 مليون دج سنة 2010 إلى 41,51 مليون دج سنة 2015، وبعدها شهد انخفاضا شديدا سنة 2016، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الوطني، ليعود الارتفاع من جديد بعد سنة 2016 بسبب إهتمام الحكومة بهذا القطاع في ظل البحث عن بدائل لتداعيات الأزمة النفطية وتراجع أسعار المحروقات باعتبار الفلاحة البديل الأمثل إلى جانب الطاقات المتجددة للتخلص من التبعية النفطية، وذلك بقبول ما يقارب 179 و239 ملف لطلب قرض الرفيق للسنتين 2017و2018 على التوالي بمبالغ 125,06 و167,05 مليون دج على التوالي.

ثانيا- قرض التحدي: وهو قرض الاستثمار متوسط وطويل الأجل يستفيد منه الفلاح وكل ناشط في القطاع الفلاحي أو شبه الفلاحي لإنجاز أو توسيع مشروعاتهم الفلاحية سواء فلاح فردي أو جمعيات، أو تعاونيات، أو مؤسسات مشتركة، غير انه بولاية الطارف اقتصر على المدى المتوسط، حيث تم منح ما يقارب 1.828 مليون دج بالولاية ابتداءا من أول إطلاق لهذه الصيغة المستحدثة سنة 2014 عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، كما توزعت هذه القروض على العديد من الشعب الفلاحية منها: إنشاء مستثمرات فلاحية متخصصة في الصناعات التحويلية الغذائية، وتربية المواشي، وانجاز مضخات المياه والري، وشراء معدات وآلات فلاحية متطورة وغرف التبريد وغيرها.

الجدول رقم (3-15): قرض التحدي بالولاية للفترة (2010-2018).

السنة	المبلغ الإجمالي للاستثمار الفلاحي / دج	مبلغ القرض (90%) / دج
2013-2010	-	-
2014	445 271 768,24	292 268 954,15
2015	1 208 565 846,93	246 525 948,00
2016	1 239 589 807,28	665 849 307,91
2017	206 539 367,99	179 616 241,98
2018	2 226 604 295,53	983 172 785,87

المصدر: تقارير سنوية من مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف.

وحسب الجدول رقم (3-15) يتضح وجود تقدم وإقبال معتبر من الفلاحين على طلب قرض الاستثمار التحدي منذ التنفيذ الفعلي للبرنامج بالولاية سنة 2014، حيث بلغ الحجم الإجمالي لقروض الاستثمار سواء قرض التحدي أو التحدي الفيدرالي ما يزيد عن 292 مليون دج سنة 2014 أثناء أول إطلاق وتنفيذ للبرنامج، ليرتفع إلى حوالي 666 مليون دج سنة 2016، وإرتفع سنة 2018 إلى أعلى مستوياته ليبلغ مقدار 983 مليون دج، في حين انخفض بشكل ملحوظ سنة 2017 بسبب السياسة العامة التي إتبعتها الحكومة ضمن ترشيد النفقات العامة.

كما توزع قرض التحدي بين مختلف الأنشطة الفلاحية، منها انجاز وإنشاء العديد من المشروعات الفلاحية التي أخذت شكل إنشاء مشاريع لاقتصاد المياه، اقتناء العتاد الفلاحي المتطور وإنشاء مخازن لتخزين المنتجات الفلاحية ووحدات للصناعات الغذائية، حيث شهد مشروع التشجير وزراعة الكروم ما يقارب 45 استغلال بمساحة إجمالية تقارب 200هكتار، إلى جانب انجاز وبناء الآبار وإقتناء عتاد السقي والري المختلف المواضع (السقي بالقطرة، الرش المحوري، المضخات واستخدام الخزان..)، كما شهدت الميكنة الفلاحية تحيين وتحسن بإقتناء الجرارات والحاصدات وملحقاتها بـ 165وحدة، وفي هذا الشأن لم يستثن هذا النوع من القروض تمويل شعبة تثمين وتخزين المنتجات الفلاحية المتعلقة بإقتناء غرف التبريد وإنشاء وحدات لعصر الطماطم والعصير لتميز هذه الولاية بإنتاج هذه المحاصيل، وكذا إنشاء وحدات لإنتاج الغذاء الحيواني وملبنتان بمقدار 506.2 مليون دينار و121.06 مليون دينار على الترتيب وبمعدل 5000 لتر في اليوم للملبنات، و228طن يوميا للانتاج الحيواني.

الجدول رقم (3-16): مشروعات قرض التحدي في الطارف لسنة2018.

الشعبة	النشاط الفلاحي وشبه الفلاحي	الحجم	المبلغ (دج)	المشروعات والاستغلال
الاستثمار الفلاحي	زراعة الكروم	109,25 ha	166 354 839,75	22,00
	التشجير	91,75 ha	25 617 404,00	25,00
	تربية النحل	1500 خلية	22 000 000,00	3,00
	البيوت البلاستيكية	23	12 054 200,00	5,00
	الابقار الحلوب	52 بقرة	53 562 920,79	8,00
	تربية الأغنام	35 رأس	1 590 000,00	1,00
	الدواجن	980	100 480 776,80	8,00
	المذابح	8032,16 م^2	192 000 000,00	2,00
المياه والري الفلاحي	انجاز وبناء الآبار وعتاد الري	16,00	36 486 510,20	28,00
	خزائن للمياه 100م1003	17,00	11 716 644,00	17,00
	شبكات الري والسقي بالقطرة	28 لـ 145	30 364 482,11	28,00
	الإمداد بالمياه	34لـ 272 ha	11 711 862,16	34,00
	السقي بالرش المحوري	6400 م	6 042 220,90	16,00
	مجمعات للمضخات	42,00	31 091 950,08	42,00
	الآبار	8,00	2 890 000,00	8,00
العتاد والميكنة الفلاحية	الجرارات بقوة 65-160 حصان	83,00	360 566 852,00	80,00
	العتاد والملحقات الفلاحية	483,00	162 033 980,00	83,00
	الحاصدات	2,00	18 722 000,00	2,00
تثمين وتخزين المنتجات الفلاحية	غرف التبريد	39250 م3	793 187 073,00	7,00
	وحدات	/	83 802 475,12	2,00
	إنشاء وحدات لعصر طماطم	0,5 طن/اليوم	170 000 000,00	1,00
	إنشاء ملبنات صغيرة	5000 ل/اليوم	121 060 380,00	1,00
	وحدات لانتاج الغذاء الحيواني	228 طن /اليوم	506 239 670,00	4,00
	مشتلات	100 000 000	1 114 000 000,00	3,00
المجموع			**4 034 956 841,91**	**432**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية للولاية لسنة 2018.

ثالثا- القروض المقدمة من طرف أجهزة الدعم المرافقة للشباب: تتمثل هذه الأجهزة في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) وهي قروض مصغرة توجه لتمويل الأنشطة الشبابية وأنشطة ذوي الدخل الضعيف في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الفلاحي.

أ- القروض الفلاحية المقدمة من طرف جهاز(CNAC): حسب الشكل رقم(3-6) الآتي يتضح نمو مضطرد لمنح القروض المصغرة للشباب المستثمر لإنشاء مؤسسات صغيرة ضمن الأنشطة الفلاحية وشبه الفلاحية والمقدمة من طرف الصندوق بالمشاركة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث قدر إجمالي الإقراض البنكي الفلاحي لهذه الصيغة منذ سنة 2006 حوالي 3.5 مليون دج، في حين بلغ سنة 2010 قيمة 2.5 مليون وشهد بعدها ارتفاعا تدريجيا نتيجة التعديلات والمزايا والامتيازات الجبائية والمالية، مع تمديد الفئة العمرية للشباب البطال إلى 50 سنة، ليصل حجم القروض الفلاحية الممنوحة في اطار هذا الجهاز(CNAC) مقدار 178 و275 مليون دج سنتي 2014 و2015 على التوالي[1]، غير أنه سنة 2016 شهد تراجعا تدريجيا ومتناوبا نتيجة انخفاض الموارد المالية للخزينة العمومية جراء التهاوي المفاجئ لأسعار النفط العالمية منتصف سنة 2014.

الشكل رقم (3-6): القروض البنكية الفلاحية في إطار جهاز(CNAC) بالولاية للفترة (2010-2018).

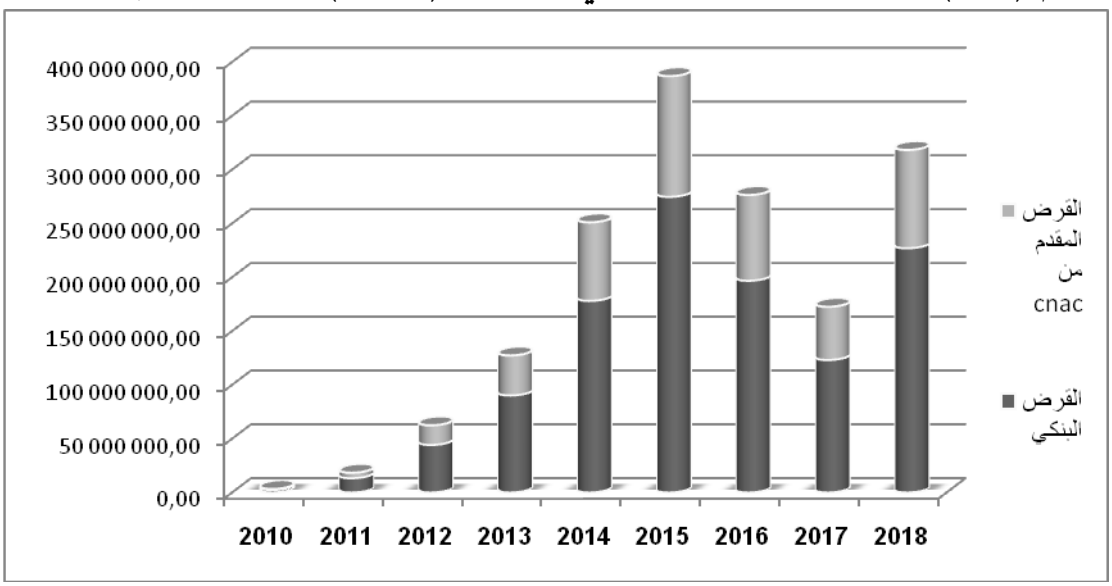

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات سنوية مقدمة من طرف الوكالة.

[1] إحصائيات سنوية مقدمة من طرف الوكالة الولائية **CNAC** بالطارف.

ب- القروض الفلاحية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

لم يستثن هذا الجهاز من تشجيع إنشاء وانجاز مشاريع ومؤسسات مصغرة في النشاط الفلاحي من خلال منح قروض بنكية مصغرة من طرفه بالمشاركة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR، وبالرغم من ضعف وقلة سقف مبلغ الاستثمار إلا أنه هناك إقبال من طرف الشباب نتيجة التحفيزات المالية، والجبائية وشبه الجبائية المرتبطة بهذه القروض وقدرات هذه الفئة ماديا.

الجدول (3-17): القروض الفلاحية في إطار جهاز(ANSEJ) بولاية الطارف للفترة(2010-2018)

السنة	المبلغ الإجمالي للمشروع الفلاحي	القرض البنكي المقدم من BADR	المساهمة الشخصية	القرض المقدم من طرف الوكالة	عدد الملفات
2011-2010	-	-	-	-	-
2012	633 580 479	436 869 677	13 876 798.60	182 834 003	205
2013	590 024 234	410 052 450	9 241 947.84	170 729 836	181
2014	1 248 977 699	873 546 087	14 015 859.6	361 415 752	360
2015	809 099 928	565 600 035	10 805 634.7	232 694 258	197
2016	484 121 328	338 007 976	7 567 541.1	138 545 811	104
2017	235 242 622	163 934 905	4 670 388.38	6 663 728	44
2018	552 697 112	383 581 068	10 063 682.1	156 098 128	98

المصدر: إحصائيات سنوية مقدمة من طرف وكالة ANSEJ بالطارف.

وحسب معطيات الجدول رقم (03-17) نلاحظ تذبذب في نمو القروض البنكية المقدمة للشباب الناشط في الفلاحة ضمن هذا الجهاز وخاصة منهم العاطلين عن العمل، في إطار التمويل الثلاثي من طرف وكالة ANSEJ لإنشاء مقاولاتهم المصغرة، حيث كان حجم القروض في 2012 ما يقارب437 مليون دج، ليرتفع سنة 2014 إلى 873 مليون دج نتيجة تسخير الدولة لمبالغ معتبرة في إطار دعم الشباب العاطل عن العمل، وزيادة تقدم الفلاحين الشباب بملفاتهم للوكالة لإنشاء مشاريعهم ومؤسساتهم المصغرة في مجال الفلاحة بحجم 360 ملف مقبول لسنة 2014، في حين سنة 2016 شهد الاستثمار الفلاحي ضمن هذا الجهاز تراجعا محسوسا بنسبة 50% تقريبا مقارنة بسنة 2015 ويعود السبب إلى الاضطراب المفاجئ في المؤشرات الاقتصادية التي حلت بالاقتصاد الوطني، من عجز في الميزانية العامة، أينما اضطرت الحكومة باتخاذ جملة من التدابير والسياسات المتشددة وترشيد النفقات لتجاوز الأزمة الاقتصادية والمالية، لتعود للتحسن سنة 2018 ويبلغ إجمالي القروض المصغرة المقدمة من طرف BADR بالمشاركة مع وكالة ANSEJ ما يقارب 383 مليون دج.

ج- **القروض الفلاحية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANJEM):** بحسب المعطيات المتوفرة التي يوضحها الشكل (3-7) الآتي نجد أن هذا الجهاز رافق العديد من الفلاحين الشباب لانجاز واستغلال مؤسساتهم المصغرة في النشاط الفلاحي وخاصة في المناطق الريفية ما شجع هذه الفئة على خدمة أراضيهم، حيث ارتفعت القروض الفلاحية التي يسهر على تسييرها بنك البدر بالمشاركة مع الوكالة من 837 ألف دج لسنة 2006 لتصل إلى 5 ملايين دج سنة 2013، ما يفسر رغبة الفلاحين الصغار في الاستفادة من هذه القروض ضمن هذا الجهاز نظرا للمزايا والامتيازات الجبائية والمالية التي تتميز بها هذه القروض وأهدافها التي أقرتها الحكومة ومدى دعمها لقدراتهم المادية والمالية وذلك بهدف امتصاص البطالة وتوجيه الشباب إلى الاهتمام بهذا القطاع وتنميته.

وفي سنة 2014 تراجعت هذه القروض تبعا للسياسة العامة الهادفة لترشيد النفقات العامة إثر تراجع أسعار النفط العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني على العموم وعلى موارد الميزانية العامة على الخصوص.

الشكل رقم(3-7): القروض الفلاحية في إطار جهاز(ANGEM)بولاية الطارف للفترة (2010-2018).

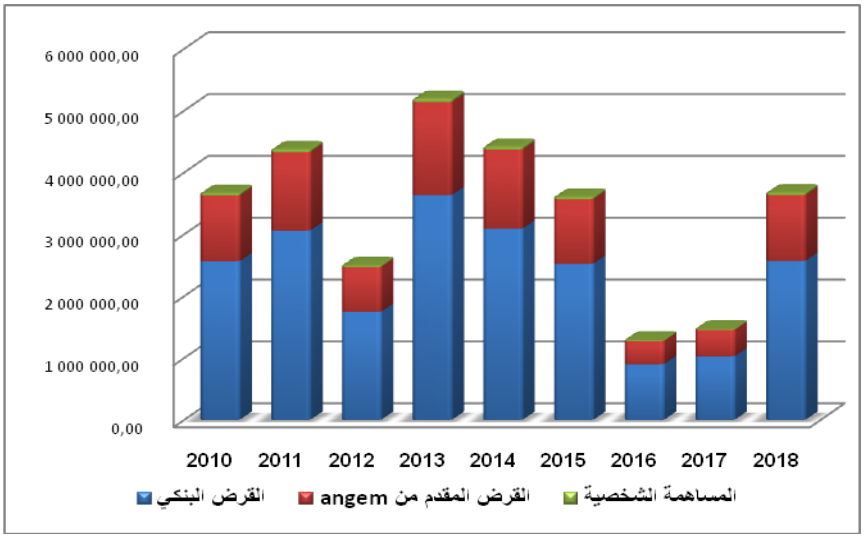

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد إحصائيات مقدمة من طرف وكالة ANGEM لولاية الطارف.

المطلب الثالث: الدور التنموي للقروض البنكية الفلاحية بولاية الطارف

سبق وأن تمت الإشارة في الأجزاء السابقة من الدراسة إلى التنمية الفلاحية بأنها تخطيط بعيد المدى المتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية ترتكز على تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغلال الأمثل للموارد

والمستلزمات المتاحة لتعظيم العائد منه[1]، وزيادة المردود الفلاحي للرفع من الإنتاج الفلاحي ومنه تحسين الناتج المحلي والدخل الوطني وتوفير الغذاء الذي اصبح من أهم القضايا العالمية والإقليمية التي أرهقت واستنزفت الخزانة العامة خاصة في الدول النامية ومنها الجزائر، لتتضح فيما بعد نتائجها الملموسة في مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني وهو ما تم التطرق إليه من خلال الدراسة الميدانية بولاية الطارف.

أولا: الإنتاج الفلاحي: نظرا لحجم الاعتمادات المالية التي استفادت منها ولاية الطارف والموجهة لانعاش القطاع الفلاحي وتحسين الإنتاج والكفاءة الإنتاجية، فالشكل رقم (3-8) الآتي يوضح مدى نمو الإنتاج الفلاحي بنوعيه الزراعي والحيواني بالولاية المدروسة، حيث شهد الإنتاج الفلاحي تحسنا للأفضل وبلغ حجم الناتج الإجمالي منه سنة 2014 مقدار47.36 مليون دج، مقارنة بمواسم 2006 و2007 والذي تراوح حجمه آنذاك ما بين7 مليون دج و7.5 مليون دج على الترتيب، في حين في موسمي كل من 2010 و2011 بلغ حجم الإنتاج الفلاحي بأكمله ما يقارب 27.10 مليون دج و31.5 مليون دج على الترتيب، وواصل ارتفاعه تدريجيا منذ بداية الإصلاح الفلاحي وتنفيذ السياسات الفلاحية التي أقرتها الحكومة وبلغ أعلى مستوى له سنة 2016 بقيمة إجمالية قدرت بـ 56 مليون دج، و47 مليون دج سنة 2017، و53.3 مليون دج سنة 2018.

الشكل رقم (3-8): نمو الإنتاج الفلاحي للفترة (2010-2018) (الوحدة مليون دج)

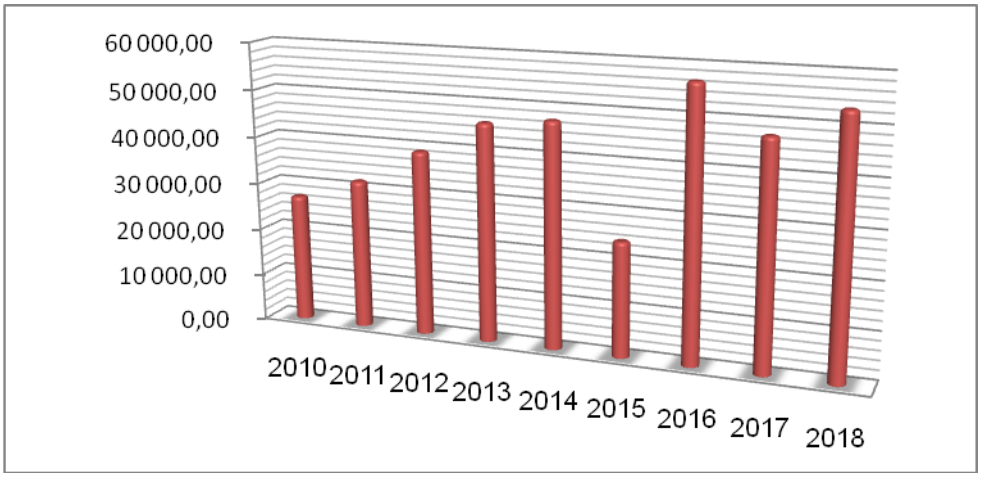

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات سنوية، مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف.

1- تركيبة المحاصيل الفلاحية للولاية: تتميز الولاية بتنوع المحاصيل والمنتجات الفلاحية بشقيها الزراعية والحيوانية المشار اليها في الملحق رقم (01) نذكر أهمها:

[1] طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، سنة2015، ص215.

أ- **الحبوب:** تركزت شعبة الحبوب في الولاية على القمح اللين والصلب والشعير ومنذ انتهاج الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، والمخططات الوطنية للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي والريفي، شهد القطاع تحسنا تدريجيا في مختلف شعبه بسبب الاعتمادات المالية المخصصة له، وحسب الملحق رقم(01) للتركيبة المحصولية للفلاحة في الولاية، شهدت شعبة الحبوب تناوب بين الارتفاع والانخفاض منذ سنة 2006 إلى غاية 2008 حيث بلغ متوسط الإنتاج لهذه الفترة ما يقارب 239 الف قنطار، وبعد انتهاج السياسة الجديدة للإصلاح الفلاحي والريفي سنة 2009 عرف نموا متواصلا حيث إرتفع من 213 ألف قنطار سنة 2009 و285 ألف قنطار لسنة 2010، وليستمر الارتفاع والتحسن في إنتاجية المنتوج ويبلغ أقصاه بحجم 577 ألف قنطار سنة 2017، بسبب التسهيلات التي مست التمويل الفلاحي من قروض بنكية الذي فسره الإقبال المتواصل للمزارعين لطلب قرض الرفيق وهو القرض الميسر لتمويل شعبة الحبوب الذي شهد رواجا معتبرا نتيجة التسهيلات والإعفاء من الرهن والفوائد البنكية لأنه يقتصر على الأنشطة الموسمية إلى جانب التحسن المناخي ومخصصات الدعم الحكومي الذي خصصته الحكومة ضمن الميزانية السنوية لتمويل القطاع حيث ساهمت الولاية بنسبة 0.9% فقط في الإنتاج الوطني، غير أن هذا المحصول إنخفض عام 2018 انخفاضا طفيفا بنسبة 3% بسبب الندرة المؤقتة للأمطار إلى جانب الأزمة المالية التي مست الاقتصاد الوطني وإنعكست هذه الأحيرة على مؤشراته الكلية.

ب- **الخضر ومحاصيل الصناعة الغذائية:** تركزت هذه الشعبة على إنتاج الطماطم والكاكاو والتبغ والخضر المختلفة بالمنطقة، وخاصة إنتاج الطماطم الصناعية التي تنتج أساسا بسهول الجهة الغربية للولاية نظرا لجودة الأراضي الفلاحية بها إلى جانب المناخ المناسب مع توفر المياه بهذه الأراضي، ما أدى إلى خلق وإنشاء ثلاث (03) وحدات جديدة لإنتاج الطماطم الصناعية سنة 2018 في إطار إعادة تأهيل المهن الأصيلة للولاية، التي ساهمت في تعزيز 08 وحدات صناعية موجودة سابقا، الأمر الذي سمح بزيادة القدرة التحويلية لهذا المنتج الواسع الاستهلاك خاصة بالمصانع المتواجدة في كل من البسباس والشط، وسجلت ولاية الطارف خلال الموسم الفلاحي 2017/2018 إنتاج 9 ملايين قنطار من الطماطم الطازجة مقابل 1.9 مليون قنطار موسم 2016/2017، مزروعة على مساحة 4170 هكتار مقابل 2600 هكتار سنة 2017[1] إلى جانب التنوع في المحاصيل الأخرى، ويعود ذلك التقدم والنمو إلى

[1] ب.ح، توجيهات لتنمية شعبة الطماطم وزيادة المساحات المسقية بالطارف، اليومية الوطنية "السلام اليوم"، 14 ديسمبر 2018 (المحلي).

المجهودات المبذولة من قبل الحكومة بتوفير الموارد المالية والفنية والتقنية من خلال استحداث القروض البنكية المدعمة إلى جانب مخصصات الدعم الحكومي وتسهيلات الائتمان الإيجاري والمرافقة الدائمة للفلاح فيما يخص المنتجات الموسمية، الأمر الذي ساهم في تصدّر ولاية الطارف المرتبة الثانية في إنتاج الطماطم الصناعية بنسبة 22.7% وطنيا لسنة 2018 أي بزيادة نسبتها 80% عن السنة السابقة.

ت- الحليب: قدر إنتاج الحليب بالولاية 73 مليون لتر سنة 2017، بعدما كان47 مليون لتر سنة 2009 و55.2 مليون لتر سنة 2010، حيث شهد نموا متزايدا نسبيا خلال الفترة المدروسة بسبب تعزيز إمكانيات الولاية من رؤوس الأبقار والأغنام بحوالي 91 ألف رأس للبقر من السلالة المحلية والعصرية سنة 2017، منها ما يقارب 52 ألف رأس بقرة حلوب بينها 8 ألاف رأس عصرية ذات المردودية الكثيفة التي تدر حوالي 30 لتر من الحليب لكل بقرة حلوب، و180الف من رؤوس الغنم، غير أن كمية الحليب المنتجة سنويا لا تكفي لتغطية حاجيات المنطقة، بالرغم من طابعيها الفلاحي والرعوي بإمتياز اللذان يميزاها وهو ما يفسر تراجع إنتاج كمية الحليب الملاحظ في الملحق رقم (01) سنة 2018 بنسبة 23%، نتيجة غياب نقاط ومراكز لجمع الحليب، ونقص الوحدات الصناعية والملبنات لتسويقه مع ارتفاع أسعار الأدوية المعالجة وأسعار الأعلاف خاصة بعد استفحال الأمراض الحيوانية، على الرغم من المزايا والتحفيزات التي أقرتها الحكومة لدعم إنتاج هذه الشعبة خاصة التمويل المدعم للمؤسسات الصغيرة في إطار برنامج (ANSEJ) الموجهة لجمع الحليب عن طريق العربات المجهزة وغرف التبريد وبرامج التلقيح الإصطناعي لعصرنة وتحسين الثروة الحيوانية لزيادة القدرات الإنتاجية للحليب.

ث- اللحوم: اهتمت أيضا سياسة الحكومة الفلاحية بتنمية الثروة الحيوانية لرفع القدرات الإنتاجية لمنتوج اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء، وحسب معطيات الملحق رقم(01)، شهد هذا المنتوج نموا متذبذبا ومتناوبا بين الارتفاع والانخفاض، نتيجة جملة من الأسباب، حيث قدر نسبة 14% سنة 2017 بعد أن كان 11% سنة 2015 من إجمالي الإنتاج للولاية، في حين تراجع إنتاج اللحوم البيضاء تراجعا ملحوظا سنة 2018 بنسبة 69%، وتعود أسباب التراجع والتذبذب إلى إستفحال الأمراض الحيوانية المعدية التي شهدتها هذه الثروة وارتفاع تكاليف الحماية والعناية بالدواجن.

والشكل رقم (3-9) يشير إلى تركيبة المنتجات والمحاصيل الفلاحية الأساسية والواسعة الاستهلاك بولاية الطارف.

الشكل رقم (3-9): تركيبة المحصول الفلاحي بولاية الطارف (2010-2018)

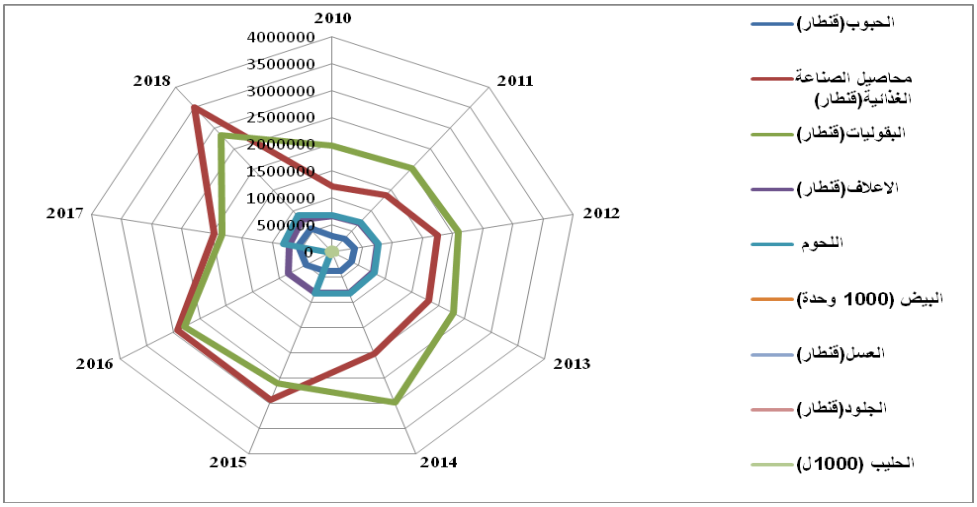

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم (01).

ث. **الإنتاج الحيواني:** يرتكز اقتصاد الولاية أساسا على الثروات والمستلزمات المتاحة والمتوفرة لديها، والمتمثلة في الفلاحة وتربية المواشي وتربية النحل، فولاية الطارف تتوفر على ثروة حيوانية تتميز بالتنويع أهمها تربية الأغنام والأبقار والماعز والدجاج والديك الرومي وتربية الأرانب والنحل، فحسب المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرامج دعم الإنتاج الفلاحي الحيواني، عرفت الولاية تطور ونمو إنتاجي في مختلف الأصناف كما يوضحه الجدول رقم (3-18).

الجدول رقم (3-18): تطور الإنتاج الحيواني للفترة (2010- 2018) (الوحدة: رأس)

السنـــــة	2010/2009	2015/2014	2017/2016	2018/2017
الأبقار(الحلوب)	(45670) **91035**	(50440) **98130**	(51065) **90750**	**81800**
الأغنام	181200	162830	154590	152100
الماعز	44410	43540	38310	33640
الدجاج	576500	1018465	891800	/
الديك الرومي	1500	10800	57600	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير سنوية، مديرية المصالح الفلاحة لولاية الطارف.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-18) أن إنتاج الثروة الحيوانية شهد نموا وتقدما بسبب الطبيعة الرعوية للولاية، حيث كان إجمالي عدد الأبقار 85330 رأس منها 41785 بقرة حلوب سنة 2006، لترتفع هذه الكمية وتصل إلى 97800 رأس و98130 رأس سنة 2014 و2015 على الترتيب، نتيجة التسهيلات المالية التي قدمتها الحكومة في إطار التمويل البنكي والدعم الحكومي لمختلف مستلزمات

تربية الأبقار والمواشي من بناء للاستطبلات واستغلال الأراضي ودعم أسعار الأعلاف والنخالة وغيرها..، إلى جانب برامج العناية الصحية وحملات التلقيح الوطنية المنتظمة.

وتعود نسب التراجع في السنوات الأحيرة 2016،2017 و2018 إلى انتشار الأمراض المعدية والخطيرة التي شهدتها الثروة الحيوانية خاصة لدى الأبقار والأغنام مما انعكس بشكل مباشر وسلبي على حجم الإنتاج ومدى نموه، أما فيما يخص إنتاج الدجاج والديك الرومي فشهدت هذه المنتجات نموا مستمرا في الإنتاج منذ بداية الإصلاح الفلاحي ودعمه ببرامج التمويل البنكي الجديدة إلى جانب مخصصات الدعم الحكومي.

ثانيا: الاستثمار الفلاحي: اعتمدت السياسات الفلاحية المتتابعة التي أقرتها الحكومة على أسلوب العصرنة الفلاحية، والنهوض بالقطاع بعد تبني سياسة التجديد الفلاحي والريفي المتضمن جملة من الإجراءات التحفيزية والاعفاءات الجبائية وشبه الجبائية، عن طريق القروض البنكية والدعم الحكومي، الأمر الذي شجع الفلاحين والمستثمرين في القطاع على انجاز مشاريعهم والاستفادة من هذه التحفيزات والتسهيلات.

الجدول رقم (3-19): أهم المشروعات الفلاحية لولاية الطارف لسنة 2018.

الاستثمار/المشروعات الفلاحية	عدد المستثمرات الفلاحية	المساحة الفلاحية (هكتار)
المستثمرات الفلاحية الجماعية	1192	24080
المستثمرات الفلاحية الفردية	1573	6696
القطاع الخاص	5999	52139
المزارع النموذجية	06	1116
المذابح البلدية	08	250 (رأس في اليوم)
التعاونيات	04	/
غرف التبريد $م^3$	08	48580
وحدات التحويل	06	7500
المجموع	11785	84031

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطـارف.

ثالثا: اليد العاملة: نظرا للطبيعة الريفية للولاية وأهداف برامج الإصلاح الفلاحي والتنمية الريفية التي أطلقتها الحكومة لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 221 المؤرخ في 2002/07/13، المتمثل أساسا في استقرار سكان الريف وتحسين معيشتهم والتشجيع على عودتهم للأرياف في إطار سياسة تجديد السكن

الريفي، تحقيق الأمن الغذائي وترقية المهن الريفية[1]، ما ميز القطاع الفلاحي بحصوله على حصة الأسد من حجم العمالة الإجمالي الموجود في الولاية وقدرت بنسبة 20.2%.

الجدول رقم (3-20): تطور العمالة في القطاع الفلاحي للفترة (2010-2018).

قطـــاع النشاطـــات	متوسط 2010/2009	2015	2016	2017	2018
فلاحة + الصيد والغابات	**25778**	**26407**	**26290**	**33176**	**33425**
التجارة	14453	15487	15350	25327	30125
الإدارة	18000	20497	19193	25741	25978
الخدمات	10500	10608	11800	13945	14635
البناء والأشغال العمومية	22317	27360	22915	27579	28126
الصناعة	2464	8339	3158	21739	19285
أخرى	35732	94074	35436	5187	7085
المجمـــوع	129244	202772	142413	152694	158659

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير سنوية، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للولاية ومديرية المصالح الفلاحية بالولاية.

وبناءا على الخصوصية الفلاحية للولاية لوحظ من خلال الجدول رقم (3-20) نموا وزيادة في اليد العاملة في قطاع الفلاحة والصيد البحري حيث بلغ متوسط عددها سنة 2010/2009 ما يقارب 25778 عامل في القطاع بنسبة 19.94% من مجموع الأشخاص الناشطين والعاملين في الولاية، لتزداد هذه النسب للسنوات الأخرى وتصل إلى قيمة 33176 عامل حسب إحصائيات سنة 2017 بنسبة 21.72% من إجمالي العمالة في الولاية و21.07% لسنة 2018، ويعود سبب الارتفاع والزيادة في اليد العاملة في هذا القطاع إلى مختلف التسهيلات والمزايا المالية التي أطلقتها الحكومة إلى جانب الاعتمادات المالية للدعم الفلاحي، هذه الاجراءات التي ساهمت بقوة في التوسع في المشروعات والأنشطة الفلاحية وتنوعها للنهوض بالقطاع وتحسين المنتوج المحلي وإكسابه قوة تنافسية لمواجهة المنتوج الأجنبي لكل من الإقراض البنكي والدعم الحكومي.

وكخلاصة لما سبق تتضح الأهمية الكبيرة والمتميزة للقطاع الفلاحي ضمن السياسة العامة للحكومة من خلال الإصلاحات والبرامج المتتالية التي شهدها هذا الأخير والتي تصبو جميعها في تحقيق هدف وحيد وهو عصرنة القطاع وتنميته وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية خاصة الواسعة

[1] شعيب بغداد، هاشمي الطيب، واقع التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (لولاية سعيدة كنموذج للمخطط)، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، الجزائر، العدد 24، سنة 2013، ص 212.

الاستهلاك، لذلك اتضحت صور التنمية الفلاحية بولاية الطارف على الرغم من محدودية المساحات الزراعية وصغر الولاية في حجم الاستثمار والمشروعات الفلاحية المتنامية التي أدت بدورها إلى تحسين ورفع حجم المنتجات الفلاحية بنوعيها النباتية والحيوانية إلى جانب تزايد تعداد الناشطين والعاملين بالقطاع والكم الهائل لتعداد الفلاحين، غير أن ذلك لا يخلو من المشاكل والمعوقات التي تعترض الفلاح خاصة ما تعلق منها بضعف الأغلفة المالية الموجهة للقطاع والتسيير الإداري البيروقراطي لملفات التمويل الفلاحي الذي يبقى هاجس أمام المواطن الجزائري في شتى القطاعات، بالإضافة إلى ضعف الرقابة على القطاع سواء المتابعة التقنية للمشروع الفلاحي، أو الرقابة والمتابعة على تسيير القرض الفلاحي من قبل الفلاح وعدم انحرافه عن مجاله الحقيقي.

المبحث الثالث: الدراسة الإحصائية (دراسة أثر التمويل البنكي على القطاع الفلاحي بولاية الطارف)

بعدما تم معرفة أهم القروض البنكية الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر على العموم وفي ولاية الطارف على الخصوص في الاجزاء السابقة من الدراسة من خلال التحليل وتفسير المعطيات والإحصائيات المستمدة من الهيئات المختصة للولاية، تم في هذا الجزء تعزيز الدراسة الميدانية باستخدام أدوات بحثية أكثر دعما وعمقا وهي الاعتماد على استبانة علمية منظمة لمعرفة مدى مساهمة القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر بعد الإستطلاع على آراء فئة من الفلاحين حول أهمية القروض البنكية ومدى إنعكاسها المباشر على أنشطتهم.

المطلب الأول: الأدوات البحثية للدراسة

كما سبق القول فإن هذه الدراسة اعتمدت على مجموعة من أدوات البحث العلمي للتمكن من جمع المعلومات الكافية، وكما هو معلوم فإن عملية اختيار أدوات الدراسة التي تسهم في جمع البيانات والمعطيات اللازمة لمعالجة مشكلة أو ظاهرة معينة تتحكم بها طبيعة الموضوع مع إتباع عدة مناهج علمية فيه، خاصة بعد استيفاء الجزء النظري والتوجه للجانب التطبيقي بإجراء دراسة ميدانية على مستوى ولاية الطارف.

أولا: الملاحظة: وتعد من أقدم وسائل جمع البيانات والمعلومات والحقائق للتعرف على الظواهر والأحداث بشكل عام، تتميز بطبيعة خاصة تُمكن الباحث من الوصول إلى معلومات لا يمكن للوسائل الأخرى

الحصول عليها، من خلال تمكينه من ملاحظة تفاعل وسلوك وعلاقات بينه وبين المبحوثين[1] في جو طبيعي غير مقصود، خاصة إذا كان المبحوثون ليس لهم دراية بأن سلوكاتهم تحت الدراسة والملاحظة والفحص.

واعتمدت الطالبة على الملاحظة من خلال الزيارات المتعددة إلى مديرية المصالح الفلاحية بولاية الطارف والتي مكنت من تسجيل النقاط التالية:

– ملاحظة كم هائل لملفات طلبات القروض البنكية المدعمة التي تنتظر الدراسة من طرف اللجنة الولائية والمصالح المعنية، منها ما تعلق بقرضي الرفيق والتحدي ومنها ما هو في إطار أجهزة الدعم كل منCNAC وANSEJ، إلى جانب ملفات أخرى متعلقة بطلب الدعم الحكومي الفلاحي؛

– ملاحظة أحد الفلاحين قام بإيداع ملف طلب قرض إيجاري للحصول على جرار وتمت التأشيرة عليه بالموافقة من طرف اللجنة التقنية المختصة اقليميا، إلا أن هذا الأخير لم يقم بدفع المساهمة الشخصية والتي نسبتها 10% من المبلغ الإجمالي للجرار؛

– كما أن الزيارة على مستوى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وضحت الرؤية أكثر بوجود عدد معتبر من كبار الفلاحين ومسؤولي مؤسسات ناشطة في الفلاحة تقدموا للاستفسار وطرح انشغالاتهم حول ملفاتهم المتعلقة بطلب القروض البنكية المختلفة الصيغ ومدى تسويتها.

أسفرت نتائج هذه الملاحظات على أهمية التمويل الفلاحي والقروض البنكية على الخصوص في تمويل الفلاح والقطاع على حد سواء، كما تم التطرق إلى اعتماد وسائل وأدوات بحث أكثر دعما وإيضاحا.

ثانيا: المقابلة: تُعتمد المقابلة كأداة بحث في الدراسات الميدانية لجمع البيانات والمعلومات والتعرف على آراء ومواقف الآخرين أو المبحوثين، وهي محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين ذو صلة بموضوع البحث بهدف الوصول إلى حقيقة معينة أو مسعى معين لتحقيق أهداف الدراسة[2]، بإجراء حوار يعتمد على سؤال جواب بين مسؤولي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالولاية، وكذا مسؤولين من مديرية المصالح الفلاحية بالطارف، حول أهمية القروض البنكية الموجهة للفلاحين ومدى أهميتها في تحقيق التنمية بالولاية، وتنوعت هذه المقابلات بين مقابلات رسمية وأخرى غير رسمية بهدف جمع كم معتبر من المعلومات حول هذه القروض.

[1] كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حماة، سنة 2016، ص 89.

[2] محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل والتطبيقات–، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، سنة 1999، ص55.

ثالثا: الوثائق والتقارير والمطبوعات: وهي مجموعة من الوثائق والتقارير الرسمية المتحصل عليها من طرف مديرية المصالح الفلاحية بالولاية والغرفة الفلاحية والديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالطارف، والخاصة بمخرجات القطاع الفلاحي بالولاية ومميزاتها، إلى جانب وثائق أخرى مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية متعلقة بحجم القروض الموجهة للقطاع الفلاحي للفترة من 2010 إلى 2018، إضافة إلى مطبوعات المتعلقة بخصوصيات الولاية ومميزاتها الفلاحية، وأخرى متعلقة بطبيعة وخصائص القروض البنكية المستحدثة والموجهة للقطاع.

رابعا: الاستبيان: بعد الحصول على البيانات المتعلقة بمخرجات القطاع الفلاحي (حجم الإنتاج الفلاحي، العمالة الفلاحية، حجم المشروعات بالقطاع، والتركيبة المحصولية التي تميزت بها الولاية، مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة منها وغير المستغلة، مصادر الموارد المائية والكميات المتوفرة بالولاية) والحصول أيضا على مختلف صيغ القروض البنكية الفلاحية للفترة (2010–2018) لولاية الطارف من قبل بنك BADR، اعتمدت الطالبة على استخدام عدة اختبارات قياسية لقياس مدى تأثير هذه القروض على تنمية القطاع إلا أن قلة البيانات والمعطيات والسلاسل الزمنية المتاحة حال دون تحقيق نتائج مقبولة لهدف الدراسة القياسية، الأمر الذي أدى إلى تغيير أداة الدراسة بالاعتماد على إستبيان منظم وتوزيعه على عينة من الفلاحين والناشطين في القطاع الفلاحي وبالأحرى المستفيدين من القروض البنكية، ويلخص هذا الإستبيان مجموعة من الأسئلة الواضحة والبسيطة والمعدة في شكل قوائم وثلاث (3) محاور تلخص مدى فعالية القروض البنكية على تنمية القطاع الفلاحي بهدف الإجابة على مشكلة الدراسة من خلال تحليل البيانات واختبار مدى صدق أو عدم صدق فروضها.

خامسا: أنموذج الدراسة ومعالجة الاستبانة: يعد أنموذج الدراسة بمثابة الهيكل العام للبحث كما أنه المخطط التوضيحي لمتغيرات الظاهرة المدروسة، والمكون من المتغيرات المستقلة بأبعادها والمتغيرات التابعة بأبعادها، بهدف كشف طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة وتقدير مدى التأثير فيما بينهما، وتمثل المتغير المستقل لهذه الدراسة في القروض البنكية التي استحدثتها الحكومة وهي (قرض الرفيق، وقرض التحدي، والقروض المقدمة من طرف أجهزة الدعم)، إلى جانب القروض الكلاسيكية (الائتمان الإيجاري) المقدمة من طرف بنك الفلاحة (البدر)، وهي قروض بنكية مختلفة ومتباينة فيما بينها تبعا لصيغها وشروط كل منها وآجالها موجهة لتمويل الفلاح الجزائري، والمتغير التابع هو التنمية الفلاحية التي اشتملت أيضا على ثلاث أبعاد وهي (الإنتاج الفلاحي والعمالة الفلاحية إلى جانب المشروعات الفلاحية)، بشكل أشمل "مخرجات القطاع الفلاحي" وذلك على مستوى ولاية الطارف.

الشكل رقم (3-10): أنموذج الدراسة.

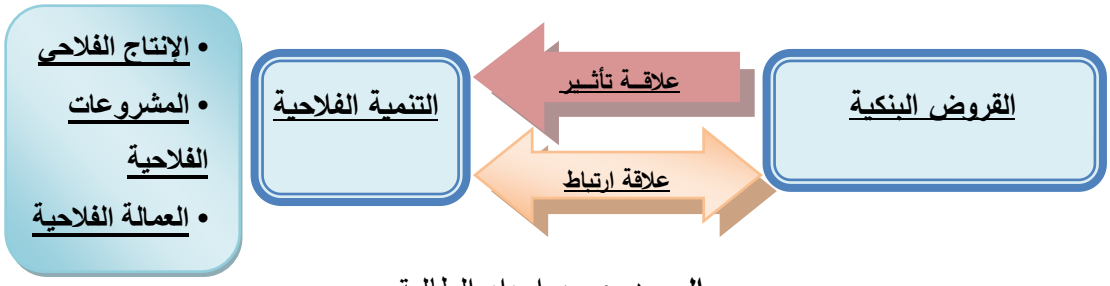

المصدر: من إعداد الطالبة.

واستخدمت الطالبة الاستبانة العلمية وهي مكونة من مجموعة من الفقرات (38 فقرة) (الملحق رقم(02))، تكونت من قسمين بالإضافة إلى جزء التقديم والتعريف بالدراسة العلمية ومتغيراتها وأهدافها مع طلب المساعدة والإجابة على كافة عبارات الاستبانة من طرف المستجيبين مع التأكيد على سرية معلوماتها، خصص القسم الأول للمعلومات الديمغرافية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة، في حين تضمن القسم الثاني على ثلاثة محاور، كان كل محور كما يلي:

المحور الأول: تعلق بالمتغير المستقل للدراسة وهي القروض البنكية الموجهة لتمويل الفلاحين في الجزائر في 14 عبارة من 1إلى 14، أخذت الرموز من A1 إلى A14 عند تفريغها في برنامج SPSS.

المحور الثاني: تعلق بالمتغير التابع وهو التنمية الفلاحية المتحققة من خلال الحصول على التمويل البنكي في الجزائر والتي تبنيت من خلال ثلاث أبعاد كما يلي:

أ/ الإنتاج والكفاءة الإنتاجية: في 06 ست عبارات من 15 إلى 20 أخذت الرموز من B1 إلى B6.

ب/ المشروعات والاستثمارات الفلاحية: في 4 عبارات من 21 إلى 24، ورموزها من C1 إلى C4.

ج/ العمالة الفلاحية وتحسين مداخيل الأسر الريفية: في 8 عبارات من 25 إلى 32، ورموزها من D1 إلى D8.

ولقد تم تجزئة المحور الثاني إلى أبعاد جزئية للتوضيح وتبسيط المتغير التابع والمتمثل في التنمية الفلاحية والتي لها مفهوم واسع كما سبق الإشارة إليه في الجزء النظري االسابق.

المحور الثالث: هذا المحور تكون من 6 عبارات تهدف إلى تقييم أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البدر) في خدمة القطاع الفلاحي بالجزائر، مرمزة من E1 إلى E6.

بالإضافة إلى أربعة أسئلة مفتوحة موجهة إلى المستجيبين للكشف من خلال أرائهم عن أهم مشكلات التمويل البنكي الفلاحي بالجزائر.

واعتمدت الاستبانة على مقياس "ليكرت الخماسي"؛ [موافق بشدة(5)، موافق(4)، محايد(3)، غير موافق(2)، غير موافق بشدة(1).

سادسا: مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الفلاحين وكل ناشط في القطاع الفلاحي من أفراد، متعاملين اقتصاديين أو مؤسسات أو جمعيات وتعاونيات، المتواجدة بولاية الطارف لتسهيل المسح الميداني للمجتمع اعتمادا على الاستبانة.

ونظرا لعدم معلومية حجم مجتمع الدراسة وهو مجتمع كبير نسبيا اعتمدت الطالبة على استخدام أسلوب العينة القصدية* بشكل عشوائي لتحديد عينة الدراسة من هذا المجتمع مكونة من الفلاحين ومتعاملين اقتصاديين ناشطين في قطاع الفلاحة المستفيدين من القروض البنكية بولاية الطارف، وذلك لتسهيل عملية الاستطلاع وتحقيق غرض وهدف الدراسة من خلال معرفة آراء أفراد العينة تجاه أهمية ودور القروض البنكية المدعومة الموجهة لتمويل مشاريعهم وأنشطتهم الفلاحية ضمن برامج تطوير وعصرنة القطاع الفلاحي في الجزائر.

حيث تم توزيع 170 استبانة على أفراد عينة الدراسة، من خلال التقرب من الفلاحين بمختلف الهيئات المختصة (مديرية المصالح الفلاحية للولاية، الديوان الوطني للأراضي الفلاحية للولاية (ONTA)، الغرفة الولائية للفلاحة)، وتم استرجاع 138 إستمارة، وضياع 32 إستمارة غير قابلة للتحليل واكتفت الدراسة بـ 138 استبانة صالحة للتحليل والمعالجة الإحصائية بنسبة 81.17 % من إجمالي عدد الإستمارات الموزعة.

المطلب الثاني: المعالجة الوصفية للدراسة

بعد توزيع استبانة البحث على أفراد عينة الدراسة وجمع المعلومات تم إخراج بياناتها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار 26، بهدف اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على أسئلتها الرئيسية والفرعية.

أولا: وصف متغيرات الدراسة وفرضياتها: من أجل تحقيق أهداف الدراسة والمتمثلة أساسا في الكشف عن طبيعة وقوة العلاقة بين القروض البنكية والتنمية الفلاحية بمختلف أبعادهما، ودرجة الأثر(العلاقة التأثيرية) لكلاهما فيما بينهما، تم الاعتماد على اختبار الإنحدار الخطي البسيط لقياس تأثير متغير

*العينة القصدية: هي عينة عمدية يختارها الباحث متعمدا لإجراء الدراسة على فئة معينة من مجتمع ما لاعتبارات علمية أو غير علمية، ويستخدمها في الدراسات الاستطلاعية التي تتطلب القياس أو اختبار فرضيات بحث محددة خاصة إذا كان المجتمع غير مضبوط الأبعاد.

مستقل وحيد على المتغير التابع، وذلك نظرا لاختلاف طبيعة القروض البنكية لاسيما الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي كما سبق الإشارة إليه، التي أقرتها الحكومة هدفا منها في ترقية وعصرنة القطاع ودعم الفلاح الجزائري مع دراسة العلاقة الارتباطية لكلا المتغيرين.

فرضيات الدراسة الميدانية: لدينا الفرضية الرئيسية والتي مفادها ما يلي:

"يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للقروض البنكية على التنمية الفلاحية في ولاية الطارف عند مستوى معنوية $\alpha \leq 5\%$ من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة " .

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية حسب أبعاد المتغير التابع وهو التنمية الفلاحية الآتية:

1) يوجد أثر إيجابي دال احصائيا للقروض البنكية المدعمة على تطوير الإنتاج الفلاحي بولاية الطارف عند مستوى معنوية $\alpha \leq 5\%$ من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

2) يوجد أثر إيجابي دال احصائيا للقروض البنكية على تنمية المشروعات الفلاحية بولاية الطارف عند مستوى معنوية $\alpha \leq 5\%$ من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

3) يوجد أثر إيجابي دال احصائيا للقروض البنكية على توليد عمالة جديدة في القطاع الفلاحي بولاية الطارف عند مستوى معنوية $\alpha \leq 5\%$ من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة: يقصد بثبات أداة الدراسة وصدقها مدى الثبات لعبارات الاستبانة، فثباتها يعني مدى استقرار النتائج المحصل عليها بشكل نسبي إذا تم إعادة توزيعها على أفراد العينة مرة أخرى في ظل نفس الظروف والشروط والصدق هو صدق الأداة لما وضعت لقياسه، ويتم قياس معامل الثبات والصدق بالاعتماد على معامل **ألفا كرونباخ (Alpha)** من خلال استخدام الصيغة الرياضية التالية[1]:

$$\alpha = \frac{k}{k-1}\left[1 - \frac{\sum_{i=1}^{k} S_i^2}{S_i^2}\right]$$

حيث:

α: ألفا كرونباخ؛ S: عدد العبارات؛

$\frac{\sum S_i^2}{S_i^2}$: حاصل قسمة التباين لكل عبارة (i) على التباين الكلي لمجموع العبارات.

[1] رامي صلاح جبريل، تحليل البيانات خطوة بخطوة فيSPSS، دار الكتب الوطنية، سنة 2020، ص220.

وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، وحسب نتائج المستجوبين في هذه الدراسة قدرت قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة (α= 0.874)، ونظرا لوجود بعض العبارات تم حذفها بهدف تحسين من قيمة ألفا كرونباخ وهي 8 عبارات (A4, B4, C3, D2, E1, E4, E5, E6) من مجموع 38 عبارة لترتفع قيمة معامل ألفا كرونباخ إلى (α= 0.882) بجذر تربيعي يساوي 0.939 وهي نتيجة جيدة ومقبولة إحصائيا (الملحق04) تثبت الصدق الذاتي لأداة الدراسة للتحليل الإحصائي.

كما تم عرض هذه الأداة على مجموعة من الأساتذة ذوي الاختصاص لتحكيمها وتصويبها وأحد اطارات مديرية المصالح الفلاحية للولاية نظرا لخبرته المهنية في تسيير ملفات التمويل والاستثمار الفلاحي وعلى عينة مبدئية من مجتمع الدراسة.

ثالثا: الدراسة الوصفية لعينة الدراسة

لدراسة خصائص عينة الدراسة وتحليل بياناتها إحصائيا من خلال برنامج SPSS تم الاعتماد على بعض الأدوات الإحصائية لوصفها من حيث الجنس والمؤهل العلمي وتخصص النشاط والعمل الفلاحي إلى جانب طبيعة القرض المستفيد منه الفلاح، وذلك باستخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة والمتوسطات الحسابية للكشف عن اتجاه ودرجة الموافقة من غيرها لإجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات الاستبانة، والانحرافات المعيارية لقياس درجة التشتت لقيم إجابات أفراد العينة، اختبار إحصائية T، معامل الإرتباط، ونموذج الإنحدار الخطي البسيط.

1- **توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:** من خلال مخرجات برنامج SPSS يمكن التعريف بالعينة المدروسة وتوزيعها من حيث الجنس كما هو موضح في الجدول والشكل المواليين.

الجدول رقم (3-21): العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	121	% 87.70
أنثى	17	% 12.30
المجموع	138	%100

الشكل رقم (3-11): توزيع العينة حسب الجنس

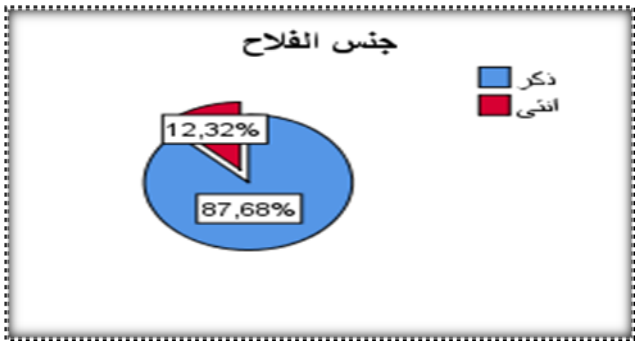

المصدر: مخرجات SPSS.v26.

يتضح من كُلٍّ من الجدول والشكل أعلاه أن عينة الدراسة تركزت على الجنس الذكري أكثر من الجنس النسوي نظرا لطبيعة النشاط الفلاحي وخصوصية المنطقة المدروسة التي تتميز بالتحفظ

الاجتماعي وغالبية الفلاحين من فئة الذكور والتي نسبتها حسب عينة الدراسة 87.70 % من إجمالي المبحوثين و12.30% نساءا، كما لوحظ فئة كبيرة من الفلاحين متعلمة حوالي 118 فلاح متعلم، منهم من يحمل شهادة أو تكوين بنسبة 9.40%، ومنهم من لا يملك شهادة وعددهم 125 فلاح (14.5% منهم فئة غير متعلمة).

الشكل رقم(3-12): المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

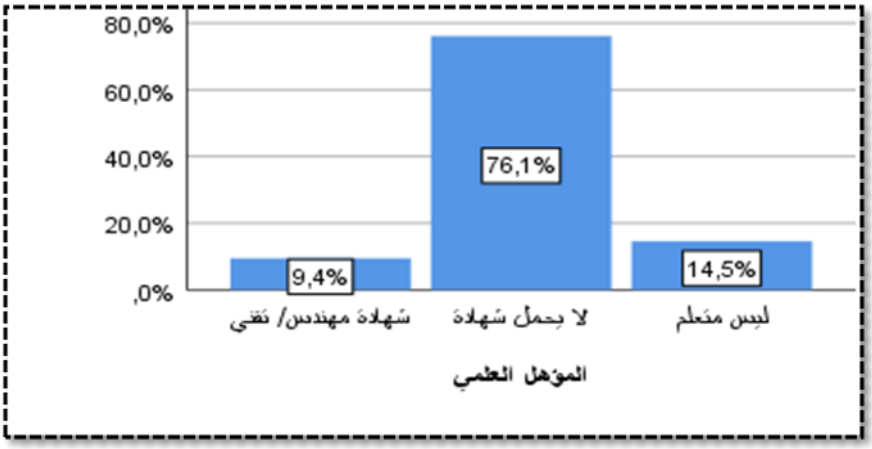

المصدر: مخرجات SPSS.v26.

2- توزيع عينة الدراسة حسب تخصص النشاط الفلاحي وطبيعة القروض الفلاحية: يتضح من خلال مخرجات برنامج SPSS أن عينة الدراسة تكونت من فلاحين ناشطين بنسبة كبيرة في شعبة الزراعة وتربية المواشي بنسبة 44.90% لكلتا الشعبتين، ومختلف الأنشطة الأخرى التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي كالإنتاج والتصنيع والتخزين والتعبئة بنسبة 10.10%، الأمر الذي يفسر الطبيعة الزراعية والرعوية للولاية والميول الموروث لمختلف الأفراد القاطنين بريف وقرى المنطقة نحو تربية المواشي والزراعة بأراضيهم كمكسب لأرزاقهم، كما يُلاحظ من خلال عينة الدراسة أن هناك طلب كبير على كل من قرضي الرفيق والتحدي مقارنة بأشكال القروض الأخرى بنسبة 60.9% و23.2% على الترتيب، أما القروض المقدمة من طرف أجهزة الدعم فقدرت بإجمالي 13 مستفيد الموجهة أساسا كقروض مصغرة لتمويل الفلاحين الشباب.

الجدول رقم (03-22): مجال النشاط الفلاحي

زراعة	62	%44.90
تربية المواشي	62	%44.90
إنتاج وتصنيع وتوزيع	14	%10.10
المجموع	**138**	**%100**

الجدول رقم (03-23): القروض الفلاحية المستفاد منها

قرض الرفيق	84	% 60.90
قرض التحدي	32	%23.20
قرض كلاسيكي (إيجاري)	9	%6.50
قروض صناديق الدعم	13	%9.40
المجموع	**138**	**%100**

المصدر: مخرجات SPSS.v26.

المطلب الثالث: المعالجة الإحصائية والتحليل الإحصائي

أولا: اعتدالية توزيع البيانات: بعد اختبار صدق أداة الدراسة تم اختبار مدى اعتدالية البيانات المدروسة أي مدى توزيعها توزيعا طبيعيا باستخدام اختبار كولمجروف–سيمرنوف **(Kolmogorov-Smirnov)** واختبار شابيرو ويلك **(Chapiro-Wilk)** وكانت نتائج الاختبارين أن القيم المعنوية لإحصائية Sig، بالنسبة لمحوري الاستبانة المتمثلة في القروض البنكية والتنمية الفلاحية تساوي (0.200، 0.200) و(0.395، 0.191) على الترتيب للاختبارين وهي قيم أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ومنه فالبيانات تتوزع توزيعا طبيعيا ويتم تطبيق الأساليب المعلمية (االبارامترية) لاختبارها.(الملحق رقم (05))

ثانيا– التحليل الإحصائي لإجابات الاستبانة:

في هذا الجزء تم تحليل اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة أي اختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول القروض البنكية التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية الطارف ومدى تأثيرها على تنمية القطاع الفلاحي وتطويره، بالاعتماد على قيم المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، واختبار إحصائيةT، والقيمة الاحتمالية لـ Sig، والدرجة (اتجاه الإجابات) لكل عبارة على حدى ولكل محور من محاور الاستبانة كما يلي:

الجدول رقم (3–24): نتائج تحليل المحور الأول للقسم الثاني للاستبانة المتعلق بالقروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig	الترتيب	الدرجة
A1	3,10145	1,76457	20,647	,000	14	**موافق**
A2	3,86232	1,32462	34,253	,000	6	**موافق**
A3	3,45652	1,27365	31,881	,000	13	**موافق**
A4	4,21739	1,02337	48,412	,000	1	**موافق بشدة**
A5	3,59420	1,30489	32,357	,000	10	**موافق**
A6	4,00000	1,02523	45,833	,000	5	**موافق**
A7	3,48551	1,25701	32,574	,000	12	**موافق**
A8	3,50725	1,29145	31,903	,000	11	**موافق**

... يتبع...

... تابع.

A9	4,02174	1,05656	44,716	,000	4	**موافق**
A10	4,15942	,91417	53,449	,000	2	**موافق**
A11	4,15942	,91417	53,449	,000	3	**موافق**
A12	3,82609	1,13287	39,675	,000	7	**موافق**
A13	3,70290	1,02814	42,309	,000	8	**موافق**
A14	3,66667	1,28627	33,487	,000	9	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss.v26

يتبن من خلال نتائج الجدول رقم (3-24) أن القيمة الاحتمالية Sig لكل عبارات المحور الأول دالة إحصائيا، ما يفسر معنوية كل إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة لهذا المحور، والتي يمكن تحليلها بالترتيب التنازلي للمتوسطات الحسابية وانحرافها المعياري لكل عبارة كما يلي:

- العبارة A4 تصدرت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.21 وانحراف معياري 1.02 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على الموافقة بشدة لأفراد عينة الدراسة على أن دراسة طلبات القروض الفلاحية تتم في ظروف معقدة ولآجال طويلة على مستوى الهيئات المختصة ما ينعكس سلبا على مردودية النشاط الفلاحي وعزوف الفلاحين؛
- العبارتان A10 وA11 كانتا في المرتبة الثانية والثالثة على الترتيب بمتوسط حسابي 4.15 وانحراف معياري 0.91 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن الضمانات البنكية طلب تعجيزي ومعيق لاستمرارية النشاط الفلاحي، وموافقتهم أيضا على أن كل من عقد الامتياز وعقد الملكية المطلوبان من طرف البنك كضمان للقروض الفلاحية من شأنها أن تعرقل وتثبط النشاط والاستثمار الفلاحي لأغلب الفلاحين خاصة الشباب منهم؛
- العبارة A9 بمتوسط حسابي 4.02 وانحراف معياري 1.05 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على عدم كفاية آجال استرداد القروض البنكية في الوقت المحدد والمناسب مقارنة بموسمي الزرع والجني؛
- العبارة A6 بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 1.02 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن شرط تسقيف القروض

البنكية خاصة كل من قرضي التحدي والرفيق من حيث المبلغ أو المساحة الأرضية من شأنه أن يعرقل ويثبط النشاط الفلاحي خاصة المساحات الزراعية الواسعة أو المشروعات الفلاحية الضخمة؛

- العبارة A2 بمتوسط حسابي 3.86، وانحراف معياري 1.32، والقيمة الاحتمالية Sig=0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن بنك الفلاحة يقدم إعلانات واشهارات تعبر عن صيغ القروض البنكية الفلاحية الموجهة لتمويل الفلاحين وامتيازاتها ومزاياها؛

- العبارة A12 بمتوسط حسابي 3.82 وانحراف معياري 1.13 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على وجود إنحياز في منح القروض لكبار الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين الكبار ذوو الخبرات والتجربة؛

- العبارة A13 بمتوسط حسابي 3.70 وانحراف معياري 1.02 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أهمية القروض البنكية الفلاحية المستحدثة وأنها قروض مشجعة للنشاط الفلاحي وعصرنته خاصة إذا تم استخدامها للغرض المطلوب؛

- العبارة A14 بمتوسط حسابي 3.66 وانحراف معياري 1.28 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على وجود رقابة ومتابعة مستمرة على استخدام القروض البنكية في الأغراض المناسبة لها ألاَ وهي الأنشطة الفلاحية؛

- العبارة A5 بمتوسط حسابي 3.58 وانحراف معياري 1.29 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القروض موجهة لتمويل العمل الفلاحي وكل الفلاحين والعاملين في القطاع دون تمييز؛

- العبارة A8 بمتوسط حسابي 3.59 وانحراف معياري 1.30 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القروض البنكية تساعد على تغطية التكاليف والمصاريف الفلاحية؛

- العبارة A7 بمتوسط حسابي 3.48 وانحراف معياري 1.25 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن الإعفاء النهائي والجزئي للفوائد يسهم في دعم وتعزيز القدرة المالية للفلاح والمستثمر الفلاحي؛

– العبارة A3 بمتوسط حسابي 3.45 وانحراف معياري 1.27 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن إجراءات منح القروض البنكية للفلاحين تتميز بالمرونة والسهولة؛

– العبارة A1 تصدرت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.10 وانحراف معياري 1.76 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على مراعاة القطاع البنكي وبالأحرى البنك الفلاحي (البدر) للخصوصية والأهمية التي يكتسيها القطاع كقطاع إستراتيجي وهام اقتصاديا.

كخلاصة لتحليل نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة بالنسبة للمحور الأول من القسم الثاني، يتضح أن متوسطه الحسابي الإجمالي 3.76 وانحرافه المعياري قدر بـ 0.56 دل على الاتجاه الإيجابي للإجابات والموافقة على أهمية القروض البنكية المدعمة التي استحدثتها الحكومة لتمويل القطاع الفلاحي بهدف تطويره والنهوض به إلى جنب القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتي من خلالها يمكن تسجيل الملاحظات الهامة التالية:

- باشرت الحكومة بواسطة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطلاق قروض بنكية موجهة لتمويل القطاع الفلاحي تراعي خصوصية وأهمية هذا القطاع، ويُعرّف البنك عن شروط وصيغ هذه القروض وامتيازاتها خاصة قرضي الرفيق والتحدي، ومدى مرونة إجراءات تحليل ودراسة الملفات؛
- إجراءات تسقيف القروض البنكية الفلاحية من حيث المبلغ أو المساحة الأرضية من شأنها أن تعرقل النشاط الفلاحي لدى كبار الفلاحين خاصة؛
- الإعفاء النهائي والجزئي للفوائد يعمل على تعزيز القدرة المالية للفلاحين لما لها من إنعكاس على تغطية التكاليف والمصاريف الجارية؛
- الضمانات البنكية التي يطلبها البنك على منح القرض (عقد الامتياز/عقد الملكية) تعد لدى اغلب المستجيبين معرقلة لإستمرارية النشاط والعمل الفلاحي، كما أنها تخلق نوع من الاحتكار لدى الفلاحين الكبار على القروض البنكية وإقصاء الفلاحين الصغار الشباب.

الجدول رقم (03-25): نتائج تحليل المحور الثاني للقسم الثاني المتعلق بمدى مساهمة القروض البنكية في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig	الترتيب	الدرجة
B1	3,9420	1,07912	42,913	,000	7	موافق
B2	4,0870	,88357	54,337	,000	2	موافق
B3	3,7826	1,06531	41,712	,000	9	موافق
B4	4,0072	,89195	52,777	,000	4	موافق
B5	4,1014	,83962	57,384	,000	1	موافق
B6	3,9928	,95517	49,105	,000	5	موافق
C1	4,0725	,88489	54,064	,000	3	موافق
C2	3,9348	1,06165	43,539	,000	8	موافق
C3	3,6449	1,05194	40,704	,000	12	موافق
C4	3,6522	1,29374	33,162	,000	11	موافق
D1	3,9565	1,08654	42,777	,000	6	موافق
D2	3,6957	1,00079	43,380	,000	10	موافق
D3	3,4855	1,00535	40,727	,000	14	موافق
D4	3,4565	1,01894	39,850	,000	15	موافق
D5	3,2536	1,22064	31,313	,000	17	موافق
D6	3,1739	1,27819	29,170	,000	18	موافق
D7	3,5362	1,13446	36,618	,000	13	موافق
D8	3,2899	1,23928	31,185	,000	16	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss.v26

- العبارة B5 بمتوسط حسابي 4.10 وانحراف معياري 0.83 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القروض البنكية تجري تغيير في نمط الإنتاج وتعديلات هيكلية في القطاع الفلاحي؛

- العبارة B2 بمتوسط حسابي 4.08 وانحراف معياري 0.88 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على مساهمة القروض البنكية

لبنك الفلاحة (البدر) في زيادة إنتاج المحاصيل وخاصة المنتجات الموجهة للاستهلاك الواسع كالحبوب والخضروات؛

- العبارة C1 بمتوسط حسابي 4.07 وانحراف معياري 0.88 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القروض البنكية تساعد على إقتناء التجهيزات والمعدات الفلاحية التي يطلق عليها بالأصول الرأسمالية ومنه تحديث الميكنة الفلاحية؛

- العبارة B4 بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 0.89 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القروض تطور أساليب النشاط الفلاحي لضمان التميز ومسايرة التكنولوجيا الفلاحية الحديثة؛

- العبارة B6 بمتوسط حسابي 3.99 وانحراف معياري 0.95 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القروض البنكية تساعد على مواجهة التقلبات الموسمية والمخاطر المحتملة على الإنتاج الفلاحي؛

- العبارة D1 بمتوسط حسابي 3.95 وانحراف معياري 1.08 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القروض البنكية تدعم إمكانيات الفلاح لتغطية مصاريف العمالة، وتوليد مناصب شغل جديدة؛

- العبارة B1 بمتوسط حسابي 3.94 وانحراف معياري 1.08 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القروض البنكية للبدر تحافظ على حجم كاف من الإنتاج وتعمل على تحسين الكفاءة الإنتاجية للمحاصيل والمنتجات الفلاحية؛

- العبارة C2 بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري 1.06 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القروض تزيد من جاذبية الخيارات الاستثمارية وخلق مشروعات فلاحية جديدة وشبابية؛

- العبارة B3 بمتوسط حسابي 3.78 وانحراف معياري 1.06 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القروض تعمل على دعم المدخلات والمستلزمات (العتاد والمعدات، البذور) اللازمة للإنتاج الفلاحي ذات الجودة والفعالية العاليتين؛

- العبارة D2 بمتوسط حسابي 3.69 وانحراف معياري 1.00 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على مساهمة القروض في خلق فرص العمل الحُرّ (منصب شغل دائم) بدلا من العمل بأجر يومي (منصب شغل مؤقت)؛

– العبارة C4 بمتوسط حسابي 3.65 وانحراف معياري 1.29 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القروض الفلاحية تدعم متطلبات القطاعات الاقتصادية الأخرى.

– العبارة C3 بمتوسط حسابي 3.64 وانحراف معياري 1.05 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القروض الفلاحية توسع من حجم المنشآت الفلاحية والأراضي الزراعية؛

– العبارة D7 بمتوسط حسابي 3.53 وانحراف معياري 1.13 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن زيادة ونمو المشروعات الفلاحية تعمل على تموين الأسواق المحلية بالمنتجات والمحاصيل الزراعية وتوسيع هذه الأحيرة؛

– العبارة D3 بمتوسط حسابي 3.48 وانحراف معياري 1.00 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على الإنعكاس الإيجابي للتمويل البنكي الفلاحي الظاهر في زيادة اليد العاملة ومدى تحسين مداخيلهم الفردية؛

– العبارة D4 بمتوسط حسابي 3.45 وانحراف معياري 1.01 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على التحفيز والاستعداد من طرف العمال لبذل الجهد والتضحية من أجل استمرارية المشروع الفلاحي؛

– العبارة D8 بمتوسط حسابي 3.28 وانحراف معياري 1.23 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القروض تعزز الخدمات الاقتصادية الأخرى (النقل، التوزيع والتخزين) وفتح العديد من نقاط البيع بالتجزئة ومنه تحسين الظروف المعيشية للأسر الفلاحية والريفية؛

– العبارة D5 بمتوسط حسابي 3.25 وانحراف معياري 1.22 والقيمة الاحتمالية Sig = 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن القرض البنكي المقدم من بنك البدر يضمن توفر السيولة اللازمة للمؤسسة الاقتصادية /الفلاح للاحتفاظ باليد العاملة ونشاطها.

وخلاصة التحليل للمحور الثاني من القسم الثاني لأداة الدراسة، يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور هو 3.72 وانحراف معياري 0.55، الأمر الذي يدل على موافقة جميع أفراد عينة الدراسة على وجود تنمية فعلية على القطاع الفلاحي ناتجة عن القروض البنكية الفلاحية التي يمنحها بنك البدر، وذلك ما يؤدي إلى تسجيل الملاحظات الهامة التالية:

- القروض البنكية تسهم في المحافظة على حجم معتبر من الإنتاج الفلاحي لمختلف المنتجات (الزراعية أو الحيوانية) مع مساهمتها في تحسين الكفاءة الإنتاجية وإحداث تغيير في هيكلية القطاع؛
- تدعم القروض المدخلات والمستلزمات اللازمة للإنتاج الفلاحي من خلال اقتناء الأصول الرأسمالية وتحديث الميكنة الفلاحية لمسايرة التكنولوجيا الفلاحية الحديثة وضمان التميز في القطاع؛
- تعمل القروض البنكية على خلق مشروعات فلاحية جديدة وشبابية، وتوسيع حجم المنشات الفلاحية القائمة وكذا توسيع الأراضي الزراعية، مع تعزيز متطلبات القطاعات والخدمات الاقتصادية الأخرى (الصناعة، التجارة، النقل، التوزيع، التخزين، التعبئة).

الجدول رقم (03-26): نتائج تحليل المحور الثالث للقسم الثاني المتعلق بتقييم أداء بنك البدر في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig	الترتيب	الدرجة
E1	3,27536	1,13194	33,992	,000	5	**موافق**
E2	3,31884	1,23209	31,644	,000	4	**موافق**
E3	2,80435	1,19524	27,562	,000	6	**غير موافق**
E4	3,35507	1,15765	34,046	,000	3	**موافق**
E5	4,15942	1,04809	46,620	,000	1	**موافق بشدة**
E6	3,70290	1,15518	37,656	,000	2	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss.v26

- العبارة E5 بمتوسط حسابي 4.15 وانحراف معياري 1.04 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة على أن إجبارية تحويل العوائد والمدخرات الذاتية إلى حساب بنكي لدى البنك (البدر) يعد عمل غير جيد وغير مقبول من طرف بعض الفلاحين لتقييد مدخراتهم الذاتية؛

- العبارة E6 بمتوسط حسابي 3.70 وانحراف معياري 1.15 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على إلزامية توظيف المدخرات الذاتية والعوائد التي يتحصل عليها الفلاح بعد عملية الحصاد والجني لدى البنك الزراعي؛

- العبارة E4 بمتوسط حسابي 3.35 وانحراف معياري 1.15 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن إجراءات الإعفاء من الفوائد وجدولة الديون الائتمانية تعمل على تشجيع النشاطات الفلاحية والاستثمار الفلاحي أيضا؛

- العبارة E2 بمتوسط حسابي 3.31 وانحراف معياري 1.23 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعتبر السند الأساسي للحكومة لضمان استمرارية وديمومة العمل الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية؛

- العبارة E1 بمتوسط حسابي 3.27 وانحراف معياري 1.13 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على أن الأداء الإستراتيجي والعمل الفعال للبنك الزراعي بخصوص توفير التمويل الفلاحي يدعم ويعزز أهداف السياسة العامة المسطرة من طرف الحكومة والهادفة لدعم وتعزيز القطاع؛

- العبارة E3 بمتوسط حسابي 2.80 وانحراف معياري 1.19 والقيمة الاحتمالية Sig= 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يدل على عدم موافقة أفراد عينة الدراسة على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعطي الأولوية لشروط وأهداف القرض الفلاحي مع الجوانب العملية للقرض (أي بحسب شعبة العمل الفلاحي).

ثالثا: تحليل الإرتباط والإنحدار الخطي: بعد توضيح نتائج التحليل الإحصائي الوصفي المتعلقة بالمتوسطات والانحرافات المعيارية لاتجاه اجابات أفراد عينة الدراسة، ومعرفة عدد أفراد عينة الدراسة وإعتدالية البيانات، تم التطرق إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيري الدراسة ومدى قوتها أو ضعفها باستخدام معامل بيرسون، واستخدام أسلوب تحليل الإنحدار الخطي البسيط للتنبؤ وتقدير قيمة التنمية الفلاحية من خلال القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي وتمثيل العلاقة بين المتغيرين.

1- **معامل الإرتباط:** حسب نتائج مصفوفة الإرتباطات البسيطة لبرنامج SPSS والتي كانت مقبولة إحصائيا، حيث قدر معامل الارتباط (R=0.672) أي (67.20%) وهو دال إحصائيا ومعنويا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة بعدم وجود ارتباط بين متغيري هذه الدراسة ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود علاقة طردية ومتوسطة بين القروض البنكية الموجهة لتمويل قطاع الفلاحة والتنمية الفلاحية.

الجدول رقم (3-27): مصفوفة الارتباطات البسيطة

		القروض البنكية	التنمية الفلاحية	الإنتاج الفلاحي	المشروعات الفلاحية	العمالة الفلاحية
القروض البنكية	معامل بيرسون	1	0,672	0,421	0,808	0,251
	إحصائيةSig		0,000	0,000	0,000	0,003
	N	138	138	138	138	138
التنمية الفلاحية	معامل بيرسون	0,672	1	0,870	0,787	0,758
	إحصائيةSig	0,000		0,000	0,000	0,000
	N	138	138	138	138	138
الإنتاج الفلاحي	معامل بيرسون	0,421	0,870	1	0,426	0,706
	إحصائيةSig	0,000	0,000		0,000	0,000
	N	138	138	138	138	138
العمالة الفلاحية	معامل بيرسون	0,251	0,758	0,706	0,348	1
	إحصائيةSig	0,003	0,000	0,000	0,000	
	N	138	138	138	138	138
المشروعات الفلاحية	معامل بيرسون	0,808	0,787	0,426	1	0,348
	إحصائيةSig	0,000	0,000	0,000		0,000
	N	138	138	138	138	138

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss.v26

ونقوم باختبار معامل الارتباط البسيط للقروض البنكية مع كل بعد من أبعاد المتغير التابع وهي الإنتاج الفلاحي، العمالة الفلاحية، والمشروعات الفلاحية ونتحصل على ما يلي:

- حسب نتائج مصفوفة الارتباطات البسيطة لبرنامج SPSS، قدر معامل الارتباط (R=0.421) أي (42.10%) وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية (α=0.01)، ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود علاقة طردية ومتوسطة بين القروض البنكية المقدمة من طرف بنك البدر والإنتاج الفلاحي، ونرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة بعدم وجود ارتباط بين المتغيرين.
- من نتائج جدول مصفوفة الارتباطات السابق لبرنامج SPSS، قدر معامل الارتباط (R=0.251) أي (25.10%) وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية (α=0.01)، ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود علاقة موجبة بين القروض البنكية المقدمة من طرف بنك البدر والعمالة الفلاحية وضعيفة نوعا ما وهي مقبولة إحصائيا، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة بعدم وجود ارتباط بين المتغيرين.

▪ وبنفس نتائج جدول مصفوفة الارتباطات السابق، قدر معامل الارتباط (R=0.808) أي (80.8%) وهو دال إحصائيا عند مستوى معنوية (α=0.01)، ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود علاقة طردية وقوية بين القروض البنكية المقدمة من طرف بنك البدر والمشروعات الفلاحية، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة بعدم وجود ارتباط بين المتغيرين.

❖ **تقدير نموذج الإنحدار البسيط:** حسب مخرجات برنامج SPSS، وبالأحرى من خلال كل من جدول المتغيرات المدخلة ونموذج Enter، وجدول تحليل التباين ANOVA، وجدول معاملات الإنحدار (الملحق 07)، يتضح أن النتائج كانت مقبولة إحصائيا وان العلاقة بين المتغيرين علاقة خطية.

الجدول رقم(3-28): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط بين القروض البنكية والتنمية الفلاحية

المتغير المستقل	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	قيمة بيتا ß	قيمة T	مستوى المعنوية
الثابت	1.249	0.236		5.284	0.000
القروض البنكية	0.657	0.062	0.672	10.591	0.000

Adjusted R^2 =0.448	**R=0.672**	**R^2 =0.452**	**Sig=0.000**	**F= 112.163**

المتغير التابع: التنمية الفلاحية.

المصدر: من إعداد الطالبة على ضوء مخرجات برنامج SPSS.v 26.

حيث قدر معامل التحديد R^2 مقياس جودة توفيق نموذج الانحدار حسب نتائج الجدول رقم (03-28) قيمة (R^2=0.452) وهي تربيع معامل الارتباط R، وذلك يعني أن التغير في التنمية الفلاحية تفسرها نسبة 45.20% من القروض البنكية وهي نسبة جيدة جدا، والباقي يفسره عوامل أخرى.

وفي الجدول المتعلق بتحليل التباين أو ANOVA الأكثر أهمية لتقدير نموذج الانحدار وتأكيد العلاقة بين المتغيرين، قدرت قيمة إحصائية F=112.163 عند القيمة الاحتمالية (Sig=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن "نموذج الانحدار غير معنوي"، ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن "نموذج انحدار التنمية الفلاحية دال إحصائيا ومعنويا" ما يفسر أن القروض البنكية دالة إحصائيا في تقديرها للتنمية الفلاحية وهو نموذج جيد وموفق.

وهو ما يدل ويفسر وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين القروض البنكية والتنمية الفلاحية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بولاية الطارف عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

وكخلاصة لنتيجة تقدير نموذج انحدار التنمية الفلاحية من خلال القروض البنكية الموجهة لقطاع الفلاحة يمكننا استنتاج معادلة التنبؤ بين المتغيرين باستخدام معاملات الانحدار وفق الصيغة الرياضية الآتية:

التنمية الفلاحية = 1.249 + 0.657*(القروض البنكية)

حيث تمثل القيمة (1.249) الحد الثابت وهي قيمة التنمية الفلاحية غير المرتبطة بالقروض البنكية بينما القيمة (0.657) فهي معامل الانحدار، وتعني أن زيادة القروض البنكية المدعمة والمستحدثة من طرف الحكومة لتمويل القطاع الفلاحي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تنمية القطاع الفلاحي بنسبة 65.70%، وتعتبر هذه النتيجة التي مفادها وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للقروض البنكية المدعمة والموجهة لتمويل الفلاحة ومدى تنمية القطاع بالمنطقة المدروسة عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) نتيجة جوهرية تتفق مع تصور الدراسة وتدعم نتائج الأبحاث والدراسات العلمية السابقة.

2- **تقدير نموذج الانحدار البسيط لأثر القروض البنكية على أبعاد التنمية الفلاحية:** بهدف تفسير أكثر وضوحا وتفسيرا للعلاقة الإرتباطية والتأثيرية للقروض البنكية وتنمية القطاع الفلاحي قمنا بتقدير نموذج إنحدار للقروض البنكية مع كل بعد من أبعاد التنمية الفلاحية وهي الإنتاج الفلاحي، العمالة الفلاحية والمشروعات الفلاحية.

أ- **تقدير نموذج الانحدار لأثر القروض البنكية على الإنتاج الفلاحي:** على ضوء مخرجات برنامج SPSS المسجلة في الجدول رقم (03-29) أسفله، قدر معامل التحديد R^2 وهو مربع معامل الإرتباط (R^2=0.177)، معناه أن القروض البنكية تفسر نسبة 17.70% من الإنتاج الفلاحي وهي نسبة مقبولة إحصائيا.

وحسب الجدول ذاته قدرت القيمة الإحصائية F=29.315 عند القيمة الاحتمالية (Sig=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ومنه نموذج الإنحدار معنوي أي قبول الفرضية البديلة H_1 ورفض الفرضية الصفرية H_0، وبالتالي يمكننا القول أن "نموذج انحدار الإنتاج الفلاحي دال إحصائيا ومعنويا ما يفسر أن القروض البنكية دالة إحصائيا في تقديرها للإنتاج الفلاحي وهو نموذج جيد.

الجدول رقم(3-29): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر القروض البنكية على الإنتاج الفلاحي

المتغير المستقل	معامل الانحدار B´	الخطأ المعياري	قيمة بيتاß	قيمة T	مستوى المعنوية
الثابت	2.027	0.366		5.543	0.000
القروض البنكية	0.520	0.096	0.421	5.414	0.000
F= 29.315	**Sig=0.000**	**R^2 =0.177**	**R=0.421**	**Adjusted R^2 =0.171**	

المتغير التابع: الإنتاج الفلاحي.

المصدر: من إعداد الطالبة على ضوء مخرجات برنامج SPSS.v 26.

ب- تقدير نموذج الانحدار لأثر القروض البنكية على العمالة الفلاحية:

الجدول رقم(3-30): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر القروض البنكية على العمالة الفلاحية

المتغير المستقل	معامل الانحدار B´´	الخطأ المعياري	قيمة بيتاß	قيمة T	مستوى المعنوية
الثابت	2.381	0.455		5.236	0.000
القروض البنكية	0.362	0.119	0.251	3.029	0.003

Adjusted R^2 =0.056	**R=0.251**	**R^2 =0.063**	**Sig=0.003**	**F= 9.176**

المتغير التابع: العمالة الفلاحية

المصدر: من إعداد الطالبة على ضوء مخرجات برنامج SPSS.v 26

يتضح من مخرجات برنامج SPSS الملخصة في الجدول رقم (3-30) أن معامل التحديد R^2 وهو مربع معامل الارتباط يساوي (R^2=0.063)، معناه أن القروض البنكية تفسر نسبة 0.63% من العمالة الفلاحية، وهي نسبة ضعيفة جدا لكنها مقبولة إحصائيا.

كما قدرت القيمة الإحصائية F=9.176 عند القيمة الاحتمالية (Sig=0.003) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ومنه نموذج الانحدار معنوي وعليه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 القائلة بأن "نموذج انحدار العمالة الفلاحية دال إحصائيا ومعنويا ما يفسر أن القروض البنكية دالة إحصائيا في تقديرها للعمالة الإحصائية.

ج- تقدير نموذج الانحدار لأثر القروض البنكية على المشروعات الفلاحية

الجدول رقم(3-31): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر القروض البنكية على المشروعات الفلاحية

المتغير المستقل	معامل الانحدار´´´B	الخطأ المعياري	قيمة بيتاß	قيمة T	مستوى المعنوية
الثابت	0.285	0.202		1.411	0.161
القروض البنكية	0.848	0.053	0.808	15.999	0.000

Adjusted R^2 =0.650	**R=0.808**	**R^2 =0.653**	**Sig=0.000**	**F= 255.981**

المتغير التابع: المشروعات الفلاحية.

المصدر: من إعداد الطالبة على ضوء مخرجات برنامج SPSS.v 26

على ضوء مخرجات برنامج SPSS والموضحة في الجدول رقم(3-31)، قدر معامل التحديد R^2 وهو مربع معامل الارتباط (R^2=0.650)، معناه أن القروض البنكية تفسر نسبة 65% من المشروعات الفلاحية، وهي نسبة جيدة ومقبولة إحصائيا.

وقدرت القيمة الإحصائية F=255.981 عند القيمة الاحتمالية (Sig=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) ومنه نموذج الانحدار معنوي، الأمر الذي يعزي بقبول الفرضية البديلة H_1 القائلة بمعنوية الإنحدار ورفض الفرضية الصفرية H_0 ومنه فإن نموذج انحدار المشروعات الفلاحية دال إحصائيا ومعنويا ما يفسر أن القروض البنكية دالة إحصائيا في تقديرها للمشروعات الفلاحية وهو نموذج جيد وموفق.

خلاصة الفصل الثالث:

كان هذا الفصل دعما في محتواه التحليلي والتطبيقي لما جاء في الفصول السابقة، من خلال التطرق إلى المسار التمويلي للقطاع الفلاحي منذ زمن بعيد إلى يومنا هذا، بواسطة التمويل البنكي المحتكر من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على غرار البنوك التجارية الأخرى، وتركز على آخر محطات الإصلاح التي شهدها القطاع وهي مرحلة التجديد الفلاحي والريفي التي انتهجتها الحكومة منذ سنة 2008، باستحداث صيغ جديدة للقروض الفلاحية ودعم الفلاح الجزائري، المتمثلة أساسا في قرضي الرفيق والتحدي، والقروض الممنوحة من طرف أجهزة الدعم (Cnac, Ansej, Angem)، إلى جانب الائتمان الإيجاري.

وتم التوصل في هذا الفصل إلى العديد من النتائج بعد إسقاط الدراسة ميدانيا على ولاية الطارف وتحليل الإحصائيات والمعلومات المقدمة من الهيئات المعنية بقطاع الفلاحة والتي بينت في مجملها إلى التحسن الملحوظ في أساليب عملية الإنتاج وتنوع التركيبة المحصولية الفلاحية مع تطوير الميكنة الفلاحية إلى جانب الكم الهائل والمتنوع للمشروعات الفلاحية بالمنطقة المدروسة وتحسن اليد العاملة أيضا، ويعود السبب في ذلك إلى الإعفاء النهائي والجزئي لفوائد القروض البنكية الفلاحية والامتيازات والمزايا المالية والضريبية المطبقة على بعض المنتجات والمعدات المحلية، كما توصلت النتائج من خلال التحليل والتفسير للبيانات المحصل عليها باستخدام برنامج SPSS وجود علاقة إيجابية بين القروض البنكية ومدى تنمية القطاع وتعزيز القدرات المالية للفلاحين حسب آراء عينة الدراسة، ما يفسر الأثر الإيجابي للقروض البنكية المدعمة من طرف الحكومة والموجهة لتمويل القطاع الفلاحي على تنمية هذا القطاع إلى جانب الدعم الحكومي بالمنطقة المدروسة وذلك لتعزيز ودعم قدرات الفلاح والقطاع بأكلمه.

خـــاتمة

خـاتمـــة:

نظرا لأهمية القطاع الفلاحي ضمن البنيان الاقتصادي كقطاع استراتيجي يسهم بفعالية في توفير الغذاء وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والعيش الكريم للأفراد، علاوة على تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين الناتج المحلي، كما يسهم في امتصاص البطالة خاصة في الأوساط الريفية، لذلك لقي هذا القطاع إهتماما كبيرا من قبل العديد من الدول سواء المتقدمة أو الأقل نموا من خلال الإهتمام بعامل التمويل إلى جانب إدراج التكنولوجيا الحديثة ضمن القطاع، لتعزيز ودعم الفلاحين المستثمرين في الفلاحة، نظرا للطبيعة الحساسة وحالة عدم اليقين التي يتميز بها هذا القطاع.

والجزائر على الرغم مما تملكه وتتوفر عليه من إمكانيات طبيعية وبشرية وكذا المالية التي من المفترض أن تؤهلها لبناء قطاع فلاحي متطور وقائم بذاته ذو بنية أساسية ومتينة للتصدي لحالة اللاأمن الغذائي، والاستيراد الغذائي من الخارج، الذي اتخذته اغلب الدول المتقدمة كسلاح سياسي للضغط على الشعوب الجائعة، حيث اهتمت هذه الأخيرة بالتنمية الفلاحية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من خلال طرح وتنفيذ العديد من الإصلاحات والبرامج الاقتصادية والمخططات الفلاحية، التي ترمي في مجملها إلى دعم المنتوج الفلاحي المحلي، التنويع الاقتصادي، وفك الاقتصاد الوطني عن قطاع المحروقات الذي آسره إلى يومنا هذا، وتركزت هذه الإصلاحات والبرامج على رصد حجم معتبر من الاعتمادات المالية لتمويل ودعم القطاع الفلاحي على شكل أغلفة مالية موجهة مباشرة للتمويل الفلاحي في إطار الدعم الفلاحي الحكومي على عاتق الخزينة العمومية أو على شكل قروض بنكية موجهة تمنح من طرف البنك الفلاحي (بنك البدر) بفوائد مدعمة تتحمل عبئها الحكومة.

وفي ظل المسيرة الإصلاحية عملت الحكومة على استحداث صيغ جديدة من القروض الفلاحية بعد إصدار القانون التوجيهي وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي لسنة 2008، ينفرد بمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البدر) بالاتفاق مع الهيئات العامة المختصة لتعزيز ودعم القدرات المالية والفنية للفلاحين والناشطين في القطاع للنهوض به وتحسين الإنتاج بنوعيه النباتي والحيواني وترقية المناطق الريفية وتنميتها اقتصاديا واجتماعيا.

لذلك إعتمدنا في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي بتحليل الإحصائيات والمعلومات التي تم الحصول عليها من مصادرها الرسمية والمباشرة وتجميعها وتبويبها في جداول وأشكال مختلفة، ومنهج االمسح الاجتماعي باستخدام استبانة علمية منظمة موزعة على عينة من الفلاحين

والناشطين في القطاع المستفيدين من القروض الفلاحية، بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة وأسئلتها الفرعية واختبار مدى صدق فرضياتها من عدم صدقها حول أثر القروض البنكية الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي ومدى تنميته، وكانت نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

- الفرضية الأولى "تساهم القروض البنكية بمختلف صيغها في تطوير الإنتاج الفلاحي بولاية الطارف" فرضية صحيحة ومثبتة بنتائج التحليل التي تم القيام بها بالاعتماد على الإحصائيات المتحصل عليها ميدانيا والتي تظهر جليا في التنوع المحصولي للمنتجات الفلاحية بنوعيها الزراعية والحيوانية للولاية، والمراتب التي تحصلت عليها الولاية خاصة في إنتاج الطماطم والحمضيات والحبوب، وذلك بسبب التسهيلات والتحفيزات لقرض الرفيق والقروض المقدمة من طرف أجهزة الدعم والتي في أصلها قروض استغلال قصيرة الأجل لا تتعدى آجالها السنتين إلى جانب مخصصات الدعم الحكومي، ما يسهل على الفلاحين سواء الكبار أو الصغار (الشباب) عملية البذر والزرع للمنتجات الموسمية بالولاية.

- الفرضية الثانية: "تحقق القروض البنكية توسعا في المشروعات الفلاحية بولاية الطارف" طبقا للنتائج المتحصل عليها من خلال تحليل الإحصائيات والأرقام المتعلقة بالمشروعات الفلاحية المتواجدة بالولاية إلى جنب المستثمرات الجماعية والفردية خاصة بعد الإصلاح الفلاحي والريفي سنة 2008، نتيجة التحفيزات والمزايا الجبائية وشبه الجبائية التي باشرتها الحكومة بتحمل أعباء الفوائد المترتبة على الفلاحين المستفيدين من قروض متوسطة أو طويلة الأجل وانجاز مشاريعهم أو توسيعها بكل سهولة وآمان، دعما لقدراتهم المالية من طرف الحكومة ومرافقتهم ماليا وفنيا، كما أن النتائج الإحصائية لاستجوابات أفراد عينة الدراسة (الفلاحين والناشطين في القطاع المقترضين) أقرت بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية للقروض البنكية والمشروعات الفلاحية بولاية الطارف عند مستوى معنوية 0.05، وهو ما يثبت صحة الفرضية.

- الفرضية الثالثة: "للقروض البنكية إمكانية في خلق وتوليد عمالة جديدة في القطاع الفلاحي بولاية الطارف"، بحسب نتائج تحليل الإحصائيات المتوفرة من المصالح الفلاحية والهيئات العامة المختصة للولاية هناك تحسن وتطور ملحوظ في تعداد العمالة الفلاحية، ويستحوذ القطاع على حصة الأسد من الفئة العاملة بالمنطقة بنسبة 20.2%، كما أن العلاقة متعدية للتطور والتوسع في المشروعات الفلاحية نتيجة القروض البنكية المدعمة للفرضية السابقة والذي من شأنه أن يؤدي إلى خلق وتوليد مناصب شغل جديدة، إضافة إلى ميول أغلب العائلات الريفية بالولاية للعمل الفلاحي الموروث عن آبائهم حفاظا على ممتلكات وأراضي الأجداد، وأكدت نتائج التحليل الإحصائي لإجابات وآراء أفراد عينة الدراسة على وجود

علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض البنكية والعمالة في النشاط الفلاحي عند مستوى معنوية 0.05، والعلاقة كانت إيجابية غير أنها ضعيفة الأثر غير المباشر بين المتغيرين وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

- الفرضية الرابعة: توجد علاقة إيجابية بين القروض البنكية التي استحدثتها الحكومة في صيغ جديدة كقرضي الرفيق والتحدي والموجهة خصوصا لتمويل ودعم الفلاحين وأنشطتهم نظرا للطبيعة الخاصة التي تميز القطاع، ما يثبت صحة الفرضية وقبولها القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض البنكية والتنمية الفلاحية في ولاية الطارف حسب آراء وإجابات عينة الدراسة، وذلك يظهر جليا من خلال الإقبال الهائل لطلبات القروض من قبل الفلاحين لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة بعد تعديل شروط الإقراض المتعلقة بالإعفاء النهائي والجزئي للفوائد المرتبة على قرضي الرفيق والتحدي على الترتيب، ونهوض الفئة الشبابية لخلق مشروعاتهم الصغيرة الممولة من طرف صناديق الدعم.

❖ **نتائـج الدراسـة:**

من خلال تحليل موضوع الدراسة وللإجابة على أسئلتها الرئيسية والفرعية توصلنا إلى النتائج التالية:

- بعد تعذر إجراء دراسة قياسية نظرا لقلة البيانات والإحصائيات المتعلقة بالقروض البنكية الممنوحة للقطاع الفلاحي بولاية الطارف (منطقة الدراسة) مع حداثة قرضي الرفيق والتحدي، تم تغيير أداة الدراسة من أجل الوصول أهداف هذه الأخيرة والإجابة على أسئلتها باستخدام برنامج SPSS وتوزيع إستبانة علمية منظمة على عينة من الفلاحين المقترضين بالمنطقة المدروسة توصلنا إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للقروض البنكية الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي على مدى تنمية القطاع والتحسن في مؤشراته إلى جانب مخصصات الدعم الحكومي والائتمان الإيجاري اللذان ساهما في هيكلة أساليب الإنتاج الفلاحي؛

- تبين وجود نمو ملحوظ في مؤشرات التنمية الفلاحية من خلال تحليلنا لواقع القطاع الفلاحي بولاية الطارف منها زيادة الإنتاج الفلاحي وتنويعه بشقيه الزراعي والحيواني، وتوسع في إنشاء المشروعات الفلاحية وتوسع في المساحات الزراعية إلى جانب العمالة الفلاحية نتيجة تنوع صيغ التمويل البنكي الفلاحي (قروض بنكية دون فوائد /أو بفوائد مدعمة جزئيا من طرف الحكومة)، إلى جانب الأغلفة المالية

المقدمة في إطار الدعم الحكومي، وهو ما توصلت إليه نتائج التحليل الوصفي للإحصائيات والأرقام المتحصل عليها من مصادرها الرسمية والتحليل الإحصائي لإجابات وآراء أفراد عينة الدراسة؛

- تحسن تدريجي في أساليب النشاط الفلاحي بسبب الحصول على الائتمان الإيجاري بالمنطقة المدروسة والذي يظهر من خلال استحداث الميكنة الفلاحية والتعديلات الهيكلية التي شهدها القطاع بهدف ضمان التميز ومسايرة التكنولوجيا الزراعية الحديثة؛

- رغبة ملحة لدى الفلاحين في الحصول على التمويل البنكي (صيغ قرضي الرفيق والتحدي)، إلا أن أغلب ميولاتهم وإهتماماتهم كانت متركزة على طلب الدعم الحكومي نظرا لخلو هذا الأخير من أي شروط أو قيود تُعْجزهم إلى جانب إقتصار القروض البنكية على المدى القصير والمتوسط فقط؛

- توافد الشباب الفلاح على إنجاز مشروعاتهم الصغيرة في إطار الدعم المقدم من طرف صناديق الاستثمار والتي تنفرد بتقديم قروض مصغرة ما يفسر عزوف هذه الفئة وعدم قدرتها على التقدم لطلب القروض البنكية نظرا للشروط التعجيزية المرتبطة بها خاصة بتقديم ضمانات مادية أغلبها أصول غير منقولة والتي يصعب على فلاح شاب امتلاكها، ما يجعله يكتفي بالقروض المصغرة إلى جانب البحث عن مصادر تمويل غير رسمية للنهوض وإستمرارية مشروعه؛

- شهدت الإصلاحات التنموية المتعاقبة التي مست القطاع الفلاحي والمعتمدة من طرف الحكومة منذ الاستقلال السياسي إلى يومنا هذا، عدة محطات لا تختلف عن بعضها البعض في النتائج المحققة خاصة فيما يخص تحقيق أهداف الحكومة والتي بينت التدخل الدائم والمستمر للحكومة في تسيير القطاع تبعا للتطورات والتغييرات المواكبة للاقتصاد العالمي في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية المتنامية والمستمرة والتي لها إنعكاس مباشر على الأمن الغذائي وأسعار الغذاء العالمية وعلى اقتصاديات البلدان الهشة اقتصاديا، الأمر الذي أدى إلى تعزيز قناعة أغلب الفلاحين بالإتكال على الحكومة في توفير وسائل الدعم وأغلب مستلزمات القطاع (تمويل، عتاد، بذور، رخص الآبار، أماكن للتخزين والتوزيع ..إلخ)؛

- تحفظ البنك الفلاحي (البدر) في تمويل القطاع الفلاحي إلا تحت غطاء الحكومة بتدخلها في نشاطه، وذلك بسبب الطبيعة غير المستقرة والحساسة للقطاع والعمل الفلاحي إلى جانب ضعف البنية التحتية للقطاع البنكي والذي مزال إلى يومنا هذا خاضع لقرارات مع تميزه بعدم المخاطرة في العمل الإقراضي وخوفه من الوقوع في الخسارة؛

- على الرغم من الإمكانات والموارد الطبيعية والمادية والبشرية التي تزخر بها الجزائر واستمرارية التدخل الحكومي المباشر في تسيير ومرافقة القطاع الفلاحي، إلا أن هذا الأخير لا يزال يواجه عدة تحديات ومعوقات ولم يرتقي إلى الأهداف المأمولة والنتائج المرجوة، وأغلب هذه التحديات صرح بها معظم الفلاحين والعاملين في القطاع من خلال الاستجوابات والمقابلات الميدانية التي اعتمدتها الدراسة إلى جانب النتائج الظاهرة على واقع القطاع مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى نذكر أهم هذه التحديات وهي:

- الإجراءات الإدارية وضخامة الملف الإداري المطلوب من طرف الفلاح أو المستثمر الفلاح منها ما تعلق بالتأمين وأخرى وثائق جبائية وشبه الجبائية، الأمر الذي يستفحل البيروقراطية والظواهر الاجتماعية غير الصحية كالرشوة ومنه سوء التسيير لدى الهياكل الإدارية المختصة والبنك للحصول على قرض بنكي فلاحي؛
- طول مدة معالجة ودراسة ملفات طلبات القروض الفلاحية من طرف الجهات المختصة واللجان الولائية وحتى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، نظرا لخصوصية وموسمية القطاع، خاصة الملفات المتعلقة بطلب قرض الرفيق المرتبط بتمويل شعبة الحبوب (القمح والشعير) ما يُضيع على الفلاح وقت الزرع والبذر أو الجني والحصاد؛
- فرض دفع أقساط التأمين تعتبر عائق أمام الفلاح وعدم قدرته على تسديد ديونه مع البنك وفي نفس الوقت تسديد الأقساط الملزم بها، ما يفقده الحق في الحصول على التمديد في آجال التسديد أو إعادة الاقتراض البنكي الفلاحي مرة أخرى، وبالتالي فهو مرهون ضمنيا لدى بنكين تجاريين(بنك البدر والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي)؛
- مشكل العقار والأراضي التي لازالت تخضع للعرش والشيوع حيث يشترك فيها أكثر من فرد أو فلاح وعدم قدرتهم على رهن الأرض لغياب عقد الملكية لكل فرد أو عقد امتياز فردي، الوثائق التي يطلبها البنك لغرض الحصول على قرض بنكي حتى لوامتلك الفلاح لبطاقة فلاح أصيلة؛
- احتكار القروض البنكية (قرض الرفيق أو التحدي) على فئة معينة من كبار الفلاحين أو المستثمرين في القطاع، بحكم خبرتهم في الميدان والبيروقراطية الإدارية للهيئات المختصة، ما يقصي الشباب الناشط في الزراعة أو تربية المواشي أو العمل الفلاحي؛

- استغلال غير فلاحي للقروض البنكية والعتاد المؤجر في إطار القرض الإيجاري أو في إطار التمويل من طرف أجهزة الدعم لبعض اشباه الفلاحين، وتوجيه هذه الاموال لاغراض غير فلاحية (كالبناء، النقل أو التجارة..) نتيجة ضعف الرقابة الميدانية والمتابعة من طرف الهيئات المختصة؛
- صناديق وأجهزة الدعم لا تقدم قروض بنكية كافية لتجسيد المشاريع الفلاحية الصغيرة والمصغرة للشباب البطال بالرغم من تقديم هذا الأخير لبطاقة تقنية شاملة لتكاليف ومستلزمات المشروع، إلى جانب عدم تأهيل أعضاء اللجان الولائية المختصة بدراسة الملفات تقنيا(أعضاء اللجان خارج التخصص).
- غياب أماكن التخزين والحفظ وآليات الترويج والتوزيع للمنتوج المحلي ما يسهم في فساد معظم المنتجات وتصريفها بأسعار تقل عن تكاليفها وخسارة الفلاح وعدم قدرته على تسديد مستحقاته تجاه البنك لذلك فالقرض البنكي غير كاف لوحده لتجسيد التنمية الفلاحية واستدامتها؛
- اعتماد التمويل البنكي على المدى القصير أو المتوسط فقط مع حصر باب المنافسة داخل النظام البنكي باحتكار بنك تجاري عمومي وحيد وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل القطاع الفلاحي بمختلف شعبه وخصوصياته مع وجود استياء لدى الكثير من الفلاحين بهذا الأمر؛
- تركيز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على أولوية التمويل البنكي لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى على حساب قطاع الفلاحة وكذا ميوله لتمويل كبار الفلاحين بحكم أنهم عملاءه وزبائنه الدائمين؛
- تركز تسيير ملفات طلب التمويل لدى الوكالات الجهوية للبنك ما يؤرق الكثير من الفلاحين نتيجة التنقل والسفر إلى جانب طغيان عامل البيروقراطية والجهوية لدراسة الملفات ومنح القروض البنكية.

❖ توصيـات الدراسة:

- تخفيف الإجراءات الإدارية والوثائق المطلوبة من قبل البنك والإدارات المختصة لملف طلب القروض البنكية لتمويل أي نشاط فلاحي، ويجب مراعاة الآجال المناسبة وحجم التمويل للنشاط، مع فسح المجال أمام الشباب وصغار الفلاحين وضرورة العمل على التنسيق بين الهيئات والمصالح القائمة والساهرة على تسيير ومتابعة القطاع الفلاحي؛
- تخفيف من شروط القروض خاصة ما تعلق بالضمانات المطلوبة كالعقارات والمباني وغيرها من الأصول غير المنقولة التي تقف عائقا أمام صغار الفلاحين أو ملاك الأراضي على الشيوع؛
- تعميم التمويل البنكي الفلاحي على كافة البنوك التجارية دون استثناء مما يفتح باب التنافسية بينهم، وهو رغبة العديد من الفلاحين الذين يملكون حسابات بنكية جارية ومعاملات جيدة لدى بنوك أخرى؛

- ضرورة وضع استراتيجية للتسويق والتخزين والتوزيع للمنتوج من المزرعة إلى المستهلك النهائي من طرف الحكومة مع العمل على أساليب المرافقة لعدم خسران المنتجات الفلاحية من جهة وعدم خسارة الفلاح من جهة أخرى؛
- إدراج صيغ التمويل البنكي الإسلامي ضمن القطاع الفلاحي (المغارسة، المساقاة، السلم، ...الخ)، للتمكن من إستقطاب عدد معتبر من المدخرات وتنشيط المشروعات الفلاحية، وذلك بحكم الوازع الديني للمجتمع الجزائري.

❖ **آفـــاق الدراســة:**

من خلال هذه الدراسة والتي تركزت على إبراز دور وأثر القروض البنكية بمختلف صيغها على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، والعديد من التحديات التي تم تحصيلها من نتائج الدراسة الميدانية والإحصائية، يمكن اقتراح مواصلة البحث والتعمق في دراسة الموضوع من جوانب عدة بما يخدم الفلاح الجزائري والمنتوج الفلاحي المحلي بنوعيه، من هذه الاقتراحات مايلي:

- نحو التمويل الفلاحي الإسلامي في الجزائر –دراسة استشرافية–؛
- التمويل الفلاحي وترقية المنتوج المحلي نحو التصدير؛
- تنمية القطاع الفلاحي الجزائري في ظل سياسة التنويع الاقتصادي؛
- تداعيات جائحة كورونا على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر.

وفي الأخير يمكن القول أنه مهما كانت المعلومات والمعطيات المقدمة والأدوات المستخدمة في التحليل فهو جهد يبقى دائما قابل للانتقاد والتحسين، حيث أن أي تقصير وارد في هذه الدراسة من شأنه أن يكون نقطة انطلاق لدراسات أخرى أكثر عمقا وأدق تحليلا.

والله ولي التوفيق والمستعان.

قائمـــــة المراجـــــع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا. الكـتب:

1. احمد شعبان محمد علي، موسوعة البنوك والائتمان السياسية الائتمانية للبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، سنة 2015.

2. احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة1، عمان، سنة 1432/2011هـ.

3. اسلام عبد القادر عثمان، القروض البنكية، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، سنة 2017.

4. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمّان، الأردن، سنة 2015.

5. إسماعيل محمد الزيود، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الاردن، سنة 2010.

6. جواد سعد عارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، سنة 1431/2010هـ.

7. حمدي أبو النجا، التحليل والتنمية (تحليل مقارن)، المكتبة الأكاديمية، الطبعة1، مصر، سنة 2004.

8. رامي صلاح جبريل، تحليل البيانات خطوة بخطوة في SPSS، دار الكتب الوطنية، النسخة الأولى، سنة 2020.

9. رحمن حسن الدوسري، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، سنة 2013.

10. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، سنة 1431/2010هـ.

11. رفعت لقوشة، التنمية الزراعية (قراءة في مفهوم متطور)، المكتبة الأكاديمية، الطبعة1، القاهرة، سنة 1998.

12. رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (103)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1، بيروت، لبنان، ماي 2012.

13. زكريا الدوري، يسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة العربية، دار اليازوردي العلمية للنشر التوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، سنة 2013.

14. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، سنة 2006.

15. سعد احمد هجرس، الزراعة المصرية (الماضي.. الحاضر.. المستقبل..)، المكتبة الاكاديمية، الطبعة1، القاهرة، سنة 2000.

16. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة2012.

17. سوزان سمير ذيب، محمود ابراهيم نور، يوسف عبد الله سعادة، شقيري نوري موسى، إدارة الائتمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة1، عمّان، الأردن، سنة 2012.

18. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 5، الجزائر، سنة2011.

19. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، سنة 2010.

20. عادل يوسف عوض، محمد مدحت مصطفى، فاطمة محمد عبد الله، الاقتصاد الزراعي، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة1، الإسكندرية، سنة 2011.

21. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحث والتدريب، بحث رقم 66، الطبعة1، سنة 2004/1425.

22. عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية- تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي-، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة1، القاهرة، سنة 2009.

23. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك (من الأساسيات إلى المستحدثات) منهج متكامل، الدار الجامعية، الطبعة1، الإسكندرية، سنة 2015.

24. علي محمود فارس، أسس الإقراض الزراعي والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، سنة 2005.

25. علي بن محمد الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مكتبة العبيكان للنشر، الطبعة1، الرياض، سنة 2000.

26. عنبر ابراهيم شلاش، التسويق الزراعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012 -1433 هـ.

27. غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر-، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1، بيروت، سنة 2010.

28. قتيبة محمد، التمويل في البنوك الإسلامية والتجارية -دراسة مقارنة-، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة1، الأردن، سنة 2013.

29. كمال دشلي، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حماة، سنة 2016.

30. محروس حسن، إدارة المنشآت المالية – الجزء الأول البنوك التجارية، مكتبة كلية التجارة لجامعة عين الشمس، مصر، سنة النشر غير معروفة.

31. محمد ابراهيم ناجي، اقتصاديات الإنتاج الزراعي والصناعي، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الاردن، 2015.

32. محمد الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، عمان، الأردن، سنة 2006.

33. محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، سنة 1999.

34. محمد علي حزام غالب المقبلي، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، سنة 1433/2012هـ.

35. محمود عبد الكريم احمد ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 1427هـ/2007.

36. منصور حمدي أبو علي، في الجغرافيا الاقتصادية–الجغرافيا الزراعية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة1، عمان، الأردن، سنة 2004.

37. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (36)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة1، بيروت، أكتوبر 2000.

38. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة1،الأردن، سنة 2009.

ثانـيا. الأطـروحات:

1. براكتية بلقاسم، الزراعة والتنمية في الجزائر–دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2014/2013.

2. بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2004/2003.

3. جابري أميرة، تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة –دراسة ميدانية للخماسي2010–2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، جامعة8 ماي 1945، قالمة، سنة 2016/2015.

4. حمريط رشيد، دور الاستثمار الفلاحي في دعم إيرادات الدولة – الزراعات الصحراوية– ولاية بسكرة نموذجا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2014.

5. دهينة مجدولين، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2017/2016.

6. زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، سنة 2016/2015.

7. سهيلة مصطفى، الاستثمار ألفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2017/2016.

8. صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك التجارية دراسة حالة: بنك الجزائري للتنمية الريفية BADR، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، سنة 2008.

9. طاهري فاطمة الزهراء، تسيير المخاطر الراعية– دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، سنة 2010/2011.

10. عدة عابد، سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990–2016– دراسة حالة ولاية تيارت، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، سنة 2018.

11. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005.

12. غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2008/2007.

13. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، سنة 2012/2011.

14. محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب، أثر الدعم والاستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية (صناعة الدواجن) أنموذجا، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، سنة 2012.

15. ماطي مريم، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2017/2016.

16. مصطفى سهيلة، الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة 2017/2016.

17. هيشر احمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة (1974–2012)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبوبكر القايد، تلمسان، سنة 2016/2015.

18. الياس عبد الله أبوالهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، سنة 2007.

ثالـثا. المقالات العلمية، الندوات والملتقيات:

1. أحمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، ورقة بحثية صادرة عن صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، أبو ظبي، العدد 39، أكتوبر 2017.

2. علاش احمد، قرامطية زهية، القروض الفلاحية وإشكالية عدم السداد – حالة الجزائر– مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد4، العدد7، سنة 2013.

3. بابا عبد القادر، عدة عابد، السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية، مجلة نور لدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 04، جوان 2017.

4. باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، المجلد 02، العدد02، سنة 2003.

5. بن حراث حياة، يوسفي رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة مستغانم، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 2، العدد 2، سنة 2012.

6. بن سمينة دلال، بن سمينة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر، ورقة بحثية للمشاركة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، يومي 22/21 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

7. بن مسعود ادم، فلمين محمد هشام، مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر: انجازات البنك خلال الفترة الممتدة بين1987–2017 وآفاقه المستقبلية، ورقة بحثية للمشاركة في الملتقى الوطني حول تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر، جامعة البليدة 02، يومي 28/27 نوفمبر 2017.

8. بوعزيز ناصر، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 01، مارس 2016.

9. بوعشة مبارك، تسيير المخاطر المصرفية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جوان 2007.

10. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000–2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 05، العدد 1، سنة 2013.

11. جعفري جمال، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي – دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000–2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، سنة 2018.

12. حسين ديكان درويش، عمار عباس عناد، دور المصرف الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية في محافظة بابل(2003–2015)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 2، سنة 2019.

13. حوحو حسينة، حوحو سعاد، آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 23، سنة 2011.

14. حياة جمعة محمد، تحليل كفاءة أداء السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني في العراق لمدة (1998-2012)، مجلة أبحاث ميسان، المجلد الحادي عشر، العدد الحادي والعشرون، سنة 2015.

15. خالد رمضان البيدي، تحليل قياسي للعلاقة السببية بين الإنتاج الزراعي والقروض الزراعية في ليبيا للفترة (1970-2010)، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، المجلد 20، العددان (1-2)، سنة 2015.

16. رحمن حسن علي، بيداء جواد كاظم، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة (2000-2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 21، سنة 2016.

17. زاوي بومدين، براضية سلمان، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، سنة 2017.

18. زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج، مجلة العلوم الزراعية، المجلد 45، العدد 4، سنة 2014.

19. سعيج منيرة، محفوظ مراد، البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر- خلال الفترة (2000-2017)، مجلة الإبداع، المجلد 07، العدد 8، سنة 2017.

20. سعيداني سميرة، التمويل الإسلامي الأصغر كمدخل لدعم التنمية المحلية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد رقم 4، جوان 2017.

21. سفيان عمراني، خير الدين معطى الله، الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر- دراسة نقدية-، مجلة جامعة القدس المفتوحة الأبحاث والدراسات، العدد 41، جانفي2017.

22. سفيان عمراني، سياسة التجديد ألفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهانات الامن الغذائي المستدام بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 24/23 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

23. سليم فيصل النابلسي، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية، مجلة الدنانير، المجلد 01، العدد 05، سنة 2014.

24. صالح العصفور، السياسات الزراعية، سلسلة جسر التنمية الدورية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 21، سبتمبر 2003.

25. طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، سنة 2015.

26. الطيف عبد الكريم، كوادر فاطيمة، دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحيCRMA ، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، سنة 2018.

27. عبة فريد، تقييم السياسات العقارية للقطاع الفلاحي في الجزائر والحلول المقترحة لحل الإشكالية العقارية، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 10، العدد 2، سنة 2016.

28. عفراء هادي سعيد، دور التمويل في النهوض بالمشروعات الزراعية الصغيرة في العراق، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية ، جامعة بابل، المجلد (6)، العدد 1، سنة 2014.

29. علي باللموشي، التمويل المصغر وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر" القرض الرفيق أنموذجا"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 14، العدد01، سنة 2017.

30. عماد حسن النجفي، قيس ناظم غزال، علاء وجيه مهدي النعمة، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي– مؤشرات عن الاقتصاد الزراعي السوري–، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد 100، المجلد 32، سنة 2010.

31. عمر حميد مجيد محمد، القروض الزراعية والاستثمار الزراعي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 24، العدد 106، سنة 2018.

32. غردي محمد، إدير رانية، برقون مريم، التأمين الفلاحي كألية لتغطية المخاطر الفلاحية–دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي "CRMA بوفاريك"، مجلة الابداع، المجلد 07، العدد 8، سنة 2017.

33. غردي محمد، بن نذير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 2، سنة 2016.

34. غزاري عمر، سلاوتي حنان، أهمية التمويل الفلاحي في إنعاش الاقتصاد الوطني، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، يومي 29/28 أكتوبر 2014، جامعة المدية.

35. فضيلة بوطورة، مريم زغلامي، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر–دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السابع، سنة2017.

36. قصي الكليدار، عد الله الدباش، سعد عزيز ناصر، أثر التسليف الزراعي الخاص على الإنتاج الزراعي في العراق، مجلة آداب، المستنصرية، المجلد(0)، العدد 52، سنة 2010.

37. قلمين محمد هشام، بن مسعود آدم، دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر– دراسة انجازات البنك في تمويل القطاع الفلاحي خلال الفترة 1982–2014 وآفاقه المستقبلية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، يومي 29/28 اكتوبر 2014، جامعة المدية.

38. كروش نور الدين، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 04، سنة 2019.

39. ليلى بدوي مطوك، احمد إبراهيم مهدي، التمويل الزراعي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1998–2012)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد(8)، العدد(3)، سنة 2018.

40. مبارك بن الطيبي، بنك الجزائر ومدى استقلاليته في ظل إصلاح المنظومة المصرفية، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 02، سنة 2018.

41. محمد شكرين، محمد بلهادي، أهمية الزراعة الأسرية في توفير الأمن الغذائي، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية، يومي 29/28 أكتوبر 2014، جامعة المدية.

42. محمد عبد الحليم عمر، التمويـل التعاوني الأسس–الواقع–المقترحات، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربي: الواقع والآمال، يومي 09/08 مارس 2005، جامعة الأزهر، القاهرة.

43. محمد عبد الواحد جياس، تأثير المبادرة الزراعية في نشاط الإقراض المصرفي والأرباح–بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد08، العدد 22، سنة 2013.

44. محمد لمين علوان، حليمة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري–دراسة حالة القطاع الفلاحي بولاية بسكرة، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد03، سنة 2016.

45. مقداد جاسم عبد، دور المصرف الزراعي في التنمية الزراعية وتقييم أدائه في العراق للمدة (2000–2012)، مجلة المثنى للعلوم الزراعية، المجلد05، العدد 01، سنة 2017.

46. مكيد علي، بن عياد فريدة، تقييم مخاطر القروض البنكية – مدخل إحصائي–، مجلة المؤسسة، العدد 06، سنة 2017.

47. موسى بن منصور، توفيق براهم شاوش، دور التمويل المصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني للمالية الإسلامية حول رؤية إسلامية لمعالجة الفقر والبطالة: الزكاة والوقف والتمويل الأصغر، جامعة صفاقس، جوان2013،

48. نبيل فليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000–2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، سنة 2013.

49. هاشمي الطيب، شعيب بغداد، واقع التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (لولاية سعيدة كنموذج للمخطط)، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، الجزائر، االمجلد 12، العدد24، سنة 2013.

50. نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 33، جويلية 2013.

51. هناء سلطان داوود، الإقراض الزراعي القصير الأجل وأثره في الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل لدى مزارعي القمح في محافظة نينوى، مجلة زراعة الرافدين، المجلد (40)، الملحق(4)، سنة 2012.

رابعا: تقارير وأوراق لمنظمات وهيئات وطنية ودولية:

1. بن عيسى طاهر، تجربة الجزائر في تشجيع الاستثمار الزراعي المسؤول، اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسؤول من أجل الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 5-7 أكتوبر 2015.

2. تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، التقرير الرابع، مؤتمر العمل الدولي، مكتب العمل الدولي، جنيف، الدورة 97، 2008.

3. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، سنة 2000.

4. دراسة قومية حول سياسات الدعم المحلي الزراعي في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، سنة 2010.

5. دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراءCGAP، البنك الدولي، أكتوبر 2012.

6. دليل المبادئ التوجيهية للممارسات السلمية الخاصة بالجهات الممولة للتمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراءCGAP، الطبعة الثانية، اكتوبر2006.

7. الزراعة من أجل التنمية، تقرير عن التنمية في العالم 2008، البنك الدولي، واشنطن، سنة 2007.

8. ستيجن كلاسينس، ايريك فيجن، من الائتمان إلى المحاصيل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس2007.

9. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا-مكتب شمال إفريقيا، الأمن الغذائي في شمال إفريقيا-تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، المغرب، سنة 2012.

10. محمد رشراش مصطفى وآخرون، إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الاتحاد الإفريقي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (NENARACA)، عمان، الأردن، سنة 2010.

11. مداخلة وزير الفلاحة والتنمية الريفية، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل، تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المنعقد في 2011/02/22، سنة 2011.

12. مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف، مصلحة الإحصائيات والنظام المعلوماتي، سنة 2019.

13. مديرية الموارد المائية والسدود لولاية الطارف.

14. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم– الاحتراز من حالة التباطؤ والانكماش الاقتصادي، روما، سنة 2019.

15. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية– تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، سنة 2018.

16. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، التجارة والأمن الغذائي: تحقيق توازن أفضل بين الأولويات الوطنية والصالح العام، روما، 2015.

17. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة – تسخير النظم الغذائية من أجل تحول ريفي شامل، روما، 2017.

18. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اللقاء القومي حول الاستثمار الزراعي المسؤول من أجل الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، 5–7 أكتوبر 2015.

19. منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2017، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية الطارف.

20. نيمال.أ فرناندو، إدارة مخاطر التمويل متناهي الصغر – بعض الملاحظات والاقتراحات–، بنك التنمية الآسيوي، جويلية 2008.

21. وثيقة السياسة الزراعية، المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الزراعة، نوفمبر 1995.

خــامسا. الجرائد الرسمية والصحف الوطنية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد51، الصادرة في 1966/06/14.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، الصادر في 2008/08/10.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادرة في 2004/01/25.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد78، الصادرة بتاريخ 1968/09/27.

5. الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 1995/04/12.

6. الجريدة الرسمية، العدد 22، الصادرة في 1990/05/30.

7. ب.ح، توجيهات لتنمية شعبة الطماطم وزيادة المساحات المسقية بالطارف، اليومية الوطنية "السلام اليوم"، 14 ديسمبر 2018 (المحلي).

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Books:

1. André Gueslin, Crédit agricole et agriculture en France au XXe siècle, In: Économie rurale, N°184-186, 1988.

2. Dwight H. Perkins, David Lindauer, Steven Radelet, Economie du développement, Groupe De Boeck, 3eme édition, Belgique, 2008.

3. Klaus Maurer, Where Is the Risk? Is Agricultural Banking Really More Difficult than Other Sectors?, Finance for Food :Towards New Agricultural and Rural Finance, chapter 7, 2013.

2. Articles:

1. Abdelatif Hassan Ibrahim, Siegfried Bauer, Access to Micro credit and its Impact on Farm Profit among Rural Farmers in Dryland of Sudan, Global Advanced Research Journal of Agricultural Science, vol 2, n°3, 2013.

2. Abdullah Shalmani, Khalil Jibran, Asad Ali, Sher Ali Khan, Agricultural Credit in Pakistan: Past Trends and Future Prospects, Journal of Applied Environmental and Biological Sciences, vol 5, n°12, 2015.

3. Abedullah, N. Mahmood, M. Khalid And S. Kouser, The Roleof Agricultural Creditin the Growth of Livestock Sector: A Case Study of Faisalabad, Pakistan Veterinary Journal, vol 29, n°02, 2009.

4. Amruth Prasad Reddy, Venkata Subbaiah, Impact of Agricultural Credit on Employment Generation of the Farmers, Journal of Commerce & Accounting Research, vol 01, n° 01, 2012.

5. Betty Wampfler, Pourquoi est-il si difficile de financer l'agriculture familiale?, la revue d'Inter-réseaux Développement rural, grain de sel, n°72, janvier-juin, 2016.

6. Enoma Anthomy, Agricultural Credit and EconomicGrowth in Nigeria: An EmpiricalAnalysis, Business and Economics Journal, vol 2010:BEJ-14, 2010.

7. Laura Girdziutė, risks in agriculture and opportunities of their integrated evaluation, procedia - social and behavioral sciences 62 , Octobre 2012.

8. Ludwig Theuvsen, Risks and Risk Management in Agriculture, Problems of World Agriculture / Problemy Rolnictwa Światowego, vol 13, n° 28, 2013.

9. Mathilde Douillet et Pierre Girard, Productivité agricole : des motifs d'inquiétude?,fondation pour l'agriculture et la ruralité dans le monde (FARM), Note n° 7, Juillet 2013.

10.Muhammad Salman, Bakhtiar Khan Khattak & Asfand Yar,The Effect of Agriculture Loans on Farmers Life Standard in District Dera Ismail Khan, GomalUniversity Journal of Research, Special n°03, 2016.

11.Mir Kalan Shah, Humayun Khan, Zalakat Khan, Jehanzeb, Impact of agricultural credit on farmproductivity and income of farmers in mountainous agriculture in northern Pakistan: a case study of selected villages in district Chitral, Sarhad Journal of Agriculture (Pakistan), vol 24, n°4, 2008.

12.Solène Morvant-Roux Isabelle Guérin, Marc Roesch, Jean-Michel Servet, Politiques d'inclusion financière, microfinance et financement de l'agriculture. Les cas de l'Inde et du Mexique, revue mondes en développement, vol 38, n°151, 2010.

3. Theses:

1. Bouri CHaouki, les politiques de développement agricole : le cas de l'Algérie, thèse de doctorat, sciences commerciales, université d'Oran, 2011.

2. DarlenaTartari, De la régulation en matière des capitaux propres du système bancaire, thèse de doctorat en sciences économiques et sociales, université de fribourg, Suisse, 2002.

3. SOSSOU Comlan Hervé, Le financement de l'agriculture au Bénin: stratégies de gestion et d'adaptation des exploitations agricoles, Thèse de doctorat en français, Université de Liège-Gembloux Agro-Bio Tech, Belgique, 2015.

4. Other:

1. Agricultural cedit risk management, Training Manual, Centenary Bank (2014), 2014.

2. André Neveu, Les risques et les garanties spécifiques à l'agriculture des pays en développement, 14 septembre 2000.

3. Bénédique Paul, le financement de l'innovation et de la productivité en milieu rural, Une étude exhaustive et stratégique du secteur agricole/rural haïtien et des investissements publics requis pour son développement, Chapter: 9, Agricultural research for development (CIRAD), 2016.

4. Bernard Fouquet, Pour un développement du crédit à l'agriculture : l'option du mutualisme, Notes de FARM, point de vue n° :03, novembre 2014. http://www.fondation-farm.org/ .

5. Calvin Miller, des services financiers accessibles à tous pour le développement rural, FAO, 2014.

6. Cécile Lapenu, Evolutions récentes dans l'offre et les stratégies de financement du secteur rural: Echanges d'expériences et synthèse bibliographique, Réseau français de la micro finance, sous-commissionn°3, CERISE, Janvier 2008.

7. Développement international Desjardins (DID), Financement Agricole: Un puissant outil de contribution à la sécurité alimentaire des populations, rapport nov.2010.

8. Dominique Lesaffre, Denis Pesche, Micro finance et sécurisation du crédit aux exploitations familiales, Séminaire International « Le financement de l'agriculture familiale dans le contexte de la libéralisation Quelle contribution de la micro finance? », 21/24 janvier 2002, Dakar, Sénégal.

9. Gabor Kurthy et al, Basics of Finance, Corvinus Research, Budapest, 2018. http://unipub.lib.uni-corvinus.hu/3842/1/pfi-briefings.pdf.

10. Laib Siham, Chakour Saïd Chaouki, La Politique De Renouveau Rural Face Aux Enjeux De La Diversification Economique Et Au Développement Des Territoires En Algérie.vu le site: http://www.ondh.ma/sites/default/files/documents/dev-ruralalgerie.pdf .

11. OCDE, Cadre d'action pour l'investissementagricole, Editions OCDE, 2014.

12. Wampfler.B, Doligez.F, Lapenu.C, Vandenbrouck.J.P, Organisations professionnelles agricoles et institutions financières rurales: construire une nouvelle alliance au service de l'agriculture familiale, Un guide opérationnel, janvier 2008.

13. Westercamp Christine, Nouri Miryam, Oertel André, Agricultural Credit: Assessing the Use of Interest Rate Subsidies, Sustainable Development Department (AFD), 2015.

5. المواقع الالكترونية:

1. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في الموقع: http://www.minagri.dz/pdf/ONTA/RFIG.pdf.

2. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من الموقع أدناه:
http://www.minagri.dz/pdf/ONTA/CREDIT%20ETAHADI.pdf.

3. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وبنك BADRعلى الرابط الآتي:
http://www.filaha.net/credits/leasing.php.

4. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، الجزائر، متاح على الرابط التالي: http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الموقع الرسمي: https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit/